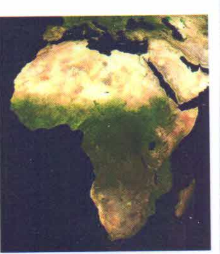


انفصال جنوب السودان

وتأثيراته على الأمن القومي المصري

مكتبة عبد الملك عودة الأفريقية

د.عبد اللطيف فاروق أحمد



قدم له :

أ.د/ إبراهيم نصر الدين



هذا الكتاب

نسجت اعتباراتُ الجغرافيا والتمازج العرقي المشترك علاقةً حيويةً تربط الشعبين المصري والسوداني على الأصعدة كافة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفي كافة الدوائر الخارجية لهما، بدءًا من الدائرة العربية، ومرورًا بالدائرة الأفريقية، وانتهاءً بالدائرة النيلية، فكل منهما يمثل للآخر فضاءً استراتيجيًا وعمقًا لأمنه القومي، فالتاريخ يثبت أن كل الحملات العسكرية التي غزت السودان جاءت عن طريق مصر، كما يمثل السودانُ - أيضًا - مجالاً حيويًا لمصر؛ فقد كان قبل انفصال الجنوب يشكل أكبر وعاء لمياه النيل في حوض النيل وبوابة مصر إلى القارة الأفريقية، مما استدعي دائمًا التنسيقَ الدائمَ والمتواصلَ بينهما، فكل ما يمس السودان يمس مصر، وكل ما يمس مصر يمس السودان، ولكن الإرادة السياسية لكلا البلدين غابت في الآونة الأخيرة عن تفعيل مشروع الوحدة والتعاون بينهما، وغلبت لغة العاطفة على لغة الفعل والواقع، وأصبحت القرارات التي تخرج من اللجان المشتركة بين البلدين - سواء على مستوى القمة أو على المستويات الوزارية - حبيسة أدراج المسئولين في كلا البلدين دون إعارة أي انتباه أو اهتمام لها، كما غابت مصر - أيضًا - عن قضايا السودان، رغم خطورة ما يحدث فيه على منظومة أمنها القومي، واتجه صانع القرار السوداني إلى دوائر أخرى دولية وإقليمية، يتباحث فيها بشأن قضاياه الداخلية، مما أسهم في تباعد وجهات النظر بين البلدين الشقيقين وغلبت لغة المد والجذر على العلاقات بين البلدين .



I.S.B.N. 978-977-276-873-8
6222008 912497



انفصال جنوب السودان
وتأثيراته على الأمن القومي المصري

د.عبد اللطيف فاروق أحمد

الناشر
المكتب العربي للمعارف

اسم الكتاب : انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القـومي المصري

اسم المؤلف : د.عبد اللطيف فاروق أحمد

رسوم الغلاف : شريف الغالي

الناشر

المكتب العربي للمعارف

٢٦ شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي

ميدان هليوبوليس - مصر الجديدة - القاهرة

تليفون /فاكس: ٢٦٤٢٣١١٠ - ٠١٢٨٣٣٢٢٢٧٣

بريد إلكتروني : Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى ٢٠١٦

رقـم الإيداع : ٢٠١٥/١٠٩٢٨

الترقيم الدولي : I.S.B.N. 978-977-276-873-8

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هل جزاء الإحسان إلا الإحسان

آثرت أن تنسب رسائل الماجستير والدكتوراة إلى أستاذي ومعلمي المرحوم الأستاذ الدكتور/ عبد الملك عودة، ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره.ليكون رائدا للدراسات الأفريقية في العالم العربي، وقد تحولت محنته في الحياة الدنيا إلى منحة ستبقى له في الدار الآخرة جزاء ما علم وربى.

ما أقدمه للقارئ العربي في مجال الشئون الأفريقية في هذه السلسلة هو مجرد غيض من فيض علمه، إذ أن ما تم انتاجه، وبنصح من الأصل العالم الجليل، على مدى أربعة عقود مضت يزيد عن مائة عمل علمي في الدراسات السياسية الأفريقية، آمل أن نتمكن من نشر معظمها خدمة للقارئ العربي من جهة، وللسياسية العربية الأفريقية من جهة أخرى.

وإنني إذ أشكر الشباب من جيل الأحفاد الذين بذلوا هذا الجهد العلمي في تخصص ليس بالهين، شق له الراحل طريقاً بات ممهداً لمن يأتي من بعده، فإني آمل من الله العلي القدير أن تستمر هذه المسيرة، وليس لي من تعقيب على هذا الدراسة أو غيرها، فقد كان لي حظ الإشراف عليها، ولكني أشكر الباحث بل وأشد على يده آملاً أن يستمر في هذا المجال وأختم بمقولة "يظل النهر وفياً لمنبعه حتى وهو يتجه إلى مصبه".

أ.د. إبراهيم نصر الدين

إهداء خاص

إلى أبي و أمي, اللذين لم يدخرا جُهدًا في تمهيد طريقِ الحياة أمامي منذُ ميلادي، عطاؤكما من أجلِ نجاحي سيظلُ دوما هاديا لي في دربي، حفظكما الله وأطـال عمركمـا وأدام عليكما الصحة والعافية.

إلى أشقائي، خطونا الطريق منذ الطفولة و أنـتم لـي دومـا داعمون، دُمنا سويا، حفظكم الله .

إلى أصدقائي، رفاق العلم والعمل والحياة، كنتم و لازلتم لـي عونا في مناحي الحياة.

المقدمة

نسَجت اعتباراتُ الجغرافيا والتمازج العرقي المشترك علاقةً حيويةً تربط الشعبين المصري والسوداني على الأصعدة كافة؛ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفي كافة الدوائر الخارجية لهما، بدءًا من الدائرة العربية، ومرورًا بالدائرة الأفريقية، وانتهاءً بالدائرة النيلية، فكل منهما يمثل للآخر فضاءً استراتيجيًا وعمقًا لأمنه القومي، فالتاريخ يثبت أن كل الحملات العسكرية التي غزت السودان جاءت عن طريق مصر، كما يمثل السودانُ – أيضًا – مجالاً حيويًا لمصر؛ فقد كان قبل انفصال الجنوب يشكل أكبر وعاء لمياه النيل في حوض النيل وبوابة مصر إلى القارة الأفريقية، مما استدعي دائمًا التنسيقَ الدائمَ والمتواصلَ بينهما، فكل ما يمس السودان يمس مصر، وكل ما يمس مصر يمس السودان، ولكن الإرادة السياسية لكلا البلدين غابت في الآونة الأخيرة عن تفعيل مشروع الوحدة والتعاون بينهما، وغلبت لغة العاطفة على لغة الفعل والواقع، وأصبحت القرارات التي تخرج من اللجان المشتركة بين البلدين – سواء على مستوى القمة أو على المستويات الوزارية – حبيسة أدراج المسئولين في كلا البلدين دون إعارة أي انتباه أو اهتمام لها، كما غابت مصر – أيضًا – عن قضايا السودان، رغم خطورة ما يحدث فيه على منظومة أمنها القومي، واتجه صانع القرار السوداني إلى دوائر أخرى دولية وإقليمية، يتباحث فيها بشأن قضاياه الداخلية، مما أسهم في تباعد وجهات النظر بين البلدين الشقيقين وغلبت لغة المد والجذر على العلاقات بين البلدين .

مثّلت ثروات السودان له نموذج حي لما يطلق عليه في أدبيات فقه التنمية الأفريقي " لعنة الموارد الطبيعية"، فمنذ أن ضمه محمد على وتوسع فيه الخديوي إسماعيل بدأت الدول الاستعمارية تعي أهمية السودان، وتعي أهمية وجودها فيه بشكل مباشر، وإبعاد أي وجود مصري عنه، سواء أكان عسكريًا أم إداريًا، وقد كان تجسيد ذلك في اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩م. وفي خلال كل هذا عمدت بريطانيا إلى إجراءات من شأنها تكريس وتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب من خلال إتباع سياسة

المناطق المقفولة ودغدغة الجنوبيين بمشاعر الاختلاف والانفصال عن الشمال، مما كان البذرة الأولى لأزمة جنوب السودان، وما خلَّفته من حرب أهلية تُعَدُّ هي الأطول في أفريقيا.

وعلى الجانب الآخر فمنذ استقلال السودان وتوالي الحكومات، سواء كانت ديمقراطية أو عسكرية، كانت هناك سمة مشتركة غلبت على تلك الحكومات المتعاقبة ألا وهي الفشل في إدارة أزمة جنوب السودان، والفشل في بناء نموذج تعايشي يضمُّ في أركانه كافة الأعراق التي يشملها السودان الشقيق، وكذلك تغذية الجنوبيين بإحساس التهميش الذي عانت منه كل أقاليم السودان بسبب استئثار المركز النيلي بمُقَدَّرات السلطة والثروة في السودان، مما خلَّف أزمات طاحنة كانت أبرزها أزمة الجنوب، التي تطورت من مجرد تمرد صغير كان يسهل احتواؤه إلى تمرُّدٍ عسكري ازداد قوةً يومًا بعد الآخر، وشكَّل بروزُ الحركة الشعبية لتحرير السودان، بزعامة الراحل (جون جارانج) مؤشرًا مهمًّا على تفاقم الأزمة حتى أفلتت الأمور من يد نظام الإنقاذ وعلى رأسه الرئيس السوداني عمر البشير، والذي في عهده أخذت الحربُ الأهلية منحى آخر، متمثِّلاً في إعلان الجهاد على الجنوبيين، وهنا كانت لحظة فارقة في الأزمة، فتحولت من حرب بين جيش نظاميٍّ وحركة تمرد، إلى حرب شعب ضد شعب ومع الوقت بات واضحًا أن الحسم العسكري لتلك القضية أصبح مستحيلاً، ومع تزايد الضغوط الدولية والإقليمية على حكومة الخرطوم، وغياب بارز للدور المصري، بدأت جولات من التفاوض التي انتهت بعقد اتفاقية (نيفاشا) للسلام، التي وُقِّعَتْ في يناير ٢٠٠٥م، والتي تمحورت حول إعطاء الحركة الشعبية لتحرير السودان حقَّ حكم الجنوب والمشاركة في الحكومة المركزية في مرحلة انتقالية تكون مدَّتُها ست سنوات، بعدها يجرى استفتاء لتقرير المصير للجنوب، إما بالوحدة أو الانفصال ومرت سنوات المرحلة الانتقالية، وكل يوم يزداد اليقين بأن اتجاه الجنوبيين هو نحو الانفصال؛ نظرًا لكثرة الخلافات بين الخرطوم وحكومة جوبا حول فهم وتفسير كل بنود الاتفاقيات، حيث جرى الخلاف حول النفط، وإدارة الاقتصاد، وقوانين الشريعة الإسلامية، وبالفعل تم إجراء

الاستفتاء الذي أقرّ انفصال الجنوب، وأعلن قيام دولة جنوب السودان وانضمامها رسميًا لمنظمة الأمم المتحدة كوحدة جديدة في الأسرة الدولية.

مع انفصال جنوب السودان طُرحت أسئلة كثيرة عن تداعيات هذا الانفصال على الأمن القومي المصري في ضوء الارتباط الاستراتيجي لمصر بالسودان، خاصة في ملف مياه النيل الذي يحمل في طياته خلافًا حادًّا بين دول المنابع، ودول المصب وعلى رأسها مصر والسودان، وإقدام دول المنابع على توقيع اتفاقية (عنتيبي) واستخدامها كورقة ضغط على مصر، كما يخشى البعضُ من أن توتر العلاقة بين دولتي السودان وجنوب السودان قد يخلق بؤرة متوترة في الاتجاه الاستراتيجي للحدود الجنوبية المصرية من المتوقع أن تمثل أرضًا خصبة لاختراقات استخباراتية تهدد الأمن القومي المصري، خاصة من بعض القوى الدولية ووكلائها في المنطقة وعلى رأسهم الدولة العبرية التي تسعى لإقرار مبدأ شراء مياه النيل عبر طرح فكرة تسعير المياه، كل هذه الأمور استدعت ضرورة بحث تداعيات قيام تلك الدولة وتوجهاتها، وفرص بحث التحديات الناجمة عن ظهورها، والتي تفرض على الدولة المصرية ضرورة تكثيف وجودها الدبلوماسي والاستخباراتى لإجهاض أية محاولة لزعزعة الأمن القومي المصري .

{}{}{} {}{}{}

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل التمهيد للدراسة من الناحية المفاهيمية حيث تمثل الدقة المفاهيمية ركنًا أصيلاً في الرصانة العلمية لأية دراسة، ومن هنا نرى أهمية التمهيد للدراسة من خلال الضبط اللغوي والاصطلاحي للمفاهيم المؤثرة فيها، فهذه الدراسة تحتوى على مفهومين لطالما أُثير الكثيرُ من الجدل والخلاف حولهما، وهما: مفهوم (الأمن القومي)، ومفهوم (حق تقرير المصير)، حيث تفرض علينا الدراسةُ التي تتناول تداعيات انفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري أهمية دراسة مفهوم (الأمن القومي) وأبعاده، كما ستسهم دراسة المفهوم في فهم منظومة الأمن القومي المصري بتطبيق ماجاء فيه عندما نتحدث عن تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري. أمّا المفهوم الثاني الذي رأينا أهمية ضبطه أيضًا، هو مفهوم (حق تقرير المصير)، وهو الحق الذي حصل بمقتضاه شعب جنوب السودان على دولته الوليدة، ولكن حتى يتسنى معرفة ملابسات الموضوع وجوانبه جيدًا، كان ينبغي دراسة المفهوم، بحيث يتم معرفة أبعاده القانونية والسياسية، التي ستسهم في فهم الحالة محل الدراسة، وهي حالة جنوب السودان جيدًا، وبِناءً على ما سبق يحتوي ذلك الفصل التميهدي على مبحثين، يتناول أحدهما قراءةً في مفهوم الأمن القومي وأبعاده، بينما يتناول المبحثُ الآخر قِراءةً سياسية وقانونية في مفهوم حق تقرير المصير.

*** ***

الأمن القومي

(قراءة في المفهوم وأبعاده)

يُعَدُّ مفهوم الأمن القومي من المفاهيم المثيرة للجدل والأكثر شيوعًا، سواء في مجالات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أو في نطاق السياسات الداخلية لمختلف النظم والمجتمعات.

وقد ظهر مصطلح الأمن القومي (National Security) بوصفه نتيجةً لقيام الدولة القومية في القرن السادس عشر الميلادي، وتلته مصطلحات أخرى، مثل: (المصلحة القومية) و (الإرادة الوطنية)، وأول تعريف حديث للأمن القومي هو قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية، وبخاصة العسكرية منها، باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي، وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم، وبممتلكاتهم، ومعتقداتهم، وقيمهم. ومع تطور مفهوم قدرة الدولة، اتسع مفهوم الأمن القومي إلى (القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية(ونتيجة لتعدد استخدامات ذلك المفهوم، أضحى من العسير حصرُ مشتقاته، مثل: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الطاقوي. ونلاحظ في بعض الأحيان أن مفهوم الأمن القومي قد تم استخدامه كأداة سياسية وشعار لتبرير السياسات الداخلية لأغراض الاستهلاك الداخلي، فيما يُعرَف بالنظرية الإلهائية، ولكن انتشار استخدام مفهوم الأمن القومي لا يعني وجودَ اتفاقٍ عام، أو رؤية موحدة، حول المقصود به، لا على المستوى النظري، ولا على المستوى التنفيذي، لذلك سنقوم في هذا المبحث بمحاولة تعريف مفهوم الأمن القومي وتمييزه عن المفاهيم المختلطة به، <u>وذلك على النحو الآتي:</u>

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمفهوم

ثانيًا: تعريفات الأمن القومي

ثالثًا: الأمن القومي والمفاهيم المختلطة به

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمفهوم:

الأمن في اللغة العربية تأتي كلمة (أَمِنَ) في المعجم من باب (فَهِمَ) و(سَلِمَ)، والأمن يعني: الطمأنينة والسكون، وهو نقيض الخوف، وأيضًا يعني السكون والطمأنينة والتخلص من مظاهر القلق بكافة أشكاله وصوره، ويُفضِّل البعضُ تسمية السلم والسلام على الأمن. وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الأمن يعني الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة دون أن يترتب على ذلك اضطراب في الأوضاع السائدة[1]. ويرتبط الأمن بنوع من الإدراك الذاتي المتولد عن الشعور بحالة من التحرر من الخوف أو عدم اليقين، حيث تصف كلمة الأمن حالة من الشعور المتجانس بين أفراد الجماعة بالثقة والطمأنينة.

كما تعني كلمة أمن في اللغة الإنجليزية (Security) جاءت أصلاً من كلمة (Secures) اللاتينية، وهي تعني التحرُّر من الخطر، وتعني في معجم العلوم الاجتماعية الحمايةَ من الخطر المادي[2].

ويضع قاموس المورِد عدة معاني لكلمة (Security) تتراوح ما بين السلام، والطمأنينة، والحماية، والتدابير التي تُتَّخَذُ للوقاية من التجسُّس والتخريب.

الدلالة الاصطلاحية للأمن:

على مستوى السياسة يُقصد بكلمة الأمن: الطمأنينة بالنسبة لكل ما يتصل بالولاء والطاعة للسلطة الحاكمة. ويعني أيضًا: الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة، كما يمكن الحديث عن نماذج للأمن؛ كأمن الأفراد، وأمن الوطن.

وتُعَدُّ النسبية سمةً أساسية من سمات الأمن، فتتعدد معانيه بتعدد وجهات النظر، واختلاف الجهات والمستويات التي تنصرف إليها، كما يتعذر بناء إجماعٍ

---

(١) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، آفاق عربية، المجلد الثالث، بغداد، ١٩٨٥، ص٧.

(٢) احمد فؤاد رسلان، مفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص٤٠.

حول المتصور بمفهوم الأمن، والمستهدف به، أو مصادر تهديده، ورغم ذلك فقد أصبح مفهوم الأمن مفهومًا مركزيًا في حياة الدول والمجتمعات لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي، وحماية مصالح الدول وقيم مجتمعاتها ضد التهديدات الخارجية[1].

كما تؤكد دراسات علم النفس والاجتماع الدور المحوري للأمن في حياة المجتمعات البشرية، مما يُضفي نوعًا من الأهمية الحيوية، والحاجة الماسَّة إلى تفعيل هذا المفهوم توافقًا مع الرغبة البشرية في الحماية ضد الأخطار، والرغبة في حياة مستقرة نسبيًا، كما ظهرت تطبيقاتٌ عديدة لمفهوم الأمن، مثل: الأمن الفردي، والأمن الدولي، والأمن الغذائي. ولكن كل هذه المعاني تدور حول فكرة التحرُّر من الخوف والخطر، بما يترتب عليه الإحساس بالقدرة على الحركة والإنجاز، وإذا كان الأمن يعني من حيث الجوهر الطمأنينةَ والثقةَ، فإنه يتصف بقدر من النسبية كما ذكرنا سابقًا، حيث يخضع تفسيره للمصالح الذاتية، سواء كانت فردية أو قومية، فالأمن لا يكون مطلقًا تمامًا، ولا يكون معدومًا تمامًا، فالمزيد من الأمن الذي تحققه دولةٌ ما يؤدي إلى الشعور بانعدام الأمن لدى الدولة الأخرى، التي قد تسعى لزيادة هامش أمنها بوسائل قد تعتبرها الدولة الأخرى تهديدًا لها، لذلك فإن مفهوم الأمن مرتبطٌ بالمصالح الذاتية، وأهداف القوة والنفوذ.

وانطلاقًا من نسبية مفهوم الأمن، فإن ضمان الأمن الشامل لأية دولة أمر لا يمكن تحقيقه بحال من الأحوال، فليست هناك دولة تملك من الإمكانيات ما يسمح لها بتحقيق الأمن المطلق بسبب وجود متغيرات إقليمية ودولية باستمرار تؤثر تأثيرًا مباشرًا على عناصر أمنها، وترجع النسبية في مفهوم الأمن إلى ديناميكيته من ناحية كونه مفهومًا وسياسة، وتعدد المصادر التي تغذيه، مما يصعِّب التوصُّل إلى إجماعٍ قوميٍّ حول المفهوم.

نتيجة للاستعراض اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الأمن باعتباره الشق الأول في مصطلح الأمن القومي يتضح أن الأمن لغةً يعني: الثقة والطمأنينة،

---

(١) على الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، ملحق الأهرام الاقتصادي، ١٩٨٦، ص ١٥ .

واصطلاحًا: يشير إلى أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ومركّبة.

القومية في اللغة العربية:

تشتق كلمة القومية لغويًا من (قوم)، وتأتي منه معاني الثبات والاستقرار في المكان، ومن المشتقات (قائم) و(قائمة) بمعنى: الركيزة التي يقوم الشيء عليها: والجمع: (قوائم)، أي: ركائز تثبيت الأشياء. وفكرة القومية فكرة قديمة قدم البشرية، وقد عبَّر عنها ابنُ خلْدُون بفكرة (العصبية). والقومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية، وهي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، ومن الطبيعي أن يتجه الكيان القومي إلى إنشاء نظام سياسي يكون بمثابة وعاء وإطار جامع لعناصر القومية، كما تُعد القومية عاملاً رئيسًا في تحديد هوية وانتماء جماعات من الناس، وعملية تكوين الانتماء والهوية تكون عبر مستويين؛ مستوى ذاتي متمثل في اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة، ومستوى موضوعي يشير إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة[1].

ويشير الفكر السياسي المعاصر إلى التطابق بين القومية والأمة بالمعنى السياسي، وبين الإطار الإقليمي لها وهو الوطن، وقد يأخذ هذا الإطار الإقليمي إطارًا سياسيًا مستقلاً، وهو الدولة، وهنا تنشأ الدولة القومية بمعناها الاجتماعي السياسي، فالأصل هو أن القومية تقيم الدولة القومية، إلا أنه في حالات مثل الحالات الأفريقية تكون عملية بناء الدولة كإطار سياسي سابقةً لإنشاء الدولة القومية، ومن الناحية الاجتماعية يُستعمل مفهوم الوطن للدلالة على رقعة جغرافية مخصصة يعيش فوقها شعب، ويُعتبر الأفراد المكونون له مواطنين تربط بينهم روابط قانونية ووجدانية معًا.

الدولة القومية – الإطار الحركي لمفهوم الأمن القومي :

يؤرَّخ لنشأة الدولة القومية وظهورها منذ القرن السادس عشر، حيث ظهرت فكرة القومية، وتبدلت الولاءات، من ولاءٍ للملك أو للأمير، إلى ولاء

---

(١) محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، ١٩٨٦، ص١٠٣.

للدولة، وظهرت مصطلحات تعبّر عن الفكر القومي؛ مثل: المصلحة القومية، والإرادة الوطنية. وقد كان أول ظهور لمصطلح الأمن القومي في الولايات المتحدة على يد والترليبمان عام ١٩٤٣م، ويتخذ بناء الدولة القومية عدة مراحل من دولة مركزية إلى دولة أممية، ثم إلى الدولة القومية الحديثة. إذن: الدولة القومية هي مرحلة من مراحل تطور الاجتماع السياسي تتطابق فيها حدود الدولة مع الملامح القومية، بحيث تصبح الدولة وعاءً سياسيًا يضم مجموعة متميزة من الأفراد، تشكل مجتمعًا قوميًا له شخصيته وطابع قومي يميزه عن غيره من أشكال التواجد المجتمعي الأخرى، كالأسرة، أو القبيلة، أو الأمة الحضارية، ويبرز معنى الدولة القومية في امتلاك هذا المجتمع للإرادة الواحدة، والتعبير السياسي عن تلك الإرادة هو الدولة، والنظام القانوني الذي يحميها هو السيادة، والمظهر الموضوعي لها هو الحدود، وقد استقر الفقه السياسي على تعريف مكونات الدولة القومية الحديثة، لتشمل عناصر الشعب، والإقليم، والحكومة. ويمكن القول أن الدولة القومية هي تعبيرٌ سياسيٌ عن تطور اجتماعي اقتصادي ثقافي يتسم بالتكامل والاندماج القومي بين أعضاء الجماعة بما يميزهم عن غيرهم، ويؤكد الاستقلال النسبي لجهاز صنع القرار السياسي في المجتمع عن القوى الداخلية والخارجية المحيطة به، ويمكن تعريف الدولة تعريفًا دقيقًا وإجرائيًا بأنها: جهاز متميز متخصص ودائم للعمل السياسي والإداري، وهو يتطلب حكومة قادرة على ضمان الأمن في الداخل وعلى الحدود.

ولكننا دائمًا ما نكون إزاءَ تساؤل عن الذي يميز الدولة القومية الحديثة عن غيرها من المستويات والأشكال السياسية التي مر بها العقل البشري. ويمكن تلخيص سمات الدولة القومية الحديثة في العقلانية، ورأسمالية العلاقات الاقتصادية، وظهور المجتمع الصناعي، ومواجهة العالم الخارجي بذاتية واضحة، ومجموعةً من المعايير تشكل إطارًا مرجعيًا في سلوك تلك الدولة تجاه الفاعلين الآخرين في المجتمع الدولي، وتلعب المصلحة القومية لتلك الدولة دورًا محوريًا في بناء إطار يدافع عن مصالح هذه الدولة داخليًا وخارجيًا، ويعتبر الأمن بدوره محورًا تلك المصالح والأهداف الحيوية، فالدول التي تعجز عن ضمان أمنها تفقد- لا محالة- شرعية وجودها، وقد ارتبط مفهومُ الأمن في

دراسات السياسة الدولية تقليديًا بمفهوم الدولة، فالدولة جهازٌ ذو شقين؛ شق نظامي، وهو السيادة. وشق آخر يُعبَّر عنه بالمصلحة. ويأتي تحقيق الأمن القومي في قمة أولويات الدولة الحديثة، مما يؤكِّد علاقة الترابط بين الأمن القومي والدولة القومية، فالأمن القومي هو محور الوظائف السيادية للدولة القومية، كما أن السيادة هي المنطلق الذي تبدأ منه عملية وضع مبادئ الأمن القومي موضع التنفيذ(١).

ثانيًا- تعريفات الأمن القومي:

كما أشرنا سالفًا، فإن مفاهيم العلوم الاجتماعية ليس لها تعريف واضح وثابت، ومن هذه المفاهيم المثيرة للجدل مفهومُ الأمن القومي، ذلك المفهوم الذي استعصى على المفكرين تحديدُه وضبطُه؛ نظرًا لتشعبه وشموله جوانبَ وأبعاد كثيرة، فنجد أن البعض يقصر مفهوم الأمن القومي على مفهوم حماية الدولة من التهديدات الخارجية بالطرق العسكرية، ونجد آخرين يرون الأمن القومي باعتباره انعكاسًا للمصالح الاقتصادية والتنموية، وآخرون ينظرون إلى المفهوم باعتباره مواجهة كل ما يهدد هوية الدولة الثقافية، ويمحو قيمها الراسخة.

ومع قلة الدراسات التي تناولت موضوعَ الأمن القومي قياسًا بأهميته وحساسيته، فإننا لا ننكر أن تلك الدراسات قد قدمت أطروحات علمية جادة للمفهوم، وقدمت أيضًا معلومات علمية ذات فائدة كبيرة خاصة للمكتبة العربية، مثل الدكتور سمير خيري، الذي رأى أن مفهوم الأمن القومي عبارة عن تطوير استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، حيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية، ويقدم الإجابات النابعة من التطورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجودَ الحيَّ لأي أمة من الأمم(٢).

---

(١) أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م .

(٢) سمير خيري، نظرية الأمن القومي العربي : دراسة في ضوء اعلان الرئيس صدام حسين، دار القادسية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣م، ص١٨.

بينما يرى الدكتور حامد ربيع أن مفهوم الأمن القومي لا يزال بحاجة إلى تنظير متعدد الأبعاد؛ لاعتقاده أنه مفهوم يعبر عن تقاليد تاريخية معينة، فيرى الدكتور ربيع أن الأمن القومي يتمركز حول ثلاث دوائر، الدائرة الأولى: تنبع من محاولة تحديد العناصر والمستويات المختلفة لمفهوم الأمن القومي، والذي يشمل التنظير والممارسة. أما الدائرة الثانية: فتكمن في التزامات الدولة المتمثلة بتوفير الحماية المادية والمعنوية للفرد أولاً، ثم للمجتمع ثانيًا. أمَّا الدائرة الثالثة: فيرى الدكتور ربيع أنها تتعلق بعالمية المفهوم، ومرونته، وعلاقته التداخلية مع المصالح القومية والقيم[1].

يرى الدكتور فاضل براك أن الأمن القومي يستند في فاعليته على مدى واقعيته، أي: على عملية تدابيره التنفيذية، وصوابية مفاهيمه النظرية، ويعتقد د. فاضل- أيضًا- أن الأمن يجب أن يقوم على تصوُّرٍ واضح لمصادر ومضامين التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الوطن مع ضرورة اعتماده على رؤية واعية بكيفية تحويل عناصر القوة إلى قدرة مؤثرة مع اتصافه بالمرونة ونسبية المفهوم[2].

لا يعتقد دكتور عبد المنعم المشّاط بوجود إجماع حول المقصود بظاهرة الأمن القومي، سواء من حيث التعريف أو من حيث المستهدفون بالأمن، أو من حيث مصادر التهديد، وسبل تحقيق الأمن القومي وأدواته، كما يرى أيضًا أن الاختلاف حول مفهوم الأمن القومي، وعدم وجود إجماع حوله أدَّى إلى تخلُّف البحث العلمي المتعلق بالأمن القومي، ويعرِّف الدكتور المشّاط الأمن القوميَّ، فيقول: "يمكن أن نجمل مختلف المحاولات التي بُذِلت في هذا الشأن في مدرستين، بالإضافة إلى اتجاه جديد بدأ يركِّزُ على الأبعاد الشاملة للأمن القومي، وتنظر المدرسة الأولى- القيمة الاستراتيجية- إلى الأمن القومي كقيمة مجرَّدة، وتربطه بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية، بينما تهتم المدرسة الثانية،

---

(١) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٣٣.

(٢) فاضل برّاك، استراتيجية الأمن القومي: آراء وأفكار، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٦م، ص٤٣.

وهي المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية بقضية تدفق الموارد الاقتصادية والحيوية، ثم الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة ومن ثم رأى الدكتور المشاط أن مفهوم الأمن منحصر في قدرة المجتمع على مواجهة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف [1] وهو يقصد بذلك صون المجتمع من التهديدات الداخلية والذي لا يتأتى إلا بفعل قوة المجتمع وقدرته على تحقيق التوازن والرفاهية والردع .

يتفق الدكتور مازن الرمضاني – أيضًا – مع الدكتور المشّاط بصعوبة تعريف شامل للأمن القومي بشكل تتفق الآراء والكتابات على مضمونه وأبعاده، ويرى الرمضاني أن الأمن يغطي ثلاثة أبعاد، وهي :

البُعدُ الأوّل: يتلخص في أن الأمن يرمي إلى تحقيق غاية أساسية ترتبط بوجود كل دولة، وهي ضمان قيمها الأساسية، والمصالح التي تعبّر عنها.

البُعد الثاني: ومضمونه صعوبة قياس درجة الأمن انطلاقًا من المعايير الواضحة، وذلك لخاصيته النسبية التي يتميز بها، ولهذه الخاصية يضحى التقييم السليم لتهديدات الأمن يتأسس على إدراك واقعيٍّ لقدرات ونوايا مصدر أو مصادر التهديد.

البُعد الثالث: ويتجسد في خاصيته الدينامية التي يتميز بها الأمن القومي، فالشعور بالأمن لا يتحدد في الفراغ، وإنما داخل إطار متغيرات داخلية وخارجية يتميز بعضها بسمة التغير السريع[2].

ينظر إدوارد عازار إلى مفهوم الأمن القومي باعتباره مفهومًا غربيًّا ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، ويرى عازار أن الأمن القومي للدول يقوم على

---

(١) عبد ا لمنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٩م،ص١٥ .

(٢) مازن الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد ٢، ١٩٨٨م .

مبدأ تحقيق الحماية المادية للدول من التهديدات العسكرية الخارجية، وتتم الحماية من خلال بناء قوة عسكرية كبيرة تستطيع التعامل مع التهديدات الخارجية ومنعها، **كما يرى أيضًا ضرورة توافر مجموعة من العوامل، منها:**

١- العوامل الفاعلة للتفاعل والحدة بين السياسة الخارجية والدفاع.

٢- مخصصات الدفاع.

٣- إدراك مصادر التهديد وتحليلها.

٤- القدرات الأمنية.

٥- أنظمة التسلُّح.

٦- التحالفات والتعاون الاستراتيجي.

من خلال تلك النظرة السريعة على أبرز تعريفات مفهوم الأمن القومي، يمكننا التمييز بين المدارس التي بحثت في سبيل تحقيق الأمن القومي للدول، حيث يتم تقسيمها لمدرستين رئيستين، هما: المدرسة الاستراتيجية والمدرسة التنموية، **وسنتناول كلاً منهما بشكل موجز على النحو الآتي:**

أولا- المدرسة الاستراتيجية:

يُلاحِظ المتابع لنشوء علم الدراسات الاستراتيجية وتطوره، أن المفهوم التقليدي لاستراتيجية الدول الأمنية في الفترة التي سبقت الحربَ العالمية الأولى وحتى الثانية، كان يدور حول مفهومٍ ضيق، وهو القوة العسكرية واستخدامها كأداة وحيدة لمنع التهديد الخارجي المحتمل من قبل دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء في النظام الدولي، لذا نجد أن أصحاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية يعلقون أهمية كبرى على الجانب العسكري باعتباره حجرَ الزاوية في منظومة الحفاظ على أمن الدول، ويُعَدُّ العامل الأساسي في عملية تشكيل القدرة من الجهة الثانية، ونذكر من الكُتّاب الذين أسهموا في هذه المدرسة على سبيل المثال لا الحصر: والتر لبمان (Walterlippmann)، أرنولد ولفار (Arnold Walfers)، هانز مورجان ثاو(Hans.J.Morgenthau) وجون سبانير، وغيرهم. لذلك أقدم مفكرو هذه المدرسة على محاولة بناء نظرية سياسية تُسمَّى بنظرية القوة، حيث عرفت القوة بأنها القدرة على الفوز في الصراع وتجاوز

المتاعب[1]. وتناول هانس مورجون ثاو القوة باعتبارها مقدرة التحكم في تصرُّف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل آخر ويعتبر مورجون ثاو القوةَّ العنصرَ الأساسي في تفسير العلاقات الدولية، كما يرى جون سبانيز أن القوة تكمن في القدرة العسكرية، ويمكن القول أنه على الرغم من أن الأداة العسكرية تُعَدُّ أداة رئيسة في الدفاع عن أمن الدول، لكن مع تعدد الظواهر وتشابك العلاقات بين الدول، نجد أنه من الصعب حصر القوة فقط باعتبارها الأداة الوحيدة لحسم الصراعات الدولية، بل أن الأحداث الدولية تثبت يومًا بعد الآخر أن العلاقات الدولية وسبل تحقيق الأمن القومي للدول لا ترتكز على القوة فقط، بل تتم وَفْقَ مبادئ وأساليب، منها التعاون الدولي، لذلك نجد أنه لكي تتمكن الدول من فرض وجودها على الساحة الدولية، **وتحقيق استراتيجيتها الأمنية يجب أن تمتلك قسمين من العوامل على النحو الآتي:**

أولاً: عوامل مادية متمثلة بالقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والعوامل البشرية والجغرافية.

ثانيًا: العوامل المعنوية غير المحسوسة، مثل الأيديولوجيا والقيم القومية.

ثالثًا: عناصر الاعتماد المتبادل، مثل: التحالفات، والتدبيرات الدولية، والقانون الدولي.

وقد واجهت المدرسة الاستراتيجية عدةَ انتقادات، لعلَّ أهمَها ما يلي:

أولاً أن قَصْرَ مفهوم الأمن القومي علىٰ أساس توفير الحماية العضوية للدولة يُعدُّ فهمًا قاصرًا؛ حيث أن التهديدات التي تواجهها دول العالم الثالث متشابكة ومعقدة، وكلها تتعلق بالأمن القومي.

ثانيًا أن جاهزية الجيوش وتطويرها لا تعني في كل الأحوال التغلُّب على كافة مشاكل الأمن القومي، فتعقيدات ومشاكل العالم الثالث تفرض علينا عدمَ النَّظر من منظور أحادي الجانب في تحقيق الأمن القومي، ألا وهو القوة العسكرية، بل يجب النظر إليها من خلال البحث عن اختلاف مصادرها الأولية وقابليتها، ومدى قدرات كل دولة على تعاملها ومواجهتها للمشاكل، وهنا يجب

---

(١) جارى محمد، القدرة في التنظيم الدولي المعاصر، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى، العدد ٢، ١٩٨٨م، ص٤٩.

أن نقول أن الانتقادات الموجَّهة لتلك المدرسة لا تقلل من قيمة القوة العسكرية لردع العدوان على الدولة، ولكن تدعو إلى عدم التركيز على جانب واحد فقط، وهو الجانب العسكري لتحقيق الأمن القومي، لذا ظهرت مدرسة أخرى لمعالجة تهديدات الأمن القومي في دول العالم الثالث، **وهي المدرسة التنموية المعاصرة على النحو الآتي:**

ثانيًا: المدرسة التنموية:

يختلف إدراك أصحاب المدرسة التنموية عن إدراك أصحاب المدرسة الاستراتيجية، فينظر أصحابُ هذه المدرسة نظرة أوسع لمفهوم الأمن القومي من المفهوم العسكري، حيث يعتقدون أن مصادر التهديد التي تواجه الأمن القومي قد تكون داخلية وقد تكون خارجية، لذا فهم يعتبرون أن الجانب العسكري هو أحد جوانب تهديد الأمن القومي، فيتحدث روبرت ماكنمارا عن الأمن القومي معتقدًا بتحقيقه من خلال التنمية القومية الشاملة، ودور القانون والنظام في تحقيق الأمن دون التركيز على الجانب العسكري، كما أوردته المدرسة الاستراتيجية، وتأكيدًا لذلك، يضيف ماكنمارا أنه إذا كان الأمن يتضمن شيئًا، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، وإذا لم توجد تنمية داخلية، أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرًا مستحيلاً، فالأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، ويأتي تركيز أصحاب المدرسة التنموية على التنمية بوصفها مدخلاً لتحقيق الأمن، نتيجةً لإدراكهم أن هناك علاقة تداخلية مترابطة بين الأمن القومي والتنمية الوطنية القومية الشاملة، وأن مفهوم الأمن القومي مفهومٌ واسعٌ متماسك، وله أطر داخلية وخارجية، ويمكننا أن نحدد مما سبق أن الأمن يعني منعَ التهديدات الداخلية والخارجية لكيان الدولة، وتحقيق الاستقرار والاطمئنان للمجتمع، وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة للجميع.

ثالثًا : الأمن القومي والمفاهيم المختلطة معه:

تتسم مفاهيم العلوم الاجتماعية بعدم التحديد الدقيق، ولعل أبرز هذه المفاهيم التي تتسم بالغموض هو مفهوم الأمن القومي؛ وذلك نظرًا لحداثة المفهوم من ناحية، وكثرة استخدامه بدون وضع إطار علمي محدد له من قِبَل

رجال السياسة والإعلام من ناحية أخرى. ومما أضفى على المفهوم سمعة سيئة كونه يُستخدم كغطاء سياسي على إجراءات قمعية في الداخل، أو توسعيه في الخارج، من قِبَل النظم السلطوية، لذا وجب تنقية المفهوم بمزيد من العناية والتحليل، ورغم أنه من الصعب إيجاد تعريف يلقى إجماع الدارسين حول مفهوم الأمن القومي، أو حول دلالات وأبعاد قضية الأمن في حد ذاتها[1]، ولكن يمكن القول أن الأمن القومي قد اختلط بمفاهيم أخرى عديدة، لذا سنحاول تنقية المفهوم من المفاهيم التي اختلطت به، إما بسبب سوء الاستخدام أو التشويه المتعمد بتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بينه وبين أبرز تلك المفاهيم الأخرى.

أ) الأمن القومي والاستراتيجية القومية:

تشير الاستراتيجية القومية إلى المبادئ والأهداف العامة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها في مختلف المجالات داخليًا وخارجيًا، إذن: فمفهوم الاستراتيجية القومية ينبع من مفهوم الأمن القومي، فالاستراتيجية القومية تعكس مقومات الأمن القومي للمجتمع، ويتحدث البعضُ عن استراتيجية الأمن القومي باعتبارها الإطار العام لمواجهة مصادر التهديد الخارجية والداخلية، **وتقوم الاستراتيجية على أمرين**

الأول: إدراك التهديد.

الثاني : تحديد الأولويات القومية لمواجهة تلك التهديدات.

ب) الأمن القومي والسياسة الخارجية:

تُعَدُّ السياسة الخارجية أداةً من أدوات تحقيق أهداف الأمن القومي، فهي تتخذ من الإجراءات والخطوات ما يحقق الأمن القومي إزاء الدول والجماعات الأخرى لتمتنع عن إتباع ما يكون من شأنه تهديده في الأجل الطويل، فالسياسة الخارجية أداة هامة للدولة لتحقيق أهدافها، وعلى رأسها الحفاظ على الأمن القومي للدولة.

ج) الأمن القومي والمصلحة القومية:

المصلحة القومية مفهومٌ يشير إلى ماهو ملائم وماهو أفضل للجماعة، ويتضمن مجموعة من المضامين القيمية التي تسعى إلى الوصول بالجماعة. أمَّا

---

(١) عبد المنعم المشاط،الأمن القومي العربي (بحث غير منشور)، ١٩٨٥م، ص٥٠ .

الأمن القومي فهو مفهوم أساسي، وأكثر ثباتًا من المصلحة القومية كأداة للتحليل السياسي، وهو يعود إلى أوائل القرن السادس عشر، عندما أقام رجال السياسة في إيطاليا الادعاءات حول المصلحة القومية، ويرتبط مفهوم المصلحة القومية بمفهوم الأمن القومي من حيث ارتباط الأخير بقوة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، وتصبح المصلحة القومية أحد مكونات الأمن القومي للدولة. والصلة بين المفهومين وثيقة إلى الحد الذي تصير معهما العلاقة معقدة وغامضة، ويكفي أن نشير إلى تعريف والترليبمان للأمن القومي، فقد وضع تعريفا حديثا للأمن القومي كان بمثابة إرهاصات أولى لظهور مفهوم الأمن القومي بذلك المُسمَّى، وهو أن الأمة تكون آمنة عندما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، وأن تكون قادرة في حالة التحدي على المحافظة عليها بالحرب. كما دمج مورتون كابلان بين مفهومي الأمن القومي والمصلحة القومية في صياغة جديدة سماها "مصلحة الأمن القومي"، مما يضفي نوعًا من التداخل والخصوصية بين المفهومين، ولكن يمكن القولُ بأن هناك ثلاث اتجاهات؛ الاتجاه الأول: يستخدم كلا التعبيرين كمرادف للآخر. والثاني: يرى وجود علاقة تأثير وتأثر متبادلين بين المفهومين، فنظرية الأمن القومي لدولةٍ ما تعكس مصلحتها القومية. ويرى الاتجاه الثالث: أن الأمن القومي أحد دوائر المصلحة القومية، وجزئية من جزئيات هذه المصلحة.

د) الأمن القومي والأمن الحضاري:

تشير الحضارة دائمًا إلى نسق ثقافي للجماعة التي ترتبط تاريخيًّا ومصيريًّا بمصالح وأهداف مشتركة، لذا يأتي الأمن الحضاري ليقوم بدور الحامي لتلك القيم والمصالح الخاصة بتلك الجماعة الحضارية من التهديدات الخارجية التي تمثل تهديدًا صريحًا للقيم الثقافية الخاصة بتلك الحضارة. ويرى البعض أن الأمن القومي يكمن في الأمن الحضاري، ويكون الأول مكفولاً طالما أن المجتمع يعيش في نسق حضاري ينال موافقة الأغلبية، كما يتهدد الأمن القومي بفعل أعمال داخلية أو خارجية من شأنها التأثير على النسق الحضاري القائم.

رابعًا خصائص الأمن القومي:

أ) الأمن القومي نسبي وغير مطلق:

ليس هناك وجود لما يُسمَّى بمفهوم الأمن القومي المطلق؛ نظرًا للتطورات والتغيرات الهائلة التي تطالع عالمنا اليوم، ونظرًا للتقدم التكنولوجي الرهيب وتشابك المصالح وتفاعلها، بل ووجود الحدود المشتركة التي يسهل اجتيازها[1]، على أن البعض يقرر أن الدولة التي ترغب في تحقيق الأمن القومي المطلق لنفسها، عليها أن تقوم بتحييد أو تدمير كافة وسائل الدمار والتهديد التي يمكن أن تصل إليها، كما يجب عليها إحكام سيطرتها على العالم لتأمين مصالحها وتحقيق غاياتها، وأعتقد أن هذا يدخل في نطاق المستحيل.

ومن المُسلَّم أن تحقيق دولة ما لمزيد من الأمن يكون انتقاصًا من أمن دولة أخرى، أو دول أخرى، الأمر الذي يدفع تلك الدول إلى العمل على تعويض هذا النقص، فيؤدي نهاية إلى سباقٍ للتسلُّح ينتج عنه مزيد من التهديد وعدم الاستقرار، ومن ثَمَّ فإن تحقيق الأمن المطلق يُعَدُّ رغبة مدمرة في حد ذاتها، وتأتي بنتائج عكسية[2]، ولكن هذا- أيضًا- لا يعني التخلي عن السَّعي لتحقيق الأمن، بل يعني الرِّضا بوجود قدر من التهديد يمكن التعايش معه.

ب) الأمن القومي مفهوم ديناميكي:

تحفل البيئة العالمية بالحركات والمتغيرات بما يستلزم أن تواكب الدولة هذه الحركة وتتفاعل معها للحفاظ على أمنها القومي، حيث لم تَعُد الدولة بمعزل عما يدور في العالم، بل أصبحت الدول تتأثر بالأحداث البعيدة عن حدودها، وإن اختلفت درجات التأثير على الدول، لذا يجب على الدول أن تترقب الأحداث الجارية والتطورات على الساحة الدولية[3]، ونظرًا لعدم ثبات مصادر التهديد،

---

(١) أحمد التهامي، "مفهوم استراتيجية الردع في الثمانينات"، السياسة الدولية، العدد ٧٥، يناير ١٩٨٤م، ص ٩٥.

(٢) أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن، "١٩٦٢- ١٩٦٧م"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١م.

(٣) على الدين هلال، "الأمن القومي العربي .... دراسة فن الأصول"، مجلة شئون عربية، العدد ٣٥، القاهرة، يناير ١٩٨٤م.

ولا حجمها، ولا مصداقيتها، فإن ذلك أضفى على الأمن القومي صفة (الديناميكية) أو التغيير وعدم الثبات، وذلك إضافة لتطور المفهوم عبر الزمن، حيث نشأ كمفهوم عسكري، ثم تطور حتى أصبح مفهومًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا شاملاً، وهناك أمثلة عديدة على ديناميكية مفهوم الأمن القومي، بَدءًا من سياسة الاحتواء، إلى سياسة الانتقام الشامل، ووصولاً إلى سياسة الرد المرن.

خامسًا: عوامل تهديد الأمن القومي:

يتمثل تهديد الأمن القومي في وصول تعارض المصالح القومية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حلٍ سلميٍّ يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والعسكري مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية، مما يضطر الأطراف المتصارعة أو أي منها إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، وقد يكون التهديدُ مؤقتًا أو دائمًا، كما قد يكونُ التهديدُ مباشرًا أو غير مباشر، ويستمر التهديد مع استمرار تعارض المصالح والغايات القومية، كما قد يستند إلى أصول عرقية.

يعني التهديد المباشر للأمن القومي تعرض الدول وحدودها السياسية وأراضيها، ومياهها الإقليمية، ومصالحها الاقتصادية، وبالتالي تعرض أمنها ومصالحها القومية للخطر، أمَّا التهديد غيرُ المباشر للأمن القومي فيعني حدوث تغيُرات غير مباشرة داخلِ الدولة أو خارجها تؤدي على المدى المتوسط والبعيد إلى أضرار مباشرة للأمن القومي بجميع جوانبه[1]، **وتنقسم عوامل تهديد الأمن القومي إلى عوامل الداخلية والخارجية:**

أولا- العوامل الداخلية:

أ)- العوامل الجيوبولتيكية:

يُقصد بالعامل الجيوبولتيكي الخصائص الجغرافية التي تميز الدولة من موقع، وحدود، وتضاريس، ومصدر مياه، ومناخ، وغيره. وتكون الدول التي

---

(١) أحمد عبد الحليم، تحديات الأمن القومي في التسعينات، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩١م.

تتميز بموقع استراتيجي لامتلاكها معابر على البحار والمحيطات، أو إشرافها على الممرات المائية الهامة والحيوية، أو تلك التي تكون أراضيها منفذًا لما خلفها من أقاليم تكون تلك البلاد أكثر تهديدًا، كما أن الدولة المحاطة بجيران كثيرين يكون أمنها القومي أكثر تهديدًا من دولة منعزلة محاطة بالبحار والمحيطات [١]، كما أن الدول الحبيسة تكون تحت تأثير الدول التي تنفذ من خلالها للعالم الخارجي، مثل إثيوبيا وتشاد في القارة الأفريقية، كما أن المناخ يُعدُّ عاملاً مؤثرًا على درجة تقدم الدولة في كثيرٍ من الحالات، حيث إننا نجد الدول الاستوائية والدول القطبية تعاني من تهديد لأمنها القومي أكثر من الدول المعتدلة ذات المناخ الجيد.

ب) العامل السياسي:

يُعدُّ عدم الاستقرار السياسي، وكثرة القوى التي تؤثر في صنع القرار، واختلاف الأيديولوجيات السياسية، من أبرز العوامل المهددة للأمن القومي، فعدم وجود مؤسسات سياسية، وغياب الأيديولوجية الواضحة، وانقسام الطبقة المحكومة على الحاكمة، يؤدي في النهاية إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار يسهل استغلالها من جانب الدول الأخرى لتحقيق مصالحها تجاه هذه الدولة غير المستقرة، مما ينتج عنه تهديد شديد للأمن القومي لهذه الدولة، كما يُعَدُّ الصراع بين القوى المختلفة (عرقية – طائفية ومذهبية – سياسية وحزبية) وما يصاحبها عادةً من تغليب للمصالح الذاتية على حساب المصلحة القومية بسبب التعصب أو الجهل السياسي، بحيث يمتد التأثير السلبي إلى كيان الدولة ذاته، كما تأتي أعمال التخريب والإرهاب ونشر الفوضى بوصفها مؤشرًا مهمًّا من مؤشرات تهديد الأمن القومي للدولة، والتي قد تلجأ إليها بعض قوى المعارضة الداخلية، وأحيانًا بدفع خارجي ضد الأنظمة الحاكمة بقصد زعزعة سيطرتها والانتقاص من شعبيتها في الداخل، وهز صورتها خارجيًّا، مما يؤثر على جهود الدولة في مختلف المجالات، وتتعدد المظاهر التي تستخدم كمؤشرات لقياس مدى التهديدات السياسية التي يتعرض لها الأمن القومي للدولة على المستوى السياسي الداخلي، أبرزها ضعف الولاء، أو انعدام الشعور بالولاء والانتماء الوطني، وكذلك يُعد

---

(١) محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية، الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٤م .

ضعف نفوذ السلطة، وانهيار مصداقيتها، وافتقاد القانون هيبته واحترامه وسيادته على الكافة، بالإضافة لغموض الأهداف المرحلة للنظام السياسي للدولة، وعدم اهتمام النظام السياسي بتوضيحها، وتفشي ظاهرة اللامبالاة والفساد بين أفراد المجتمع(١).

ج) العامل الاجتماعي:

يؤثر التجانس والتركيب الاجتماعي لأية دولة، بل وعدد سكانها، في سياستها الداخلية والخارجية، حيث أنه كلما كان عدد سكان الدولة مناسبًا لحجمها وإمكانياتها، وكان هؤلاء السكان على قدرٍ من التعليم والتجانس، كانت هذه الدولة أكثر استقرارًا وقدرة على تحقيق أمنها القومي، والعكس صحيح؛ فالدولة تكون أكثر عرضة لتهديد أمنها القومي إذا كانت تتكون من فئات وطوائف متعددة، مما ينشأ عنه مشكلات الأقليات وتدخل القوى الأجنبية في هذه الدولة، ومن ثَمَّ تهديد أمنها القومي، حيث تعتبر النُعرات العرقية والنزعات الطائفية بأشكالها كافة في مقدمة التباينات الجذرية التي تؤدي إلى تآكل التماسك والسلام الاجتماعيين للدولة، لاسيما إذا واكبها تخلُّف حضاريٌّ؛ فهو عامل رئيسٌ في إفساح المجال أمام التدخلات الخارجية لتفتيت هذه الإرادة، وتحويلها لصالح إرادات ومصالح أخرى، ومن جهة أخرى فإن افتقاد المجتمع إلى التوازن بصوره الأخرى كافة: (طبقي- وديموغرافي- وثقافي نوعي) فضلاً عن التدهور التعليمي أو الصحي أو القيمي، يلعبُ دورًا رئيسًا في تهديد قدرة الدولة وسلامتها واستقرارها.

هـ) العامل الاقتصادي:

يُعدُّ العامل الاقتصادي من أهم عوامل تهديد الأمن القومي لأية دولة، بل أخطرها؛ حيث أن التبعية الاقتصادية للخارج، والمساعدات، والقروض، والعجز المستمر في ميزان المدفوعات، ونقص رؤوس الأموال في كثيرٍ من الأحيان، تؤدي إلى تبعية سياسية، ويبلغ قمة التهديد للأمن القومي في عدم قدرة

---

(١) ممدوح سالم، التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي المصري في المرحلة الراهنة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، ص ١٢٤ .

الدولة، لما تعانيه من ضعف اقتصادي، على بناء جيش قوي قادر على حماية حدودها السياسية، وسلامتها الإقليمية.

و- العامل العسكري :

تُعد الأداة العسكرية أحد أدوات تحقيق الأمن القومي، ولذلك فإن ضعف القوة العسكرية لدولةٍ ما، قد يعرض أمنها للخطر، ويجعلها مطمعًا لغيرها من الدول، كما أن اعتمادُ الدولة على مصدر واحد للسلاح يهدد أمنها القومي، كما أن تجانس الدولة، ومن ثَمَّ تجانس المؤسسة العسكرية، يُعد أمرًا غاية في الخطورة؛ إذ أن الدول التي تعاني من عدم التجانس، وانعكاس ذلك على مؤسستها العسكرية، تكون عُرضةً لانقسام الجيش، مما يؤدي إلى دخولها في آتون الحرب الأهلية.

ثانيًا: العوامل الخارجية:

تتنوع العوامل الخارجية المهددة للأمن القومي لأية دولة، وتختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها وملابساتها، وتتلخص العوامل الخارجية المهددة للأمن القومي للدول في تعرض الدول لعدوان خارجي من جانب دولة أو أكثر من دولة، وتتنوع دوافع ذلك العدوان، ما بين تمتع الدولة المستهدفة بموقع جغرافي متميز، أو وجود ثروات اقتصادية كبيرة، أو مادة نادرة من المواد الخام، أو الرغبة في الاستيلاء على مناطق استراتيجية تقع ضمن نطاق الدولة المستهدفة.

وقد يكون بروز القوة الاقتصادية والعسكرية لدولةٍ ما دافعًا قويًا لديها إلى التوسع والنفوذ، ومن ثَمَّ تهديد الأمن القومي للدول الأخرى، كما تأتي التحالفات الدولية كأحد أبرز أشكال العوامل الخارجية المهدِّدة للأمن القومي للدول، خاصة إذا كانت هذه التحالفات موجَّهةً إلى دولة أو تحالف آخر بعينه، مثل (حلف شمال الأطلسي)، وحلف (وارسو) إبان الحرب الباردة، كما أن امتلاك دولةٍ ما لممرٍّ مائي حيوي قد يجرُّ عليها العديد من المشكلات، ويجعلها مطمعًا للعديد من القوى الدولية والإقليمية، مثل قناة السويس في مصر. كما يُعَدُّ ظهور أيديولوجية ونجاحها عاملاً من العوامل المهددة للأمن القومي للدول، ويكمن التهديد في خوف الدول المجاورة من تصدير تلك الأيديولوجية إليها، مثل تخوف الدول الغربية من

انتشار الشيوعية في فترة الحرب الباردة، وخوف دول منطقة الشرق الأوسط من تصدير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لنموذجها الثوري.

سادسًا: وسائل تحقيق الأمن القومي للدولة:

هناك ثلاث وسائل لتحقيق المن القومي للدولة، يتم التعامل مع كلٍّ منها بناءً على تقييم طبيعة التهديدات التي تواجه الأمن القومي للدولة، **وذلك كما يلي:**

١- **نظام الأمن الذاتي** وهو أول درجات تحقيق الأمن القومي للدولة وأكثرها أهمية؛ حيث تسعى الدولة إلى تحقيق أمنها القومي اعتمادًا على قُواها وقدراتها الذاتية دون دعمٍ خارجيٍّ، وتتطلب هذه الوسيلة تأمين الدولة حدًّا مناسبًا من الإمكانيات والقدرات بجهدها ومقوماتها الخاصة، وهو أمر يصعب تحقيقه إلا بواسطة قوة عالمية عظمى، أو قوة إقليمية كبرى مدعومة من قوة إقليمية عظمى(١).

يتوقف نجاح الدولة في تحقيق أمنها القومي من خلال قدرتها على تحقيق اكتفاء ذاتي في متطلباتها واحتياجاتها الأساسية بجانب طبيعة نظام الدولة ونمط توزيع القوة السائد بها، بالإضافة لحسابات القوى الشاملة في مواجهة الدول الأخرى، وغالبًا ما يؤدي نجاحُ الدولة في تحقيق أمنها الذاتي إلى انعزالها عن محيطها، وإتباعها سياسات عدوانية في علاقتها بالدول.

٢ – **نظام الأمن الإقليمي أو الأمن الإقليمي الفرعي** وتلجأ إليه الدول عندما تقصر إمكانياتها وقدراتها الذاتية عن الوفاء بمتطلبات أمنها، وهو والوضع الطبيعي لكافة الدول بلا استثناء، إذ أنه من النادر أن نجد دولة تمكنت من تحقيق أمنها القومي بقدراتها الذاتية وحدها، وترتبط الدولة في إطار الأمن الإقليمي بتجمع من عدة دول مشتركة المصالح، بحيث يتم تنسيق السياسات الأمنية فيما بينها لتجميع قواها بما يهيئ لها التوازن أو التفوق النسبي لها ضد القوى الأخرى التي تتعارض معها مصالحها الأمنية، ويتحقق الأمن في هذا النظام من خلال تحقيق توازن في علاقات القوة التي تسود

---

(١) ممدوح سالم، مرجع سبق ذكره، ص١٢٧

النظام الإقليمي أو النظام الإقليمي الفرعي الذي تقع الدولة في دائرته، وهو أمر حيوي لتحقيق الاستقرار الأمني لذلك الإقليم.

٣ – **نظام الأمن الجماعي العالمي** ويقصد به إقامة نظام عالمي متكامل يغطي كلّ الأبعاد المتعلقة بالأمن القومي للدول، حيث تلتزم كلُّ الدول بالمشاركة في تأمين أمنها جميعًا، وفقًا لمبدأ احترام سيادة كل دولة على إقليمها وحدودها، وعدم تدخل الدول في الشئون الداخلية لبعضها البعض، والالتزام بحل النزاعات بينها بالطرق السلمية، كما يعتمد نظام الأمن الجماعي العالمي على آلية التحرُّك العالمي ضد أية دولة تهدد النظام الدولي القائم، أو تحاول استخدام القوة بمبادرة فردية منها.

من خلال ما سبق نستنتج أن الأمن القومي مفهومٌ شاملٌ لا يقتصر تهديده فقط على وجود خطر عسكري خارجي، كما لا تتوقف حمايته على مجرد زيادة القدرات العسكرية للدولة كما كان شائعًا من قبل في النظرة التقليدية للمفهوم. فالأمن القومي جوهره الاستقرار والنظام، وهذان المتغيران يتوقفان على القوة العسكرية للدولة، مثلما يتوقفان على قدراتها الاقتصادية واستقرار نظاميها السياسي والاجتماعي، ومدى ارتباط المواطنين بالسياسات والقرارات التي تتخذها النخبة الحاكمة.

*** ***

حق تقرير المصير
(رؤية قانونية وسياسية)

ارتبط ظهور مفهوم حق تقرير المصير تاريخيًا عبر العصور بالثورة ضد ما كان يُعرف في العصور الوسطى بالحق الإلهي للملوك والأباطرة، حيث كانت الممالك وشعوبها بأكملها ملكًا للحاكم، يتحكم فيها كيفما شاء وهناك اختلاف بشأن البداية التاريخية الأولى للفكر المتعلق بحق تقرير المصير فيرجعه البعض إلى المنبع الأول للحضارات حيث الحضارة اليونانية والفكر السياسي الإغريقي في حين يعود به البعض إلى الثورة الفرنسية مستندين في ذلك إلى الإعلان الذي أصدرته الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٩ فبراير عام ١٧٩٢م والذي يتضمن مساندتها لجميع الشعوب التي تطالب بالحرية [(١)]، وإن كانت الثورة الفرنسية بهذا الإعلان قد حركت ضمنيًا مفهوم حق تقرير المصير من الناحية النظرية، إلا أن الدولة الفرنسية قد ناقضته على المستوى العملي بتكريس وصايتها على شعوب عديدة في القارة الأفريقية والآسيوية، سواء كانت تلك الوصاية بشكل مباشر أو بمسميات أخرى بشكل غير مباشر بضمانة وعهد عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى فيما يُعرف ب (الانتداب).

عاود شعار حق تقرير المصير الظهور مرة أخرى مع مطالبة القوميات الأوروبية بحقها في تقرير المصير في بدايات القرن العشرين، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأ حق تقرير المصير يشق طريقه متزامنًا مع إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر، والتي أعلنها في خطابه إلى

---

(١) محمود محمد أبو العينين، حق تقرير المصير : دراسة مقارنة لقضيتي الصحراء الغربية واريتريا، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ١٩٨٧، ص ٤٢- ٥٠

الكونجرس متضمنة حق الشعوب في تقرير مصيرها[1]، إذ قال ويلسون: "أنه يجب حتمًا رعاية مصالح السكان ورغباتهم عند الفصل في الطلبات الخاصة بالسيادة وبتبعية الأراضي" إلا أن تلك المبادئ عامة، ومبدأ حق تقرير المصير خاصة، ظلّت حبيسة الأطر النظرية فقط، فنجد أن الممارسات العملية شكّلت تناقضًا فجًّا وصارخًا فيما يخص احترام وتطبيق تلك المبادئ، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك تدعيم حكومة الولايات المتحدة حركات الاستيطان اليهودية في فلسطين المحتلّة، وساندت بريطانيا في تنفيذ وعد (بَلفور) والخاص بإقامة وطن قومي لليهود، بما يناقض حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وجاءت الثورة البُلْشُفية في أكتوبر عام ١٩١٧م لتؤكد على ذلك التناقض عندما أقرَّت مبدأ حق تقرير المصير لشعوب الإمبراطورية الروسية، ليتضح فيما بعدُ أن ذلك الإعلان في هذا التوقيت كان الهدف من ورائه إضعاف الدول الاستعمارية، واكتساب تأييد عالمي للسياسة الشيوعية، فقد ظهر بوجهه الحقيقي عندما مارس (لينين) ومن خلفه في القيادة السوفيتية أقصى أنواع الديكتاتورية والإقصاء، وتجلّى ذلك في استخدام الاتحاد السوفيتي للقوة المفرطة ضد أية محاولة للخروج من عباءة الهيمنة السوفيتية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك قمع الاتحاد السوفيتي للانتفاضة السياسية في ألمانيا الشرقية، مستخدمًا القوة العسكرية.

وشهد القرن العشرون إرهاصات ميلاد حركات التحرير المقاومة للاستعمار على امتداد العالم الثالث، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت عجلة التحرر، فنالت العديدُ من شعوب العالم استقلالها وحريتها من نير الاستعمار، وتأسست منابر عالمية لتدعيم حركات التحرر الوطني، وتعلن رفضها لأشكال التبعية كافة، مثل حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية، ثم تصاعدت المطالب بعد ذلك بحق تقرير المصير بين شتى الأقليات على صعيد المجتمع الدولي لما يشكله من قاعدة أساسية لاستقرار السلم والأمن الدوليين.

---

(١) حسن حنفى عمر، حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية على ضوء الانسحاب الإسرائيلي من غزة ومطالب الأقليات في العراق والسودان، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٨

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بأهوالها، بدأ التفكير في إنشاء كيان دولي يتلاشى أخطاء عصبة الأمم التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ويؤسس لعالم جديد أساسه السلام والأمن، وكان ذلك من شأنه أن يرسي مبدأ حق تقرير المصير كأساس لحفظ الأمن والسلم الدوليين، فجاء نص ميثاق الأمم المتحدة شاملاً بشكل قاطع على حق الشعوب في تقرير مصيرها، فلقد نصَّ ميثاقُ الأمم المتحدة صراحةً على حق تقرير المصير في موضعين؛ الأول: في الفقرة الثانية من المادة الأولى (الفصل الأول: المقاصد والمبادئ). الثاني: في المادة الخامسة والخمسون (الفصل التاسع: التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي) حيث تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير مصيرها، وأمَّا المادة الخامسة والخمسون فقد نصت في فقرتها الافتتاحية على أنه رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير"[1] وقد رود توضيح لمبدأ حق تقرير المصير في الأعمال التحضيرية للميثاق حسبما جاءت في مؤتمر (سان فرانسيسكو) أنِ حق الشعوب في تقرير المصير كما ورد في المادتين السالفتين يعني حقَّ الشعوب في التحرُّر من التبعية، وكل أشكال السيطرة الأجنبية، وتمكين الشعوب من الاستقلال[2] وتأكد هذا المعنى وضوحًا في العديد من قرارات الأمم المتحدة فيما بعد ولعل قرار الجمعية العامة الصادر في ديسمبر ١٩٦٠م بعنوان: "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، يُعدُّ أحدَ إسهامات الأمم المتحدة الأبلغ أثرًا في تطوير المفهوم[3]، **حيث جاء القرار على النحو الآتي:**

---

(١) ميثاق الأمم المتحدة، المواد (٢/١)، (٥٥) من الميثاق .

(٢) عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦م.

(٣) صبحي المحمصاني، أركان حقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص٢١٥-٢١٦ .

١- تملك جميع الشعوب حق تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزَها السياسي، وتسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٢- يجوز لجميع الشعوب تحقيقًا لغاياتها، التصرُّفُ الحُرُّ في مواردها وثرواتها الطبيعية.

كما جاء إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، والذي أقرَّته الجمعية العامة في قرارها عام ١٩٧٠م(١) لينص على أن لجميع الشعوب بمقتضى مبدأ تساوى الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها، وأن تحدد بحرية ودون تدخل خارجي مركزَها السياسي، وتسعى لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فمُلَخَّص حقّ تقرير المصير مؤدَّاه حق كل شعب في اختيار نظامه السياسي وحكومته، واستخدام ثرواته الطبيعية كما يشاء، والتمتع بتراثه الروحي والمادى دون قيد، وأن يحيا الحياة التي يشاء، وعليه أن يعترف بالحقوق ذاتها لجميع الشعوب الأخرى ويحترمها.

أما على المستوى السياسي فحق تقرير المصير له دعامتان رئيستان، أولهما: حق الشعوب في أن تقرر مركزها الداخلي بحرية اختيار نظامها السياسي الداخلي الذي ترغب فيه وتراه محققًا لمصالحها. ثانيها: حقّ الشعوب في تقرير مركزها الدولي، ويتلخص وفقًا لإعلان مبادئ القانون الدولي على النحو الآتي: حرية الشعوب في إنشاء دولها المستقلة ذات السيادة أو ارتباطها واندماجها بملء حريتها مع دول أخرى أو اكتسابها أي مركز سياسي آخر بحريتها.

حق تقرير المصير ومبدأ السلامة الإقليمية للدولة:

عند التعرُّض لمفهوم حق تقرير المصير يفرض مبدأ السلامة الإقليمية للدول نفسه كمبدأ مثير للخلاف حول مدى مشروعية تطبيق مبدأ حق تقرير

(١) إبراهيم العايش على العايش، موقف الأمم المتحدة من العلاقة بين مبدأي السلامة الإقليمية للدول وحق تقرير المصير " دراسة قانونية وسياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة "، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٨ .

المصير، لذلك رأينا أن من الأمور ذات الأثر في اكتمال الحديث عن مضمون الحق في تقرير المصير أن نتناول علاقته بمبدأ الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية للدولة محاولة للإجابة على السؤال المُلِحّ الذي يطرح نفسَه في الأوساط السياسية والأكاديمية كافة، هو أي مبدأ يطغى على الآخر عند التطبيق، حق تقرير المصير أم مبدأ السلامة الإقليمية للدولة؟ فمما لاشك فيه أن مبدأ السلامة الإقليمية على قدر عالٍ من الأهمية، وقد تَمَّ التأكيد على ذلك في قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠م، حيث جاء فيه "كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلدٍ تكون متنافية، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، "فإذا كان مبدأ السلامة الإقليمية على هذا القدر من الأهمية، فإن علاقته بحق تقرير المصير قد أبرزها قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥، حيث ورد فيه أنه "لا يجوز أن يئول شيء مما ورد في الفقرات السابقة (الفقرات الخاصة بحق تقرير المصير) على أنه يُجيز أو يُشجع على أي عملٍ من شأنه أن يمزّقَ، أو يُخِل جُزئيًا أو كليًا بمبدأ السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدولة المستقلة ذات السيادة، التي تلتزم في تصرفاتها بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير مصيرها بنفسها".

ويكشف هذا النص عن العلاقة بين تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدولة، وتتمثل تلك العلاقة في أنه يجب على الدولة ذات السيادة حتى يمكنها أن تحمي سلامتها الإقليمية أن تلتزم في تصرفاتها باحتواء هذه الجماعات قدر الإمكان، وتشكيل حكومات تمثّل جميع طوائف الشعب دون تمييز في اللون أو الجنس أو العقيدة، ذلك بأنه عندما تقوم الدول باحترام جميع الفئات والطوائف، فإنه لا يجوز بأي حالٍ من الأحوال أن تطالب إحدى الأقليات بالانفصال استنادًا لحق تقرير المصير، وفي هذه الحالة، تُعَدُّ هذه المطالبة انتهاكًا صارخًا لمبدأ السلامة الإقليمية للدولة، لذا يمكنُ القول بأنَّ حقَّ تقرير المصير يتمتع بالأولوية على مبدأ الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية في حالات الاستعمار، والاحتلال، والتفرقة العنصرية، ماعدا ذلك لا يمكن لأية جماعة أن تطالب بالانفصال دون سند حقيقي، وإلا تُعَدُّ تلك المطالبة تهديدًا صارخًا لمبدأ السلامة الإقليمية للدولة.

حقُّ تقرير المصير رؤية قانونية:

عند الحديث عن قانونية مبدأ حق تقرير المصير نجد أنه قبل النص صراحةً على حق الشعوب في تقرير مصيرها كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، لم يكن هناك ذكرٌ قانونيٌّ صريحٌ لذلك المفهوم، فقد كان مرتبطًا ببعض جوانب التسوية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ولكن في أحيان أخرى يكون ذلك المبدأ هو الواقع الرئيسي المتسبب في نشوء النزاع، ولعلَّ أبرز الأمثلة على ذلك هو الصراع العربي الإسرائيلي، ونجد أنه ما أن يجتمع مندوبو الأطراف المتحاربة للتفاوض لوضع التسوية السلمية من أجل إنهاء الحرب، فإنه يصعب عليهم تجاهل التعرُّض لمسألة تقرير مصير الشعوب التي لها صلة بتسوية أو بنشوب الحرب.

وبالرغم من نص ميثاق الأمم المتحدة صراحةً على حق تقرير المصير، فإنه أثار تساؤلات عديدة حول مدى طبيعته القانونية، ومدى إلزاميته، ولكن الفقه الغربي في معظمه كان موقفه متناقضًا من حق تقرير المصير، فقد اعتبره في البداية لا يتعدى كونه مبدأ سياسيًا وأخلاقيًا خال من أي قيمة قانونية[1]، ولكن التطورات التي أعقبت قيام الأمم المتحدة، والتي تمحورت حول تصفية الاستعمار وبروز دول المعسكر الاشتراكي، والدول الآسيوية الأفريقية على صعيد المجتمع والتنظيم الدوليين، قد عمل على كسر جمود الموقف الأوروبي، واعتبار حق تقرير المصير مبدًا قانونيًا ملزمًا، وليس مجرد مبدأ أخلاقي، بل بلغ الأمر إلى حد القول بأن حق تقرير المصير هو أهم مبدأ معترف بعامة في القانون المعاصر.

ولعل ما يُضفي الإلزامية على حق تقرير المصير هو ما جاء بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعاقبة، والذي يُعضِّدُ تلك الإلزامية ويؤيدُها ما تكشَّف عن أحكام المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تَنُصُّ المادة على أنه " إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقًا لأحكام هذا

(١) إبراهيم العايش على العايش، موقف الأمم المتحدة من العلاقة بين مبدأي السلامة الإقليمية للدولة والحق في تقرير المصير " دراسة قانونية وسياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥ .

الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزامتهم المترتبة على هذا الميثاق" فضلاً عن أن حق تقرير المصير يُعتبر من قواعد القانون الدولي العرفية.

ومع تواتر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤكد على حق تقرير المصير وتدعم قيمته القانونية، فقد اعترف مجلسُ الأمن في قراريْهِ ١٨٣ و ٢١٨ بحُجِّيَةِ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتأكدت حجية مبدأ حق تقرير المصير في العديد من الآراء الافتائية لمحكمة العدل الدولية، والتي يمكن أن نذكر منها في هذا الصدد رأيَها الاستشاري الصادر في عام ١٩٧١م، والخاص بالآثار القانونية المترتبة على إنهاء انتداب جنوب أفريقيا على ناميبيا، ورأيها الاستشاري أيضًا فيما يتعلق بالصحراء الغربية، حيث أشارت إلى مبدأ تقرير المصير بوصفه حقًا للشعوب.

ومما يُؤكِّدُ على أهمية مبدأ تقرير المصير، أنه لم يَعُد أمرًا وطنيًّا محضًا، بل أصبح له أهمية كبرى لحفظ الأمن والسِّلْم الدوليين إذا حِيل بين شعب وبين حقه في تقرير مصيره، ولا يقتصر الأمر على الإلزامية فقط، بل يُعَدُّ حق تقرير المصير من قواعد القانون الدولي الآمرة[1]، والقواعد الآمرة كما عرفتها المادة (٥٣) من (اتفاقية فيينا) لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م بأنها كل قاعدة من قواعد القانون الدولي تقبلها الجماعة الدولية في مجموعها، ويعترف بها باعتبارها قاعدةً لا يجوز الإخلال بها أو الاتفاق على ما يُخالفها، ولا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي لها ذات الصفة، ويمثل حق الشعوب في تقرير مصيرها واحدة من تلك القواعد؛ نظرًا لكونها علاقة لازمة لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير مصير الشعوب.

وسائل ممارسة الشعوب لحق تقرير المصير:

نَصَّ ميثاقُ الأمم المتحدة على عدة مقاصد لإنشاء المنظمة الدولية، لعل أبرزها هو إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساسِ احترامِ المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكلٍّ منها الحقَّ في تقرير مصيره،

---

(١) عمر سعد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣- ١٦٩

كما أوضحت قراراتُ الجمعية العامة للأمم المتحدة الأنماط والسبل التي يمكن للشعوب انتهاجها في إطار حقها في تقرير مصيرها، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك قرارُ الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠م حول مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وورد ذلك على النحو الآتي

"أن إنشاء أي شعب من الشعوب لدولة مستقلة، أو ارتباطه ارتباطًا حرًّا بدولة مستقلة، أو اندماجه الحر في هذه الدولة، أو أي مركز سياسي آخر يحدده بنفسه بحرية، إعمالاً من جانبه لحقّه في تقرير مصيره بنفسه"، ومن خلال ملاحظتنا للواقع، **يمكننا أن نحصر تلك الوسائل على النحو الآتي:**

١- الاستفتاء الشعبي.

٢- قرار هيئة ممثلي الشعب.

٣- المقاومة.

أولاً: الاستفتاء الشعبي: يُقصد بالاستفتاء الشعبي تركُ حرية إبداء الرأي للشعب حول مستقبله السياسي الذي يريده دون إعنات أو إكراه[١]، والاستفتاء بهذا المعنى يجب أن يأخذ شكلاً قانونيًّا، وتحت إشراف دولي يضمن حرية التعبير، بحيث تقر نتائجه أطراف النزاع. كما يجب أن يشمل الاستفتاء جميعَ سكان الإقليم الأصليين، وقد أوصت القرارات واللوائح التي أقرّتها المنظّمات الدولية والإقليمية بضرورة استشارة السكان حول مستقبلهم عن طريق الاستفتاء، ويمثل الاستفتاءُ أكثرَ الطرق ديموقراطية في تقرير مصير الشعوب[٢]، ويكشف قرارُ الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحمل رقم ٣١٦٢ لعام ١٩٧٣م، والخاصُّ بقضية الصحراء الغربية، والذي أكد على ضرورة تطبيق هذا المبدأ على سكان إقليم الصحراء للتعبير الحر عن إرادتهم، وقد أعلنت الجمعية العامة من خلال الإعلان العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير، وللإسراع في منح

---

(١) عمر سعد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٠ - ٢٧١

(٢) محمد شوقي عبد العال، الدولة الفلسطينية : دراسة سياسية وقانونية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٩ .

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لأهمية ذلك في ضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعَّال، كذلك أكد مجلس الأمن سابقًا أثناء نظره قضية ناميبيا، أنه لكي يتمكن شعبُ ناميبيا من تقرير مستقبله بحرية، فإنه من الحيوي أن تجري انتخابات حرة تحت رقابة وإشراف الأمم المتحدة، وتبعه قرارٌ من المجلس يبين فيه خطة عامة لتحقيق استفتاء الشعب الناميبي، مما يبرز أهمية الاستفتاء الشعبي باعتباره أحد الوسائل في سبيل تقرير الشعوب لمصيرها مادام ذلك الاستفتاء قد خضع للمعايير الدولية، من حيث خضوعه للإشراف الدولي، وضمان نزاهة وحياد القائمين عليه، وأن يشترك فيه كلُّ سكان الإقليم الأصليين والمبعدين حتى لا تتكرر الحالة البريطانية في استفتاء جبل طارق، والذي انتهى لصالح بريطانيا؛ نظرًا لأن أغلبية من شارك فيه من البريطانيين، وليسوا من السكان الأصليين.

ثانيًا: قرار مباشر من هيئة ممثِّلة للشعب: قد يتم التوصل إلى ممارسة حق تقرير المصير دون إجراء استفتاء شعبي في الإقليم المعنيِّ بتقرير مصيره، وإنما يكون حقُّ تقرير المصير عن طريق هيئة منتخبة من الشعب، وهناك العديدُ من الأمثلة طُبِّقت فيها تلك الطريقة، مثل: موريتانيا، وغينيا الجديدة، والهند، ونيجيريا. ويتم تشكيل تلك الهيئة وفقًا للطرق الديموقراطية في أعقاب انتخابات حرة يشارك فيها الجميع، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تحمل في طياتها روح التسوية النهائية لأطراف النزاع كافة، إلا أنها تحمل في طَيَّاتها العديدَ من العقبات، أبرزها عدم التزام الدولة القائمة بالإدارة بقرار الهيئة أو تدخلها في عملية انتخاب الهيئة، وتطعيم الهيئة بعناصر غير وطنية تَصُبُّ في صالح الدولة القائمة على الإدارة.

ثالثًا: المقاومة:

تأتي المقاومة بوصفها وسيلةً من وسائل الشعوب لتقرير مصيرها بعد نفاد كافة الطرق والوسائل السلمية التي ذكرناها سابقًا؛ حيث أن هناك نزاعاتٍ لا يمكن معالجتها بالتسويات، ولا يمكن حلُّها إلا من خلال المقاومة، وفي مثل تلك الحالات تصبح الطرق القانونية والدستورية عديمة الجدوى، وتصبح الشعوب

أمام خيار الاستسلام أو المقاومة، ولعل المبدأ الأساسي في مفهوم المقاومة هو قدرة المحكوم على تدمير سلطة الحاكم، وقد عرفت البشرية أنواعًا من المقاومة، لعل أبرزها :

- المقاومة المدنية:

وهي التي تقوم على أساس شَلّ قدرة الخصم، ومواجهة سلطة الحاكم عبر طرق ووسائل لا تتسم بالعنف، مثل التظاهر، والإضرابات، والاعتصامات. وتُعَدُّ تلك الآليات من أشكال الاحتجاجات الاجتماعية، وتتصاعد تلك الطرق إلى أن تصل إلى أقصاها، وهو العصيان المدني، والذي يتجسد في مقاطعة السلطة الحاكمة والرفض الجماعي لها من خلال تعطيل الحياة اليومية، وتُعد تجربة غاندي في الهند هي أبرز التجارب في المقاومة المدنية للمستعمر، إلا أن هذا النوع من المقاومة قد يكون ضعيف الأثر، مما يكون معه الكفاح المسلح هو الخيار البديل.

- المقاومة المسلحة :

وهي- بلا شك- تتكامل مع المقاومة المدنية، وتُعَدُّ المقاومة المسلَّحة خيارًا لغالبية الشعوب في مقاومة الاستعمار ورفض الاحتلال الأجنبي، وتتنوع تجارب الشعوب في ذلك، وقد اعترف القانون الدولي المعاصر بالكفاح المسلح الذي تقوم به حركات ومنظمات التحرير الوطنية في الدول الخاضعة للاستعمار الأجنبي ضد قوة الاستعمار من أجل نيل الاستقلال [(١)] ويتنوع أثر المقاومة المسلَّحة حسب مجموعة من العناصر، وهي: طبيعة المجتمع وتركيبه، وظروف الاحتلال وشراسته، وإمكانيات المقاومة وعمقها الاستراتيجي. وتحدد هذه العناصر طبيعةَ المقاومة وأساليبها، وغالبًا ما تبدأ عمليات المقاومة بعمليات محدودة أو سريعة، وتنتهي بجيشٍ شعبيٍّ من المقاومين، تتوافر له القدرة على التصدي والمقاومة في سبيل تحقيق الغاية، وهي التحرير. ومما لاشك فيه أن هذا النوع من المقاومة يحتاج إلى تحديد العدو أولاً، والعمل على عزله وتطويقه، وتحييد الخصوم، ومنع العدو من استغلالهم وتوسيع جبهة حلفائه. وقد

---

(١) صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة، بدون دار نشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤٠- ٤١ .

أسبغت القرارات الدولية الشرعيةَ على الكفاح المُسلَّح كأداةٍ لها فاعليتها بصدد ما للشعوب من حق تقريرٍ لمصيرها، واسترداد سيطرتها على ثرواتها وإقليمها.

{}{}{} {}{}{}

الفصل الثاني
الجذور التاريخية لأزمة جنوب السودان
حتى انفصال الجنوب

مقدمة:

يتناول هذا الفصل بالأساس الجذور التاريخية لأزمة جنوب السودان حتى الانفصال وذلك من خلال ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول الجذور التاريخية لأزمة جنوب السودان وأبعاد تلك الأزمة وإدارة الحكومات السودانية المتعاقبة لأزمة جنوب السودان ثم يتناول المؤلف الطريق إلى تسوية الأزمة من بداية تسعينات القرن العشرين حتى التوصل لاتفاقية السلام الشامل والمعروفة باتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥ كما ينوى المؤلف القيام بتقييم الاتفاقية وتحليل العلاقة بين شريكي الحكم حتى إجراء الاستفتاء وتفضيل الجنوبيين الانفصال وتكوين دولتهم المستقلة ثم يتناول المؤلف من خلال المبحث الثاني دور القوى الدولية والإقليمية في أزمة جنوب السودان حيث ينوى المؤلف تناول الأدوار الدولية ممثلة في الدور الأمريكي والصيني والأوروبي ودور منظمة الأمم المتحدة أما الأدوار الإقليمية فينوى المؤلف تقسيمها إلى ثلاثة أقسام أدوار إقليمية أفريقية يتناول المؤلف من خلالها الدور الإثيوبي والكيني والأوغندي والإريتري أما القسم الثاني فيتناول المؤلف من خلاله الأدوار الإقليمية العربية ويتناول المؤلف فيها الدور المصري والدور الليبي في الأزمة أما القسم الثالث فيتناول المؤلف الأدوار الإقليمية الأخرى ممثلة في الدور الإسرائيلي وفي محاولة منه لاستشراف مستقبل الدولة الوليدة في جنوب السودان يأتي المبحث الثالث

ليستعرض أبرز التحديات التي تواجه تلك الدولة الوليدة أبرز سيناريوهاتها المستقبلية .

*** ***

الجذور التاريخية
لأزمة جنوب السودان

يُعاني السودان منذ استقلاله نشوبَ أزمات داخلية عاصفة مثَّلت تجسيدًا حيًّا ومصغرًا لما عانت منه القارة الأفريقية من آثار الاستعمار الذي خلق حدودًا وهميةً تتلاقى مع مصالحه وتنظِم استعمار القارة، أكثر منها تجسيدًا للتوزيع العِرْقي للدول الأفريقية، مما ترتَّب عليه انتشارُ الحروب الأهلية، التي خلَّفت ملايين القتلى، وأسهمت في تراجع القارة من جميع النواحي التنموية، ووجَّهت جهود أبناء القارة الفتية إلى الحرب بدلاً من البناء، وتُعد أزمة جنوب السودان مثالاً صارخًا على مأساة تعانيها تلك القارة، تلك الأزمة التي خلَّفت أكبر وأطول حرب أهلية في القارة الأفريقية، وخلَّفت مآسي بشرية يعجز القلم عن التعبير عنها، وكانت مثالاً صارخًا لكيفية لعب الاستعمار بمقدَّرات الشعوب، وتلاعبه بها وفقًا لمصالحه الخاصة التي تجسدت في نهب موارد القارة الأفريقية بشكل عام، والسودان بشكل خاص. وسنتناول في هذا المبحث الجذورَ التاريخيةَ لأزمةٍ انتهت بتقطيع أوصال الوطن الواحد، ولكن قبل أن نتعرف على الأزمة سنتعرفُ على بعض المعلومات الأساسية الخاصة بجنوب السودان على النحو الآتي:

يقع جنوب السودان جنوب خط عرض ١٠ درجات وشمال بحيرة ألبرت في أوغندا، ويتألف إقليم جنوب السودان – الذي تُقارب مساحته ٧٠٠٠٠٠كم مربع؛ أي: ٢٨ % من مساحة السودان– من ثلاثة أقاليم، هي: الإقليم الاستوائي وعاصمته مدينة (جوبا) "عاصمة دولة الجنوب فيما بعد"، وإقليم بحر الغزال وعاصمته (واو)، وإقليم أعالي النيل وعاصمته (ملكال)[١]. وبعد تطبيق نظام

---

(١) رغدة محمود أحمد حسنين، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة : الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان ١٩٨٩ – ٢٠٠٥، رسالة، ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٦.

الحكم الفيدرالي في السودان عام ١٩٩١م تمت إعادة تقسيم الجنوب إلى عشر ولايات، هي : بحر الجبل, وأعالي النيل، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، ووأراب، والبحيرات، والوحدة، وشرق الاستوائية، وغرب الاستوائية، وجونقلي.

يُعتبر مناخ جنوب السودان مناخًا مداريًّا؛ إذ تهطل الأمطار معظم أشهر العام، ويتسم الإقليم بكثافة الحشائش والأشجار والغابات والمستنقعات، ويعتمد الاقتصاد في هذا الإقليم على الزراعة التقليدية، حيث تزرع العديد من المحصولات، مثل الذرة المدخن، والذرة الشامية، والفول السوداني، والقطن، والتبغ، ولكنَّ صعوبة المواصلات، وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى إهمال الحكومات الشمالية للإقليم، كما سنذكر لاحقًا، مثَّلت عائقًا حقيقيًّا للتنمية الاقتصادية، وأسهمت في تأجيج النزاع ليتحول إلى حرب أهلية انتهت بانفصال ذلك الإقليم.

التركيبة الديموجرافية لجنوب السودان:

اتَّسمت المعلومات الأساسية حول السكان في جنوب السودان بالضعف، فكل المسوح السكانية كانت تتم في شمال السودان ولم تشمل الجنوب، ولعل السبب الرئيس هو عدم استقرار الأوضاع الأمنية في جنوب السودان نتيجةَ الحرب الأهلية، وعندما كان يجري تعداد سكانيٌّ في الجنوب، مثل الذي حدث في عام ٢٠٠٨م، تأخرت نتيجة التعداد السكاني الشامل بسبب الخلافات بين شريكي الحكم حول وضع خانة الدين في استمارة التعداد، حيث رفض المؤتمر الوطني الحاكم اقتراح شريكه في الحكم "الحركة الشعبية لتحرير السودان" بوضع خانة الدين في الاستمارة، وانتهى الأمر بسحب خانة الدين والقبيلة من الاستمارة، وتم إعلان نتيجة التعداد، وبلغ عدد سكان السودان حوالي ٣٩ مليون نسمة، منهم حوالي ٨ مليون جنوبي، أي: نسبة ٢١ % من السكان، ولكن الحركة الشعبية اعترضت على هذه النتيجة، فعندما نتحدث عن التركيبة

الديموغرافية في جنوب السودان، نلاحظ أنها غير متجانسة، عكس شمال السودان الذي يتميز بوحدة ثقافية وديموغرافية أكثر من الجنوب[1] كما سيتضح لاحقًا.

صنف علماء الأنثربولوجيا سكان جنوب السودان إلى ثلاثة مجموعات رئيسة، هي: النيليون، والنيليون الحاميون، والقبائل السودانية(*).

عبر التاريخ لم تجد معظم قبائل جنوب السودان اهتمام من الممالك النصرانية القديمة، كممالك النوبة، ونبتة، وكوش. ولا من الممالك الإسلامية، مثل مملكتي الفونج، والفور. وانشغلت حركة الإمام المهدي بالتوسع والاستقرار في الشمال، لذلك غرق الجنوب في حالة من الفوضى، وعاشت معظم قبائل جنوب السودان حالةً من العزلة عبر التاريخ، لم تكن عزلة جغرافية فقط، بل كانت ثقافية أيضًا، لذلك كان هناك اختلاف حضاريٌّ بين شمال السودان وجنوبه، فشمال السودان احتك عبر تاريخه بالعديد من الحضارات العريقة؛ كالحضارة المصرية القديمة، والحضارة العربية الإسلامية، مما أسهم في زيادة هذه الفجوة الحضارية بين الشمال والجنوب، تلك الفجوة التي ستُعَدُّ بعدًا رئيسًا لتفاقم الأزمة فيما بعد.

وكما ذكنا سابقًا، فإن التركيبة الديموغرافية لجنوب السودان تتكون من ثلاث مجموعات، هي: النيلية، والنيلية الحامية، والقبائل السودانية، وسنتناول شرح كل مجموعة عرقية، والقبائل التي توجَد في إطارها على النحو الآتي:

---

(١) محمد عمر بشير، "جنوب السودان .... دراسة لأسباب النزاع " ترجمة: أسعد حليم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١م، ص ٢٧

(*) النيليون: أطلق العلماء هذا الاسم على الذين يعيشون بالقرب من نهر النيل، وتحتوي هذه المجموعة على أربعة أعراق، وهم: الدينكا، والنوير، والشلك، والأتوك، ويعتمدون على الزراعة وتربية الماشية. وأما النيليون الحاميون: أطلق عليهم هذا الاسم لاشتراكهم مع المجموعة النيلية في الكثير من السمات الأساسية، وفي نمط الحياة الاقتصادية، ولكنهم يختلفون عنهم في لون البشر الأقل سوادًا من النيليين، وهم يتكونون من قبائل عدة، منها: المورلي، والدينجا، والبولى . القبائل السودانية: وتتألف من القبائل الجديدة الصغيرة الحجم، وتسكن المناطق الغربية من النيل، والجنوبية من جنوب السودان، وهو اصطلاح سلالي عرقي، وليس اصطلاحًا سياسيًّا.

١- **المجموعة النيلية**، وتضم قبائل أبرزها الدينكا، والنوير، والشلك، وسنتناول شرحهم على النحو الآتي:

- **قبائل الدينكا** يعتقد علماء الأنثروبولجيا أن أصول الدينكا من القبائل الأثيوبية التي هاجرت إلى السودان قريبًا، وقبائل الدينكا من أكبر قبائل جنوب السودان، ويفوق عددهم المليوني نسمة، وتقطن قبائل الدينكا ولايات: أعالي النيل, جونقلي، وواراب، والبحيرات، والوحدة، وشمال بحر الغزال، وغرب بحر الغزال، والاسم الأصلي لهذه القبائل هو دجنغ، وحرّفه العرب إلى الدينكا، ويُعد الدينكا جزءًا من المكون الإثني والثقافي للمجموعة الناطقة ب (اللو)، والتي تمتد في إقليم شرق أفريقيا، ومن أهم بطون الدينكا النقوك، وأبوك، وأدوت، وينتمي لقبيلة الدينكا زعيمُ الحركة الشعبية لتحرير السودان الراحل (جون غارانغ)، وتواجه قبيلة الدينكا تذمُّر القبائل الجنوبية الأخرى من سيطرتها على جميع أمور الجنوب، حتى أنه في عام ١٩٩١م قاد بعض أبناء قبيلة النوير تمردًا ضد (جون غارانغ)، وانضموا للشمال، إلا أن الحركة الشعبية استطاعت خمد هذا التمرد واستقطاب أعضائه[١].
- **النوير** تتمركز هذه القبيلة في أعالي النيل، وتمتد إلى داخل أراضي إثيوبيا، وتنتمي أيضًا إلى المجموعة النيلية، ويبلغ عددهم ما يقارب المليون نسمة، ومعروفٌ عنهم مقاومتهم الشديدة والدائمة للنفوذ الأجنبي حتى أنهم آخر قبيلة استسلمت للمستعمرين، حيث ظلت في حالة حرب معهم حتى عام ١٩٢٦م كانوا دائمي الخصام والاشتباكات مع قبائل الدينكا، وكانوا في الماضي قبيلة واحدة وانقسموا إلى فرعين، هما: (لاو) و(رايان)، ويشكل النوير نموذجًا للقبائل البدائية، كما أنهم من عاداتهم أنهم يحرّمون الزواج من الأقارب، كما أن النوير ليس لهم بنية سياسية محددة، وتشكل القرية الوحدة الإدارية والاجتماعية في حياة النوير، ولكن يوجد

---

(١) قاسم بشير محمد، أبعاد العملية السياسية لحل مشكلة جنوب السودان في ظل النظم العسكرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، ٢٠٠٧م، ص٣١.

الرجل الكبير في القرية الذي له نفوذ بقدرته على النقاش والإقناع عندما يكون هناك شأنٌ عام.

- **قبائل الشلك** نزحت هذه القبائل من الجنوب الشرقي للبحيرات، ويتصلون مع (الدينكا) و(النوير) في أصول الجدود السابقة، وتزعُم قبائل الشلك أنها جاءت إلى الجنوب من جزيرة توتي في الخرطوم، التي كانت موطنًا لهم، ولكن ليس هناك ما يؤكد هذا الزعم[1]، وتميزت قبائل الشلك باقتصاد مستقر على ضفاف النيل الأبيض قوامه الزراعة وصيد الأسماك والرعي، وتسكن قبائل الشلك في سلسلة قرى متجاورة، تمتد على شريط ضيق على النيل، ولهم مؤسسة حاكمة تقوم على فكرة الحاكم الإله، ويعتقدون أن روح جدهم الأول قد تَمَّ تقمصها في سلسلة من ملوكهم، الذي يحمل كل واحد منهم لقب (الرث) الذي يشكل مصدرَ الخصوبة، ويشكل (الرث) مركزَ نظامهم الإداري.

٢- **المجموعة النيلية الحامية** وتضم قبائل أبرزها المورلي، والدادانيجا، واللاتوكا، وسنتناولهم على النحو الآتي:

- **قبائل المورلي** تقطن هذه القبيلة جنوب أعالي النيل في منطقة نهر البيبور، وتمتد حدودها إلى جبال بوما من الناحية الجنوبية الشرقية، وقد اختلفت الآراء حول أصولهم، فهناك من يعتقد أنهم من أصل كيني، ويستدلُّون على ذلك بوجود قبيلة كينية تتحدث لهجة المورلي نفسها، وهناك من يعتقد أنهم من أصل أوغندي، واسم مورلي له عدة معانٍ، مثل رعاة البقر، والرحالة، والإنسانية المتبادلة بين الأفراد[2]. ويتكون نظام الحكم هنا من السلطان، وهو السلطة الأعلى في القبيلة، ويتم اختياره على أساس توفُّر الصفات الحميدة فيه، مثل الشجاعة، والعدالة، والمساواة، والكرم، خاصة

---

(١) يعقوب عبد الله آدم، الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية، بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٩، ص١٠.

(٢) عبد ه مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٤ .

أنه صاحب القرار في القبيلة ويأتي الشيوخ والعمد وهم يمثلون الطبقة الثانية في الحكم، ويساعدون السلطان في تصريف أعبائه، ويقوم النشاط الاقتصادي للمورلي الذي تلعب الطبيعة دورًا رئيسًا فيه على نشاط الزراعة والصيد، خاصة أن أراضيهم تمتلئ بالأنهار، ومن أهمها نهر البيبور.

- **قبائل الدادينجا** تسكن هذه القبائل في منطقة شكدم، التي تبلغ مساحتها ألف وثمانمئة ميل مربع، تحيط بها قبيلة البوايا في الشمال الغربي، والتابوسا في الشمال الشرقي، وقبيلة دودوس الموجودة في أوغندا، وفي الجنوب الشرقي توجد قبيلة تركانا، وتشير المصادر إلى أن قبائل الدادينجا قد أتت من منطقة كروما جنوب غرب إثيوبيا، وتؤمن هذه القبيلة بالإله "لوريبو" الذي يعتقد سكان القبيلة بسيطرته على حياتهم وأرزاقهم.
- **قبائل اللاتوكا** اسمها الحقيقي "اللاتوهو"، وتعني بلغتهم: العنيد. ويسكنون بالقرب من مدينة توريت، وهي منطقة كثيرة الجبال على شكل حدوة حصان، وتنقسم قبائل اللاتوكا إلى مجموعة فروع، أبرزها هيلبو، وامتونق، ولانقو، وهيبوي، وتعود أصول قبائل اللاتوكا إلى شرق أفريقيا، وتتركز السلطة في هذه القبائل في أيدي المحاربين الشباب الذين يقومون بإدارة شئون القرية، ولهم سلطة مطلقة في فرض إرادتهم على الجميع[1].

٣ – <u>مجموعة القبائل السودانية</u> وتضم هذه المجموعة قبائل صغيرة كثيرة تعيش في الأجزاء الغربية، والجنوبية الغربية للجنوب، وأشهرها قبائل الزاندي.

- **قبائل الزاندي** كلمة الزاندي تعني: القبيلة المنتشرة. لذلك تجدها في أربع دول أفريقية، هي: (السودان، نيجيريا، أفريقيا الوسطى، الكونغو) هاجر الزاندي أو ما يُسمَّى (نيام) من بلادهم الأصلية التي كانت الكونغو، وغزوا أجزاءً من جنوب السودان، وفرضوا نفوذهم على على أهله، وتميز الزاندي بقدرة استيعابية ثقافية، استوعبت السكان الأصليين،

---

(١) عبد ه مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مرجع سبق ذكره، ص٦٧.

وأصبحت قبيلة الزاندي كبيرة العدد، ويعيش معظم أفراد قبيلة الزاندي خارج السودان، مثل أفريقيا الوسطى، وزائير، وفي الربع الثالث من القرن التاسع عشر جاء المصريون والأوروبيون إلى منطقة قبائل الزاندي بحثًا عن العاج والرقيق.

اللغات في جنوب السودان

يتميز جنوب السودان بتنوع لغوي، فيوجد هناك أكثر من ١٢ لغة رئيسة يتم التخاطب بها في الجنوب، لكن ليس هناك لغة واحدة أو سائدة، وتوجد لغة عربية لكنها مخلوطة بلهجات محلية، وهي المعروفة ب (عربي جوبا)، وهي اللغة الوحيدة التي تتحدث بها معظم قبائل الجنوب، ويتحدث المتعلمون باللغة الإنجليزية، ويوضح الجدول الآتي اللغات الرئيسة في جنوب السودان.

اللغات الرئيسة في جنوب السودان

جدول رقم (١-١)[١]

المجموعات الرئيسة	أهم اللغات التي تشملها
- الدينكا، النوير، الشلك، الأشولي، البورو	- اللغات النيلية
- باري، لاتوكا	- اللغات البارية
- ديدنجا، توبوسا	- اللغات الديدنجية
- ماري، مورو	- اللغات المارية
- موندي، كريش	- اللغات الأزاندية – الغربية

أولاً: أصول وأبعاد مشكلة جنوب السودان:

ذكرنا سابقًا أن السودان يُعدُّ نموذجًا مصغرًا، وتجسيدًا حيًّا لأزمات القارة السمراء التي خلفها الاستعمار، والتي يأتي في مقدمتها خلق الحساسيات

---

(١) حمدي عبد ا لرحمن، "مشكلة جنوب السودان... دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع" ورقة قدمت إلى : مصر وأفريقيا.... الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة : أعمال الندوة التي نظمتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦م، ص١٩٥.

الإثنية والعرقية، مما خلَّف ميراثًا مدمّرًا من الحروب الأهلية، لعل أبرزها أزمة جنوب السودان التي تُعد الأطول في القارة، والأكثر تدميرًا، الجدير بالذكر أنه من الأهمية بمكان عند دراسة أية أزمة ينبغي قبل الخوض في تفاصيلها معرفة أبعادها، **لذا سنقوم باستعراض أبعاد الصراع في جنوب السودان على النحو الآتي:**

(١) <u>البعد الإثني</u>:

وهو البعد الأبرز في أزمات القارة الأفريقية بشكل عام، والسودان بشكل خاص، ذلك أن الاستعمار عندما وضع الحدود بين الدول الأفريقية لم يراعي التنوعات الإثنية والعرقية والقبلية، فوضع حدودًا تتوافق مع مصالحه الخاصة فقط، ومع تمتع المجتمع السوداني بتعددية إثنية كانت بمثابة قنبلة موقوتة انفجرت في وجه الحكومات السودانية المتعاقبة، فمنذ استقلال السودان أشار التعداد السكاني الأول عام ١٩٥٦م إلى وجود ٥٩ إثنية منفصلة، تنقسم بدورها إلى ٥٩٧ جماعة فردية[١]، مما أذن ببداية أزمات داخلية، أن لم يتم إدارة هذا التنوع الإثني بشيء من الحكمة والاحتواء، كما أثر التنوع القبلي في جنوب السودان على أزمة الجنوب من ناحية العلاقات مع المركز في الخرطوم، أو على صعيد العلاقات بين القبائل وبعضها البعض في الجنوب، فأصبح جنوب السودان أسيرَ الأزمات المتكررة مع الشمال، وأسير الانقسام الجنوبي الجنوبي، مما سهّل إشاعة الفوضى وانعدام الأمن، الذي ترتب عليه لاحقًا تأخر الجنوب تنمويًّا، مما فاقم مشكلته مع حكومة المركز، كما أثرت الامتدادات القبلية للقبائل الجنوبية في الدول المحيطة مثل إثيوبيا وأوغندا وكينيا على استمرارية الأزمة حين وجدت الحركات المتمردة في الجنوب من امتدادتها القبلية في هذه الدول ملاذًا آمنًا تدير منه عملياتها ضد حكومات الخرطوم المتعاقبة مما كان عاملاً مؤثرًا ورئيسًا في إطالة أمد الصراع في جنوب السودان[٢].

---

(١) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٣ص ١٦١ .

(٢) محمود وهيب السيد، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً، القاهرة، دار الإسلام للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص٥٩ .

(٢) البعد اللغويُ والثقافي :

وفقًا للتعداد السكاني الأول الذي جرى في السودان عام ١٩٥٦م، والذي كشف عن وجود نحو ١١٥ لغة ولهجة تخاطب، وأشار التعداد أيضًا إلى أن نحو ٥١ % من السكان يتحدثون اللغة العربية، بينما ٤٨ % يتحدثون لغات ولهجات أخرى، كل ذلك التنوع أسهم في تعقيد الخريطة الثقافية السودانية، فاللغة هي أداة التواصل الرئيسة، مما أسهم في انقسام السودان ثقافيًا إلى خمسة أقاليم، هي: الشمال الغربي، الشمال الأوسط، الشمال الشرقي، جبال النوبة، وجنوب السودان، مما كان له بالغ الأثر في أزمة الجنوب، والتي زادت سياساتُ الاستعمار البريطاني من تفاقمها، والتي حالت دون اندماج الثقافة الجنوبية في الثقافة السودانية، عبر ما يُعرف بسياسة المناطق المقفولة، والتي سنتعرض لها لاحقًا عند استعراضنا لجذور الأزمة.

(٣) البُعد الديني :

تتنوع الديانات داخل السودان ما بين الإسلام والمسيحية والمعتقدات الأخرى، وقد أسهم هذا التنوع بشكل أو بآخر في تفاقم مشكلة جنوب السودان، فقد لعب الاستعمار دورًا في نشر المسيحية في الجنوب عن طريق الإرساليات النصرانية، وقد كانت دوافع الاستعمار في هذا هي توسيع فجوة اختلاف الشمال عن الجنوب، وذلك بإضافة البعد الديني، وخلق جنوب مسيحي أفريقي مختلف عن الشمال العربي المسلم، كما أسهمت- أيضًا- سياسات الحكومات السودانية في تأجيج الاختلاف والصراع بإتباع سياسات الأسلمة والتعريب القهري في الجنوب، والذي تم مواجهته برفض قاطع من الجنوب[١]، مما أعطى بعدًا دينيًا صراعيًا في بعض الأحيان في تلك الأزمة.

(٤) البعد السياسي :

عندما نتحدث عن البعد السياسي في أزمة جنوب السودان، فإننا لا نقصد بهذا الاتفاقيات والتطورات، وإنما – أيضًا – يرتبط بالجغرافيا، فنجد أن مشكلة جنوب السودان تأسست على مجموعة من المقولات الخاطئة، أبرزها أن

---

(١) فرانسيس دنيق، "صراع الرؤى .... نزاع الهويات في السودان"، ترجمة: عوض حسن محمد، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٧.

السودان ينقسم إلى جزئين، شمالي وجنوبي، شمال عربي وجنوب أفريقي، في حين أن النزاع في السودان متعدد الأبعاد والجوانب، وغير قاصر على الشمال والجنوب فقط، وترتب على هذه المقولات صورة خاطئة عن الأزمة أسهمت في تفاقمها.

(٥) البعد الاقتصادي :

لا شك أن الاقتصاد يُعد دافعًا ومحركًا رئيسًا لأزمات السودان عامة، وأزمة جنوب السودان خاصة، حيث أن محور النزاعات في السودان هو غياب التنمية العادلة بين أقاليم السودان والمركز، وقد أدت هذه النزاعات عامة ونزاع جنوب السودان خاصة إلى خسائر مادية بالاقتصاد السوداني وخسائر بشرية، حيث خلَّفت الحرب الأهلية في الجنوب مليوني قتيل، وإضعاف الاقتصاد السوداني؛ حيث أدت الحرب الأهلية والبيئة الأمنية السيئة إلى عدم خلق مناخ جاذب للاستثمار الوطني والأجنبي، الأمر الذي أدى إلى خلق اختلالات هيكلية في الاقتصاد السوداني، كما أدى اكتشاف النفط في جنوب السودان إلى زيادة شعور الانفصالية لدى الجنوبيين، حيث أشعرهم اكتشاف النفط بأنهم بوسعهم إقامة دولتهم المستقلة.

عندما نعود إلى الوراء نجد أن السودان ككيان موحد شماله وجنوبه، لم يكن له وجود، وإنما كان يتكون من مجموعة من كيانات وممالك متناثرة، وكان اسم السودان يُطلق على الحرم الأفريقي الواقع جنوب بلاد الساحل المُطِل على البحر الأبيض المتوسط[١]، وتم تسليط الأضواء عليه من خلال حملات محمد على باشا حيث تقدمت الجيوش المصرية لأول مرة عام ١٨٢٠ لتقوم بلملمة أطراف المناطق الواقعة جنوبها والممثلة في قبائل وممالك السودان[٢] ومن بعده الخديوي إسماعيل، حيث تعود بدايات ظهور إقليم جنوب السودان منذ أن أخذت مصر على عاتقها مسألة كشف الأقاليم السودانية ومنابع النيل منذ عهد محمد

---

(١) ميلاد حنا، "الوحدة السودانية الطوعية بالمودة وقبول الآخر"، صحيفة الأهرام، ٢٠٠٢/٨/١٣، ص ١٠ .

(٢) أسماء الحسيني، العلاقات المصرية – السودانية في عالم متغير، السياسة الدولية، العدد١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص٢٠٦ .

على وصولاً لعهد الخديوي إسماعيل، فكانت أولى هذه المحاولات عام ١٨٣٧م، عندما كلّفت الحكومة المصرية فرنسيًّا يدعى لينيان دي بلفون بالعمل على كشف منابع النيل، فوصل إلى إقليم الشيلوك، وأعقبه إبراهيم الكاشف المصري الذي قام برحلة إلى الشيلوك، وتوغل على جانبي النيل، ووصل إلى بلاد الدنكا في الجنوب، وكان لحملات إسماعيل باشا، التي كان أشهرها تلك الحملة التي كانت بقيادة السير صموئيل بيكر عام ١٨٦٩م، والتي كان الهدف منها بسط نفوذ مصر في تلك الأصقاع، وكان لهذه الحملة الأثر في تسليط أضواء الأوروبيين على هذه المناطق، مما مهّد لدخول أفريقيا معترك الصراع الاستعماري، ولكن تعامل (السير بيكر)، الذي كان مفوّضًا بسلطات كاملة من الخديوى إسماعيل، بقسوة مع أهالي تلك المناطق، وشن حرب شعواء عليهم، مما نفر أهالي وادي النيل من الشمال[1]، ومثل البذرة الأولى لكراهية الجنوب للشمال، وبدأ بيكر يلفت نظر الأوروبيين لتلك المناطق، ولم ينفذ أيًّا من أهداف حملة إسماعيل، والمتعلّقة بفتح الملاحة في النيل الأبيض، وتأصيل الحضارة والمدنية في تلك المناطق، حيث اعتبر (بيكر) أن مهمته عسكرية محضة، وأقنع (بيكر) الخديوي إسماعيل بضرورة القضاء على تجارة الرق نيابة عن مصر، واستجاب إسماعيل له أملاً في أن تساعده إنجلترا في تعزيز استقلاله في مواجهة السلطان العثماني، وعقب الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م، أجبرت إنجلترا مصر على الجلاء عن السودان، ودخلت قواتُها السودانَ، فكانت وجهة النظر البريطانية في هذا الشأن، أن احتلال السودان والتحكمَ في منابع النيل يشكّلُ أداة رئيسة ومهمة لاستمرار سيطرة بريطانيا على مصر، فالسيطرة على منابع النيل تُفضي تِلقائيًّا إلى أحكام القبضة على مصر.

بعد فشلها في منع الاحتلال الإنجليزي لمصر، حاولت فرنسا تعويض ذلك بالوصول لأعالي النيل، والتحكم في منابعه، واهتمت فرنسا بهذا الأمر على أعلى مستوى، وفي هذه الأثناء كان هناك شريك آخر قد ظهر في الأفق، وهي (مملكة بلجيكا) التي كانت تستعمر الكونغو، والتي أبدت رغبتها في التخلي عن

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل الجزء ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٢م، ص١٠٨ .

مطامعها في أعالي النيل مقابل تعويض بريطانيا لها بأراضٍ أخرى، وتوج ذلك بتوقيع المعاهدة الإنجليزية – الكونغولية عام ١٨٩٤م التي تمَّ بموجبها الاعتراف بأعالي النيل منطقة نفوذ بريطانيا مقابل منح ليوبولد الضفة الغربية للنيل شمالاً حتى فاشودة، وشرقًا حتى خط ٣٠ درجة شرقًا، وذلك مدى حياته، ومنح خلفاء ليوبولد بقية بحر الغزال غرب ذلك الخط[1]، وبهذا تمكَّنت بريطانيا من وضع حاجز بين أعالي النيل والمطامع الفرنسية الزاحفة من الحزام الفرانكفوني بغرب أفريقيا، ولكن فرنسا لم تبق ساكنة إزاء تلك التطورات، فقامت بمجموعة من التحركات الدبلوماسية، فعقدت مع بلجيكا (المعاهدة الفرنسية البلجيكية)، وسَعَت للوصول إلى منابع النيل بتحالفها مع (منليك) ملك الحبشة، حيث عرضت عليه إقامة خط حديدي بين الحبشة والصومال الفرنسية "جيبوتى" مقابل تمكين فرنسا من القيام بثلاث حملات لاستكشاف تمر عبر الحبشة إلى نهر السوباط وأعالي النيل، كما سَعَت لتكوين تحالف بين الخليفة عبد الله التعايشي الذي خلف المهدي وبين (منليك) ملك الحبشة[2].

في هذه الأثناء كانت بريطانيا تتحين اللحظة للانقضاض على السودان والقضاء على الدولة المهدية عندما تلقى (كتشنر) قرارًا بالزحف جنوبًا، واحتلال (دُنقلا) بشمال السودان، ومع توقيع اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين مصر وبريطانيا كانت أهمية جنوب السودان لا تزال ضئيلة؛ حيث نظر إليها (اللورد كرومر) باعتبارها أراضٍ غيرَ ذات فائدة، ولكن كان هناك إدراكٌ للأهمية الاستراتيجية للإقليم على المدى الطويل، حيث يمر النيل الأبيض عبره، وهو يمثل الطريق الوحيد للنقل بين الشمال وشرق أفريقيا، كما يعتبر النيل الأبيض مصدرًا رئيسًا للمياه في مصر، واجهت الإدارة البريطانية في مصر تحديين رئيسين في إطار تعاملهم مع إقليم جنوب السودان، وهما كيفية إقامة نظام للحكم، وكيفية تهدئة القبائل الجنوبية المقاومة لأي نفوذٍ أجنبي، وخلال ذلك اتَّبعت بريطانيا سياسة التهدئة، فأغدقت الهدايا على بعض القبائل، ولكن بعض القبائل كانت شرسة جدًّا في مقاومتها، مثل قبائل النوير التي تمَّت السيطرة عليها

---

(١) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث (١٨٢٠ – ١٩٥٥م)، ص ٣١١ .

(٢) محمد سعيد القدال، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٢ .

بصعوبة بعد إرسال عدة حملات استمرت حتى عام ١٩٢٨م، ولم يتم إخضاع النوير والقبائل المقاومة في الجنوب إلا في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، لذلك يمكن القول بأن عملية استتباب الأمن والنظام في جنوب السودان أخذت وقتًا وجهدًا طويلاً من الحكومة البريطانية، كما أن البيئة الجنوبية كانت تتسم بالبدائية الشديدة والقبلية التي حالت دون تكوين أحزاب قومية تعبر عن جموع الشعب الجنوبي، كما عمل الاستعمارُ- أيضًا- على تكريس تخلف الجنوب الحضاري والمدني، بل عملت- كذلك- على عزل الجنوب عن الشمال العربي وتدعيم اتجاه الأفريقانية في الجنوب، وقامت بريطانيا بما يُعرف تاريخيًّا بسياسة المناطق المقفولة، وشرعت بريطانيا في تنفيذ السياسة عبر مجموعة من الطرق، حيث شجَّعت الشماليين على مغادرة الجنوب، وفي حال رفضهم يتم إجبارهم على ذلك ومنع الاحتكاك بين القبائل الجنوبية والشمالية لمنع تغلغل الثقافة العربية الإسلامية إلى الجنوب، خاصة مع اعتناق بعض أفراد القبائل الجنوبية للإسلام، كما عملت بريطانيا -أيضًا- على تشجيع الهوية الأفريقية في الجنوب كنقيض للهوية العربية الإسلامية في الشمال، وحجب كل ماهو شمالي في الجنوب ونشر اللغة الإنجليزية وتشجيع العودة إلى العادات الجنوبية المحلية مع حجب كل ماهو شمالي وفتح الطريق أمام الإرساليات التبشيرية الأوروبية، والتي كان الهدف منها ليس النشر الروحاني للديانة المسيحية، وإنما لخلق جنوب منفصل بثقافة وديانة مختلفتين عن الشمال العربي المسلم.

نجح الإنجليز بعد كل هذه السياسات في خلق مساحة للتعاطف من الجنوبيين تجاه الإنجليز، وأصبح الجنوبيين أقربَ للأوروبيين من الشماليين، كما تم منعُ المواطنين من أقاليم (دارفور) و(كردفان) من الدخول لإقليم بحر الغزال الجنوبي للحصول على الماء والكلأ لحيواناتهم، وتم تثبيط همة التجار الشماليين في دخول الجنوب وتشجيع الشوام ذوي الأصول المسيحية والإغريق لدخول الجنوب[1]، واستبعاد الضباط الشماليين العاملين بالفرقة الاستوائية بالجنوب، ورغم ذلك نشأت مناطق تماس جمعت الشماليين والجنوبيين في تعايش سلمي

---

(١) محمد عبد الرحمن صالح، أزمة السودان لم تبدأ مع حكومة الإنقاذ، السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠م، ص١٠٠.

عدة قرون مثل مدينة إيبي التي عاشت فيها قبائل المسيرية الشمالية مع قبائل (الدينكا الجنوبية)، ولم تتفجر أزمة تلك المدينة إلا مع توقيع اتفاق (نيفاشا للسلام)، كما سيتم ذكره لاحقًا ولعل الهدف الرئيسي من تلك السياسات البريطانية التي عرفت اصطلاحًا بسياسة المناطق المقفولة هي منع التواصل والتفاعل بين الشمال والجنوب، وتطوَّرَ الأمرُ إلى أن وصل حد توقيع العقوبة على أي مواطن شمالي يدخل أية منطقة جنوبية دون تصريح بذلك، علمًا بأن إعطاء تصاريح الدخول كانت عملية معقدة جدًا، ولم يكن بالأمر السهل أو الهيِّن؛ حيث كانت تمنح تلك التصاريح من إنجلترا، ولا يمنحها إلا المحافظ بتوقيعه، كما اتبعت بريطانيا سياسات أخرى في الجنوب اشتملت على إجبار الزعماء عن التخلي عن أسمائهم العربية واستبدالها بأسماء أخرى غير عربية، ومنع الجنوبيين من ارتداء الزيِّ العربي الشمالي، وتحريم الكثير من العادات العربية، ومنع التزاوج بين الجنوبيين والشماليين، كما تم تطهير الشرطة من العناصر المسلمة، ونقل الموظَّفين الشماليين من الجنوب إلى الشمال، وقد أسهم ذلك في انخفاض الجهاز الإداري في الجنوب، وتكريس تخلُّفه عن الشمال، وفتح فصول لتعليم اللغة الإنجليزية واعتمادها كلغة رسمية في الجنوب بدلاً عن اللغة العربية[1].

مع تلك العمليات الممنهجة لإعادة تشكيل هوية الجنوب الثقافية تَمَّ فتحُ الباب أمام الإرساليات التنصيرية لمنع انتشار الإسلام في المناطق الوثنية، وقد تم منح هذه الإرساليات الكثيرَ من التسهيلات، وكان الهدفُ الرئيسُي من تلك السياسات هو خلق دولة جنوبية أفريقية مسيحية مغايرة للشمال العربي المسلم، ولعل رسالة الحاكم العام في السودان إلى المندوب السامي البريطاني، والتي تضمنت تأكيدًا بأهمية التحرُّك والاندفاع بأسرع وقت نحو إرساء التنمية الاقتصادية والتعليمية في الجنوب في خط أفريقي – زنجي حتى إذا ما تَمَّ تخيير الجنوبيين بين الانضمام إلى الشمال أو إلى شرق أفريقيا، يتم اختيار الانضمام لشرق أفريقيا، وفي حين أن هذه السياسات كانت خافية على الشريك المصري

(١) عبد الوهاب الأفندي، السلام الصعب في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨٦، ديسمبر ٢٠٠٢، ص٢٥.

الغافل للإنجليز في حكم السودان وعلى الجانب الآخر كان مؤتمر الخريجين يعي تمامًا خطورة السياسات التي يتبعها المستعمر لفصل الجنوب عن الشمال، وأتضح ذلك في المذكرة التي رفعها المؤتمر عام١٩٤٢م، والتي دعا فيها إلى إزالة قانون المناطق المقفولة ورفع الحظر عن التجارة بين الشمال والجنوب، وإلغاء الازدواجية في نظام التعليم، ولكن الحكومة البريطانية تجاهلت تمامًا هذه المطالب، ومضت قدمًا في تنفيذ سياساتها المشبوهة، والذي وصلت قمَّتُها بقيام بريطانيا بإنشاء مجلس استشاري لشمال السودان فقط، سعيًا منها إلى تحويله إلى جمعية تشريعية، مما يعد مؤشرًا هامًا على نياتها الخبيثة في الفصل بين شمال السودان وجنوبه باستخدام ثلاث آليات هي: الدين، واللغة، والتعليم.

وفي عام ١٩٤٧م عقد أول اجتماع رسمي بين الشمال والجنوب، عُرِف بمؤتمر (جوبا)، وكان هذا المؤتمر لتبادل وجهات النظر بين الشريكين الشمال والجنوب، وكان المؤتمر أيضًا معنيًّا بمدى إمكانية إرسال الجنوبيين لممثلين عنهم في الجهاز التشريعي المُزْمع إنشاؤه في الخرطوم، أم سيتم إقامة جهازين تشريعيين للإقليمين، كما تمَّ تناول قضية الوحدة بين الشمال والجنوب وعبر الجنوبيين عن مخاوفهم، فقاموا بتقديم ضمانات لشعب جنوب السودان أبرزها احترام الثقافات الجنوبية، والحفاظ عليها، وتشجيعها، والالتزام بالمساواة بين المواطنين في الدولة السودانية الموحدة المُزْمَع إقامتها، والمساواة العرقية، ودفع التنمية الاقتصادية العاجلة والتعليمية العاجلة للجنوب، وإشراك الجنوبيين في إدارة البلاد على المستوى القومي مع الحكم الذاتي للجنوب، وقد وافق ممثلو شمال السودان على هذه الضمانات في إطار التعددية[1]، إلا أن هذه الضمانات حَظِيَت باهتمام قليل، مما استدعى إعادة طرحها مرة أخرى عام ١٩٥٥م، حينما تم طرح اقتراح استقلال البلاد على جدول أعمال البرلمان للمناقشة.

وفي عام ١٩٥٤م تشكَّلت حكومة للسودان برئاسة إسماعيل الأزهري، وفي إطار الفترة الانتقالية والإجراءات المتخذة لسودنة السودان، وفي خلال ذلك تم الإعلان عن تشكيل لجنة لتقرير الوظائف الحكومية التي يجب أن يتولاها أبناء البلاد، وانتهز الموظفون البريطانيون هذه الفرصة فأشاعوا للجنوبيين أن الشماليين بصدد الاستئثار بكل الوظائف وتهميشهم، وبدأت العلاقات تتدهور بين

---

(١) عبد الوهاب الأفندي، السلام الصعب في السودان، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

أبناء الوطن الواحد، ولم ترسل الحكومة السودانية إلى الجنوبيين من يفنّد هذه الإشاعات ويكذبها، وتأكدت هذه المخاوف لدى الجنوبيين عندما تم قصر الوظائف فعلاً على الشماليين فقط، وقدم الوزراء الجنوبيين في الحكومة السودانية طرحًا على النحو الآتي:

١- تمكين أبناء الجنوب من المثقفين من الوظائف في الجنوب دون الشماليين.

٢- أن يكون مديرو المديريات الجنوبية في وظائف الإدارة والشرطة والجيش من الجنوبيين.

ولكن هذه المطالب لم تُنفَّذ رغم وعود الحكومة السودانية الأمر الذي خلَّف مزيدًا من الغضب في نفس الجنوبيين، ولكن بعد تحقيق السودان لاستقلاله تفاعل الجنوبيون بإمكانية تنفيذ الحكومة لوعودها لهم بالاهتمام بشعب الجنوب وإشراكه في السُلطة على المستوى المحلي والقومي، إلا أن آمالهم ذهبت سُدى؛ حيث تراجع الشماليون عن وعودهم، فشعر الجنوبيون بأنهم استبدلوا الاستعمار البريطاني بآخر شمالي.

ثانيًا: مواقف الحكومات السودانية المتعاقبة من أزمة جنوب السودان:

تعاقب على حكم السودان العديد من الحكومات، سواء كانت ديموقراطية أو عسكرية، وقد اختلفت توجهات هذه الحكومات ورؤاها بشأن أزمة جنوب السودان، وفيما يلي عرضٌ لموقف تلك الحكومات بشأن تلك الأزمة على النحو الآتي:

(١) حكومة إسماعيل الأزهري (١٩٥٤ – ١٩٥٨م) :

تولى إسماعيل الأزهري الحكمَ في يناير عام ١٩٥٤م، وعندما استقر في الحكم أعلن استقلال السودان من خلال البرلمان، وفي سبيله لذلك كان قد وعد النواب الجنوبيين بتنفيذ المطالب الجنوبية بشكل جاد، خاصة فيما يتعلق بالنظام الفيدرالي[١]، مقابل تصويت الجنوبيين لصالح الاستقلال، وبعد الاستقلال شكّل إسماعيل الأزهري حكومتَه التي تناست مطالب الجنوبيين، خاصة فيما يتعلق

---

(١) يوانس اجاوين، "عندما يحل السلام"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٢٤.

بسودنة الوظائف، حيث حصل الجنوبيون على ستّ وظائف من مجموع ٨٠٠ وظيفة، مما أثار سخط الجنوبيين بشكل واسع، وظهور حزب الأحرار الجنوبي، كما أثار إسماعيل الأزهري القوى السودانية المؤيدة للاتحاد عن مصر بسبب تراجعه عن وعده لمصر بالاتحاد، كل هذه الاضطرابات أدَّت إلى سقوط حكومة إسماعيل الأزهري، وتشكيل حكومة من المعارضة بقيادة حزب الأمة الذي تولَّى أمينه العام عبد الله خليل الحُكْمَ، ولكن تفاقم الوضع الجنوبي،أدى إلى تسليم عبد الله خليل الحكم إلى الفريق إبراهيم عبود القائد العام للجيش.

(٢) <u>حكومة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨ – ١٩٦٤م)</u> :

غلب على تلك الفترة الاتجاه القائل بأن حل مشكلة جنوب السودان لا يتم إلا من خلال دمج شمال وجنوب السودان، حتى ولو بالإكراه، مما حدا بالحكومة بالقيام بمجموعة من الإجراءات أبرزها إتباع أساليب الأسلمة والتعريب القهري، بالإضافة إلى تقييد نشاط الإرساليات التبشيرية تدريجيًّا، إلى أن وصل الأمر إلى طرد جميع المبشرين الأجانب من جنوب السودان، ونتيجة لهذه الإجراءات القمعية، فرَّ الآلاف من الجنوبيين إلى خارج السودان إلى أوغندا وإثيوبيا وكيني(١)، كما رصدت الأمم المتحدة ميزانيات خاصة لمساعدة هؤلاء النازحين، وكانت هذه الهجرات بمثابة اللبنة الأولى نحو تدويل قضية جنوب السودان(٢)، وكوَّن المهاجرون ما يُسمَّى بمنظمة "بسكادنو"، وهي اختصار ل "الاتحاد الوطني السوداني للمناطق المغلقة"، وكان ضمن مقاصد إنشائها السعي نحو انفصال جنوب السودان، ثم تحوَّل اسمها إلى سانو(*)، وفي عام ١٩٦٣م تشكَّلت حركة "أنانيا"(*)، والتي مثَّلت

---

(١) رغدة محمود أحمد حسنين، مرجع سبق ذكره، ص٥٣

(٢) عبد القادر إسماعيل، "جنوب السودان في ظل اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م، "رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٤.

(*) اقتصر نشاط حزب سانو على إرسال العرائض إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ومختلف المنظمات، وتضمنت هذه العرائض استعراضًا لأحداث الجنوب والدعوة لمساعدة اللاجئين، وقد انقسم حزب سانو إلى فريقين؛ أحدهما: بقيادة وليم دنيق، ويميل إلى الوحدة. والآخر: بقيادة أقري جادين، ويميل الانفصال، وقد تقلَّص تدريجيًّا وجود حزب سانو في الشارع السوداني .

نشأتها بداية لعسكرة الأزمة، مما أدّى لاندلاع بوادر الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، ومع تزايد العمليات العسكرية بدأت بعض الأصوات العاقلة تنادي بضرورة الرجوع للسلمية، وهو ما أسفر عن قيام الحكومة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، ولكن لم يسعفها الوقت؛ إذ قامت ثورة شعبية أطاحت بحكم الفريق إبراهيم عبود.

(٣) حكومة سرّ الختم الخليفة والحكومات الائتلافية (١٩٦٤ – ١٩٦٩):

تم إسقاط حكومة الفريق إبراهيم عبود بواسطة ثورة شعبية، وتم تحويل نظام الحكم إلى نظام مدني على رأسه سر الختم الخليفة، والذي قام بتعيين وزير للداخلية من الجنوب، وهو ما مثّل بادرة جيدة، شجّعت حركة سانو على بدء حوار وَفْق لشروط معقولة تمثلت في إعلان العفو عن الفارين للخارج من أبناء الجنوب والاعتراف بحركة سانو كحزب سياسي، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر المائدة المستديرة، والذي جمع أحزاب الشمال والجنوب، وساعد انفتاح الشمال على تقدم حركة سانو بمطالب أخرى، أبرزها إلغاء لائحة المناطق المغلقة، وقانون جمعيات المبشرين، وتطبيق الفيدرالية في الجنوب، ويكون نائب رئيس الدولة من القيادات الجنوبية، وأن يتم الاعتراف باللغة الإنجليزية لغة رسمية في الجنوب، إلا أن الحكومة رفضت المطالب الأخيرة، وتم عقد مؤتمر المائدة المستديرة في ١٩٦٥م، وشاركت فيه كلُّ الأحزاب السياسية، ولكن لم يتمكن المجتمعون من الوصول لصيغة محددة يتم بناء عليها صياغة العلاقة الدستورية بين المركز والولايات.

وفي إطار هذا انقسمت القوى الجنوبية أنفسها بين تيار يطالب باستقلال ذاتي موسَّع، ويمثله حركة سانو وتيار يتبنّى النَّهجَ الانفصالي متمثلا في حركة

(*) تكونت حركة أنانيا من الفرقة المسلحة التي كانت توجد في مدينة توريت، وكانت حركة غير منظمة وغير مدربة عسكريًا، ولكن في عام ١٩٧٠م تم تشكيل رئاسة مركزية عامة للحركة بقيادة جوزيف لاقو، الذي استطاع توفير الدعم للحركة من إسرائيل وأوغندا، وقام بتدريب الضباط،وقام بتوحيد ميليشيات الحركة وجناحها السياسي.

تحرير جنوب السودان[1]، ونتيجةً لفشل المؤتمر تم تكوين ما يُعرف بلجنة الإثني عشر من عدد متساوٍ من الشماليين والجنوبيين، وقد كان تقرير اللجنة خياريًّا، الانفصال والكونفيدرالية، وأوصى بمبدأ الحكم الإقليمي[2]، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية لحكومة (سر الختم خليفة) تشكلت حكومات ائتلافية برئاسة محمد أحمد محجوب، وأخرى برئاسة الصادق المهدي، وفشلت جميعها في حل مشكلة الجنوب، إلى أن حدث انقلاب بقيادة جعفر النميري.

(٤) حكومة جعفر النميري (١٩٦٩ – ١٩٨٥م) :

في مايو ١٩٦٩م حدث انقلاب بزعامة جعفر النميري، وقد كان دافعه للانقلاب- وَفْق ما أعلنه- هو فشل الحكومات السابقة لحل مشكلة جنوب السودان، وقام جعفر النميري بتعطيل الدستور، وحل مجلس السيادة والجمعية التأسيسية، وحدد جعفر النميري توجهاته، التي كان أبرزها الوقوف إلى جانب القضايا العربية والتوجه للمعسكر الشرقي[3]، تبنَّى جعفر النميري موقفين من أزمة جنوب السودان **أولهما**: التفاوض الذي جسَّدته اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م. **والموقف الثاني**: الاختلاف والمواجهات الدامية حين جمَّد النُّميري تلك الاتفاقية.

ونظر جعفر النميري إلى الحكم الذاتي كأحد المفاتيح الرئيسة لحل مشكلة الجنوب، فاتخذ إجراءات أعادت الثقةَ لدى أهل الجنوب في الحكومة، وعاد الفارُّون من أبناء الجنوب، وبدأ حوارًا مع الحكومة انتهى بتوقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢م بين جعفر النميري وجوزيف لاقو، والذي حظي بتأييد داخلي وإقليمي كبير، وبناءً على اتفاق أديس أبابا صدر قانون الحكم الذاتي لجنوب السودان، الذي اعترف باللغة العربية كلغة رئيسة في السودان، والإنجليزية لغة رئيسة في الجنوب، وقد حدد قانون الحكم الذاتي طبيعة العلاقة بين الحكومة

---

(١) عبد الوهاب الأفندي، السودان إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٢، يوليو ٢٠٠٧، ص ١٦٢.

(٢) هانئ رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان .... جدلية المسار والتداعيات، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٨، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤م، ص٧.

(٣) عبد القادر إسماعيل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، النورس للطباعة، الخرطوم، ٢٠٠٤م. ص٤٤-٤٥

المركزية وحكومة الجنوب، مع تفويض مجلس الشعب الإقليمي المنتخب في حق سن القوانين الخاصة للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي وتطوير مناطق الجنوب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن لدى قيام الرئيس جعفر النميري بتقسيم الجنوب عام ١٩٨٣م إلى ثلاث ولايات بدلاً من ولاية واحدة وَفقًا لاتفاقية أديس أبابا، مما جعل الجنوبيون يعتبرون تصرف النميري بمثابة إلغاء للاتفاقية، وقد عزّز هذا الفعل من انعدام الثقة بين النميري والجنوب(١).

قاد جون جارانج التمرد الجنوبي وأعلن نفسه قائدا للجيش الشعبي لتحرير السودان مؤكدا أنه يهدف إلى حل ليس لمشكلة جنوب السودان فقط وانما للسودان ككل وقد أكد جون جارانج أن الحل لمشكلة السودان هو انشاء وتطوير الدولة السودانية على قدم المساواة بصرف النظر عن الدين والعرق أو القبيلة أو الجنس وقد استطاعت الحركة الشعبية اقناع المجتمع الدولي بأن قضيتها ليس قضية الجنوب فحسب، وإنما هي قضية السودان ككل، وإذا لم تنجح محاولاته فسيبحث في حلول أخرى أبرزها انفصال الجنوب(٢)، وعادت الأعمال العسكرية بين شمال السودان وجنوبه، مما أثّر بالسلب على التنمية، حيث تسببت عودة الحرب الأهلية مرة أخرى في إيقاف مشروعات تنموية كانت تحمل في طياتها الكثير من الآمال، وهما مشروع قناة جونقلي، التي كانت تهدف لزيادة كمية مياه النيل في مصر والسودان، ومشروع (بانتيو) للتنقيب عن البترول الذي ظهر بعد اكتشاف شركة (شيفرون) الأمريكية للبترول في منطقة بانتيو الجنوبية، وقررت الحكومة السودانية تنقيته في الشمال، مما تسبب في موجة شديدة من الاعتراضات الجنوبية؛ نظرًا لانعدام الثقة بين الشمال والجنوب، وتخوُّفهم من احتكار الشماليين للثروة، وانتهى المشروع بعد ضرب الجيش الشعبي الجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير

---

(١) مدحت أيوب، التجربة الديموقراطية في السودان ومشكلة الجنوب، السياسة الدولية، العدد ٨٧،، يناير،١٩٨٧،القاهرة، ص١٥٤ .

(٢) الواثق كمير، "جون قارانق: رؤيته للسودان وإعادة بناء الدولة السودانية"، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٢٦ .

السودان إحدى بوارج الشركة في فبراير ١٩٨٤م، وانتهى الأمر بالإطاحة بنظام النميري في ثورة شعبية انحاز لها الجيش.

(٥) <u>حكومة الفريق سوار الذهب (١٩٨٥ – ١٩٨٦م)</u>:

أطاحت الثورة الشعبية في أبريل ١٩٨٥م بنظام النميري، وانضم الجيش السوداني، وتم تشكيل مجلس عسكري برئاسة الفريق (سوار الذهب)، وتم تشكيل مجلس عسكري انتقالي برئاسته لمدة سنة، وكان فشلُ النميري في حل مشكلة الجنوب من الأسباب الرئيسة للإطاحة بنظامه، وقد قام سوار الذهب بإيقاف قرارات النميري، وأعاد العمل باتفاق أديس أبابا، ولكن قوبل ذلك بالصد من قبل الحركة الشعبية، وتقدَّمت العديد من منظمات المجتمع المدني بمبادرات عديدة، كان أبرزها "إعلان كوكادام"، ولكنَّ أغلب القوى السودانية اعترضت عليه لكونه يتناول قضايا كانت تمثل خلافًا بين القوى السياسية السودانية، كان أبرزها رفع حالة الطوارئ، وإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣م، وإلغاء الاتفاقيات الموقَّعة مع الأقطار الأخرى التي تمس السيادة الوطنية للسودان، مثل اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر الموقعة عام ١٩٧٧م بين الرئيس السادات والرئيس جعفر النميري[١]، وانتهت الفترة الانتقالية بإجراء انتخابات، وشكَّل الصادقُ المهديُّ الحكومةَ.

(٦) <u>حكومات الصادق المهدي (١٩٨٦ – ١٩٨٩م)</u> :

تم إجراء انتخابات بانتهاء الفترة الانتقالية، وفي خلال خمس سنوات، قام الصادق المهدي بتشكيل خمس حكومات في الفترة بين ١٩٨٦م حتى ١٩٨٩م، امتنعت خلالها الحركة الشعبية لتحرير السودان عن المشاركة في الحكومة، وحققت الحركةُ الشعبيةُ بعضَ النجاحات، التي ترتَّب عليها إعلان الحكومة استعدادَها للعودة إلى الطريق السلمي، ولكن اعترضت الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابي على أي اتفاق من شأنه المساس بالشريعة الإسلامية، ودبَّ الخلاف بين حزب الأمة والجبهة الإسلامية، وفي نفس الوقت أطلَّت المواجهات العسكرية بين الشمال والجنوب برأسها من جديد، مع عجز الحكومة السودانية عن توفير متطلبات الجيش من السلاح والعتاد لمواجهة

---

(١) رغدة محمود أحمد حسنين، مرجع سبق ذكره، ص٥٩.

التمرد الجنوبي[1]، وفي هذه الأثناء، قام حزب الاتحاد الديموقراطي بقيادة محمد عثمان الميرغني بعقد اتفاق سلام مع (جون جارانج)، تضمَّن مجموعةً من الوسائل والأدوات التنفيذية لتحقيق اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب، كان أبرزها تجميدُ المواد الخاصة بالحدود في الشريعة الإسلامية، وعدم إصدار قوانين تكون بديلاً لها، وإلغاء كل الاتفاقات العسكرية بين السودان والدول الأخرى، ورفع حالة الطوارئ، ووقف إطلاق النار، وتشكيل لجنة تحضيرية قومية تتولى التحضير لعقد مؤتمر دستوري، على أن ينعقد في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨م، غير أن الصادق المهديَّ اعترض على هذا الاتفاق، ووضع العراقيل أمام تنفيذه، مما أدَّى إلى اتساع دائرة المواجهات بين الشمال والجنوب، وحمَّلت المؤسسة العسكرية السودانية الصادق المهدي مسئولية ما يجري عندما رفعت له ما يُعرف بمذكرة الجيش، ونتيجة لذلك كون الصادق المهدي حكومته الأخيرة، والتي عُرِفت بحكومة الوحدة الوطنية، وأُقصِيت منها الجبهة الإسلامية، ووافقت تلك الحكومة على اتفاق (الميرغني - جارانج)، وتم إعلان وقف إطلاق النار[2]، وتعثَّرت الخطوات العملية لهذا الاتفاق بسبب رفض الجبهة الإسلامية، والتي شرحت في التخطيط لانقلاب عام ١٩٨٩م، الذي أنهى فترة حكومات الصادق المهدي.

(٧) <u>جبهة الإنقاذ (١٩٨٩ - حتى الآن):</u>

استولى الجيش على السلطة بانقلاب قاده عمر حسن البشير بالتنسيق مع الجبهة الإسلامية، وكانت دافع الانقلاب- وفقًا لما أعلنه عمر البشير- هو إيجاد حل لمشكلة جنوب السودان، وقد بدا في بداية الأمر أن توجُّه تلك الحكومة توجُّهٌ سلميٌّ، إلا أنها سرعان ما أعلنت عن وجهها الحقيقي لتوجهاتها الإسلامية، وطرحها للحل الإسلامي، وضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب، وحمَّل انقلابُ الإنقاذ الحكومات السابقة مسئوليةَ الفشل في حل قضية الجنوب،

---

(١) فتحي على حسين، حكومة الإنقاذ الوطني والتطورات الأخيرة في السودان"، السياسة الدولية، العدد ٩٦، أبريل ١٩٨٩م، القاهرة.

(٢) عبد الملك عودة ، "مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال"، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، يناير ١٩٩٢م، القاهرة، ص١٩

سواء بعجزها عن تهيئة المتطلبات اللازمة للمؤسسة العسكرية لشن حرب بفاعلية، أو بتقصيرها في السَّعي نحو السلام، وعمل انقلاب الإنقاذ على تقويض الديموقراطية الثالثة، وتشويهها، وتضخيم سلبياتها، وتحميل كل النظم الديموقراطية مسئولية كل الاخفاقات السياسية في الفترة السابقة، دون الإشارة إلى نصيب النظم العسكرية منها، كما حمَّل انقلاب الإنقاذ العديدَ من الوعود البرَّاقة مثل الاكتفاء الذاتي، وإنهاء الحرب الأهلية، وتطبيق الشريعة الإسلامية.

كان هدف انقلاب الإنقاذ من تلك الوعود هو خلق قاعدة واسعة من التأييد الشعبي، ولكن قوبلت سياسات الإنقاذ برفض جنوبي، ظهرت مؤشراته في ازدياد العمليات العسكرية النوعية للحركة الشعبية بالجنوب، مما أدَّى إلى خسائر فادحة بالجيش السوداني في عام ١٩٩٠م، ثم تم عقد مؤتمر الحوار الوطني من أجل السلام بالجنوب، واشترك فيه طليعة مثقفي الشمال والجنوب، وخرج بتوصية تطبيق النظام الفيدرالي، ثم تم عقد مؤتمر (أبوجا ١)، الذي طُرِحت فيه فكرة الكونفيدرالية، وقضية الدين والدولة، وتشكيل لجنة مشتركة لتوزيع الدخل العام للدولة، وفي هذا المؤتمر تم طرح فكرة حق تقرير المصير، وكانت قد رفضته الحكومة، وانفض المؤتمر دون اتفاق، وفي عام ١٩٩٣م، تم عقد مؤتمر (أبوجا ٢)، وتم الاتفاق فيه على وقف إطلاق النار، واستمر الحوار على قضية الدين والدولة، والالتزام بوحدة السودان، وتشكيل لجنة لتوزيع الدخل القومي، ولكن(جون جارانج) رفض التوقيع على البيان المشترك[1].

وقد حدث انقسام في الحركة الشعبية لتحرير السودان نتيجةً للخلاف حول مشروع الحركة، ففي حين رأى جون جارانج أن الحركة لتحرير السودان كله، وخلق نموذج جديد لدولة السودان، رأى لام أكول والدكتوررياك مشار، أن مشروع الحركة يجب أن يركِّز على حل مشكلة الجنوب وانفصاله عن الشمال، وكوَّنا ما يُعرف ب (مجموعة الناصر)، وانشقا عن الحركة الشعبية في هذه الأثناء، وتوسطت منظمة الإيجاد* بين شمال السودان وجنوبه بِناءً على رغبة طرفي النزاع، وقد خرجت هذه الوساطة بما يُعرف ب (بمبادئ الإيجاد) عام

(١) أحمد فؤاد القاضي، "العلاقة بين الدولة والدين في السودان منذ الاستقلال"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥،ص١٩٦-١٩٧.

١٩٩٤م، والتي كانت أبرز نصوصها إقامة دولة ديموقراطية بالسودان، واحترام التعددية الإثنية والعرقية واحتوائها، وإعطاء الأولوية للمحافظة على وحدة السودان، ورغم جهود الإيجاد للتوفيق بين طرفي النزاع فإنهم فشلوا في إيجاد صيغة توافقية، مما أدَّى إلى توسيع إطار المشاركين في الوساطة بدعوة بعض القوى والمنظمات الدولية، والمعروفة بشركاء الإيجاد، وأبرزهم الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية "الاتحاد الأفريقي حاليًا"، وبعض منظمات الإغاثة الدولية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، وهولندا، والنرويج، وإيطاليا[١]، وبدا أن النظام السوداني بات يراهن على انقسام الجنوبيين أنفسهم، فعقد مؤتمرًا مع بعض الفصائل الجنوبية المُنْشَقَّة عن الحركة الشعبية، وقد رأت أنها فرصة للتخلص من هيمنة قبيلة الدنكا وعقد البشير اتفاقًا عُرِف باتفاق السلام من الداخل، الذي أكد على أن الحكومة لن تفرض الشريعة الإسلامية على كل الولايات، وستحترم خصوصية كل إقليم، وتم خلال هذا الاتفاق تحديد مدة انتقالية مدتها أربع سنوات بعد انتهائها سيتم الاستفتاء على خياري الوحدة أو الانفصال، واعتبرت الحكومة السودانية هذا الاتفاق خطوة متقدمة نحو حل المشكلة الجنوبية، في حين رفضتها الحركة الشعبية، وأكدت أن الهدف الحقيقي منها هو تحويل الحرب إلى جنوبية جنوبية.

وفي يوليو ١٩٩٩ تم طرح المبادرة المصرية الليبية لتسوية المشكلات السوادنية، وركزت على وحدة السودان في ضوء وقف فوري للعمليات العسكرية بين الطرفين، مع وضع آلية لمراقبة ذلك، والتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة السودانية، يستند إلى وحدة السودان والإيمان باالتعددية، وقد رحبت الحكومة السودانية بهذه المبادرة، في حين تحفظت عليها الحركة الشعبية، وأعلنت تمسكها بمبادرة (الإيجاد) بوصفها المبادرة الوحيدة القابلة للاستمرار، والأكثر مصداقية.

---

(١) محمد عاشور، "السودان: تنافس المبادرات وصراع الإرادات"، أمتي في العالم، ٢٠٠٠م.
- منظمة (الإيجاد) منظمة إقليمية أفريقية تضم سبع دول،هي: إثيوبيا، الصومال، جيبوتي، كينيا، أوغندا، السودان، إريتريا. وينصب اهتمام المنظمة على مكافحة التصحُّر والجفاف، ولكنها بدأت بعد ذلك تعمل على تحقيق الاستقرار في شرق أفريقيا؛ حيث أنه لا يمكن الحديث عن التنمية إلا في ظل الاستقرار.

وفي عام ١٩٩٩م، أعلن الرئيس السوداني عمر البشير حلّ البرلمان، وأعلن حالة الطوارئ نتيجة صراعه على السلطة مع زعيم الجبهة الإسلامية حسن الترابي، وبدأ العمل صوب حل مشكلة الجنوب حتى يستقر في حكم السودان، وفي يوليو ٢٠٠٢م، حدثت نقلة نوعية في الأزمة الجنوبية بتوقيع اتفاق (مشاكوس)، الذي مثّل نقطة مهمة في طريق إنهاء الحرب الأهلية، وعلى الرغم من أنه نص على فترة انتقالية مدتها ست سنوات، يكون بعدها حق تقرير المصير هو الفيصل، فإنه نص- أيضًا- على أن يعمل طرفا النزاع خلال هذه المدة على جعل خيار الوحدة خيارًا جاذبًا[1]، إلا أن الخلافات بدأت تلوح في الأفق مرة أخرى حول تفسير الاتفاق، وأسهمت هذه الخلافات في تفجُّر النزاع مرةً أخرى عندما قامت الحركة الشعبية بالاستيلاء على مدينة (توريت)، مما شكل انتهاكًا خطيرًا لاتفاق (مشاكوس)، وتسببت في إحداث خلل عسكري واستراتيجي بين الجانبين، إلا أن الجيش السوداني قام باسترداد هذه المدينة بعدما حشدت الإمكانيات.

عادت حكومة الخرطوم إلى المفاوضات بعد ضغوط دولية لاستكمال مسار التسوية الذي شهد جولات تفاوضية مكثّفة، انتهت بتوقيع بروتوكول تقاسم الثروة، ثم تم توقيع البروتوكول الخاص بتقاسم السلطة، ثم بروتوكلات الخاصة بمناطق إيبي وجبال النوبة والنيل الأزرق، وتم ضم هذه البروتوكلات إلى الاتفاقية الإطارية، التي كانت تخص حقّ تقرير المصير، وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية والعسكرية، ليكون منها إعلان نيروبي في يونيو ٢٠٠٤م[2]، وفي ٩ يناير ٢٠٠٥م، تم توقيع اتفاقية (نيفاشا) للسلام، التي وضع عليها السوادنيون الأمل في بداية تأسيس الدولة الوطنية التي افتقدها السودان طوال تاريخه[3]، وسنستعرض لاحقًا الطريق لاتفاقية السلام، وخلفيات ذلك الاتفاق.

ثالثًا : التسوية السلمية:

جاءت اتفاقية (نيفاشا) للسلام بعد جملة من الإرهاصات المحلية والضغوط الخارجية، ليتم توقيعها في ٩ يناير ٢٠٠٥م في نيروبي "كينيا"، لتنهي

---

(١) سالي هاني، "اتفاق السلام النهائي في السودان"، آفاق أفريقية، العدد ١٦، ٢٠٠٥م.

(٢) هانئ رسلان، إعلان نيروبي للسلام في السودان... الفرص والمخاطر، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، القاهرة.

(٣) حال الأمة العربية ٢٠٠٦ -٢٠٠٧م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٥٥.

حربًا أهلية هي الأطول في القارة السمراء؛ إذ جاء توقيع الاتفاقية بعد وصول الطرفين إلى قناعة مفادها استحالة حسم القضية بالصراع المسلح، وأن استمرار الحرب معناها استمرار الدمار والموت للطرفين، واتّسمت جولات التفاوض التي سبقت توقيع الاتفاقية، والتي بدأت منذ أوائل تسعينات القرن العشرين بالشد والجذب، بدايةً بجولات (أبوجا)، وانتهاءً بجولات (كينيا)، التي بدأت بوصول جبهة الإنقاذ للسلطة في السودان التي أعلنت وقف إطلاق النار لمدة شهر، وحاولت الحكومة إجراء محادثات مع الحركة الشعبية، إلا أن الحركة نظرت إلى حكومة الإنقاذ نظرة شك وريبة، واعتبرتها شبيهة بحكومة النميري، وفي أغسطس ١٩٨٩م، بدأت لأول مرة مفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية في أديس أبابا، ولكن تلك الجولة فشلت بسبب مطالبة الحركة بإلغاء الشريعة الإسلامية، بينما قالت الحكومة أنها ستعرض الأمر على استفتاء شعبي، وفي يونيو ١٩٩٢م، بدأت مفاوضات (أبوجا الأولى) تحت رعاية الرئيس النيجيري (إبراهيم بابنجيدا)، واعترف الطرفان خلال تلك المفاوضات بضرورة الحل السلمي لمشكلات السودان، وفي عام ١٩٩٣م جرت مفاوضات (أبوجا الثانية) التي ناقشت عدة قضايا، أبرزها تقاسم السلطة بين المركز والولايات، وسلطات الحكومة المركزية، والاعتبارات العسكرية والأمنية. ونجح الطرفان في الوصول إلى أرضية مشتركة في كثير من القضايا، وصاغت الحكومة النيجيرية مسوَّدة الاتفاق، إلى أن وصل (جون جارانج) قبل يوم واحد من نهاية المحادثات فغيَّر مجرى الأمور؛ إذ طالب بإعادة صياغة ما توصَّل إليه الطرفان فيما يتعلق بالعلاقة بين المركز والولايات، مما دعا نيجيريا إلى مطالبتها الطرفين بمواصلة المفاوضات لاحقًا، مع استعدادها لمواصلة الوساطة.

وفي سبتمبر ١٩٩٣م، كوَّنت منظمة (الإيجاد) لجنةً برئاسة (كينيا) وعضوية إريتريا وإثيوبيا وأوغندا للوساطة بين شمال السودان وجنوبه، وقد رحَّبت الحكومة السودانية بتلك المبادرة، وانتقلت المفاوضات من نيجيريا إلى كينيا، التي جرت فيها- وحدها- أكثر من عشر جولات للمفاوضات تحت مظلة (الإيجاد) بدأت الجولة الأولى في مارس ١٩٩٤م، واتفق الطرفان فيها على مبدأ حيادية المساعدات الإنسانية التي ينظمها برنامج شريان الحياة السوداني، والاتفاق

على ممرات آمنة لوصول تلك المساعدات، وفي مايو ١٩٩٤م، انعقدت الجولة الثانية من المفاوضات، والتي أكدت على ضرورة تطبيق حكومة فيدرالية لسودان واحد، وأن الشريعة الإسلامية مصدرًا من مصادر التشريع، واستثناء غير المسلمين من تطبيق الشريعة، غير أن الحركة رفضت الشريعة الإسلامية رفضًا تامًا، وطرحت موضوع حق تقرير المصير للجنوب، وخرج المفاوضون من هذه الجولة بإعلان مبادئ تنادي بدولة علمانية، وضمان المساواة بين المواطنين وعرفت هذه الصيغة بمبادئ الإيجاد[1]، وفي يوليو ١٩٩٤م، انعقدت الجولة الثالثة للمفاوضات، ولكنها فشلت بسبب طرح الدولة العلمانية. وبعد فشل تلك الجولة، اتجهت الحكومة السودانية إلى ما يُعرف، وما أسمته، ب (السلام من الداخل)، فشكل الرئيس السوداني عمر البشير ما يُعرف بالمجلس الأعلى للسلام برئاسة الجنوبي (لينو رول دينغ) لتنسيق جهود السلام، وفي يوليو ١٩٩٧م كانت الجولة الرابعة في إطار قمة (الإيجاد) التي أعلن فيها الرئيس السوداني عمر البشير موافقة حكومته على إعلان المبادئ كإطارٍ للمفاوضات، وذلك لوضع حد للصراع في السودان، وفي نوفمبر١٩٩٧م، عقدت الجولة الخامسة للمفاوضات، ولكنها تعثرت بسبب الاختلاف حول المناطق التي قد يشملها استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان، وفي مايو ١٩٩٨م، انعقدت الجولة السادسة للمفاوضات، والتي اتفق الطرفان فيها على تنظيم استفتاء بإشراف دولي حول تقرير المصير في الجنوب، وفي أغسطس ١٩٩٨م، انعقدت الجولة السابعة للمفاوضات، وقد اصطدمت بإصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن يشتمل الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، ووصل الجانبان في هذه الجولة إلى طريق مسدود، وأعلنت (كينيا) تأجيل المفاوضات إلى أجلٍ غير مسمًى.

وفي عام ١٩٩٩م، تم عقد الجولة الثامنة للمفاوضات في (كينيا)، التي اتفق الطرفان فيها على تشكيل أمانة خاصة للمفاوضات بنيروبي وفي نفس العام جاء الدور العربي حاضرا بقوة في أزمة جنوب السودان متمثلا في المبادرة

---

(١) رغدة محمود أحمد حسنين، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات :دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان، مرجع سبق ذكره، ص٦٣.

المصرية – الليبية المشتركة لتسوية المشكلة وقد جاءت تلك المبادرة استجابة لتحديات داخلية وإقليمية تنذر بتداعيات سلبية بشأن وحدة السودان **وتضمنت المبادرة النقاط الآتية :–**

- **الوقف الفوري للعمليات العسكرية بين جميع الأطراف المتنازعة .**
- **الوقف الفوري لكافة الحملات الإعلامية المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.**
- **الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار يهدف للتوصل لحل سياسي .**

وقد رحبت الحكومة السودانية بالمبادرة بينما شددت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن مبادرة الإيجاد هي المبادرة الوحيدة القابلة للاستمرار وأنه لا يوجد مجال لمبادرات موازية [(١)] ثم عقدت الجولتان التاسعة والعاشرة، وقد فشلتا بسبب الخلاف حول منطقة أبيي، وإصرار الحركة الشعبية على النظام الكونفيدرالي، الأمر الذي اعتبرته الحكومة السودانية انفصالاً ضمنيًا، وفي هذه الفترة كادت جهود السلام تتجمد لولا الضغوط الدولية المتمثلة في ضغوط المبعوث الأمريكي (هاري جونستون)، وضغوط إقليمية متمثلة في الرئيس الكيني دانيال آراب موي، والذي دعا كلٌ من الرئيس السوداني عمر البشير، وجون جارانج زعيم الحركة الشعبية، لمناقشة القضايا الجوهرية التي تعوق السلامَ، مثل الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان، ونظام الحكم الذي سوف يكون سائدًا في الفترة الانتقالية، وتقاسم الثروة. وفي يناير ٢٠٠٢م، أعلن الدكتور غازي صلاح الدين العتباني مستشار الرئيس السوداني، استجابة الحكومة السودانية لمبادرة المبعوث الأمريكي للسودان (جون دانفورث)، الذي أوصى في تقريره إلى الرئيس الأمريكي بضرورة تفعيل الولايات المتحدة لجهود السلام، وتقسيم موارد النفط بين الشمال والجنوب، وضمان الحريات الدينية، ولكنه رفض فكرة استقلال الجنوب، وبعدها أصدر الكونجرس الأمريكي ما يُعرف ب (قانون سلام السودان) في أكتوبر ٢٠٠٢م، وفي يونيو ٢٠٠٢م، تمَّ

---

(١) أحمد فؤاد القاضي، العلاقة بين الدين والدولة في السودان منذ الاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩ .

نقل المحادثات إلى (مشاكوس) بكينيا، والذي كان اللبنة الأولى لانفراج الأزمة، حيث تم توقيع البروتوكولات الست التي تكوّن منها اتفاق (نيفاشا) للسلام بين الشمال والجنوب، وفيما يلي عرضٌ لهذه البروتوكلات، **وما تضمنته على النحو الآتي:**

اتفاقية (نيفاشا) للسلام:

بعد مفاوضات شاقة، وجولات تفاوضية اتسمت بالشد والجذب، استمرت نحو اثني عشر عامًا، من بداية منبر (الإيجاد)، تم الاتفاق بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في التاسع من يناير ٢٠٠٥م، وطبقًا لهذه الاتفاقية، اتفق الطرفان على أولوية وحدة السودان، وعلى الإرادة الحرة لشعبه، وعلى الحكم الديموقراطي، والمحاسبة، والمساواة، والعدل لجميع مواطني السودان. وقد نص الاتفاق على فترة انتقالية مدتها ست سنوات، يحق لأهل الجنوب بعدها الاستفتاء على تقرير مصيرهم، إما بالوحدة أو بالانفصال عن الشمال، وفي أثناء الفترة الانتقالية يتعهد الطرفان بتوقف العدائيات وإنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها في اتفاق السلام، وأن يتم تكوين لجنة مهمتها مراقبة تنفيذ اتفاق السلام[1]، **وقد اشتمل الاتفاق على ستة بروتوكلات، هي:-**

(١) <u>اتفاق مشاكوس :</u>

اجتمعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية في ماشاكوس في كينيا في الفترة من ١٨ يونيو حتى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م، ووقّعا على إعلان مبادئ لصالح شعب السودان، الذي وضع إطارًا للحكم، يتم خلاله اقتسام السلطة والثروة بشكل عادل، **وقد نصَّ هذا الإعلانُ على ما يلي:**

- أن وحدة السودان التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان ضمن هذا الإطار.

---

(١) بروتوكلات السلام ٢٠٠٤م واتفاقية السلام الشامل، ديوان النائب العام، سلسلة إصدارات ثقافة السلام وفض النزاعات، ص ٩.

- حق شعب جنوب السودان في رقابة شئون إقليمه وحكمه، والمشاركة العادلة في الحكومة القومية.
- إقرار حق تقرير المصير لجنوب السودان.
- يتم إنشاء مؤسسات وآليات لتنفيذ اتفاق السلام، أبرزها مفوضية مستقلة للتقويم والتقدير لمتابعة تنفيذ الاتفاق.
- فيما يخص العلاقة بين الدين والدولة، ونظرًا لأنها قضية شائكة في العلاقة بين الشمال والجنوب، توصل الاتفاق إلى أن الأهلية للمناصب العامة والوظائف تكون على أساس المواطنة، وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات.
- خصص الجزء الرابع من اتفاق (مشاكوس) لهياكل الحكم، حيث أقرَّا ضرورة سن دستور جديد يتم تضمين الاتفاقية خلاله، كما عالج قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، بأن أورد في هذا الجزء أن التشريعات التي تُسن على الصعيد القومي، والتي تتأثر بها الولايات غير جنوب السودان، تكون مصدرها الشريعة والتوافق، أما فيما يخص الولايات الجنوبية، فإن مصدر التشريعات يكون قيم شعب جنوب السودان وعاداته.
- نص الاتفاق على حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وأن يعمل الطرفان على جعل خيار الوحدة جاذبًا لشعب جنوب السودان[1]، وأن يتم استفتاء الجنوبيين في نهاية الفترة الانتقالية على خياري الوحدة أو الانفصال.

(٢) <u>بروتوكول اقتسام السلطة:</u>

أقر الطرفان اتفاقية مفصّلة لقسمة السلطة بِناءً على اتفاق (مشاكوس) الإطاري، وتم توقيع ذلك البروتوكول في ٢٤ مايو ٢٠٠٤م، ونص البروتوكول على اختيار النظام الاتحادي، حيث حدد أربعة مستويات للحكم في السودان؛ المستوى القومي، ومستوى جنوب السودان، ومستوى الولايات، والمستوى المحلي[2]. كما نص على أن العلاقة بين الحكومة القومية وشعب جنوب السودان

---

(١) سالى هاني، اتفاق السلام النهائي في السودان، أفاق إفريقية، العدد ٦٦، ٢٠٠٥، ص٨

(٢) رغدة محمود أحمد، مرجع سبق ذكره .

تتم عبر حكومة جنوب السودان، وأوجب البروتوكول قيام تعداد سكاني قبل انتهاء الفترة الانتقالية؛ لأن التمثيل في مؤسسات الحكم سيكون بِناءً على نسبة السكان، واتفق الطرفان على قيام انتخابات عامة برقابة دولية قبل انتهاء الفترة الانتقالية، كما أكد ذلك البروتوكول على ضرورة اقتسام المناصب والحقائب الوزارية، بما في ذلك الوزارات السيادية على أساس العدالة بين الطرفين، ونصَّت الاتفاقية على تكوين حكومة وحدة وطنية في الفترة الانتقالية، تم تخصيص مقاعدها على النحو الآتي: يكون المؤتمر الوطني ممثلاً بنسبة ٥٢%، والحركة الشعبية ٢٨%، والقوى السياسية الأخرى من الشمال ١٤%، والقوى السياسية من الجنوب ٦%، وأما حكومة جنوب السودان، فإن التمثيل فيها يكون على النحو الآتي: تُمثل الحركة الشعبية لتحرير السودان بنسبة ٧٠%، والمؤتمر الوطنى بنسبة ١٥%، وبقية القوى السياسية الأخرى في جنوب السودان بنسبة ١٥%.

(٣) <u>بروتوكول اقتسام الثروة:</u>

تم توقيع بروتوكول تقاسم الثروة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في يناير ٢٠٠٤م، وأشتمل هذا البروتوكول على المبادئ الموجَّهة بشأن الاقتسام العادل للثروة، وتناول البروتوكول مسألة تنظيم موارد البترول، واتفق الطرفان على إنشاء مفوضية قومية للبترول، تكون معنية بوضع السياسات العامة المتعلقة بتنمية قطاع البترول وإدارته، وأعطى الحركة الشعبية الحقَّ في تعيين ممثلين لها داخل تلك المفوضية لبحث كل عقود البترول مع التزامهم بالسرية، وحدد هذا البروتوكول المبادئ العامة لاقتسام عائدات البترول، واتفق الطرفان على تخصيص نسبة لا تقل عن ٢% من عائدات البترول للولايات المنتجة للنفط، ويخصص ٥٠% من صافي إيرادات البترول لحكومة جنوب السودان، وتخصص ال٥٠% الباقية للحكومة القومية[1]، كما حدد البروتوكول المبادئ العامة لاقتسام الموارد غير البترولية، مثل:

---

(١) هبه سمير الحسينى، القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان دراسة لفترة حكم الرئيس البشير من ١٩٨٩ – ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠ .

الضرائب، والرسوم الجمركية، والمنح والمساعدات الخارجية، ورسوم الخدمات. وأنشأ البروتوكول مفوضيةً لمراقبة الإيرادات المالية.

(٤) **بروتوكول منطقة أبيي:**

وقّعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في مايو ٢٠٠٤م اتفاقًا لحسم الخلاف حول منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، ونص على أن يمارس أهل أبيي استفتاءً بعد نهاية الفترة الانتقالية لتغليب خيار من اثنين، أولها: الاحتفاظ بالوضع الإداري الخاص في الشمال. وثانيهما: الانضمام لإقليم بحر الغزال الجنوبي. ولتحديد الحدود الجغرافية، أقرت الاتفاقية إنشاء مفوضية لتحديد حدود أبيي، وترسيم مناطق مشيخات قبائل (الدينكا) التسع، التي كان قد تم تحويلها إلى (كردفان) عام ١٩٠٥م، وتقدم تلك المفوضية تقاريرَها إلى الرئاسة.

(٥) **البروتوكول الخاص بحسم النزاع في ولايتي: (جبال النوبة) و(النيل الأزرق):**

اتفق طرفا النزاع على طريقة لحسن النزاع حول منقطتي جبال النوبة والنيل الأزرق في مايو ٢٠٠٤م، عبر ما يُسمَّى ب (المشورة الشعبية)[1]، حيث صارت حدود ولاية جنوب كردفان وجبال النوبة، وفقًا لتلك الاتفاقية، هي الحدود السابقة لمديرية جنوب كردفان عند تقسيم كردفان الكبرى إلى مديريتين، وهذا يعني إلغاء ولاية غرب كردفان، كما نصَّت الاتفاقية على أن تخضع اتفاقية السلام الشاملة للإرادة الشعبية في الولايتين عن طريق ممثليهم المنتخبين بصورة ديموقراطية في المجالس التشريعية للولايتين، كما ستنشأ لجان برلمانية في المجلسين التشريعين لتقويم وتنفيذ اتفاق السلام بحلول السنة الرابعة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل، كما ستنشئ الرئاسة لجنة مستقلة لتنفيذ وتقويم اتفاق السلام في كل ولاية، وترفع تقريرها للحكومة القومية وحكومتي الولايتين، وعندما يُعتمد هذا الاتفاق بواسطة المجلسين التشريعين في الولايتين، ويرى أنه

---

(١) هانئ رسلان، عملية سلام جنوب السودان : مخاض صعب لتوازنات حرجة، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٤٨، ٢٠٠٥، ص٦.

يحقق تطلعات الشعبين، يصبح الاتفاق تسوية نهائية للنزاع السياسي في الولايتين.

(٦) <u>بروتوكول الترتيبات الأمنية:</u>

وافق طرفا النزاع على بروتوكول الترتيبات الأمنية في سبتمبر ٢٠٠٣م، وقد أقرَّ هذا البروتوكول تكوين ثلاثة جيوش خلال الفترة الانتقالية، وأشارت إلى أن تكوين الجيش السوداني في المستقبل سوف يكون من القوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وستظل هاتان القوتان منفصلتين خلال الفترة الانتقالية، ونص البروتوكول على فصل القوتين، بحيث يُعاد انتشار القوات المسلَّحة السودانية شمال الحدود الجنوبية الشمالية، ويُعاد انتشار قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان جنوب الحدود الجنوبية الشمالية، ويكون الفصل بين القوات تحت مراقبة دولية، ونصَّت الاتفاقية أيضًا على تشكيل وحدات مشتركة من الجانبين، تكون بمثابة نواة للجيش السوداني في المستقبل إذا ما تَمَّ تغليب خيار الوحدة بين الشمال والجنوب، أما في حالة الانفصال تحل هذه القوات، وتعود كل منها إلى قواتها الأصلية.

يوضح الجدول الآتي تواريخ الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وصولاً لتوقيع اتفاقية (نيفاشا) الشاملة للسلام في يناير ٢٠٠٥م.

الموضوع	التاريخ
- بروتوكول مشاكوس	٢٨\٦ - ٢٠\٧\٢٠٠٢
- بروتوكول الترتيبات الأمنية	٢٥ \ ٩ \ ٢٠٠٣
- برتوكول تقاسم الثروة	٧ \ ١ \ ٢٠٠٤
- برتوكول تقاسم السلطة	٢٦ \ ٥ \ ٢٠٠٤
- البرتوكول الخاص بجبال النوبة والنيل الأزرق	٢٦ \ ٥ \ ٢٠٠٤
- البروتوكول الخاص بمنطقة أيبي	٢٦ \ ٥ \ ٢٠٠٤
- إعلان نيروبي بشأن المرحلة النهائية للسلام في السودان.	٥ \ ٦ \ ٢٠٠٤

الموضوع	التاريخ
- اتفاق السلام الشامل "البروتوكولات الستة".	٩\١\٢٠٠٥

تقييم الاتفاقية:

جاء توقيع اتفاقية (نيفاشا) للسلام ليضع حدًّا لأطول حرب أهلية في القارة السمراء، ويبشر ببدء عهد يسوده العدل والسلام في كافة أرجاء السودان(١)، وصاحَبت توقيعَ الاتفاقية أجواءٌ إيجابية، تمثلت في إيقاف الحرب بكل تبعاتها، من إهدار الموارد المالية، وإزهاق الأرواح البشرية، وعدم استقرار المواطن، وإعاقة المواطن، وإجازة دستور انتقالي يكفل حقوق المواطنة وحقوق الأقاليم، وينص على استقلال القضاء، وقيام حكومة انتقالية شمل التمثيل فيها المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وبعض قوى المعارضة الشمالية، كما شملت الاتفاقية- أيضًا- قيامَ أجهزة إدارية وتنفيذية في جنوب السودان والنيل الأزرق وكردفان، والتقاسم العادل للثروة بتدفق عائدات النفط للجنوب، كما شكلت الاتفاقية إطارًا وحافزًا لاتفاقيات السلام في ربوع السودان، فقد تلتها لاحقًا اتفاقية الشرق، واتفاقية (أبوجا) في دارفور، حيث قدمت اتفاقية (نيفاشا) نموذجًا ملهمًا أعطى الثقة في إمكانية حل أزمات السودان بشكل سلمي، وبالرغم من كل ذلك فإن الحكومة السودانية وشريكتها الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يحالفهما التوفيق في تصورهما بأنه بإمكان اتفاقية السلام وحدها تأسيس مجتمع سوداني متكامل؛ لأن الاعتماد عليها فقط يعكس رؤية قاصرة من جانب الحكومة والنخب السودانية؛ لأن هناك فرقًا كبيرًا بين الواقع الاجتماعي وأطروحات السياسيين، ويكمن الخطأ في اعتماد الحكومة السودانية على الاتفاقية في حل مشكلة معقدة مثل مشكلة الهوية، واختزالها في معالجات سياسية واقتصادية، لذا كان لابد من دور فعَّال للمجتمع في حل تلك الإشكاليات المعقدة، وعلى المستوى السياسي، فقد واجهت الاتفاقية العديدَ من العقبات السياسية

---

(١) هانئ رسلان، عملية سلام جنوب السودان : مخاض صعب لتوازانات حرجة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧- ٤٠

والاقتصادية، حيث بدا واضحًا أن شريكي الحكم في السودان لا يزالان يعانيان من أزمة الثقة، خاصة من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، **حيث ظهرت بعض هذه الأزمات التي كان أبرزها ما يلي:**

- في فبراير ٢٠٠٦م عندما زارت ريبكا وزيرة الطرق في حكومة الجنوب آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية دون علم سفارة السودان في واشنطن، وقامت بانتقاد المؤتمر الوطني في السودان، متّهمة إياه بأنه يخفي الإنتاج الحقيقي للنفط، ويحجب عن الحركة الشعبية عائدات تصديره، كما طالبت بمنح حكومة الجنوب منصب سفير لجنوب السودان في واشنطن أو لندن(١).
- في أكتوبر ٢٠٠٧م أعلنت الحركة الشعبية أن علاقتها بالمؤتمر الوطني في طريقها للانهيار، حيث اتهم (باقان آموم) الأمين العام للحركة الشعبية بارتكاب خروقات جوهرية في اتفاقية السلام، مما أدى إلى تدهور العلاقة بين شريكي الحكم، وعقدت الحركة الشعبية اجتماعًا استثنائيًا لمكتبها السياسي في جوبا برئاسة زعيمها ورئيس حكومة جنوب السودان (سلفاكير)، وناقش الاجتماع واقع الشراكة مع المؤتمر الوطني ومستقبل اتفاقية السلام، وقد أجمع المجتمعون على اتهام المؤتمر الوطني بعرقلة تنفيذ اتفاق السلام الشامل مما يهدد بفض الشراكة بينهما إذا استدعى الأمر، قامت الحركة الشعبية بتسليم خطاب إلى رئيس الجمهورية يتضمن قرارا بتجميد عضوية وزرائها في الحكومة السودانية، واستدعت الحركة الشعبية وزراءها إلى جوبا إلى حين رد الحكومة المركزية على مطالبهم، والمتمثلة في القبول بترشيحات الحركة الشعبية في التعديل الوزاري المقترح منذ ثلاثة أشهر، وإكمال انتشار القوات المسلحة إلى شمال حدود ١٩٥٦م، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، والتطبيق الكامل لجميع

---

(١) حكومة الجنوب توجه انتقادات قاسية في واشنطن لحكومة الخرطوم، جريدة الشرق الأوسط، ٨ فبراير ٢٠٠٦.

البنود المعلقة لاتفاقية السلام[1] بل وهددت الحركة الشعبية لتحرير السودان على لسان زعيمها ورئيس حكومة الجنوب سلفا كير باللجوء لمجلس الأمن الدولي لحل الخلافات مع المؤتمر الوطني حيث دعا المجتمع الدولي إلى التدخل لإنقاذ اتفاق السلام الشامل [2].

رابعًا : الطريق إلى الانفصال:

تمثلت الفكرة الأساسية التي قامت عليها اتفاقية السلام بين شمال السودان وجنوبه في بناء هيكل سياسي جديد للبلاد، يقوم على مبدأ الديموقراطية والمواطنة والمساواة والحكم اللامركزي، مما يجعل خيار الوحدة جاذبًا للجنوبيين بعد شعورهم بالمساواة في وطنهم، ولكن تضافرت عدة عوامل أدت في نهاية الأمر إلى تصويت الجنوبيين بالانفصال، التي كان أبرزها تعثر جهود البناء والتنمية في الجنوب لأسباب عدة، لعل أهمها عدم وفاء المانحين بوعودهم بتقديم المبالغ الضخمة التي تعهدوا بها، والتي بلغت قرابة الـــ٥ مليارات دولار، كما تبادل شريكا الحكم في السودان الاتهامات حول المسئولية عن تعثر جهود البناء والتنمية، فاتهمت حكومة جنوب السودان الحكومة المركزية بالتأخر في رصد الموارد المالية اللازمة، بينما رأى المؤتمر الوطني أن تخصيص نصف عائدات النفط كافٍ لإطلاق التنمية، كما أن هناك عاملاً آخر أسهم في تفاقم الأزمات بين شريكي الحكم خلال الفترة الانتقالية، ألا وهو أزمة دارفور التي كانت قد تفجرت في مطلع عام ٢٠٠٣م، وبدأت تحظى بتغطية إعلامية واسعة، لدرجة أنها أخذت حيّزَ القضية الإنسانية الأولى في العالم، وكان موقف القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، يميل في بادئ الأمر إلى تجاهل قضية دارفور لصالح الضغط من أجل تسوية قضية الجنوب، ولكن نشاط جماعات الضغط والإعلام قلب الموازين بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦م، وهو ما

---

(١) أميرة محمد عبد الحليم، السودان ... اتفاق نيفاشا على المحك، بوابة الأهرام الرقمية، يناير ٢٠٠٨ للمزيد انظر :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=898637&eid=122

(٢) السودان : الحركة الشعبية تهدد باللجوء لمجلس الأمن، جريدة الشرق الأوسط، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٧ .

دفع إلى التصعيد عبر قرارات متتالية في مجلس الأمن، ثم تحويل عمليات حفظ السلام من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، وتحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، مما زاد من التوتر في العلاقة بين السودان والشركاء الدوليين، الأمر الذي أثَّر على تقديم المنح اللازمة لإعادة بناء الجنوب، وتحويل الأرصدة للعمليات في دارفور.

في ضوء كل هذا، تصاعد التوترُ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، فقد أخذا يتبادلان الاتهامات حول المسئولية عن عرقلة تنفيذ اتفاقية السلام، وقد تمحورت الخلافات حول عدد من القضايا، أبرزها ترسيم الحدود، وعمل المؤسسات القومية، وتقاسم الثروة، والخلاف حول المناطق المهمَّشة المتنازع عليها بين الشمال والجنوب: "أبيي – جبال النوبة – النيل الأزرق"، والخلاف حول قانوني الانتخابات والاستفتاء، ولكنه يمكن القول بأن الخلاف حول منطقة أبيي وقانون الاستفتاء كانا أعمق هذه الخلافات وأكثرها تعقيدًا؛ حيث كان الخلاف حول أبيي عندما تم تشكيل لجنة مشتركة لحسم الخلاف حول حدود منطقة أبيي،، وتأجج الخلاف في هذا الملف بين الشريكين، إلى أن وصل إلى حد النزاع المسلح عام ٢٠٠٨م قبل أن تُحال القضية بأكملها إلى التحكيم الدولي، الذي أصدر حكمًا اختلف الشريكان حول تفسيره[١]، والتي كان مقررًا لها أن تتم بالتوازي مع الاستفتاء الخاص بالجنوب، أما فيما يتعلق بالاستفتاء الخاص بالجنوب، فقد ظهرت العديد من النقاط الخلافية بين الشمال والجنوب، أبرزها أحقية الجنوبيين في الخارج في المشاركة في هذا الاستفتاء، والنسبة التي يمكن القبول بها لدعم خيار الانفصال، حيث كانت الحركة الشعبية ترى أن الأغلبية البسيطة هي الفيصل، بينما رأى المؤتمر الوطني ألا تتم إجازة الانفصال إلا بأغلبية الثلثين، وفي النهاية، تم الاتفاق على أن يكون للجنوبين في الشمال حق التصويت، شريطة أن يكونوا من مواليد الجنوب، وعاشوا فيه بعد الاستقلال، كما تم الاتفاق على أن تكون الأغلبية البسيطة هي الفيصل، شريطة أن تكون نسبة المشاركين أكثر من ٦٠% مما يحق لهم التصويت.

---

(١) أسماء الحسيني، العلاقات المصرية – السودانية في عالم متغير، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص٢٠٨ .

وفي ضوء هذه الخلافات العميقة التي ظهرت بين شريكي الحكم في السودان إبان الفترة الانتقالية التي أعقبت توقيع اتفاق السلام الشامل، تولَّدت عند الكثيرين قناعة مفادها أن الانفصال أصبح قدرًا محتومًا، فقد وصل الصراع بين الشريكين حدًّا أصبح فيه الانفصال أهون الشرَّين، ومما زاد من احتمالات الانفصال، إعلانُ قيادة الحركة في الأشهر الأخيرة قبل الاستفتاء أنها تدعم خيار الانفصال في ظل اتهامات متصاعدة بين الجانبين حول المسئولية في عدم الوفاء بالالتزامات، ولذلك لم يكن مرور خروج استفتاء جنوب السودان بهذه النسبة الكبيرة المؤيدة للانفصال أمرًا غريبًا، بل كان أمرًا متوقعًا ناتجًا عن جملة من الإرهاصات والصراعات التي أثبتت استحالة توافق الشريكين في إطار وطن واحد.

خامسًا : انفصال جنوب السودان:

جاء عام ٢٠١١م ليمثل عام الحسم بالنسبة لقضية جنوب السودان، حيث مثَّل ذلك العام نهاية الفترة الانتقالية وفقًا لاستحقاق (نيفاشا) الشامل للسلام، الذي كان قد أقر فترة انتقالية مدتها ست سنوات، يعقبها استفتاء للجنوبيين على حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان، إما بالوحدة مع الشمال أو الانفصال وتكوين الدولة المستقلة. وقد جاء عام الاستفتاء والعلاقات بين شريكي الحكم قد وصلت لأقصى درجات التدهور، إلى الحد الذي جعل نتيجة الاستفتاء معروفة مسبقًا، حيث تحوَّلت العلاقة بينهما إلى حالة حرب حقيقية، بدلاً من أن تتحول إلى شراكة، حيث استمر الصراع بين الطرفين حول الصلاحيات، والقوانين، والإحصاء السكاني، والمناطق المهمَّشة، وقانوني الاستفتاء، والانتخابات، وهي خلافات أدَّت إلى انسحاب وزراء الحركة الشعبية لتحرير السودان من الحكومة السودانية أكثر من مرة، وتعليق عملهم من أجل الضغط على الشريك الشمالي، وتبادل الطرفان الاتهامات حول المسئولية عن عرقلة تنفيذ اتفاق السلام، ووصل هذه الخلافات ذروتها، إلى الحد الذي أعلنت فيه الحركة الشعبية أنها ستدعو الجنوبيين إلى التصويت بالانفصال، رغم أن جوهر الاتفاق هو حثُّ الشريكين

على جعل خيار الوحدة خيارًا جاذبًا للشعب الجنوبي، لذا لم يكن مستغربًا أن تأتي نتيجة الاستفتاء بتصويت الجنوبيين للانفصال بنسبة ساحقة، وصلت إلى ما يزيد عن ٩٨%، أي ما يُشبه الإجماع، وهو ما كان متوقعًا.

وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء، اعترفت الحكومة السودانية بحق الجنوب في الانفصال رسميًا في التاسع من يوليو ٢٠١١م، كما هو منصوص عليه في اتفاق السلام، وبدأت الخطوات العملية لتحقيق الانفصال عمليًا، وقاد الاتحاد الأفريقي بواسطة لجنته العليا برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق (ثابو مبيكي) المفاوضات لمعالجة بعض القضايا العالقة التي لم تحسمها اتفاقية السلام، وعلى رأسها المواطنة، والإقامة، وقضية الديون، وقضية النفط، والحدود، ومنطقة أبيي. وتُعد قضية منطقة أبيي الواقعة على الشريط الحدودي بين الشمال والجنوب أكثر القضايا العالقة بين الشمال والجنوب التهابًا، وقد تضمن اتفاق السلام ملحقًا خاصًا بها، ونتيجة للخلاف الحاد بين شريكي الاتفاق حول هذه القضية، فقد تم رفعها إلى التحكيم الدولي في محكمة العدل الدولية، التي أصدرت قرارًا عام ٢٠٠٩م، حكم بأن المناطق النفطية في تلك المنطقة خارج إطار النزاع والصراع[١]، ولكن بقيت نقطة مهمة حول من يحق له التصويت في الاستفتاء المزمع إقامته لتحديد مستقبل هذه المنطقة، خاصة بعد الانفصال، حيث يصر الجنوبيون على أن قبائل (الدينكا) هي وحدها التي لها حق التصويت، بينما تُصِرُّ الحكومة على أن جميع سكان المنطقة لهم حق التصويت بما فيهم قبائل المسيرية، وبسبب هذه الخلافات لم يجر الاستفتاء حتى الآن، وتصاعد التوتر إلى الحد الذي أدى إلى دخول الجيش السوداني للمنطقة، ونزوح عشرات الآلاف من سكانها، وتوصل الطرفان إلى اتفاقية بموجبها تقوم قوات إثيوبية بمهمة حفظ السلام في تلك المنطقة، ولكن لم يتم الاتفاق على وضعها النهائي.

---

(١) سامي السيد أحمد، " الصراع الداخلي في جنوب السودان " في محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩- ٢٠١٠، ص ٢٢٠ – ٢٢١ .

جاء الخلاف الثاني بين شمال السودان وجنوبه، متمثلاً في قضية المواطنة؛ حيث اقترحت الحركة الشعبية منحَ مواطني البلدين مواطنةً مزدوجةً، مما يسمح لمئات الآلاف من الجنوبيين المقيمين في الشمال بالاستمرار في الإقامة، بينما يرى المؤتمر الوطني أن اختيار الجنوبيين للانفصال معناه رفض المواطنة السودانية، ومن ثَمَّ وجب عليهم تسوية أوضاعهم، إما بالمغادرة أو تأمين الإقامة كأجانب، كما ظهرت العديد من الخلافات الاقتصادية حول تقاسم عائدات النفط والديون بغير حسم، حيث أن الشمال فقد بعد الانفصال ٧٠ % من إيرادات النفط، كما أن هناك خلافات بين الطرفين حول رسوم تصدير النفط الجنوبي عبر خطوط أنابيب تنتهي بموانئ الشمال، فبينما ترى حكومة الجنوب أن الرسوم يجب أن تضاهي الرسوم الدولية التي لا تزيد على دولار واحد أو دولارين، ترى حكومة السودان أن ملكية الشمال لأنابيب النفط والموانئ والمصافي تفرض تكلفة مرتفعة أعلى من الرسوم التي تفرض في الظروف العادية، مما أدَّى إلى استفحال الخلاف، فقررت حكومة الجنوب إنشاء خط أنابيب بديل، الأمر الذي سبب أزمة مالية حادة للجنوب الذي تأتي ٩٠%، من إيراداته من النفط، بالإضافة إلي كل ما سبق فإن عودة الحرب في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق مثّلت ذروة الخلافات بين الطرفين، مما أعطى انطباعًا بأن الأزمة أمامها الكثير والكثير من التحديات التي يجب على الطرفين النظر إليها بجدية وإرادة للحل قبل أن تتأجج نار الحرب من جديد بين شمال السودان وجنوبه.

*** ***

الأدوار الدولية والإقليمية
في أزمة جنوب السودان

تُمثّل التفاعلات الإقليمية والدولية في أي أزمة البيئةَ الحاضنةَ لتلك الأزمة، ولكن تلك التفاعلات ليس بالضرورة أن تفضي لحل تلك الأزمة، بل في بعض الأزمات الدولية تكون تلك التفاعلات بمثابة العقبة الحقيقية في طريق حل الأزمة، ذلك بأنها تعبر عن مصالح أصحابها فقط، فقد تكون تلك المصالح الإقليمية والدولية متوازية مع اشتعال الأزمة، مما يؤدي لتعقيدها، وبالإشارة لمنطقة الشرق الأوسط التي مثّلت، وبحق، في أغلب الفترات بؤرةً للصراعات، كان للبيئة الإقليمية والدولية دورٌ مؤثرٌ في صراعاتها، والتي كان أبرزها في منطقة الشرق الأوسط، وقد مثّلت بوضوح كيفية أن تقوم الأدوار الإقليمية والدولية بوضع الحلول أو عرقلتها، وذلك في أزمة جنوب السودان. وكما ذكرنا سابقًا بأن جذور تلك الأزمة ترجع للعهد الاستعماري الذي وضع أساسًا قويًا بامتياز لخلق أزمة طاحنة، وحرب أهلية هب الأطول والأعنف في القارة السمراء، انتهت بشطر دولة واحدة إلى دولتين، **وخلال ذلك المبحث سنتناول الأدوار الدولية والإقليمية في خلال تلك الأزمة على النحو الآتي:**

أولاً: الأدوار الدولية في أزمة جنوب السودان:

احتلت أزمة جنوب السودان حيزًا كبيرًا من اهتمام المجتمع الدولي؛ نظرًا لأنها مثلت نموذجًا معقّدًا للأزمات متعددة الأبعاد السياسية والاجتماعية والإثنية والاقتصادية، كما شكّل المجال الجغرافي للأزمة، الموجود في إحدى مناطق التّماس الإقليمي العربي الأفريقي، تحدّيًا دوليًا وإقليميًّا بارزًا لكيفية الخروج من نفق تلك الأزمة، ومن هنا كان اهتمام المجتمع الدولي، ولكن المُلاحَظ من تطور الأزمة تاريخيًا أن علاقة المجتمع الدولي بها كانت رَهْنَ علاقة الأطراف الدولية الفاعلة بالنظام في الخرطوم، وعلى رأسها الولايات

المتحدة الأمريكية، وسنقوم خلال ذلك الجزء باستعراض الأدوار الدولية الفاعلة في تلك الأزمة، والتي تتمثل في كلٍ من الدور الأمريكي، والدور الأوروبي، والدور الصيني، وكذلك دور هيئة الأمم المتحدة .

أ) الدور الأمريكي في أزمة جنوب السودان:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية عظمى، دورًا محوريًا وكبيرًا في أزمة جنوب السودان، بداية من التأثير على طرفي النزاع، وانتهاءً بتوقيع اتفاقية (نيفاشا) الشاملة للسلام، ومن بعده انفصال جنوب السودان بعد استفتاء الشعب الجنوبي على حق تقرير مصيره، وقد تجلى بروز الدور الأمريكي في أزمة جنوب السودان مع وصول نظام الإنقاذ للحكم في السودان عام ١٩٨٩م، ولكن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة كانت غائبة عن السودان في الفترة التي سبقت ذلك، فقد شهدت العلاقات الأمريكية السودانية تطورات كثيرة، وتحكمت في هذه العلاقة المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، والتغيُّرات الداخلية التي شهدها السودان باستمرار، والمتمثلة في تغير الحكومات ما بين ديموقراطية وعسكرية، الأمر الذي جعل العلاقات بين الطرفين لا تسير على وتيرةٍ واحدة، فبعد استقلال السودان بدأت المعونة الأمريكية له، ولكن جاءت حرب يونيو كتطور إقليمي أثّر على علاقة البلدين، حيث قام السودان بتجميد العلاقات مع الولايات المتحدة تجاوبًا مع الموقف العربي حينذاك[١].

مع وصول النميري للحكم شهدت العلاقات الثنائية الأمريكية السودانية دفعةً قويةً مع تحول النميري لحليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو على حساب المصالح السودانية والقومية العربية، ومن مظاهر تلك العلاقات الخاصة، أنه عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية تولّي قضية تهجير يهود الفلاشا[*] إلى إسرائيل، كان السودان في مقدمة الدول التي فتحت حدودها

---

(١) محمود وهيب السيد، "مشكلة جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً، مرجع سابق، ص ٨٨.

(*) الفلاشا: كلمة إثيوبية تعني المهاجرين أو الغرباء، وقد أطلقت هذه التسمية على اليهود الإثيوبيين الذين أقاموا في منطقة جوندار الإثيوبية المتاخمة لحدود السودان، ويقدر عددهم بحوالي ٣٠ ألف نسمة.

الشرقية لاستقبال آلاف اللاجئين بترتيب من إثيوبيا، وكان ذلك بغرض الحصول على مزيد من الدعم العسكري والمالي من الولايات المتحدة، كما كان -أيضًا- من مؤشرات العلاقات القوية والوثيقة بين نظام النميري والولايات المتحدة، أن السودان كان يحتفظ بأكبر وجود دبلوماسي أمريكي في المنطقة على أراضيه، كما أصبح السودان خلال تلك الفترة أكبر بلد أفريقي يتلقى عونًا أمريكيًا، حيث أنه عند سقوط نظام النميري عام ١٩٨٥م، بلغ حجم المعونات الأمريكية للسودان ٣٥٠ مليون دولار، بعد سقوط نظام النميري، وجد خلفاؤه أنه من الأفضل العودة إلى نوع من الحيادية في علاقاتهم الخارجية، الأمر الذي لم يُرض واشنطن، وبلغ الاستياء الأمريكي قمته في عهد حكومة الصادق المهدي، الأمر الذي أثر على تراجع المعونات الأمريكية للسودان إلى خمس ملايين دولار فقط، كما أدَّى- أيضًا- توجُّه نظام الصادق المهدي نحو إيران وليبيا إلى زيادة الاستياء الأمريكي من نظام الحكم في السودان، كما واجه السودان صعوباتٍ جمة في دفع فوائد الديون الأمريكية في الوقت الذي دخل فيه قانون "بروك – إلكسندر" حيِّزَ التنفيذ، وهو القانون الذي يلزم الحكومة الأمريكية بقطع المعونات عن أية دولة تتخلف عن سداد الديون الأمريكية، وفي يناير ١٩٨٩م، تم عمليًا وقف أي شكال من أشكال المعونات الأمريكية للسودان، عدا الإنفاق على عمليات الإغاثة[١]، ومع وصول حكومة الإنقاذ للسلطة في السودان عام ١٩٨٩م، تكشفت للوهلة الأولى ميول نظام الإنقاذ الإسلامية، ورفضه لما اعتبره ذلك النظام آنذاك هيمنة النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لذا بدأت فترة جديدة من التوترات في العلاقات الثنائية الأمريكية السودانية، كان من ضمن أبرز مؤشراتها قيامُ نظام الإنقاذ بمصادقة نظم معادية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أثار موقف نظام الإنقاذ من الحرب التي شنّها التحالف الدولي لتحرير الكويت، والذي كان أقرب لخصوم الولايات المتحدة منه لأصدقائها، ونتيجة لكل ما سبق، قامت الإدارة الأمريكية برئاسة (بوش الأب) بإطلاق حملة

(١) محمود وهيب السيد، مشكلة جنوب السودان واقع يدعم ازمة ويفرض حلا، مرجع سابق، ص ٩٠ – ٩١ .

انتقادات قوية ضد حكومة الخرطوم، وضغطت على الحكومة السودانية بقضايا الإصلاح الاقتصادي، وحقوق الإنسان، والعودة إلى الحكومات المنتخبة شعبيًّا، وأوقفت الولايات المتحدة كافة أشكال المساعدات العسكرية لحكومة الخرطوم عبر التزامها بسياسة عدم دعم النظم العسكرية، وقد مارست الولايات المتحدة نفوذها داخل مؤسسات بريتون وودز- صندوق النقد الدولي، البنك الدولي- في فرض عقوبات اقتصادية بشكل غير مباشر على السودان من خلال التحكم في اتجاهات منح القروض والمساعدات، ورهن المساعدات والقروض بشروط اقتصادية وسياسية، كما أعلن صندوق النقد الدولي أن السودان دولة غير مؤهلة لاستخدام موارده، ووصفه بالدولة غير المتعاونة، كما عانى السودان خلال تلك الفترة من افتقاره إلى مصادر التسليح بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ورفض الدول الغربية إمداده بأية أسلحة، بالإضافة إلى رفض المملكة العربية السعودية ودول الخليج مساعدة السودان كرد فعل على دعمه العراق عند قيامه بغزو الكويت.

جاءت إدارة (بيل كلينتون) وفي جعبتها جملةٌ من الأهداف، أبرزها حماية المصالح والقيم الأمريكية، والترويج لقيم الديموقراطية، وبناء علاقات وثيقة مع القوى الكبرى، سواءً مع الحلفاء الدائمين كأوروبا الغربية، أو الأعداء السابقين كالاتحاد السوفيتي، وجاءت الإدارة الأمريكية بنظرة مختلفة للقارة السمراء، فبدأ اهتمام أمريكي متزايد بالقارة الأفريقية، نتيجة للموقع الاستراتيجي للقارة، ومواردها، وثرواتها الطبيعية، وخطوط التجارة، وتغير الصورة الذهنية عن أفريقيا، ولعل ذلك يفسر بدء الانخراط الأمريكي في القضايا والصراعات الأفريقية، في محاولة أمريكية لدعم أواصر الصلة مع القارة السمراء، وبناء قاعدة قوية للتحرك الأمريكي المستقبلي فيها.

واتسم الموقف الأمريكي في ظل إدارة (بيل كلينتون) بالعداء الشديد لنظام الإنقاذ، فقد قادت الولايات المتحدة حملة دولية هدفت لعزلة السودان، كما قامت الولايات المتحدة بدعم حركات المعارضة في السودان، وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما قامت بدور بارز في مفاوضات الحل

السلمي بين طرفي النزاع عبر الضغط على حكومة الإنقاذ لتمرير الحلول التي تتواءم مع المصالح الأمريكية أولاً، **وتباينت أشكال الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على النحو الآتي:**

- **ضغوط سياسية** تمثلت في اتهام الإدارة الأمريكية لحكومة الإنقاذ بالإرهاب عام ١٩٩٣م، وضمها إلى قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، وقد استندت الولايات المتحدة في ذلك إلى إيواء حكومة الإنقاذ فصائل مسلحة، وإقامة معسكرات لتدريب المقاتلين ودعم العمليات المسلحة في الدول المجاورة(١)، كما قامت الولايات المتحدة بالضغط على العديد من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة من أجل إصدار قرارات أو توصيات تدين تعامل الحكومة السودانية مع الأقليات غير المسلمة، كما قامت لجنة الشئون الأفريقية ومؤسسة السلام الأمريكية بعقد ندوة بعنوان: (السودان: المأساة المنسية) لدراسة أسباب النزاع في السودان، وانتهت الندوة إلى أن السبب الرئيس في اندلاع النزاع يرجع بالأساس إلى العامل الديني، ودعت الندوة إلى عدد من المبادئ الرئيسة، **أبرزها:**
  - حق تقرير المصير لجنوب السودان وجبال النوبة والمناطق المهمَّشة.
  - الوقف الفوري لإطلاق النار ومراقبة هذا الوقف.
  - وضع جدول أعمال للسلام والمصالحة والوحدة والديموقراطية.
  - الاتفاق على معارضة سياسات حكومة الجبهة في الخرطوم، أو أية حكومات مقبلة ترفض حق تقرير المصير لشعب الجنوب.

وبلغ تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان مداه، عندما قامت الولايات المتحدة بسحب طاقم سفارتها بالخرطوم بما فيهم السفير، احتجاجًا على وجود أعضاء لمنظمات إرهابية معادية للولايات المتحدة على أراضي السودان، وجاء تعيين الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) مبعوث أمريكي خاص لشئون السودان، وهو السيد هاري جونستون كخطوة أخرى نحو تدويل القضية السودانية، حيث كان مطلوبًا من ذلك المبعوث الأمريكي تركيزُ الاهتمام الدولي على الأوضاع

---

(١) يوسف الشريف، "السودان وأهل السودان"، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٤٣٤.

والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في السودان، وتسليط الضوء على العواقب الإنسانية المدمرة للحرب الأهلية في السودان وتعزيز عملية السلام التي ترعاها منظمة (الإيجاد) في السودان.

- **ضغوط اقتصادية** وتمثلت في قطع كافة أشكال المساعدات للحكومة السودانية، والضغط على المؤسسات الاقتصادية الدولية بعدم منح الحكومة السودانية أية قروض أو مساعدات إلا بشروط أبرزها العودة إلى الديموقراطية، وإقرار السلام في الجنوب، والدخول في برامج للإصلاح الاقتصادي تحت إشراف تلك المؤسسات، ونتج عن تلك الضغوط العديد من المشاكل الاقتصادية، وتدهور قيمة الجنيه السوداني، وارتفاع التضخم بمعدلات حادة، ونقص السلع الأساسية وتدهور الاتصالات والمواصلات، كما زاد من تفاقم تلك المشكلات قيام الولايات المتحدة بفرض حصار جوي على السودان عام ١٩٩٦م، كما أصدر الرئيس الأمريكي مرسومًا رئيسيًّا بموجب قانون الطوارئ الدولية، يفرض بموجبه حظرًا اقتصاديًّا على السودان بسبب دعمه للإرهاب الدولي، ومحاولته زعزعة استقرار الدول المجاورة وتجميد كل أرصدة السودان بالولايات المتحدة، وحظر تصدير السلع الأمريكية الحديثة إلى السودان، كما تقدم الكونجرس الأمريكي بمشروع قانون يمنع الشركات الأمريكية من القيام بأي نشاط استثماري أو اقتصادي بالسودان.
- **ضغوط عسكرية** تمثّلت في دعم دول جوار السودان خاصة أوغندا واريتريا وإثيوبيا وقامت هذه الدول بدورها بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان والسماح لها بالانطلاق من أراضيها لشن هجمات ضد نظام الخرطوم، كما أقامت الولايات المتحدة في نيروبي أضخم محطة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في شرق أفريقيا، كما قامت الولايات المتحدة بدعم المعارضة الجنوبية، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات عسكرية على السودان، تمثلت في حظر تصدير الأسلحة للخرطوم، كما

لجأت الولايات المتحدة إلى الاستخدام المباشر للأداة العسكرية، متمثلة في ضرب مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم بحجة إنتاجه لأسلحة كيميائية(١).

جاء الرئيس الأمريكي (بوش الابن) على رأس إدارة نفطية، ومع وصوله تصاعدت حملات للضغط عليه من جانب مجموعتين، مجموعة تضم تحالف اليمين المسيحي، والتي كانت تدعو إلى استمرار سياسات عزل الخرطوم، وإنقاذ المسيحيين في الجنوب، وقد نجحت تلك المجموعة في وضع قضية الحرب في جنوب السودان في أجندة الإدارة الأمريكية الجديدة، ومجموعة أخرى تمثل مصالح ولوبي شركات النفط والتي دعت إلى علاقات طبيعية مع الخرطوم من فتح آبار النفط السودانية أمام الشركات الأمريكية، وأخذت تلك المجموعات تعمل في اتجاهين معاكسين، وانحازت الإدارة الأمريكية لمجموعة النفط، مما أدى إلى تبني الولايات المتحدة نهجًا جديدًا تجاوز سياسة العزلة لمجموعة من الأسباب، أبرزها اقتناع إدارة جورج دبليو بوش الابن بفشل الإدارة السابقة في تدابيرها تجاه عزلة السودان، والتي لم تحقق إلا القليل نحو إنهاء الحرب بين شمال السودان وجنوبه، كما جاءت تطورات الساحة الداخلية السودانية، التي تمثلت في الخلاف بين الرئيس عمر البشير وحسن الترابي، وقد انتهت بإيداع الأول الأخيرَ السجن، وإعلان حالة الطوارئ والتخلي عن شعارات التمكين والدولة الرسالية، وإحلال شعارات المصالحة والوفاق مع قوى المعارضة لتعطي إشارات إيجابية عن توجه جديد للنظام السوداني، وقد أدت هذه الإشارات إلى تغيير كبير في نظرة الولايات المتحدة تجاه السودان، كما أسهم رد الفعل السوداني تجاه أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والذي تمثل في رفضه للحادث، وتقديم العزاء، وتقديم معلومات حول عدد من الحركات التي تتهم بالإرهاب. وقد أسهم كل ذلك في تغيير نظرة النخبة الحاكمة للولايات المتحدة تجاه السودان، مما أثَّر إيجابيًّا على السير نحو خطوات السلام.

جاء قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش بتعيين السناتور جون دانفورث مبعوثًا للعمل على إنهاء الحرب الأهلية في السودان، مؤشرًا مهمًّا على تحول موقف الإدارة الأمريكي، وانتقالها من سياسة المواجهة والعمل على

---

(١) رغدة محمود أحمد حسنين، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات. دراسة حالة : الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان، مرجع سبق ذكره .

إسقاط النظام إلى سياسة الحوار والتفاوض، وقد جاء تعيين دانفورث كاستجابة من الإدارة الأمريكية لسلسة من الضغوط الداخلية المكثفة، لذا جاء تعيين دانفورث من أجل فتح صفحة جديدة من العلاقات مع الخرطوم، تسمح بموجبها لشركات النفط الأمريكية بالتنقيب عن بترول السودان، بالإضافة لطمأنة اليمين المسيحي بأن مطالبهم ستكون على رأس أولويات المبعوث الرئاسي[١]، وقد رفع دانفورث تقريره للإدارة الأمريكية والذي أكد فيه عدم قدرة أي طرف من أطراف النزاع على حسم المعركة لصالحه على الأرض، كما أن الطرفين نظرا لتعقد ظروف الصراع غير قادرين على الوصول لحلول سلمية بمفردهما، وأن هذا يُعَدُّ دافعًا قويًا لمشاركة أمريكية نشطة وطويلة الأمد للمساعدة في الوصول لاتفاق سلام[٢]، **ورفع دانفورث تقريرًا تمثَّل في التوصيات الآتية**[٣]

- ضرورة التوصل لصيغة اقتسام عادل لعائدات النفط السودانية، والتي يدعي كلُّ طرفٍ أحقيته فيها.
- تمتُّع الجنوب بحق تقرير المصير دون أن يعني هذا انفصال الجنوب، ولكن يتمتع الجنوبيون بحقوقهم بضمانات دولية ودستورية.
- ضمان الحرية والمساواة الدينية من خلال نظام قانوني يحقق المساواة.
- اقتسام السلطة بين الحكومة المركزية والأقاليم وبين الجماعات القبلية والإثنية المختلفة المكونة للسودان.
- أهمية توفير ضمانات محلية ودولية للتغلب على أزمة الثقة بين الطرفين.

مثل توقيع بروتوكول (مشاكوش) في يوليو ٢٠٠٢م تكليلاً للجهود الأمريكية الجديدة لإحلال السلام، والذي مثل خطوة أولى نحو الوصول فيما بعد لاستحقاق السلام الشامل، كما برهن التشابه بين نقاط إطار مشاكوس وبين النقاط

---

(١) هانئ رسلان، "مهمة دانفورث: ما الذي تطرحه واشنطن على الحكومة السودانية"، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٨٨، ٢٠٠٢، ص ٤١.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٣٤٨.

(٣) نبيل عبد الفتاح، إطار مشاكوس: المرجعية والبنية والدوافع"، السياسة الدولية، عدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٢٢٨.

الأمريكية التي جاءت في توصيات دانفورث لتثبت بما لا يدع مجالاً للشك هيمنةَ الولايات المتحدة على مسار المفاوضات، كما اتضحت تلك الهيمنة أيضًا في جولات المفاوضات الأخرى، ولكن عند بداية جولة المفاوضات الثانية حدث تطورٌ على الأرض، وذلك عندما قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان باحتلال مدينة توريت المهمة استراتيجيًّا، فما كان من وفد الحكومة السودانية إلا أن أعلن انسحابه من المفاوضات احتجاجًا على ذلك التحرك العسكري، ولكن لم يكن احتلال الحركة الشعبية لمدينة (توريت) هو الدافع الوحيد لانسحاب الوفد الحكومي السوداني، وإنما كان هناك جملة من العوامل أبرزها الضغوط الداخلية بسبب عدم قناعة بعض الأطراف الحكومية بما وصلت إليه جولة المفاوضات الأولى، كما كان انسحابُ الوفد الحكومي نوعًا من أنواع المناورة السياسية لدعم موقفها في المفاوضات، كما قامت الحكومة السودانية بحملة تعبوية ضخمة، وحشدت كل قواها العسكرية من أجل استعادة مدينة (توريت) ذات الأهمية الاستراتيجية، وبعد استعادة (توريت) عادت الحكومة السودانية للتفاوض مع ضغوط مورست عليها من قبل الوسطاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة(١).

وبعد توقيع اتفاق (مشاكوس) قدم وسطاء (الإيجاد) وثيقة ناكوروا في يوليو ٢٠٠٣م، وجاء الموقف الأمريكي متوازنًا إلى حدٍّ ما، وأعلن المبعوثُ الأمريكي بعد زيارته للقاهرة والخرطوم ونيروبي، أن على الطرفين بذل مزيد من الجهود لتخطي العقبات، وأن الولايات المتحدة لن تقبل بأن يستمر التفاوض دون سقف زمني محدد، واستخدمت الولايات المتحدة خلال جولات التفاوض مزيجًا من سياسة الترهيب والترغيب، كما مارست - أيضًا - ضغوطًا على (جون جارانج)، وكان هدف الولايات المتحدة هو ضرورة حدوث إنجاز في المسألة السودانية يخفف من الآثار السلبية لتردي الأوضاع في العراق، وبعد سلسلة من جولات التفاوض، والتي انتهت بتوقيع ستة بوتوكلات كما ذكرنا في المبحث الفائت، وتم تتويج ذلك الماراثون التفاوضي بعقد اتفاق (نيفاشا) للسلام

---

(١) هانئ رسلان، "أزمة السودان: الجولة الثانية من المفاوضات (أبعاد دولية وإقليمية)، السياسة الدولية، عدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣م، ص ٢٢٤- ٢٢٥.

في يناير ٢٠٠٥م، مما أظهر الحكومة الأمريكية بمظهر القادر على تحقيق النجاحات في مجال السياسة الخارجية، ومما سبق نستخلص بأن الدور الأمريكي في السودان عامة، وفي جنوب السودان خاصة، لم يكن يسير على وتيرة واحدة، ففي بعض الأوقات كانت العلاقات الأمريكية السودانية أشبه بالتحالف الوثيق، كما جاءت في عهد النميري بعضُ الإدارات، مثل إدارة بيل كلينتون الديموقراطية بنهج مختلف تمامًا يقوم على إسقاط نظام الإنقاذ عبر عزله دوليًا، وفرض عقوبات اقتصادية تثقل من كاهله وجاءت إدارة جورج بوش لتمثل نهجًا جديدًا يتمثل في سياسة العصا والجزرة، وتعتمد على احتواء النظام السوداني، والضغط من أجل الوصول لتسوية في أزمة جنوب السودان، وتلوح في ذات الوقت بالعقوبات الدولية إذا لم تستجب الخرطوم للجهود الأمريكية، مما أظهر الولايات المتحدة الأمريكية بمظهر القوة العظمى دوليًا القادرة على احتواء كافة الأطراف والقيام بوساطات في أزمات معقدة حتى لو كان أحد الأطراف نظامًا أصوليًا يرعى الإرهاب مثل نظام الإنقاذ السوداني على حدّ وصف الإدارات الأمريكية، كما أظهر الدور الأمريكي في أزمة جنوب السودان، كيف يمكن أن الدور الدولي مؤثرًا ومتخطيًا للأدوار الإقليمية في الأزمات الدولية عامة وأزمة جنوب السودان خاصة.

ب) الدور الصيني في أزمة جنوب السودان:

تمارس الصين دورها في المجتمع الدولي دائمًا من خلال المدخل الاقتصادي، فعندما ننظر إلى التفاعلات الصينية الدولية والإقليمية، نجد أن المدخل الاقتصادي يأتي سابقًا للمواقف السياسية، ومن هذا المدخل تنظر الصين إلى القارة الأفريقية بشكل عام، والسودان بشكل خاص فالقارة الأفريقية تمثل للدولة الصينية أرضًا خصبة للاستثمارات الصينية المتعطشة للموارد والأسواق، والتي تتميز بهما القارة السمراء، ونتيجة لذلك نشأت علاقات الصين بالدول الأفريقية، ومنها السودان الذي ترتكز السياسة الصينية تجاهه على استراتيجية القوة الناعمة التي تعتمد على الشراكة الاقتصادية، واحترام سيادة السودان، وعدم

التدخل في شئونه الداخلية، كما يقع السودان في المرتبة الثالثة أفريقيا في الشراكة مع الصين بعد جنوب أفريقيا وأنجولا، ومقابل ذلك يتمتع السودان بالدعم السياسي والعسكري الصيني[1]، حيث تقدم الصين للسودان الدعم في مختلف المحافل الدولية، وهو ما يثير حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أمثلة ذلك الدعم رفض الصين الدائم لأي عقوبات تفرض على النظام السوداني، كما أنجزت الصين عدة مشروعات في السودان مثل محطة توليد الكهرباء وخط كهرباء دائري للخرطوم، ومصنع أدوية للجيش السوادني، ومشروع للتنقيب عن الذهب في ولاية النيل الأزرق ومشروع طريق نيالا – الفاشر، وطريق النهود الأبيض، ومشروعات متعددة لمياه الشرب في دارفور، وقد مولت الصين تلك المشاريع بقروض طويلة الأجل، أو بمنح لا ترد، وقد أشاد الجانب السوداني بالمشروعات الصينية، كما تتميز القروض الصينية بفترة سداد تصل إلى ١٥ سنة، وفترة سماح ١٠ سنوات من إكمال المشروع كما وصل حجم التبادل التجاري بين الصين والسودان إلى حوالي أربعة مليارات دولار [2]، كما شاركت الصين بقوة قوامها ٤٠٠ عنصرًا ضمن قوات حفظ السلام في السودان.

تنظر الولايات المتحدة إلى الدور الاستراتيجي للصين في السودان، على أنه يمثل تهديدًا لمصالحها الحيوية، ومن هنا أصدر الكونجرس الأمريكية قرارًا في عام ٢٠٠٧م، بفرض حظر على الشركات العاملة في السودان ومنع الجمعيات الأمريكية من استثمار أموال صناديق التقاعد في هذه الشركات الأمر الذي استهدف بالأساس شركات النفط الصينية العاملة في السودان، فجاءت زيارة الرئيس الصيني هوجينتاو إلى السودان في عام ٢٠٠٧م، لتعطى إشارة قوية على عمق العلاقات الصينية السودانية، حيث لم يطلب الرئيس الصيني من نظيره السوداني تقديم أي تنازلات سياسية في الملفات الداخلية، بل قام بعقد

---

(١) هبه سمير الحسينى، القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان دراسة لفترة عمر البشير، مرجع سبق ذكره.

(٢) جعفر كرارة أحمد، إرهاصات التعاون السوداني الصيني في قطاع النفط، موقع سودانايل، ٥ يونيو ٢٠٠٩.

العديد من اتفاقيات التعاون لتدعيم العلاقات الصينية مع السودان، وقام بخفض الرسوم الجمركية على واردات الصين من السودان، وقدم للخرطوم منحًا وقروضًا مالية ميسرة كما ذكرنا سابقًا، مما أعطى انطباعًا قويًّا للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وعلى صعيد ملف الجنوب حرصت الحكومة الصينية على الوقوف بموقف الحياد بين الشريكين للحفاظ على مصالحها النفطية، لذا حرصت الصين بعد انفصال جنوب السودان على التوسُّط بين الخرطوم وجوبًا لحل مشكلاتهم العالقة، والتي أبرزها كان على النفط، ومن هنا نجد أن الصين دورها في السودان بالأساس، هو دور اقتصادي يتطور إلى دور سياسي إذا ما اقتضى الأمر، وفي حالات الضرورة فقط المرتهنة بمصالحها الحيوية، والذي يمثل النفط الركن الأساسي فيه.

ج) دور الاتحاد الأوروبي:

اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفًا سلبيًّا من الحكومة السودانية إبان اشتعال الحرب الأهلية في فترة التسعينات، حيث أوقف التعاون تمامًا مع الحكومة السودانية، إلى أن قام باستئناف الحوار السياسي مع الخرطوم عام ١٩٩٩م واتسمت العلاقات الأوروبية منذ ذلك الوقت بالانفتاح خاصة مع زيادة إنتاج النفط السوداني وصادراته فبدأت دول الاتحاد الأوروبي تتعاطى ايجابيا مع النظام السوداني من إخلال المساعدة في إقرار السلام فقامت بريطانيا بدور هام في مفاوضات السلام بين الحكومة وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث عقد المندوب البريطاني عدة لقاءات مع مسئولين سودانيين بهدف إحراز تقدم في عملية السلام كما عقدت في لندن ورشة عمل غير رسمية حول أزمة الديون السودانية ومقترحات حلها ووافقت بريطانيا على القيام بدور القائد في سداد ديون السودان لدى البنك الدولي على أن يقوم السودان بتسديد هذه الديون لاحقا إلى لندن بعد ذلك[١] كما صدق الاتحاد الأوروبي على منح مساعدات للمناطق المتأثرة من الحرب ورصدت المفوضية الأوروبية مبلغ ٢٠ مليون يورو للإنفاق على المشروعات العاجلة في شمال وجنوب السودان.

---

(١) بدر حسن الشافعي، الرؤية الأمريكية لأزمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص٢٧٨ .

د) دور الأمم المتحدة :

تمحور دور الأمم المتحدة في جنوب السودان في الإشراف على اتفاقيات السلام ومساندة جهوده الرامية لإيجاد حل للأزمة، وتمثّل ذلك في الدور الرئيس الذي قامت به المنظمة الدولية في توحيد الجهود الإقليمية والدولية، والدفع بها في اتجاه توقيع اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، كما قامت المنظمة الأممية بتشكيل بعثة لها في السودان، حيث صدر قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٩٠ عام ٢٠٠٥م بشأن تشكيل تلك البعثة التي تكونت من قوة قوامها ١٠ آلاف عنصر (UNMIS)، وارتكز نشاط تلك البعثة على أربعة مجالات رئيسة، هي: تقديم الدعم السياسي لعملية السلام، وتقديم المشورة السياسية. ويتناول العنصر العسكري في البعثة النواحي الأمنية من ناحية المراقبة، والتحقق من وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، كما تتناول مسألة الحكم شرطة مدنية قوامها ٧١٥ عنصرًا مهمتها مراقبة حكم القانون، وحقوق الإنسان، والشئون المدنية، والمساعدة الانتخابية، كما شاركت مفوضية الأمم المتحدة في محادثات السلام في الجنوب بحضور حكومة الجنوب وبعض الفصائل الجنوبية، ولكن الأمم المتحدة عانت دائمًا من قلة الموارد خاصة في قضية الألغام في جنوب السودان، والتي تبلغ اثنين مليون لغم، وانتشار الأمراض والأوبئة، مثل وباء الكوليرا الذي انتشر في جوبا، مما يتطلب توفير مياه نظيفة صالحة للشرب، كما شاركت الأمم المتحدة، كما أوضح تقرير (اليونيسيف) في تسريح الأطفال المقاتلين في صفوف الجيش الشعبي، وإعادتهم لأهاليهم. ويتضح مما سبق أن دور الأمم المتحدة بالأساس انصبَّ على أمور الإغاثة ومراقبة تطبيق اتفاق السلام من خلال بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومحاولة حل المشكلات الإنسانية التي نتجت عن ذلك الصراع، الذي يُعَدُّ الأعنف والأطول في القارة السمراء.

ثانيًا: الأدوار الإقليمية في أزمة جنوب السودان :

في مقابل الدور الذي قام به المجتمع الدولي في أزمة جنوب السودان، كان هناك أدوار إقليمية مهمة في تلك الأزمة، مدفوعة بمصالحها المتنوعة والمختلفة، حيث لعب الدور الإقليمي دورًا مهمًا ومكملاً للدور الدولي في أزمة

جنوب السودان، وجاء التدخل الإقليمي مدفوعًا في بعض الأوقات بالخوف من تطور الصراع، وامتداد آثاره لدول الجوار، وفي أوقات أخرى كانت الأدوار الإقليمية مدفوعة بمصالح وأجندات خاصة، فالسودان الموحَّد قبل الانفصال بمساحته الهائلة، وحدوده السياسية التي امتدت مع ٩ دول، وموقعه الجغرافي ضمن منطقة القرن الأفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية، مثّل بيئةً خصبة للتدخلات الإقليمية والدولية، **وعندما نبحث في الأدوار الإقليمية نجد أنها جاءت على ثلاثة أشكال، هي :**

أ- الأدوار الإقليمية الأفريقية.

ب- الأدوار الإقليمية العربية .

ج- الأدوار الإقليمية الأخرى .

*** ***

١ - الأدوار الإقليمية الأفريقية:

كان تدخل دول الجوار الأفريقي في أزمة جنوب السودان مدفوعًا بالخوف والقلق من تطور الصراع الذي يُعد الأعنف والأطول في القارة الأفريقية وامتداده إليهم، خاصة مع عدم استقرار النظم الأفريقية كسمة عامة، وفي بعض الأحيان كان التدخل في الأزمة مدفوعًا بالتعاطف الإثني مع أبناء جنوب السودان، خاصة مع وجود امتدادات قبلية بين جنوب السودان وبعض الدول مثل إثيوبيا وأوغندا، وفي أحيان أخرى كان التدخل في الأزمة، وحجم هذا التدخل مرتبط بشكل أو بآخر بالعلاقة مع النظام الحاكم في الخرطوم، **وعندما نستعرض الأدوار الإقليمية الأفريقية في أزمة جنوب السودان، فإننا نلخِّصها بشكل رئيسٍ في أربع أدوار، وهم كالتالي:**

أ- الدور الإثيوبي.

ب- الدور الأوغندي.

ج- الدور الإريتري.

د- الدور الكيني .

*** ***

أ- الدور الإثيوبي:

تقع إثيوبيا إلى الشرق من السودان، كما أنها صاحبة أطول حدود مشتركة مع السوادن، فالحدود الإثيوبية السودانية تغطي أربعة ولايات شمالية وثلاث ولايات جنوبية، كما يوجد امتدادات قبلية بين السودان وإثيوبيا، متمثلة في قبائل (الأنجواك) و(المورلي) و(النوير) و(القمز)، كل هذه العوامل جعلت من إثيوبيا أكثر دول الجوار الأفريقي تأثرًا وتأثيرًا في أزمة جنوب السودان.

وتتسم العلاقات السودانية الأثيوبية بالتذبذب بين الهدوء والتقارب تارة والتوتر تارة أخرى، وإن كان السمة السائدة للعلاقات بين البلدين هي التوتر، **ويرجع ذلك لمجموعة من العوامل أبرزها الآتي:-**

- سماح إثيوبيا لمقاتلي الأنيانيا، وهي من أوائل الحركات التي حملت السلاح في الجنوب ضد الحكومات السودانية بعبور الحدود والتمركز داخل الأراضي الإثيوبية والتدرب فيها.
- إيواء السودان للجبهات الإريترية التي تقاتل إثيوبيا، والسماح لهم بعبور المعدات والأسلحة.
- إشكاليات الحدود، حيث توجد العديد من المشاكل الحدودية بين السودان وإثيوبيا، مثل منطقة (الفشقات)؛ حيث أنه إلى الآن لم يتوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود بينهما في تلك المناطق.

وقد اتسم التدخل الإثيوبي في الفترات الأولى للنزاع في جنوب السودان بسمات خاصة، حيث لم يكن التدخل الإثيوبي في المقام الأول تعبيرًا عن لعب دور إقليمي مهيمن بين السودان وإثيوبيا، ولكن كان تعبيرًا عن عدد من العوامل العرقية والثقافية والدينية، فاعتبرت إثيوبيا نفسها المدافع الأول عن العرق الأفريقي، إضافة إلى تنصيب نفسها بوصفها المعبر عن الامتداد المسيحي في تلك المنطقة في مواجهة الشمال العربي المسلم[١] وفي الفترة من عام ١٩٦٩م حتى عام ١٩٧٢م، تدخلت إثيوبيا لصالح مقاتلي (الأنيانيا) في الجنوب، فدعمتهم بالسلاح، وفتحت أراضيها لتكون مرتكزًا لعملياتهم ضد المواقع الحكومية

---

(١) رغدة محمود أحمد حسين، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات : دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان، مرجع سبق ذكره.

السودانية في جنوب السودان، وكان رد السودان على ذلك هو دعم ثوار إريتريا، وزيادة ارتباط السودان بالمحيط العربي، وتوقيعه لاتفاقية طرابلس التي كانت تمثل إطارًا لدعم الوحدة بين مصر وليبيا والسودان، ونظرًا- كما ذكرنا سابقًا- من اتسام العلاقات بين السودان وإثيوبيا بالتذبذب والتوتر، فقد تحسنت تلك العلاقات في أوائل عام ١٩٧٢م، حيث شهدت تلك العلاقات فترةً من التحسُّن، فاستضافت إثيوبيا المحادثات بين الحكومة السودانية ومقاتلي (الأنيانيا)، وقد تمخض عنها توقيع اتفاق أديس أبابا، الذي وضع حدًّا حينذاك للحرب الأهلية في جنوب السودان، ولكن في عام ١٩٧٤م، حدث انقلاب عسكريٌّ في إثيوبيا أدى لتوجه إثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتي، بينما كان النظام السوداني آنذاك برئاسة جعفر النميري متوجهًا صوب الغرب، مما أدَّى إلى تباعد المواقف بين السودان وإثيوبيا، وزاد من ذلك التوتر تورط إثيوبيا في محاولة الانقلاب الفاشل على الحكومة السودانية عام ١٩٧٦م، فأعلن الرئيس النميري تأييده الكامل للثورة الإريترية والمنشقين الإثيوبيين المتمركزين داخل السودان، كما قدم السودان الدعم للاتحاد الديموقراطي الإثيوبي في عملياته ضد النظام الإثيوبي في إقليم الجوندر، وعادت العلاقات مرة أخرى للتحسن عام ١٩٨٠م، ولكن توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان أعاد التوتر مرة أخرى، حيث اعتبرت إثيوبيا أن ذلك الميثاق موجة ضدَّها بالأساس، وفشلت محاولات السودان في التقارب مع إثيوبيا، الذي كان يهدف منها تفرغ بلاده لبناء الاقتصاد المنهار، حيث التقى وزير الخارجية السوداني هاشم عثمان بالرئيس الإثيوبي منجستو هايل ماريام، الذي رفض المحاولات السوادنية للتقارب، حيث اعتبرت إثيوبيا السودان العدو الرئيسي لها، وقامت إثيوبيا ابتداءً من ذلك، دعمَ الحركة الشعبية لتحرير السودان، وعلى رأسها (جون جارانج) في مواجهة الحكومة السودانية، ومع وصول جبهة الإنقاذ للحكم، ونهاية عصر منجستو بالتوتر الشديد، حيث تبادل الطرفان الاتهامات بزعزعة الاستقرار الداخلي، فقد اتهمت السودان إثيوبيا بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها جون قارانق، كما اتهمت إثيوبيا السودان بدعم حركات المعارضة الإثيوبية(١).

(١) إجلال رأفت، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة، المستقبل العربي، عدد ١٦٧، أبريل ١٩٩٧م.

عاد الهدوء مرة أخرى للعلاقات بين البلدين بعد الانقلاب على حكم منجستو في إثيوبيا، فانحصر تواجد الحركة الشعبية في إثيوبيا، واقتصر على الأفراد اللاجئين في العاصمة الإثيوبية، أو في المُخَيَّمات، وأرادت الحكومة الإثيوبية ألَّا تتدخل بشكل مباشر في الشئون السودانية، ولهذا بدأت العلاقات بين البلدين تتحسن تدريجيًّا[1]، إلا أنه- كعادة العلاقة بين البلدين- قد انقطعت مسيرة التهدئة بينهما؛ حيث اتهمت إثيوبيا السودان بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا، ورفعت شكوى إلى مجلس الأمن، انتهت بإدانة مجلس الأمن للحكومة السودانية، ومنحها مهلة ٦٠ يومًا لتسليم المتهمين إلى السلطات الإثيوبية، وكان ذلك إيذانًا بعودة إثيوبيا لدعم نشاط الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب ضد الحكومة السودانية، حيث قامت القوات الإثيوبية بمساعدة قوات الحركة الشعبية على شن هجمات ضد الجيش السوداني انطلاقًا من الأراضي الإثيوبية، ولكن اشتعال الحرب بين إثيوبيا وإريتريا حدَّ من التدخل الإثيوبي في جنوب السودان، بل عملت إثيوبيا على التهدئة مع السودان، حتى وصلت العلاقات إلى قمة التحسُّن، فحرصت إثيوبيا على تدعيم علاقاتها بالسودان من أجل موازنة القوى في مواجهة إريتريا، بالإضافة لاحتياج إثيوبيا لميناء بورسودان بعد أن فقدت موانيها على البحر الأحمر، وذلك بعد استقلال إريتريا[2]، ولكن التوتر عاد مرة أخرى للعلاقات بين البلدين، خاصة بعد اتهام السودان للحكومة الإثيوبية بدعم الجيش الشعبي الجنوبي بمعدات ثقيلة ودبابات، تم نقلها جوًّا إلى (جوبا) في عام ٢٠٠٨م، وهو ما دفع الخرطوم إلى استدعاء السفير الإثيوبي لديها، وزاد من تلك الأزمة اقتحام القوات الحكومية السودانية لسكن الملحق العسكري الإثيوبي أثناء إقامته حفل بحجة تقديم خمور وانتهاك قوانين البلاد، كما حدث مناوشات عسكرية بين القوات الإثيوبية والسودانية أسفرت عن مصرع ١٩ جنديًّا سودانيًّا في نفس العام، وفي المقابل اتهمت إثيوبيا السودان بدعم متمردي بني شنقول في ولاية النيل

---

(١) جون قاي ذوت يوه، "جنوب السودان .... آفاق وتحديات"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٠م.

(٢) عبد الملك عودة، المتغيرات في خريطة القرن الإفريقي، الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٨\١١\١٣.

الأزرق، ودعم جبهة تحرير الأورمو العسكرية، وفي نهاية الأمر، يمكن القولُ بأن الدور الإثيوبي في أزمة جنوب السودان توقف على شكل العلاقة بين السودان وإثيوبيا، ففي أوقات الأزمات دعمت الحكومات الإثيوبية كافة الفصائل الجنوبية المسلحة، ابتداءً من مقاتلي (الأنيانيا)، وانتهاءً بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة (جون جارانج)، أمَّا في أوقات الهدوء والتحسن، فكان التدخل الإثيوبي يتمحور حول حل الأزمة، وأبرز مثال على ذلك رعايته لاتفاق أديس أبابا، الذي مثَّل في حينه نقلةً إيجابية في أزمة جنوب السودان.

ب- الدور الأوغندي:

تقع أوغندا في جنوبي السودان، ويربطها بالسودان طريقان، طريق نمولي من الجنوب، وطريق كايا جوبا من الجنوب الغربي، كما أن هناك امتدادًا قبليًّا مشتركًا بين شمال أوغندا وجنوب السودان، وكما الحال عند العلاقات الإثيوبية السودانية، يتكرر نفس المنطق في العلاقات الأوغندية السودانية؛ إذ تتسم العلاقات بينهما بالتذبذب وعدم الاستقرار، وقد اختلفت العلاقات بين البلدين باختلاف نظم الحكم، ولكن الأمور تعقدت بتولي موسيفيني الحكم في أوغندا عام ١٩٨٦م، نظرًا لكرهه للبعد العربي والإسلامي، وقام موسيفيني بدعم زميل دراسته جون جارانج، حيث وفر للحركة الشعبية ممرًّا آمنًا وسهلاً تمر من خلاله المساعدات التي تذهب للحركة الشعبية، وتأزم الموقف أكثر مع صعود جبهة الإنقاذ للحكم في السودان مع هويتها الإسلامية، فتحول العداءُ بين البلدين من عداء سياسي إلى عداء أيديولوجي(١)، كما ظهرت عوامل أسهمت في تدهور العلاقات بين البلدين، لعل أهمها دعم البلدين للمعارضة المسلحة على الحدود بينهما، فدعمت كمبالا الحركة الشعبية لتحرير السودان بتوفير ممر سهل وآمن لها، وفي المقابل دعمت حكومة الخرطوم متمردي جيش الرب الأوغندى ضد نظام موسيفيني، كما أسهمت التوجهات المتعارضة لنظامي الخرطوم وكمبالا في زيادة العداء بين نظام الإنقاذ الإسلامي في الخرطوم، ونظام موسيفيني الكاره لأي بُعْدٍ عربي وإسلامي زادت فجوة الخلاف والعداء، بالإضافة لعلاقات

---

(١) خالد حنفي على، السودان وأوغندا : عوامل التأزم والانفراج، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢م.

موسيفيني المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعملت أوغندا على توثيق صلاتها بالحركة الشعبية، فاستطاع جون جارانج توثيق علاقاته مع أوغندا، مما دفع الحكومة السودانية إلى اتهام أوغندا بأنها تسعى دائمًا إلى إطالة أمد الحرب في جنوب السودان، وبلغت ذورة التأزم في العلاقات بين الجانبين في عام ١٩٩٥م، حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقامت أوغندا بغلق السفارة السودانية لديها، وذلك عقب سلسلة من الاتهامات بين البلدين بالتدخل في شئون الآخر، وانتهت تلك الأزمة بعقد اتفاق سلام بين السودان وأوغندا برعاية إيرانية عام ١٩٩٦م.

عاد التوتر مرة أخرى بين الجانبين عام ١٩٩٧م بسبب رفض أوغندا مرور طائرة الرئيس السوداني فوق الأجواء الأوغندية بعد جولة له في جنوب ووسط أفريقيا، وهو الأمر الذي اعتبرته الخرطوم مؤشرًا على العداوة من جانب أوغندا[1]، ولكن العلاقات عادت للتحسُّن عام ٢٠٠١م، حيث تم الاتفاق على تطبيع العلاقات بينهما، وذلك أثناء زيارة الرئيس السوداني لأوغندا، واتفقا على وقف الدعم للقوى المسلحة، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية، حيث سمحت السودان للقوات الأوغندية بمطاردة مقاتلي جيش الرب داخل الأراضي السودانية، مما ساعد الحكومة الأوغندية على القضاء على ذلك التمرد[2]، ولكن مع كل ذلك، ظلَّت أوغندا تتبنى، ولو بشكل غير مباشر، انفصال جنوب السودان لأسباب ومصالح اقتصادية، فجنوب السودان عندما ينفصل سيصبح دولة حبيسة، وبالتالي سيمرر البضائع والمنتجات الجنوبية من الأراضي الأوغندية لتصديرها من خلال الموانئ الكينية، وبذلك نستنتج أن دعم أوغندا شبه الدائم للحركة الشعبية في جنوب السودان كان مرهونًا بتوتر علاقاتها مع الخرطوم، كما دعمت أوغندا جنوب السودان لأسباب اقتصادية، كما ذكرنا سابقًا، وللحصول على المساعدات الأمريكية، كما سعت أوغندا من خلال دعمها لجنوب السودان

---

(١) أيمن عبد الوهاب، "الأزمة السودانية : المحددات والقيود، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨م.

(٢) بدر حسن شافعي، دور أوغندا وكينيا في أزمة السودان، السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣م.

لخلق مساحة مسيحية عازلة بينها وبين الشمال العربي المسلم متمثلة في جنوب السودان، وذلك ضمن توجهات الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني المعروفة بكرهه للبعد العربي والإسلامي.

ج- الدور الإريتري:

تميزت العلاقات السودانية الإريترية قبل الاستقلال، وحتى بعده لفترة بالإيجابية، فالسودان كان خيرَ داعمٍ لحركات المعارضة الإريترية في مواجهة إثيوبيا، حيث وقفت الحكومات السودانية المتعاقبة مع المقاومة الإريترية، ومع حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره، وبناء دولته المستقلة، ومن مظاهر ذلك الدعم أن الحكومة السودانية كانت أول من اعترف بإريتريا كدولة مستقلة قبل إعلان استقلالها رسميًا، وفتحت سفارة لها بأسمرا، كما دعمت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا التي كان يتزعمها أسياس أفورقي، وجرى التعاونُ بين الطرفين إيجابيًا خلال الفترة من ١٩٩١م، حتى عام ١٩٩٣م، حيث عقدت العديد من اللجان المشتركة بين السودان وإريتريا، ولكن نتيجة لاختلاف التوجهات بين النظام الإسلامي في الخرطوم، والنظام العلماني في أسمرا، الذي كان يخشى من تزايد نفوذ الأصولية الإسلامية في بلاده؛ نظرًا لأن بلاده خليط بين المسلمين والمسيحيين، وقد تدهورت العلاقات بين البلدين، حيث ألقى الرئيس الإريتري أسياس أفورقي خطبة عام ١٩٩٤م اعترف بوجود اشتباكات، ووقوع قتلى بين قواته وبين قوات المعارضة التي اتهم الجبهة الإسلامية في الخرطوم بدعمها، واتهم حكومة الخرطوم بفتح معسكرات لتدريب الجهاديين المناوئين لحكمه في كسلا وشرق السودان، كما تقدم أسياس أفورقي بشكوى في مجلس الأمن ضد نظام الإنقاذ في السودان يتهمه فيها بزعزعة استقرار البلاد، كما اتهمت حكومة الخرطوم إريتريا بتلقي مساعدات ضخمة للإجهاز على الدولة السودانية القائمة، وقامت إريتريا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم عام ١٩٩٤م، واتهمت الحكومة السودانية بأنها تقوم بخطوات من شأنها تقويض الأمن والاستقرار في إريتريا، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قامت أسمرا باستضافة حركات المعارضة السودانية، وتقديم الدعم لها، ودعمت إريتريا حركات المعارضة في شرق السودان.

ومع استمرار الخلاف الحاد بين السودان واريتريا قامت العديد من المحاولات الإقليمية والدولية لرأب الصدع بين الخرطوم وأسمرا، إلا أن الظروف لم تكن تسمح وقتها، إلى أن بدأت بوادر للتحسن في العلاقات بين البلدين، مدفوعة بأهداف خاصة لدى الجانبين، فعلى الجانب الإريتري رأت أسمرا أنه من الضروري تحسين صورة النظام في الداخل، وذلك في ظل حالة الاحتقان السياسي التي يعاني منها نظام أفورقي، وزيادة حدة المعارضة له، فضلاً عن التدهور الاقتصادي الناتج عن إغلاق الحدود مع كل من إثيوبيا والسودان، كما رغب الجانب الإريتري من خلال تحسين علاقاته بالخرطوم بإضعاف تجمع صنعاء، الذي كان يضم اليمن والسودان وإثيوبيا، والذي تعتقد أسمرا أنه كان موجهًا ضدها بالأساس، أما السودان فقد رغب من خلال تحسين العلاقات مع إريتريا الخروجَ من حالة العزلة الدولية والإقليمية المفروضة عليه، وقد أثمرت رغبة الجانبين في تحسين العلاقات عن عقد اتفاق أسمرا عام ٢٠٠٥م، الذي كان أبرز نقاطه[١] رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مرتبة السفراء، والترتيب لعقد قمة بين الرئيسين أفورقي والبشير، واستمرار التواصل الشعبي والرسمي بين البلدين، وتشجيع خطوط الطيران بين البلدين على الربط المباشر بين الخرطوم وأسمرا، ونتيجة لتحسن العلاقات لعبت أسمرا دورًا إيجابيًا في حل أزمتي دارفور والشرق في السودان، واستضافة أفورقي للمحادثات السودانية التشادية الخاصة بأزمة دارفور، وتدهور العلاقات بينهما، ونتيجة لذلك، نجحت حكومة الخرطوم في إغلاق أحد الجبهات الرئيسية التي مثّلت الكثير من القلق لدى نظام الإنقاذ السوداني.

د- الدور الكيني:

تقع كينيا في الجنوب الشرقي من السودان، ويربطها بالسودان طريقٌ بريٌ، وتحتل كينيا (مثلث اليمي) الذي تقوم بإدارته نيابةً عن السودان في فترة الاحتلال البريطاني، ولم يفتح السودان ملف هذا المثلث مع كينيا رغبةً في تحييدها، وعدم الرغبة في الدخول في خلافٍ معها، ومثلت كينيا التعويضَ

---

(١) بدر حسن الشافعي، تطبيع العلاقات السودانية الإريترية... لماذا الآن، السياسة الدولية، العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦.

المباشر لدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد طردها من إثيوبيا في أعقاب سقوط نظام منجستو عام ١٩٩١م، تمثل المحور الرئيس في الدور الكيني في أزمة جنوب السودان في رعايتها للجهود الرامية لحل الأزمة من خلال منبر (الإيجاد)، حيث ترأست كينيا اللجنة الفرعية التي شكلتها منظمة (الإيجاد) لحل أزمة جنوب السودان، واستضافت كينيا الجولات التفاوضية منذ عام ١٩٩٣م إلى أن انتهى الأمر بتوقيع اتفاق السلام النهائي بمنتجع (نيفاشا) الكيني عام ٢٠٠٥م.

تُعد (كينيا) أكبر داعم لوجستي للحركة الشعبية لتحرير السودان سواء من ناحية تدريب قوات الجيش الشعبي عسكريًا، أو توفير الدعم اللوجستي لنقل احتياجات حكومة جنوب السودان إلى ميناء مومباسا، ثم إلى خطها الحديدي الممتد حتى (عنتيبي)، كما تُعدُّ الأراضي الكينية هي الممر الرئيس لجميع المساعدات المقدمة من دول العالم إلى حكومة جنوب السودان، حيث تُوجد بها أكبر قاعدة للمنظمات الإنسانية التي كانت تعمل في جنوب السودان، ولعل ما يدفع كينيا للاهتمام بملف جنوب السودان يعود لمجموعة من الأسباب، لعل أبرزها ضعف الأداء السياسي والاقتصادي لحكومة الرئيس الكيني دانيال أراب موي، ورغبته في تعويض ذلك بإحراز تقدم خارجي، والحصول على المساعدات الأمريكية في ظل اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة القرن الأفريقي، والذي وصل لذروته في مبادرة القرن الأفريقي الكبير، بالإضافة لرغبة كينيا في لعب دور إقليمي مهيمن في منطقة القرن الأفريقي، كما أن ل (كينيا) أغراضًا اقتصادية من خلال دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان، ف (كينيا) ليس لديها أراضٍ شاسعة للزراعة، وتسعى لاستغلال جنوب السودان في زراعة مساحات شاسعة لتحقيق الاكتفاء الغذائي، كما أن جنوب السودان حبيس، ولا يطل على منافذ مائية، لذا تسعى كينيا لتقديم نفسها كممر لتصدير المنتجات الجنوبية، وعلى رأسها المنتجات النفطية عبر ميناء مومباسا الكيني للحصول على رسوم النقل، وفي إطار تسوية أزمة جنوب السودان قامت كينيا باستضافة المباحثات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في أكثر من عشر جولات تفاوضية، والتي بدأت في عام ١٩٩٤م، والتي انتهت بتوقيع استحقاق (نيفاشا)

للسلام في عام ٢٠٠٥م[١]، مرورًا ببروتوكلاته الست التي كان أبرزها بروتوكول (مشاكوس)، ومن هنا يمكن القول أن (كينيا) لعبت دورًا محوريًا في أزمة جنوب السودان سواء بدعم متمردي الجنوب، أو باستضافة المباحثات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية، ليكون الدور الكيني هو الدور الأبرز في نهاية أزمة جنوب السودان، ولم ينته الدورُ الكيني عند حدود الماضي، بل تسعى كينيا إلى جذب دولة جنوب السودان لتصبح الدولة الوليدة جزءًا من منظومة تجمع شرق أفريقيا عبر البوابة الكينية، ولعل ذلك يمكن إرجاعه إلى رغبة الدولة الكينية لتحقيق جملة من المصالح الاقتصادية، لعل أبرزها تصدير نفط جنوب السودان عبر بناء ميناء كيني جديد على ساحل المحيط الهندي عند مدينة لامو (lamu يكون الغرض منه تخفيف الضغط على ميناء مومباسا، كما توجد مفاوضات بين مسئولي الدولتين لبناء خط أنابيب بطول ١٤٠٠ كلم، يربط جوبا ومدينة لامو الكينية ليكون ذلك الخط بديلاً عن الخط الحالي الذي يصدر نفط جنوب السودان إلى الخارج عبر ميناء بورتسودان، كما تسعى (كينيا) أيضًا إلى ربط جنوب السودان بشبكة خط سكك حديد شرق أفريقيا، وأيضًا تطوير منظومة طرق شرق أفريقيا من أجل ربط جوبا بميناء مومباسا الكيني[٢].

٢- الأدوار الإقليمية العربية:

يُعدُّ السودان كأحد أعضاء النظام الإقليمي العربي، ركنًا أصيلاً في منظومة الأمن القومي العربي، لذا نظر العربُ دائمًا إلى قضايا السودان على أنها قضايا عربية أصيلة تصب في المحيط العربي، وليست شأنًا داخليًا فقط، كما أن موقع السودان كأحد مناطق التماس العربي الأفريقي جعل منه بوابة العرب إلى أفريقيا، وهو أيضًا ما تسبب في تحفظ بعض الدول الأفريقية المجاورة له والتي تنظر بعين الشك والريبة إلى الدور العربي بشكل عام كما ذكرنا سابقًا،

---

(١) بدر حسن الشافعي، دور أوغندا وكينيا في أزمة السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص٢٤٢.

(2)Sudan:Regional Perspectives on the Prospect of Southern Independence. (Africa Report: 159. International Crisis Group (ICG), 6May 2010, pp 1-4.

لذا كانت أزمات السودان بشكل عام وأزمة جنوب السودان بشكل خاص مرهونة بشكل العلاقات العربية الأفريقية، وعندما ننظر إلى الأدوار الإقليمية العربية المؤثرة في أزمة جنوب السودان نجد أنها تمثلت بالأساس في الدورين المصري والليبي، والذي سنقوم باستعراضهما على النحو الآتي:

أ) الدور المصري:

منذ قديم الأزل مثّلت العلاقات المصرية السودانية نموذجًا فريدًا ارتبطت فيه الدولتان بوشائج الجغرافيا والتاريخ، فالسودان لمصر هو منبع شريان الحياة فيها، وهو نهر النيل، حيث نظر حكام مصر منذ قديم الأزل إلى السودان ومنابع النيل باعتبارهما ركنين أصيلين في منظومة الأمن القومي المصري، ومن هنا كان الاهتمام المصري بالسودان[1]، وكذلك فإن مصر للسودان هي بوابتها الشمالية للعالم، ومع مجئ محمد على في حكم مصر، نظر نظرة خاصة للسودان، فاهتم بإرسال البعوث الكشفية والحملات الحربية لفتح السودان، بدءًا من عام ١٨٢١م، وله الفضل في ظهور كيان السودان الموحَّد بممالكه المنفصلة قبل ذلك[2]، ومن هذا التاريخ ظهرت مصر والسودان ككيان واحد لا ينفصل، ومع حملات الخديوي إسماعيل في السودان ووصوله إلى الجنوب لفت أنظار الأوروبيين إلى السودان وموارده الضخمة، فكان ذلك بداية دخول مصر والسودان العصر الاستعماري البغيض الذي خلَّف مساوئ أبرزها تعميق الانقسام بين شمال السودان وجنوبه عبر انتهاج المستعمر البريطاني لسياسة الأراضي المقفولة بين شمال السودان وجنوبه، وسحب الوجود المصري من السودان تدريجيًا.

مع مجيء ثورة يوليو عام ١٩٥٢م في مصر، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المصرية السودانية احترمت فيها مصر إرادة الشعب السوداني وحقه في تقرير مصيره وقيام دولته المستقلة، واعترفت مصر بالسودان الموحَّد شماله

---

(١) منصور خالد، العوامل الخارجية في النزاع السوداني، السياسة الدولية، العدد ٩١، يناير ١٩٨٨، ص ١٠٤.

(٢) إجلال رأفت، عن العلاقات المصرية السودانية، السياسة الدولية،العدد ١٤٠، ابريل ٢٠٠٠.

وجنوبه دولة مستقلة، ولكن العلاقات بين الدولتين اتسمت بالتذبذب، ففي فترات الهدوء والاستقرار توصلت الدولتان للعديد من الاتفاقات المهمة، مثل اتفاقية ١٩٥٩م التي مثلت الركيزة الأساسية في موقف مصر المائي، واتفاق الدفاع المشترك عام ١٩٧٦م، وميثاق التكامل المصري السوداني عام ١٩٧٤م، كما تذبذبت العلاقات بين الدولتين بوصول مجموعات غير مؤيدة للتعاون مع مصر مع حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، فحدثت فترات من الفتور بين الدولتين، وبحثت تلك القوى عن قوى إقليمية بديلة لمصر كإثيوبيا وليبيا وإيران.

وفي سياق أزمة جنوب السودان، دعمت مصر وحدة السودان، وعارضت كثيرًا تدويل الأزمة، ونظر الجنوبيون إلى مصر نظرة شك وريبة، خاصة بعد توقيع اتفاق بناء قناة جونقلي، التي رأى الجنوبيين أنها خطة لتوطين مليوني فلاح مصري لتغيير التركيبة الديموغرافية في جنوب السودان، ورغم ذلك ظلت مصر تدعم الوصول لحل في أزمة جنوب السودان، ومع مجيء نظام الإنقاذ للحكم في السودان كان هناك تأييد مصري له أملاً في حل أزمة جنوب السودان، حيث قدم نظام الإنقاذ نفسه في بادئ الأمر على أنه نظامٌ وطنيٌ يهدف لتحقيق الاستقرار للسودان، وهو توجه يتماشى مع السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان[1]، كما سعى النظام السوداني من خلال تقاربه مع مصر في البداية إلى تخفيف حدة الضغوط الأمريكية ومحاولة حل مشكلة جنوب السودان، حيث طلب البشير من الرئيس المصري التوسط لحل المشكلة، فعقدت مصر اجتماعين؛ الأول: مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. والثاني: مع وفد من المعارضة السودانية، كما قامت مصر بمساعدة نظام الإنقاذ في البداية للحصول على الشرعية الإقليمية والدولية، وقدمت له الدعم السياسي، لكن سرعان ما تلاشى ذلك التقارب بعد وضوح الهوية الإسلامية لنظام الإنقاذ، ومساندته للتيار الأصولي في الوقت الذي كانت تعاني فيه مصر من ويلات الإرهاب الأصولي في تسعينات القرن العشرين، وبرزت عدة قضايا خلافية بين القاهرة والخرطوم، أبرزها مثلث حلايب وشلاتين المصري الذي تدعى السودان سيادتها عليه،

---

(١) رغدة محمود أحمد حسنين، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان، مرجع سبق ذكره.

إضافة لموقف الخرطوم من الغزو العراقي للكويت، والذي يخالف تمامًا الموقف المصري، وانتشار الشائعات حول وضع الرئيس العراقي صدام حسين لقواعد صواريخ أرض أرض في السودان لضرب مصر، كما قامت الخرطوم بضم مدارس البعثة التعليمية المصرية لوزارة التعليم السودانية، واستولت على استراحات وزارة الري المصرية بالسودان، بالإضافة لتورط نظام الإنقاذ في محاولة اغتيال الرئيس المصري عام ١٩٩٥م في أديس أبابا.

وعلى الرغم الاختلافات الجذرية بين نظامى الخرطوم والقاهرة في تلك الحقبة، فقد حافظت السياسة المصرية على مجموعة من الثوابت تجاه قضايا السودان بشكل عام، وقضية جنوب السودان بشكل خاص، لعل أبرزها رفض مصر المستمر والقاطع تقسيمَ السودان أو المساس بوحدة أراضيه، كما سعت مصر لحل أزمة جنوب السودان من خلال المبادرات المشتركة التي كان أبرزها المبادرة المصرية الليبية المشتركة، غير أن هذه المحاولات لم تنجح، كما أثار توقيع بروتوكول (مشاكوس) العديد من التحفظات المصرية؛ حيث رأى الكثير من المراقبين في مصر أن تقرير مصير الجنوب يعني انفصاله، وهو ما يتعارض تمامًا مع الموقف المصري الداعم لوحدة أراضي السودان.

رأت مصر أن التحفظ والبعد لن يسهما في تغيير الواقع، كما أنه يساعد على الانفراد بالحكومة السودانية، فأعلنت مصر أنها ستساند الحكومة السودانية من أجل جعل خيار الوحدة خيارًا جاذبًا، وشاركت القاهرة في توقيع اتفاقية (نيفاشا) للسلام في عام ٢٠٠٥م[1]، وحضر وزير الخارجية المصري مراسم توقيع الاتفاق نيابة عن الحكومة المصرية، وبدأ الجهد المصري متمثلاً في مشاركة مصر في قوة حفظ السلام الدولية بقوة قوامها ١١٥ ضابطًا و٦٨١ جنديًا و٨٦١ معدة تنفيذًا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٠ لعام ٢٠٠٥، كما قامت الحكومة المصرية بدور الوساطة بين شريكي الحكم عند حدوث أية أزمة بينهما، مثل التي حدثت عام ٢٠٠٧ عندما انسحب الوزراء الجنوبيين من الحكومة، فسارعت الحكومة المصرية حينذاك بإرسال وزير الخارجية ومدير الاستخبارات

---

(١) هانئ رسلان، الموقف المصري من اتفاق مشاكوس، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥.

إلى الخرطوم وجوبا لرأب الصدع واحتواء الخلاف بين شريكي الحكم، كما أسهمت مصر في جهود إعادة إعمار السودان وجنوبه أملاً في جعل خيار الوحدة جاذبًا للطرفين، فقام وفدٌ من وزارة الكهرباء والطاقة المصرية بزيارة ل (جوبا) عاصمة الجنوب قيام مصر بالعديد من المشاريع التنموية في الجنوب، كما قامت مصر بإنشاء خط أنابيب النفط، وبدء تنفيذ مشاريع المياه الجوفية، وتطهير القنوات المائية، ولتثبيت خيار الوحدة عند الاستفتاء زار الرئيس المصري جوبا، واجتمع بسلفاكير النائب الأول للرئيس السوداني ورئيس حكومة جنوب السودان، كما أنشأت مصر فرعًا لجامعة الإسكندرية بمدينة تيمولي الجنوبية، وغيرها من المشاريع التنموية التي قدمتها مصر من أجل استمرار الوحدة بين الشمال والجنوب، وقدمت مصر اقتراحًا لتفادي تقسيم السودان، وهو خيار الكونفيدرالية، إلا أنه رغم كل ذلك فقد كانت الخلافات بين الشريكين عميقة جدًّا، لم تنجح أية جهود في رأبها، مما دفع الجنوبيين للتصويت لصالح الانفصال وقيام دولتهم الوليدة، واعترفت بها حكومتا القاهرة والخرطوم تنفيذًا لاستحقاق السلام الشامل في نيفاشا عام ٢٠٠٥م.

ب) الدور الليبي:

اتسمت العلاقات بين طرابلس والخرطوم بالتقارب منذ عام ١٩٦٩م، ففي هذا العام قامت ثورتان هامتان في السودان وليبيا، مثّلتا إحدى دعائم العمل السياسي العربي آنذاك، والذي كانت ركيزته الأساسية إزالة آثار العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، كما مثّل موقف النظامين الليبي والسوداني من مشكلات القرن الأفريقي محددًا من محددات العلاقة بين الطرفين، واستمرت العلاقات بين السودان وليبيا تسير بشكل إيجابي حتى عام ١٩٧٧م، وهو العام الذي قام فيه الرئيس السادات بزيارة القدس، واختلف موقف النظامين؛ فأيد النظام السوداني خطوة الرئيس المصري، بينما عارضها النظام الليبي، وقد انعكس ذلك على العلاقة بين البلدين، فحدثت هجمات إعلامية بين الطرفين، خاصة من جانب ليبيا، كما قام النظام الليبي بدعم التمرد في جنوبي السودان للضغط على الرئيس السوداني جعفر النميري، كما أسهم في تدهور العلاقات قيام السودان بتطوير علاقاتها مع مصر، واستمر التوتر قائمًا إلى أن قامت ثورة

عام ١٩٨٥م، وتسلم الصادق المهدي الحكمَ من الفريق سوار الذهب(١)، وزار العقيد الليبي معمر القذافي الخرطوم بعد تلك الثورة، وأعلن صراحة عن قيامه بدعم جون جارانج، وأنه هو الذي خلقها، وأنه قادر على إسقاطه إذا لم يوافق جون جارانج على السلام والحوار مع الحكومة السودانية، إلا أن إيقاف الدعم الليبي لجون جارانج لم يسقط الحركة الشعبية، التي وجدت في إثيوبيا بديلاً إقليميًا نال من خلاله العديد من المعونات العسكرية والمادية(٢)، ومع مجيء نظام الإنقاذ ومواجهته لمشكلات عميقة في نظامه الداخلي بالإضافة للتطور النوعي في عمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان بالجنوب، فكان لابد من عمل صيغة تكاملية والبحث عن حليف وحدوي في شكل صيغة مؤسسية يستطيع من خلاله أن يجد مكانًا على الساحة العربية، وقد أعلنت ليبيا تأييدها لنظام الإنقاذ، فعقدت اللجنة الوزارية الليبية السودانية المشتركة اجتماعها في طرابلس، وقد أعلن القذافي حينذاك أن عام ١٩٩٠م سيشهد تشكيل اللجنة الشعبية العامة في السودان، تمهيدًا للاندماج بين الدولتين، حيث تضمن التعاون اشتراك الأجهزة الأمنية للبلدين في أنشطة مشتركة، والتعاون في مجال التدريبات العسكرية، وفي عام ١٩٩١م، أعلنت السودان وقوفها بجانب ليبيا ضد الاتهامات الغربية لها، وأصدرت وزارة الخارجية السودانية بيانًا دعمت فيه الموقف الليبي في مواجهة الموقف الأمريكي والفرنسي، ولكن هذا التطور الإيجابي في العلاقة بين البلدين سرعان ما انحسر بزيارة الرئيس الإيراني رافسنجاني للسودان، وتوقيعه عددًا من الاتفاقات العسكرية بين السودان وإيران، مما أثار حفيظة النظام الليبي، حيث عبر العقيد الليبي معمر القذافي عن استيائه الشديد لتعاظم نفوذ الجبهة الإسلامية القومية على حكومة البشير، مما دفع البشير للاتصال به وإطلاعه على أبعاد الاتفاقية مع إيران، كما حاولت ليبيا مساعدة السودان على حل مشكلاته مع جيرانه، فتوسطت بين السودان وأوغندا بهدف إعادة العلاقات بين البلدين عام ١٩٩٥م، كما حاولت ليبيا حل مشكلات السودان عامة، وجنوب

(١) عمر عز الرجال، التكامل السوداني الليبي، السياسة الدولية، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠م.

(٢) عبد الملك عودة، مستقبل جنوب السودان بين الوحدة والانفصال، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، ١٩٩٢م.

السودان خاصة، فعقدت اجتماعًا تحت رعايتها عام ١٩٩٩م، شارك فيه كل فصائل التجمع الوطني الديموقراطي السوداني المعارض، وتقدمت ليبيا خلال هذا الاجتماع بحل شامل للمشكلة السودانية.

واستكمالا للدور الليبي قدمت ليبيا مع مصر ما يُعرف بالمبادرة المشتركة لحل أزمة جنوب السودان(١)، كما أكد القذافي على أن الدول الأفريقية تعترف بوحدة السودان، لذا فيمكن القول بأن الدور العربي المتمثل في الدورين المصري والليبي حاولا قدر الإمكان حل أزمة جنوب السودان بما يحافظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية، إلا أن تطورات الأحداث وأخطاء الحكومات السودانية، بالإضافة للضغوط الإقليمية الأفريقية والدولية التي دفعت نحو انفصال الجنوب، كانت أكبر من الجهد العربي الذي كان يرمي للحفاظ على وحدة السودان.

٣- الأدوار الإقليمية الأخرى:

- الدور الإسرائيلي:

تحتل القارة السمراء أهمية بالغة في الأجندة السياسية الإسرائيلية منذ تأسيس الدولة العبرية ذاتها، فقد حاول القادة الأوائل التقرب من القارة التي تزخر بالثروات والموارد الطبيعية؛ إذ تمتلك مثلاً ثلثي إنتاج العالم من اليورانيوم الطبيعي، عبر الاستراتيجية الإسرائيلية المعروفة ب "الاستدراك العاطفي"، من خلال تشبيه ما حدث في القارة من اضطهاد وتمييز عنصري في أثناء فتراتها الاستعمارية العصيبة، بما حدث ليهود الشتات، لتدعم هذه الاستراتيجية جسور التواصل مع دول القارة، وبطبيعة الحال فإن أي تطور في علاقات تل أبيب بالدول الأفريقية ينتزع بصورة كبيرة من علاقات الدول العربية بنظرائهم في أفريقيا.

ولعل الاهتمام الإسرائيلي بالقارة الأفريقية يمكن تفسيره بمجموعة من الأهداف والأسباب المتعلقة بشكل أو بآخر بمصالح الدولة العبرية على هذا النحو:

---

(١) أحمد فؤاد القاضي، العلاقة بين الدين والدولة في السودان منذ الاستقلال، مرجع سبق ذكره، ص١٩٩

- **الموقع الاستراتيجي للقارة:**

بإطلالها على ثلاثة منافذ بحرية مهمة، هي: البحر المتوسط، والأحمر، والمحيط الأطلنطي، إلى جانب المحيط الهندي. وبها أهم مضايق في العالم، هما: باب المندب، وجبل طارق، والتي يمكن من خلالها تحكم إسرائيل في التجارة العالمية.

- **حماية الأمن القومي:**

حيث يُعد الهاجس الأمني المحدد الرئيس للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وبناءً علية كان على الدولة العبرية أن تضع القارة الأفريقية نصب أعينها، حيث تُعد القارة من وجهة نظرها بمثابة طوق النجاة من حالة العزلة العربية والإقليمية المفروضة عليها، كما تضمن لها الساحة الأفريقية السيطرة على اقتصاديات الدول العربية وتهديد الأمن المائي العربي، وشن حرب دعائية ضد العرب، وكسب تأييد دول القارة في الصراع العربي الإسرائيلي(١).

- **أهداف أيديولوجية توراتية:**

وننتقل من خلال ذلك العامل إلى الجانب العاطفي في الأسلوب الدعائي للدولة العبرية، حيث تسعى تل أبيب دائمًا لربط الوجود اليهودي في أفريقيا بأرض الميعاد، وهي أحد الأركان الرئيسة للصهيونية، والتي تقوم على تجميع يهود الشتات في إسرائيل، وتقديم إسرائيل على أنها دولة "نموذج" لشعب الله المختار "

إزاء المعطيات السابقة، فقد استطاعت الدولة العبرية أن تخترق القارة الأفريقية، وأن تمد شبكة علاقاتها هنا وهناك، لتضرب معظم الدول الأفريقية، ولعل المؤشر الأكثر دلالة على ذلك هو عدد التمثيل الدبلوماسي في أفريقيا، والذي قفز من ٦ بعثات عام ١٩٦٠م إلى ٢٣ بعثة في عام ١٩٦١، إلى ٣٢ بعثة في ١٩٧٢، وتزايد هذا العدد بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وبلغ مداه بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حتى وصل اليوم إلى ٤٢ بعثة، ولا يوجد حاليًا سوى ثلاث دول أفريقية لم تقم علاقات دبلوماسية مع تل أبيب، وقد لعبت القوى الغربية

---

(١) نادية سعد الدين، التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٢، ٢٠٠٣، بيروت .

وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية دورًا مؤثرًا في دعم التغلغل الإسرائيلي في دول القارة، حيث سمحت كل من فرنسا وبريطانيا بفتح قنصليات إسرائيلية في عدد كبير من الدول الأفريقية قبل الاستقلال، إلى جانب دعم القرار الصادر عن السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي لاحقًا) بأن تكون إسرائيل مقرًا لتدريب المبعوثين القادمين من الدول الأفريقية، ومحاولات واشنطن الدءوبة لإدخال إسرائيل في أفريقيا عبر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وإشراكها في برنامج هيئة المعونة الأمريكيةUSAID ، طبقًا لمبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون للشراكة مع أفريقيا.

وعلى صعيد قضية جنوب السودان، فإن الدور الإسرائيلي في أزمة جنوب السودان يعود إلى الخمسينيات، حيث ركزت على تقديم المساعدات الإنسانية للجنوبيين، وفي عقد الستينيات تحولت السياسة الإسرائيلية إلى تقديم السلاح للمتمردين الجنوبيين، ففي عام ١٩٦٢م، وصلت أول شحنة سلاح إسرائيلية، كما دربت إسرائيل الميليشات الجنوبية، وقامت بإعداد معسكرات لهم في أوغندا وإثيوبيا وكينيا، أشرف عليها خبراء إسرائيليون، إضافة لإرسال قوات خاصة لتدريب الجنوبيين في بعض مناطق جنوب السودان، واستمر تدفق السلاح في السبعينيات، حيث قامت الطائرات الإسرائيلية بإسقاط شحنات الأسلحة على معسكرات الجنوبيين الرئيسية في أورنج كي بول، وأنشأت مدرسة لضباط المشاة، كما اشتركت عناصر عسكرية إسرائيلية في بعض المعارك جانب الجنوبيين، وفي الثمانينيات زودت إسرائيل الجنوبيين بأسلحة متقدمة، ودربت عشرات الطيارين الجنوبيين على قيادة المقاتلات الخفيفة، كما وفَّرت لهم صورًا للمواقع الحكومية الحيوية، واستمرت إسرائيل في دعم التمرد الجنوبي، وشاركت بعض قواتها في الحرب مع الجنوبيين، وقتل ٥ من ضباطها في عام ١٩٨٨م، ووصل الدعم الإسرائيلي ذروته، حيث قدمت السلاح للجنوبيين عن طريق (كينيا) التي كانت بمثابة الجسر الرئيس، وبلغ حجم المعونات الإسرائيلية للتمرد في جنوب السودان حوالي ٥٠٠ مليون دولار، دفعتها الولايات المتحدة لإسرائيل، كما أسهمت إسرائيل في ترتيب لقاء بواشنطن عام ٢٠٠٤م، يجمع

(جون جارانج) بقيادة حركات التمرد في دارفور لتنسيق التوجهات الأمنية والسياسية.

واستكمالا للدور الإسرائيلي المشبوه استغلت إسرائيل قواعدها في إريتريا لتقديم الدعم العسكري للجنوبيين، كما جعلت من سفارتها في أسمرا مركزًا لعقد الاجتماعات مع حركات التمرد في دارفور وجنوب السودان عن طريق الجنرال بنيامين يوشع مسئول القرن الأفريقي في الموساد الإسرائيلي، كما استمرت إسرائيل في دعم الجيش الشعبي الجنوبي بالأسلحة والمعدات الثقيلة[1]، واستمر الأمر كذلك إلى أن انفصل الجنوب بمقتضى الاستفتاء الذي نصَّت عليه اتفاقيه (نيفاشا) للسلام والتي تم توقيعها في يناير ٢٠٠٥م، ولم يتوقف الدعم الإسرائيلي لدولة جنوب السودان الوليدة، بل مستمر لتحقيق الهدف الإسرائيلي الأسمى، وهو أن تكون جنوب السودان شوكة في خاصرة مصر والسودان، ومصدرًا رئيسًا لتهديد الأمن القومي المصري والسوداني، ومن ثم تهديد الأمن القومي العربي، حيث يتضح مما سبق أن الدور الإسرائيلي في القرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات العظمى عامة، وجنوب السودان خاصة، إنما يهدف إلى تطبيق ما يُسمَّى بسياسة شد الأطراف، وهي السياسة التي تنتهجها إسرائيل في مواجهة الدولة المصرية بتهديد أمنها المائي والقومي من الأطراف لصرف انتباهها عن القضية الفلسطينية، وهي القضية التي تمثل حجر الزاوية في السياسة الخارجية المصرية.

*** ***

---

(١) خالد المبارك، السودان وإسرائيل وعلاقة تعتبر من نسيج الحدود الوسط، جريدة الحياة اللندنية، ٧ أكتوبر ٢٠٠٢.

السيناريوهات المستقبلية
للدولة الوليدة في جنوب السودان
وأبرز تحدياتها

عقب انفصال جنوب السودان اتفقت جميع الآراء على أن ميلاد تلك الدولة سيخلق تحديات جمة وتعقيدات كثيرة، إذ سيترتب على هذا الانفصال تحولات دستورية وسياسية ودبلوماسية وأمنية وثقافية تتخطى آثارها المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتتعلق بهوية الكيانين في الشمال والجنوب، ولعل التحدي الأبرز الذي تواجهه دولة جنوب السودان هو تحدي بناء الدولة الجديدة، ابتداءً من وضع هياكلها ودستورها وخدمتها المدنية وعلاقاتها الخارجية، **ويمكن تلخيص تلك التحديات في الآتي:**

أولاً: جنوب السودان ونموذج الدولة الفاشلة :

مما لاشك فيه أن هناك مخاوف حقيقية من تحول جنوب السودان بعد انفصاله إلى نموذج آخر من نماذج الدول الفاشلة، شأنه في ذلك شأن الصومال، وتشاد، وزيمبابوي في القارة السمراء، حيث لا يزال يعتمد جنوب السودان اعتمادًا كبيرًا في إيراداته على العائدات النفطية والمعونات الأجنبية في ظل غياب آليات تنظيمية لرأس المال المحلي، وأيضًا غياب البيئة المحفزة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، كما أن ثمة عاملاً آخر سيقف حجر عثرة أمام قيام الدولة الجنوبية بوظائفها التوزيعية، وهو الفساد المتأصل في بنية النظام الإداري لحكومة جنوب السودان المنبثقة من الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل الانفصال، ولعل المراقب لأداء حكومة جنوب السودان قبل الانفصال إبان المرحلة الانتقالية التي أعقبت استحقاق (نيفاشا) للسلام يكتشف أن الحركة

الشعبية لم تحقق إنجازًا حقيقيًا في أمور السياسة الداخلية الجنوبية، فقد كان أداء حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان واهيًا ومخيبًا للآمال[1].

كما شكلت الصراعات القبلية والإثنية بجنوب السودان التحدي الأبرز أمنيًا في مرحلة ما بعد الانفصال، حيث من المتوقع أن تلجأ الجماعات والأحزاب السياسية التي تم تهميشها في اتفاق السلام النهائي إلى تسييس القبلية في جنوب السودان لتحقيق أهدافها الخاصة، وربما يزيد من تفاقم الأمر انتشارُ السلاح غير الرسمي وتداوله، وعدم استكمال عمليات نزع ذلك السلاح، كما يشير بعض الخبراء إلى أن هناك أيضًا مخاطر أمنية خارجية تتهدد دولة جنوب السودان الوليدة، حيث يشكل عدم استقرار الأوضاع الأمنية هناك أرضًا خصبة للعديد من جماعات العنف الدولية ومافيا غسيل الأموال والإتجار بالمخدرات وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة، مستغلة في ذلك ضعف أجهزة الدولة الوليدة للقيام بعملياتها غير القانونية[2].

وعلى صعيد آخر، فقد أسهمت خبرة الصراع الطويلة في جنوب السودان، وانتشار السلاح، كما ذكرنا سابقًا، بين يدي جماعات التمرد المتعددة، إلى اجتثاث هياكل الحكم؛ حيث أن لمجتمع جنوب السودان- شأنه في ذلك شأن باقي المجتمعات الأفريقية- تقاليد راسخة في تسوية النزاعات المحلية، ولعل هناك العديد من الأمثلة الواقعية التي قام من خلالها كبار السن والزعماء التقليديون في المجتمعات الرعوية في شمال السودان وجنوبه للوصول إلى حل

---

(١) يقول الكاتب الجنوبي ذال مريال رونق "بعد أن تم إجازة ميزانية حكومة جنوب السودان في أبريل ٢٠٠٨م كنا نتوقع أن تتجه أولويات الصرف إلى مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية؛ كالكهرباء، ومياه الشرب النقية. وبدلاً من هذا، نجد أن أولويات الصرف لدى حكومة جنوب السودان التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، اتجهت إلى الصرف على البندين الأول والثاني، أي رواتب ومخصصات السادة الوزراء وأعضاء المجالس النيابية في ولايات الجنوب العشر. "للمزيد انظر: ذال مريال رونق:، "حكومة جنوب السودان وكشف الحساب، الصحافة (السودان)، ١٨ \ ١٣ \ ٢٠٠٨م.

(2) Samuel A.Hillary ," Speculations on security in south sudan's post-Referendum", Institute for security Studies , Iss Today , 2009 .

تفاوضي يضمن حركة القبائل الشمالية في مناطق الرعي الجنوبية؛ ففي عام ١٩٩٣م، نشب نزاعٌ بين قبيلتي (الدينكا) و(النوير)، وتدخل حكماء الطرفين للوصول لتسوية سلمية، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، حيث أن عدة اتفاقات عديدة جرى التوصل إليها بجهد مشترك بين القادة العسكريين والزعماء التقليديين لتسوية النزاعات بين المجتمعات الرعوية في المناطق الحدودية بين السودان وكل من كينيا وأوغندا، وليس بِخافٍ أن هذه الآليات التقليدية قد أضحت أثرًا بعد عين، حيث تطاول على أدوارها قادة التمرد وصغار القادة العسكريين، وإن كانوا هم في الأغلب الأعم، أبناء لزعامات تقليدية في مناطقهم[1].

وكما يمثل العنف القبلي والطائفي في جنوب السودان أكبر تحدٍّ تواجهه الدولة الوليدة، ولعله يعود إلى عدم تمكن الحكومة في جنوب السودان من نزع السلاح، حيث تشير الأمم المتحدة خلال تقريرها لعام ٢٠٠٩م عن الأوضاع في جنوب السودان، إلى أن عدد القتلى من جرأ العنف الطائفي والقبلي في جنوب السودان يفوق عددهم في دارفور خلال الفترة نفسها، كما أن القراءة المتأملة للمشهد في جنوب السودان تشير إلى أن هناك ضعفًا في الثقة بين المواطنين وحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان في مدى قدرتها على حماية المجتمعات الجنوبية منزوعة السلاح، رغم إعلان رئيس الدولة (سيلفاكير) أن دولة جنوب السودان تولي أهمية كبرى لعملية نزع السلاح غير الرسمي، مضيفًا أن الحكومة تستخدم القوة في ذلك أن لزم الأمر، ولكن المتأمل- أيضًا- للمعضلة الأمنية التي تواجهها دولة جنوب السودان، يجد أنها أيضًا نتاج تاريخ من الصراعات الداخلية التي شهدتها المنطقة من ناحية، ومجمل ديناميات التفاعلات الإقليمية التي تشكل إقليم القرن الأفريقي بمعناه الجيوستراتيجي من ناحية أخرى، كما أن طبيعة العلاقة بين مركزي السلطة في الشمال والجنوب، بما تنطوي عليه من تعقيدات وتصورات ذهنية يغلب عليها طابع العداء والكراهية، إلا أن الجنوب لا يزال يعتمد على الشمال من الناحية الاقتصادية،

---

(١) حمدي عبد الرحمن، "مستقبل جنوب السودان: التداعيات الجيوسياسية على الأمة الإسلامية" في: حمدي عبد الرحمن وحسن الحاج على: المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي، سلسلة كتب البيان، ١٢١، القاهرة، ٢٠١٠م.

حيث أن جغرافية جنوب السودان الحبيسة تجعل منه معتمدًا على جيرانه، ولعل أفضل خيارين هنا هما مينائي بورسودان وومومباسا الكيني، وفي كلا الحالتين يتعين على جنوب السودان الدخول في مساومات غير يسيرة، في ظل القدرة المحدودة لحكومة جنوب السودان المحدودة على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لشعب جنوب السودان بمفردها دون مساعدات دولية وإقليمية، حيث يمثل ذلك أحد أبرز التحديات التي تواجه دولة الجنوب، وعلى الرغم من امتلاك الجنوب السوداني لاحتياطات هائلة من الموارد الطبيعية، التي تمثل أساسًا رصينًا للرخاء والتنمية الاقتصادية، فإن إدارة تلك الموارد بكفاءة وشفافية يمثل تحديًا في حد ذاته، حيث أن التخوف أن يمثل اقتصاد جنوب السودان في ذلك امتدادًا لما يُعرف في فقة التنمية الأفريقية "لعنة الموارد الطبيعية"، وذلك للدلالة على استخدام الثروة الطبيعية في تمويل ممارسات حكومية فاسدة، أو تفاعلات صراعية معقدة، تمثل مشهدًا رئيسًا في الواقع الأفريقي المعاصر.

ثانيًا: المشكلات الحدودية:

لم يحسم اتفاق (نيفاشا) للسلام بين شمال السودان وجنوبه مسألة الحدود الفاصلة بشكل نهائي، حيث أن مسألة الحدود بين شمال السودان وجنوبه تتجاوز قضايا الترسيم لتؤكد معانى العيش المشترك بين المجتمعات الحدودية في فترة ما بعد استقلال جنوب السودان، فإن كان من المعروف أن شمال السودان وجنوبه قد فشلا في جعل خيار الوحدة جاذبًا بينهما، إلا أنهما فشلا أيضًا بالقدر نفسه في جعل خيار الانفصال جاذبًا، فغياب الثقة التي ميزت العلاقة بين شمال السودان وجنوبه، بالإضافة لسهولة تسلح المجتمعات المحلية وعسكرتها على جانبي الحدود بين الشمال والجنوب، حيث أضحت تلك المناطق الحدودية تشكل بؤرًا تنذر بالتوتر والانفجار في أي وقت، فالسياق الاجتماعي والاقتصادي للمناطق الحدودية بين شمال السودان وجنوبه بالغ الضعف والهشاشة، وربما ذلك يعود إلى جملة من الأسباب، لعل أبرزها محدودية قدرات أجهزة الحكم والإدارة في التعامل مع قضايا ملكية الأراضي وتسوية النزاعات المحلية، كما أن ثمة مخاوف حقيقية من أن تتسبب المصالح المتناقضة، والولاءات المعقدة، وثقافة العسكرة، وسهولة الحصول على السلاح، إلى عودة الصراع المسلح على نطاق واسع في السودان، خاصة مع تراجع القدرات الحكومية في شمال السودان وجنوبه على تلبية مطالب المجتمعات الحدودية، فالمجتمعات الحدودية على

الجانبين الشمالي والجنوبي تشعر بالتهميش، وأنها لم يتم التشاور معها عند التفاوض على الحدود بين شمال السودان وجنوبه، فقبائل المسيرية العربية ترى أنها استبعدت من عملية ترسيم حدود منطقة أبيي المتنازع عليها بين شمال السودان وجنوبه، حيث تطالب تلك المجتمعات الحدودية السلطات في الشمال والجنوب بتنفيذ ما يُعرف بالمشورة الشعبية التي تشركهم في تحديد ملاح مرحلة ما بعد الانفصال، كما أن هناك هاجسًا لدى المجتمعات الحدودية من تجدد الصراع بين دولتي الشمال والجنوب، مما يعني مزيدًا من التهميش، كما أن هذه المجتمعات على جانبي الحدود غير مقتنعة بعملية الانفصال؛ حيث أن مفهوم الفصل بين شمال السودان وجنوبه بعيد عن ثقافة هذه المجتمعات التي دخلت في شبكة من التفاعلات، امتدت لقرون طويلة في ظل غياب أطر إدارية وحكومية، حيث اعتمدت المجتمعات على جانبي الحدود، على ما يُسمَّى بمفهوم الحدود الناعمة، الذي يسمح بحرية مرور الأفراد والسلع من دون أية معوقات، حيث دفع ذلك المكون التاريخي والثقافي لطبيعة التفاعلات بين المجتمعات المحلية إلى تسمية المناطق الحدودية مناطق تمازج سكاني، **والذي سيتم توضيحية في الجدول الآتي:**

جدول رقم (٢- ١)[1]

طرق الرعي والتداخل بين مناطق التمازج الحدودية بين دولتي السودان وجنوب السودان

القبائل الرعوية	المجتمعات الجنوبية	الطرق التي تسلكها
• الرزيقات	• مالوال دينكا	• جنوب دارفور/ شمال بحر الغزال
• المسيرية الحمر	• مالوال دينكا	• جنوب كردفان/ شمال بحر الغزال
• المسيرية الحمر	• أنقوك دينكا	• جنوب كردفان / ابيي

(1) More than Aline: Sudan's North– South Border "(Concordis International Sudan , Report, Prepared by Concordis InternationaL Under Commission from the United States Institute of Peace, September 2010 . "

القبائل الرعوية	المجتمعات الجنوبية	الطرق التي تسلكها
• المسيرية الحمر	• باناروا دينكا	• جنوب كردفان/ الوحدة
• المســـــيرية الـــــزرق والحوازمة	• باناروا دينكا	• جنوب كردفان / الوحدة
• الرفاعة	• دينكا دمابان	• ولايـــة النيـــل الأبـــيض أعالي النيل
• الفلاتة	• مابان	• ولايـــة النيـــل الأزرق أعالي النيل

كما أن من المتوقع أن يؤدي عدم حسم القضايا المتعلقة بملكية الأراضي والسيطرة على النفط والموارد الطبيعية على المستوى الوطني إلى استمرار بيئة الصراع والتوتر وظهور الجماعات المسلحة في المناطق الحدودية التي تشكل خطرًا أمنيًّا لكلٍّ من الشمال والجنوب، مما يمثل تحديًا جسيمًا أمام دولة جنوب السودان.

ثالثًا: المناطق الانتقالية الثلاث:

يُطلق على مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان وأبيي باسم المناطق الانتقالية كما ورد ذكرها في استحقاق نيفاشا للسلام عام ٢٠٠٥م؛ حيث أن تلك المناطق تحمل في جوهرها انعكاسات كبرى على ديناميات التفاعلات الحدودية بين دولتي السودان وجنوب السودان، وقد احتلَّت منطقة أبيي مكانة مختلفة في قلب التطورات الأمنية والسياسية التي شهدها السودان طوال الفترة الانتقالية التي تلت توقيع اتفاق السلام، حيث أعطيت حق تقرير المصير للانضمام إلى شمال السودان أو جنوب السودان وفقًا لاستفتاء عام في الإقليم، وتكمُن الأزمة في منطقة أبيي(*) من كونها تمثل نقطة تمازج شديدة التعقيد بين شمال السودان وجنوبه،

(*) منطقة أبيي هي منطقة غنية بالنفط تقع على خط التماس بين الشمال والجنوب في المنطقة الواقعة بين بحر الغزال وجنوب كردفان، وتُعد أبيي موطنًا لقبائل الدينكا ذات الهوية الجنوبية، أما قبائل المسيرية العربية، فإنها مارست حق الرعي في المنطقة في ظل

حيث تهدد قبائل المسيرية العربية بأنها سوف تلجأ لاستخدام السلاح إذا لم يتم إشراكها في الاستفتاء الذي سيجري في الإقليم من أجل تحديد تبعيته الإدارية لشمال السودان أو جنوبه، كما أن قبائل (الدينكا نقوك) التي تسكن في ذلك الإقليم تحتل أماكن قيادية داخل حكومة جنوب السودان[1]، مما يعني إمكانية نشوب صراع إقليمي حول منطقة أبيي، بما يهدد استقرار دولتي السودان، أما على صعيد منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، فقد تم الاستقرار على آلية تحديد تبعتيهما إلى أيٍّ من الدولتين، وهي آلية المشورة الشعبية، ولكن هناك مخاوف حقيقية في هاتين الولايتين، بحيث تؤدي حدة المطالب الشعبية في الولايتين إلى تصاعد الصراعات المحلية، خاصة بعد انفصال جنوب السودان، حيث يرى بعضُ الكتاب أن أثَّر انفصال جنوب السودان في ولاية النيل الأزرق أعمق من جنوب كردفان.

حيث يشترك مواطنو النيل الأزرق في ملامحهم الزنجية، وثقافتهم الأفريقية مع جنوب السودان، إلى جانب اعتناقهم المسيحية وبعض الديانات التقليدية المنتشرة في جنوب السودان، كما أن النضال المشترك والأيديولوجيا الفكرية التي ربطت النيل الأزرق وحركة تحرير السودان تمثل عامل جذب مهم بين شعوب النيل الأزرق وجنوب السودان.

مما يهدد العلاقة بينهم وبين شمال السودان[٢]، وينذر بصراعات تنوء دولة جنوب السودان الوليدة من تحمل تكلفتها الباهظة.

*** ***

علاقة تحكمها مبادئ التعايش السلمي بينهم وبين قبائل الدينكا الجنوبية، وتمثل منطقة أبيي نموذجًا مصغرًا للواقع السوداني قبل التقسيم بما يشتمل عليه من صراع الهوية.

(1) Douglas H. Johnson , Why Abyei Matters....The Breaking Point of Sudan's Comprehensive Peace Agreement ?Oxford Journals , African Affaire" ,Volume 107,Issue 426,London,2008.

(٢) حسين إبراهيم كرشوم، "مآلات انفصال جنوب السودان على المناطق الثلاثة"، ورقة قدمت إلى تقرير المصير الحق والواجب (ندوة نظمها مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١٠م.

- السيناريوهات المستقبلية لدولة جنوب السودان:

يمكن وضع ثلاث سيناريوهات مستقبلية لدولة جنوب السودان، وهم كالآتي:

- سيناريو يدفع باتجاه نموذج الدولة الفاشلة في جنوب السودان
- سيناريو الدولة المستقرة
- سيناريو الفوضى العارمة

*** ***

أولاً: سيناريو الدولة الفاشلة :

تشير بعضُ الدراسات الخاصة بدولة جنوب السودان إلى اتجاه هذه الدولة الوليدة إلى نموذج الدولة الفاشلة، فدولة جنوب السودان لا تملك مقومات الدولة كاملة الأركان، **حيث يتوقع البعض انزلاق الدولة إلى طريق العنف بفضل بعض العوامل الآتية:**

- فشل حكومة جنوب في السودان في أداء وظائفها التوزيعية، ولاسيما فيما يتعلق بالخدمات العامة، مثل المياه، والكهرباء، والغذاء، وكذلك مشروعات البنية الأساسية، مثل الطرق، والجسور، والمنشآت العامة.
- اندلاع الصراعات القبلية، ويستند الفريق المؤيد لذلك السيناريو إلى أحداث العنف القبلية التي شهدها الجنوب عام ١٩٩١م بعد الانشقاق الذي حدث في قيادة الحركة الشعبية بين ريك مشار وجون جارانج، وراح ضحية تلك الأعمال مائة ألف قتيل معظمهم من المدنيين، ولا تزال تلك الأحداث تُلقي بظلالها سلبًا على العلاقة بين قبيلتي (الدينكا) و(النوير).
- انتقال أعمال العنف في مناطق التماس مع الشمال مثل النيل الأزرق وجنوب كردفان إلى العمق الجنوبي.
- فشل حكومة الجنوب في برامج نزع السلاح والتسليح وإعادة دمج المقاتلين السابقين، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار السلاح غير الرسمي، مما يقوّضُ الأمن المجتمعي.
- جغرافية الجنوب الحبيسة، والتي تدفعها إلى ضرورة صياغة علاقات تعاونية مع الشمال من أجل استئناف تصدير النفط الذي يمثل ٩٨% من

إيرادات دولة جنوب السودان، في الوقت الذي توجد فيه العديد من الملفات الصراعية بين الشمال والجنوب، مما يؤثر على الاقتصاد الجنوبي الوليد.

كل هذه المؤشرات، وَفْق مؤيديها، تدفع وبقوة إلى اتجاه دولة جنوب السودان إلى نموذج لدولة فاشلة.

ثانيًا- سيناريو الدولة المستقرة:

يستند أصحاب ذلك المسار إلى أن انفصال جنوب السودان يجنب السودان صراعًا عميقًا حول الهوية؛ حيث أن انفصال جنوب السودان فتح بابًا آخر من التعاون بين شمال السودان وجنوبه بدون الحساسيات التاريخية، فمن المعروف فشل سياسات الاندماج الاجتماعي بين شمال السودان وجنوبه أذاق الجانبين ويلات الحرب الأهلية[1]، وبناءً على ذلك، يصبح قيام دولة مستقلة في جنوب السودان فرصةً ذهبيةً لإعادة تقييم العلاقات مع الشمال، ويخلق دولة متجانسة في الجنوب، تتمتع بعلاقات اقتصادية قوية مع الشمال وجيرانها في ضوء امتلاكها للموارد الطبيعية التي تؤهلها لأنْ تكون نموذجًا مستقرًا في تلك المنطقة المليئة بالصراعات.

ثالثًا - سيناريو الفوضى العارمة في جميع أرجاء السودان:

يعتمد ذلك السيناريو على شمول العنف جميع أرجاء السودان شماله وجنوبه، بحيث يصل لدرجة الفوضى العارمة، حيث تنذر القضايا الخلافية وبؤر التوتر بين الشمال والجنوب، بدخول السودان في حالة من العنف تصل لدرجة الفوضى العارمة، كما أن انتشار السلاح بين المدنيين والانفلات الأمني في مدن (جوبا) و(ملكال) و (أم درمان) و (أبيي) يهدد بكارثة حقيقية، وثمة عوامل ترجّح حدوث ذلك السيناريو، **يمكن الحديث عنها على النحو الآتي**

- وجود ميليشيات مسلحة في مختلف مناطق السودان في الشمال والشرق والغرب، وبالطبع في الجنوب المستقل، مما يؤدي إلى انتشار العنف والفوضى في ظل عجز حكومتي السودان وجنوب السودان عن مواجهة انتشار السلاح ونزعه.

---

(١) فرانسيس دينق، صراع الرؤى. نزاع الهويات في السودان: ترجمة عوض حسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره.

- عدم ترسيم الحدود بشكل نهائي يؤدي إلى احتمالية كبرى لحدوث اشتباكات قبلية في تلك المناطق، فمن المحتمل أن تتوسع ليدخل فيها الجيش السوداني وجيش جنوب السودان.
- عدم تحديد مصير المهجَّرين والنازحين، خصوصًا الجنوبيين الذين كانوا يسكنون في الشمال.

كل هذه العوامل السابقة تساعد في خلق بيئة هشة وغير مستقرة، تدفع للفوضى، ليس فقط في جنوب السودان، وإنما الفوضى العارمة في كل أنحاء السودان بشكل غير محدود.

000 000

الفصل الثالث

تداعيات انفصال جنوب السودان
المحلية والإقليمية
ومعضلة المصالح المصرية

مقدمة:

يتناول المؤلف هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول تداعيات انفصال جنوب السودان المحلية والإقليمية حيث يتناول المؤلف في هذا المبحث أبرز تداعيات انفصال الجنوب على المستويين الإقليمي والمحلي كما يتناول أيضا تداعيات الانفصال على العلاقات العربية والأفريقية باعتبار أن حالة جنوب السودان هي الحالة الأولى التي تشهد فيها دولة عربية انفصال على أساس عرقي أما المبحث الثاني فيسعى المؤلف فيه إلى بيان أثر انفصال جنوب السودان على الأمن المائي المصري والذي يعد حجر الزاوية في منظومة الأمن القومي المصري ويتناول المؤلف في ذلك المبحث العلاقة بين مفهومي الأمن المائي والأمن القومي ومؤشرات الأمن المائي المصري وأبعاد العلاقات المصرية مع دول حوض النيل والتحديات التي تواجه الدولة المصرية في حوض النيل ويتناول المؤلف الموقف القانوني لدولة جنوب السودان إزاء الاتفاقيات الموقعة بين حكومتي مصر والسودان وذلك في ضوء أحكام القانون الدولي العام كما يسعى المؤلف إلى استشراق المستقبل من خلال تناول سيناريوهات تعامل الدولة الوليدة في جنوب السودان مع ملف المياه في حوض النيل في ضوء الاستقطاب والخلاف الحاد بين دول المنابع والمصب.

يأتي المبحث الثالث في هذا الفصل ليتناول بعدا آخرا لانفصال جنوب السودان وهو إمكانية تحول الدولة الوليدة لمخلب قط تستغله القوى الإقليمية المعادية لمصر لتهديد أمنها القومي والعبث بمصالحها الحيوي ومن هنا يأتي تناول المؤلف للدور الإسرائيلي في جنوب السودان منذ اندلاع الأزمة حتى

الانفصال ودراسة أبعاد التعامل الإسرائيلي مع جنوب السودان وفرص تهديده للمصالح الحيوية المصرية في تلك المنطقة الهامة التي تشكل الفناء الخلفي للدولة المصرية والمجال الحيوي لها.

*** ***

تداعيات انفصال
جنوب السودان المحلية والإقليمية

أجريَ استفتاء حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م، وأعلِنت النتيجة في ٧ شباط فبراير ٢٠١١م، والتي جاءت لصالح انفصال جنوب السودان، وقد مثل هذا الاستفتاء أحد استحقاقات اتفاقية (نيفاشا) للسلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، والموقّعة في يناير ٢٠٠٥م، حيث أقر غالبية سكان الجنوب خيار الانفصال بنسبة تزيد قليلاً على ٩٨ في المائة من إجمالي الأصوات الصحيحة، ومنذ ذلك الحين اتفقت جميع الآراء على أن ثمة تحديات جسيمة، وتعقيدات كثيرة، سيخلقها انفصال الجنوب على المستويين الإقليمي والمحلي؛ فعلى المستوى الإقليمي تنظر بعضُ الدول الأفريقية بعين الشك إلى تقسيم السودان خوفًا من تداعياته السلبية على الحالة الأفريقية عمومًا حيث تشهد بعض الدول الأفريقية وجود نزعات انفصالية حادة؛ مثل حركة تحرير كابندا في أنغولا، وكازامانس في السنغال، وزنجبار في تنزانيا، والصحراء الغربية في المغرب[1]، فبمقتضى نظرية الدومينو، فإن الدول الأفريقية التي لديها نزعات انفصالية تخشى على وحدة وسلامة أراضيها، ومن تكرار نموذج جنوب السودان لديها، الذي يمثل أول حالة أفريقية يجري فيها تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على أقلية ثقافية من مواطني دولة مستقلة.

إلا أن حالة جنوب السودان تختلف عن حالة دولة اريتريا قانونًا، حيث كانت إريتريا محتلة من إيطاليا، ثم ضمها إمبراطور إثيوبيا قسرًا، لذلك يعد

---

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والأفريقية في مجموعة مؤلفين: انفصال جنوب السودان. المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢م، ص٣١٢ .

انفصال إريتريا عن إثيوبيا استقلالاً من استعمار وليس انفصالاً من دولة، أم كما في حالة جنوب السودان، ونجد أن الاتحاد الأفريقي شديد الحرص على الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار، وذلك للحفاظ على استقرار الدول، أمَّا ما حدث في السودان، فقد جاء بِناءً على اتفاقية بين شمال السودان وجنوبه، وقد أقرَّت تلك الاتفاقية حقَّ تقرير المصير للجنوب بمقتضى استفتاء شعبي، مما أعطى شرعية قانونية لانفصال جنوب السودان.

مثلت حالة جنوب السودان بريق من الأمل للكثير من العِرقيات ذات النزعات الانفصالية داخل القارة الأفريقية، فنجد أن هناك دولة مجاورة لجنوب السودان تعاني من تعدد عرقي، وهى دولة إثيوبيا، حيث تُعد دولة إثيوبيا دولة متنوعة عِرقيًّا، وتوجد بها العديد من العرقيات مثل الأورومو والصوماليين في إقليم الأوجادين المقتطع من الصومال والعرقيات التي توجد في منطقة (بني شنقول)، كل هذه الطوائف تجاهد من أجل نَيْل تقرير مصيرها، فعرقية الأورومو تخوض جهادها من خلال جبهة تحرير أورومو منذ عام ١٩٩٣م، وقد عقدت الحكومة الإثيوبية جولات من المفاوضات معهم، لعل أبرزها كانت في يناير ٢٠٠٩م، والتي انتهت بقبول عرقية الأورومو للدستور الإثيوبي من حيث المبدأ ومطالبتهم بالدخول في محادثات حول نيلهم لحق تقرير المصير عملاً بما في الدستور الإثيوبي الذي ينص صراحةً على ذلك الحق، أما إقليم الأوجادين فعقد جولات من المفاوضات السرية بين الجبهة المتحدة لتحرير إقليم الصومال الغربي "الأوجادين" والحكومة الإثيوبية، وقد بدأت هذه الجولات في جيبوتي منذ يونيو ٢٠١٠م، وتدور مطالب هذه الجبهة حول إجراء استفتاء لحق تقرير مصير إقليم الأوجادين، إما بالبقاء جزءًا من إثيوبيا، أو الاستقلال، أو الانضمام إلى دولة الصومال، ومن خلال تلك الإشكاليات التي تواجهها الدولة الإثيوبية نستطيع أن نتفهم تصريح رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي بأن انفصال جنوب السودان سيشعل نار الحروب في أفريقيا.

بخلاف ما يشكله انفصال جنوب السودان من مخاطر تهدد السلامة الإقليمية للعديد من الدول الأفريقية التي بها تنوُّع عرقي يمكن القول أن انفصال جنوب السودان سيخلق حالة من التدافع الإقليمي عليه، فجنوب السودان يشكل

من الناحية الجغرافية منطقة حبيسة ليست لها منافذ بحرية، مما يترتب عليه تنافس القوى الإقليمية في تقديم نفسها كمعبر تعتمد عليه الدولة الوليدة في الولوج إلى العالم الخارجي، وهنا يقع الجنوب فريسة استقطاب إقليمي بين مشروعين، مشروع تقوده مصر والسودان في مقابله مشروع أفريقي تقوده كينيا وإثيوبيا، فالدولة الكينية تسعى إلى استبدال دولة جنوب السودان لميناء بورسودان السوداني، والذي تقوم بتصدير النفط من خلاله بميناء مومباسا الكيني، أو ميناء لامو على المحيط الهندي التي تقوم الدولة الكينية بإنشائه حاليًا، والغرض من ذلك حصول كينيا على رسوم تصدير وتكرير النفط، ولعل هناك عوامل تدفع الدولة الوليدة في جنوب السودان إلى التوجه صوب كينيا لعل أبرزها حفاظ كينيا طوال فترة الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه على علاقات قوية ومتوازنة مع أطراف الصراع[1]، مما جعلها وسيطًا مقبولاً في عملية التسوية السلمية لهذا الصراع، ولا أدل على ذلك أن توقيع اتفاق السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه قد تم على الأراضي الكينية، كما نجد أيضًا أنه بالنظر إلى هوى النخبة السياسية والعسكرية في جنوب السودان نجد أنه يرتبط بمنطقة شرق أفريقيا، وتحديدًا كينيا التي احتضنت معظم قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان أثناء الأزمة، كما كشفت تسريبات موقع ويكيلكس عن وجود تعاون أمني وعسكري وثيق بين كينيا وجنوب السودان، ولعل الحادث الأبرز في ذلك، هو اختطاف القراصنة الصوماليين لسفينة شحن مُحمّلة بالأسلحة كانت متوجهة إلى جوبا عن طريق الأراضي الكينية.

وفي المقابل هناك قوى إقليمية أخرى تريد اجتذاب جنوب السودان إليها مثل مصر، والتي دائمًا ما كانت ترى أن انفصال الجنوب يشكل خطرًا استراتيجيًا عليها؛ حيث تظهر تسريبات موقع (ويكيليكس) أن مصر أبدت مخاوفها لمسئولين أمريكيين كبار من تداعيات انقسام السودان على أمنها القومي، وأن الدولة المصرية حاولت جاهدة إقناع الأمريكيين بتأجيل استفتاء الجنوب سنوات أخرى، ففي أبريل ٢٠٠٩م نقلت إحدى برقيات السفارة

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٨.

الأمريكية في القاهرة عن مدير الاستخبارات الراحل اللواء عمر سليمان قوله للأدميرال مايك مولن رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، أن مصر لا تريد تقسيم السودان، حيث تخشى مصر من أن انفصال الجنوب يؤدي إلى نشأة دولة غير قابلة للحياة يمكن أن تمثل تهديدًا للمصالح المائية المصرية في حوض النيل[1]، فوفقًا للمنظور المصري، يمثل السودان بتوجهاته العربية عمقًا استراتيجيًّا للدولة المصرية، وبناءً على ذلك تنظر مصر إلى أن وجود دولة جنوبية أفريقية الهوى والانتماء، يعني خصمًا استراتيجيًّا من مكانة مصر الإقليمية، وتعزيزًا في المقابل لمكانة إثيوبيا، خاصة مع تفجر أزمة سد النهضة الذي تشرع إثيوبيا في بنائه على الرغم من تهديده للحصة المصرية من مياه النيل.

وفي إطار ذلك يظل الهاجس الأمني وسط احتماليات عدم استقرار دولة جنوب السودان أحد أهم محددات العلاقات المصرية مع جنوب السودان[٢]، فنجد أن الدولة المصرية سعت للتعامل مع واقع انفصال جنوب السودان ببراغماتية، فسعت للتقارب، وقامت بإنشاء العديد من مشاريع البنية الأساسية، وكانت مصر من أوائل الدول التي اعترفت بجنوب السودان، كل ذلك يؤدي إلى مزيد من التدافع الإقليمي على الدولة الوليدة، فدول شرق القارة الأفريقية تسعى إلى جذب جنوب السودان إليها أملاً في العديد من المصالح الاقتصادية، ومصر تسعى إلى بناء علاقات وثيقة مع الدولة الوليدة في جنوب السودان، حتى يمكنها تأمين مصالحها الحيوية، وفي مقدمتها المصالح المائية المصرية، كما تسعى الدولة المصرية من خلال التقارب مع دولة جنوب السودان إلى منع أي تواجد إقليمي معادٍ للمصالح المصرية، وهنا يظهر جليًّا التنافس بين مشاريع إقليمية تسعى للهيمنة على مقدرات دولة جنوب السودان.

---

(1) Constantine Bartel , "Egyptand South Sudan Independence " , sudan Tribune , 1 August 2009 on the web\ www.sudantribune.com\ Egypt and South Sudan independence.

(٢) حمدى عبد الرحمن، " السودان وطريقه الثالث، الجزيرة نت، ٢٩\١٩\٢٠١٠ على الموقع الالكتروني : www.aljazeera.net

على المستوى المحلي، تتجلى أبرز تداعيات انفصال جنوب السودان في حدوث أزمة اقتصادية في شمال السودان، حيث حدث تحول خطير في الاقتصاد السوداني قبل انفصال الجنوب عندما تحوّل من اقتصاد إنتاجي يعتمد على الزراعة، إلى اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط، حيث اعتمدت الدولة في العقد الأخير على إيرادات النفط المستخرج من الجنوب، مما دفع البنك الدولي إلى كتابة تقرير عن حالة السودان الاقتصادية، قدّم فيه توصية إلى الخرطوم، مفادها أن هناك ضرورة مُلِحَّة لتقليل الخرطوم من اعتمادها على إيرادات النفط، وأن تشجع الاستثمار في قطاع الزراعة أن أرادت أن تتجنب الأزمات الاقتصادية المستقبلية الناتجة عن انفصال الجنوب، حيث حرم انفصالُ الجنوب دولةَ شمال السودان من ٨٠ % من النفط الذي يشكل غالبية صادرات السودان الشمالي قبل انفصال الجنوب، مما دفع السودان الشمالي إلى تعويض تلك الخسارة عن طريق المبالغة في تحديد رسوم نقل نفط الجنوب، وتصفيته، وشحنه من ميناء بورسوادن السوداني،الأمر الذي دفع جنوب السودان إلى إيقاف تصدير النفط، مما أدى إلى أزمة اقتصادية خانقة لكلا الدولتين، وقد صب ذلك في صالح بعض القوى الإقليمية التي انبرت إلى استغلال ذلك الخلاف والنظر في إمكانية استبدال ميناء بورسودان لتصدير النفط الجنوبي بمسارين، أحدهما: عبر الأراضي الكينية، وذلك عبر ميناء مومباسا الكيني. والآخر: عبر الأراضي الإثيوبية إلى ميناء جيبوتي على البحر الأحمر(١) .

على مستوى دولة جنوب السودان، بالنظر إلى الدولة الوليدة نجد ما يلي: أن هناك إمكانات وفيرة لتلك الدولة تحتاج إلى مساعدات لتطوير القطاع غير النفطي، حيث أن هناك حاجة ماسة إلى تقليل اعتماد حكومة جنوب السودان على إيراداتها من النفط، وتنويع تلك الإيرادات، فالجدير بالذكر أن ٩٨% من إيرادات دولة جنوب السودان تأتي من النفط، لذا يقتضي حماية اقتصاد الدولة الوليدة تنويع إيراداته، بحيث لا يعتمد الجنوب فقط على الإيرادات

---

(١) إجلال رأفت، انعكاس قيام دولة جنوب السودان على الوضع في الداخل ودول الجوار في: مجموعة مؤلفين: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢ م.

النفطية، وأن هناك قطاعات إذا تم الالتفات إليها سوف تمثل ركنًا أصيلاً في اقتصاد جنوب السودان بجانب النفط، مثل قطاع الزراعة، كما تحتاج الدولة الوليدة إلى إصلاحات هيكلية متمثلة في تشجيع القطاع الخاص، وخاصةً أصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك لتخفيض نسبة الفقر، كما يجب الاهتمام – أيضًا – بتنشيط قطاع السياحة، وتوفير الوظائف، ورفع كفاءة الأداء؛ حيث أن اعتماد الجنوب على النفط، وانغلاق اقتصاد الجنوب، واعتماده على دول الجوار والمانحين، يجعله رهن بالأجندات الإقليمية المتصارعة على الدولة الوليدة(١).

وعلى المستوى السياسي، يطرح انفصال جنوب السودان تداعيات خطيرة على المستوى السياسي بالنسبة لدولة السودان الشمالي؛ حيث يمثل انفصال الجنوب نهجًا من الممكن أن تسير عليه بعض الأقاليم التي تعاني من التهميش، مثل إقليم دارفور، فمن المرشح تجدد اشتعال تلك الأزمة، كما يواجه النظام الحاكم في الخرطوم أزمة شرعية سياسية لن يكون لها حل إلا إذا قام النظام الحاكم هناك بإصلاحات سياسية تكون عبر حوار وطني مفتوح مع كافة القوى السياسية في السودان، يكون الهدف منه تحقيق نوع من الاستقرار السياسي يسهم في تقليل الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن انفصال جنوب السودان.

انفصال جنوب السودان والعلاقات العربية الأفريقية:

تحتل العلاقات العربية الأفريقية مكانةً متقدمةً في التفكير الاستراتيجي المعاصر، وذلك بالنظر إلى التلاصق الشديد بين الكثير من الدول العربية والأفريقية، ناهيك عن أن كثير من الدول العربية، هي بالأساس، ذات هوية أفريقية لمسوغات جغرافية وثقافية وحضارية وتاريخية، فالفتح الإسلامي العربي لشمال أفريقيا في القرن السابع الميلادي، والمراحل اللاحقه، قد خلق صلات ووشائج بين الطرفين، تُوّجت بتعريب الكثير من المناطق التي قامت فيها الكثير من الحضارات والدول، وصولاً إلى تأسيس تونس والمغرب والجزائر، ولاسيما الوقت الراهن، وعلى ضفاف القرن الأفريقي نشأت الصلات التي عكست

(١) أحمد مجذوب أحمد، تقرير المصير بين الحق والواجب، انظر الموقع الإلكتروني: www.sudanile.com، بتاريخ ١٣/ ١٨/ ٢٠١٠م.

الترابط العضوي بين البر الآسيوي العربي ودول القرن الأفريقي من خلال الهجرات الإسلامية للحبشة، وما ترتب عليها من إنشاء مراكز تجارية في منطقه القرن الأفريقي.

كما تُعَدُّ أفريقيا مركز ثقل للعرب والمسلمين؛ ففيها أكثر من ثلثي العرب في العالم، كما كانت ممرًا سلكه الإسلام والعرب إلى أوربا عن طريق شبه جزيرة إيبرية (وجزيرة صقلية، وجزر البحر المتوسط الأخرى، ونقلوا إليها أسس الحضارة والمعرفة مباشرةً، أو بطريق غير مباشر، وعلى مدار العقود الأخيرة، واجهت العلاقات العربية الأفريقية تراجعًا كبيرًا بات مؤثرًا على مجمل المصالح الاستراتيجية للأطراف أصحاب العلاقة. ومن هذه الزاوية ظهرت محاولات عربية متعثرة لاستعادة قوة الدفع العربي الأفريقي على وقت التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ومن هذه المحاولات القمة العربية الأفريقية التي عقدت في سرت عام ٢٠١٠م، وبفارق أكثر من ثلاثة عقود عن قمة القاهرة عام ١٩٧٧م، إلا أن تلك المحاولات لم تف بالغرض، وتآكلت بفعل الاستراتيجيات المضادة من جانب إسرائيل والتنافس الدولي على أفريقيا، وذلك حيث عملت القوى الدولية والإقليمية على تفكيك أحد عناصر الهوية الجامعة للأفارقة، وهو الدين الإسلامي، ووضعت في هذا السياق استراتجيات محددة في نهاية القرن التاسع عشر؛ لفصل أفريقيا شمال الصحراء عن جنوب الصحراء على أسس عرقية بين العربية والأفريقانية[١]، كما أسهم في توسيع الفجوة بين العرب والأفارقة شعور الأفارقة بأن العرب يقومون بتصدير مشاكلهم إلى قمم منظمة الوحدة الأفريقية، وأن العرب يستغلون الأفارقة كورقة مساومة فقط في مواجهة إسرائيل، أو مجرد صنبور مياه، كما في حوض النيل بالنسبة لمصر والسودان، بالإضافة لحدوث العديد من الأزمات في مناطق التماس العربي الأفريقي، وحدوث اختراقات من قبل قوى إقليمية ودولية معادية للدور العربي في أفريقيا، مما أسهم في تراجع العلاقات العربية الأفريقية، ولعل أزمة جنوب السودان مثّلت تجسيدًا حيًّا لتدهور العلاقات العربية الأفريقية، فظهر

---

(١) أماني الطويل، العلاقات العربية الأفريقية ملامح المشهد وتحديات التقارب، موقع سودانايل، ٢٠١٢\١٢\١٢م.

جليًا أن هناك مشروعين؛ أحدهما: عربي تقوده مصر، وتدعم فيه السودان الموحد. والآخر: أفريقي تقوده القوى الإقليمية الأفريقية، وفي مقدمتها إثيوبيا وكينيا وأوغندا، تهدف إلى دعم انفصال جنوب السودان، وانتهى الأمر بانفصال الجنوب بمقتضى استفتاء حق تقرير المصير لشعب الجنوب السودان، ولكن التغيرات التي أصابت المنطقة العربية فيما يُعرف بالربيع العربي، خاصة ما حدث في مصر، وما ترتب على ذلك من رغبة مصرية لتعويض فقدانها رصيدها في قارتها السمراء، وقيام مصر بدور فاعل من أجل إحياء العلاقات العربية الأفريقية، بالرغم من التحديات التي تواجهها مصر في القارة الأفريقية والمتمثلة في شروع إثيوبيا في إقامة سد النهضة، بالإضافة لتجميد عضوية مصر في الاتحاد الأفريقي نتيجةً لثورة الثلاثين من يونيو، حيث اعتبرها الاتحاد الأفريقي تغييرًا غير دستوريٍّ للحكم في مصر، إلا أن ذلك لم يثن مصر عن القيام بدورها الرائد كحجر زاوية في العلاقات العربية الأفريقية، فنجد أنه بالرغم من التراجع في العلاقات العربية الأفريقية، وسيادة روح الشك والريبة بين العالمين العربي والأفريقي، فإن في هذه الأيام هناك رغبة صادقة لاستعادة قوة العلاقات العربية الأفريقية ورسوخها، ونستطيع رؤية ذلك عبر عدة مؤشرات إيجابية تدعو إلى التفاؤل بشأن عودة قوية وراسخة للعلاقات العربية الأفريقية، أبرزها إقامة القمة العربية الأفريقية الثالثة، والتي انعقدت في دولة الكويت خلال الفترة من ١٩ – ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣م، والتي مثّلت تدشينًا جديدًا لمرحلة جديدة من العلاقات العربية الأفريقية الراسخة، والقائمة على الاحترام والتآخي والمصالح المشتركة.

كما يسهم أيضًا في تلك العودة للعلاقات العربية الأفريقية، وجودُ جملة من التحديات المشتركة التي تواجه العالمين العربي والأفريقي، أبرزها تصاعد التحديات الأمنية التي تزايدت خلال العقدين الماضيين، حيث اتسع حجم ومستوى المهددات الأمنية المشتركة للعرب والأفارقة في أن، حيث يمكن أن نجمل هذه المهددات في نمو ظاهرة الإرهاب المؤسسة على استلهام نموذج القاعدة، ولعل (بوكو حرام) في نيجيريا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وجماعات الإرهاب الراديكالي التي تواجه الدولة المصرية بعد الثلاثين

من يونيو، نماذج ممثلة لهذه الظاهرة، فضلاً عن ظاهرة القرصنة في شرق القارة، وتهديدها منظومة الأمن بالبحر الأحمر، كما تفرض هذه الأيام ضرورة التعاون العربي الأفريقي في مجال التعاون الاقتصادي، حيث يكتسب هذا العنصر أهميته منطلقًا من الاحتياجات المتبادلة والمُلحَّة حاليًا للطرفين العربي والأفريقي, ففي الوقت الذي يحتاج فيه الأفارقة إلى استثمارات خارجية تدفع مستويات التنمية الوطنية, تتركز الفوائضُ المالية الخليجية في الاستثمارات الزراعية فقط في دول حوض النيل لسد الفجوة الغذائية في محاصيل أساسية مثل القمح والذرة. وفي هذا السياق يتم تجاهل الحقائق الأفريقية الجديدة، والممثلة في أن التقديرات الجديدة لأفريقيا تقول أنها أضحت واحدة من أكثر وأسرع مناطق العالم نموًّا[١].

أما فيما يخص أزمات مناطق التماس العربي الأفريقي، والتي كان أبرزها أزمة جنوب السودان، والتي انتهت بانفصال جنوب السودان وتكوين دولته المستقلة، فمما لا شك فيه أن انفصال جنوب السودان ما زال يثير الكثير من الهواجس بشأن إمكانية تأثيره على المصالح الحيوية لمصر والسودان، حيث تخشى الدولتان من أن يتم استخدام جنوب السودان كحائط صدٍّ أفريقي في مواجهة التواجد العربي في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، وأن يتم استخدام الدولة الوليدة كمخلب قط، يتم من خلاله تنفيذ أجندات إقليمية ودولية معادية لمصر والسودان، ومهددة لمصالحهما الحيوية، خاصة فيما يتعلق بمياه النيل، ولكن على الرغم من ذلك فإن الدولة المصرية تسعى بكل دأب إلى تجنب تلك المخاوف، وذلك عن طريق إعادة صياغة العلاقات العربية الأفريقية من خلال بوابة جنوب السودان، فالدعم المصري للدولة الوليدة، والتقارب المصري معها، يجعل من جنوب السودان بوابةً للتعاون العربي والأفريقي بدلاً من الصراع، ولعل هناك مجموعة من المؤشرات الإيجابية في ذلك الصدد، أبرزها مشاركة وزير خارجية دولة جنوب السودان السيد بنجامين برنابا في أعمال الدورة ١٤١ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية

---

(١) أماني الطويل، العلاقات العربية الإفريقية ملامح المشهد وتحديات التقارب، مرجع سبق ذكره

العربية، والتي تُعَدُّ المشاركة الأولى من نوعها، معربًا عن تقديره للجهود العربية في دعم دولته الوليدة، ورغبته في توثيق التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، وترحيبه بذلك التعاون، كما أعلن عن فتح سفارات لدولة جنوب السودان في كلٍ من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، مما يعطي إشارة إيجابية لإمكانية تحويل انفصال جنوب السودان من هاجس يثير المخاوف بشأن طبيعة علاقات تلك الدولة الوليدة ومدى تهديدها لمنظومة الأمن القومي المصري والعربي، إلى بوابة يتم من خلالها صياغة علاقات عربية وأفريقية راسخة تحقق مصالح كلا العالمين العربي والأفريقي.

*** **

انفصال جنوب السودان
والأمن المائي المصري

تشغل قضية الأمن المائي حيِّزًا كبيرًا في فكر المتخصصين في الشأن المائي في مختلف الدول، وعلى جميع الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، فالحديث عن أهمية المياه أمرٌ لا يحتاج إلى تحليل، فمن الماء خُلِقَ كلُ شيءٍ حي، وهي العنصر الأساسي اللازم لحياة جميع الكائنات الحية، كما أنها أيضاً تُعَدُّ المدخل الرئيس لأي عملية تنمية اقتصادية واجتماعية؛ إذ لا يمكن الحديث عن تنمية زراعية أو صناعية دونما توافر الكميات اللازمة للمياه وبنوعية محددة، ولاسيما أن قضايا تأمين الإمدادات الغذائية للأمم والشعوب ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقدرة على توفير الإمدادات المناسبة من المياه النقية، كمًّا وكيفًا، الأمر الذي يقود الدراسات الحديثة في هذا الشأن إلى القول بأن الأمن الغذائي دالة في الأمن المائي، انطلاقًا من الفرضية التي تقول بأنه لا أمن عسكريًّا لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الغذاء، وجوهر الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء، لذا أصبح تأمين المياه من عناصر قوة الدولة كما أخذت أدبيات التنمية خلال السنوات الأخيرة في الربط بين المياه المتاحة من ناحية والتنمية المستدامة من ناحية أخرى، فأصبح يُنظر للمياه باعتباره أحد العوامل الرئيسة التي تهدد الأمن الداخلي والخارجي، وقبل أن نتطرق إلى الأمن المائي المصري، سنتطرق إلى الحديث حول مفهوم الأمن المائي.

مفهوم الأمن المائي:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن المائي، إلا أن أكثر هذه التعريفات شيوعًا هو المتعلق بتحديد احتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما يُعرف بحد الأمان المائي، والذي يُعرف ب (متوسط نصيب الفرد سنويًّا من الموارد المائية المتجددة والعذبة) لمواجهة الحاجة للزراعة، والصناعة،

والاستهلاك المنزلي. واعتبر المنظور العالمي أن معدل ١٠٠٠ متر مكعب من المياه المتجددة للفرد في المتوسط، هو الحد الذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة مياه تعرقل التنمية، وتؤثر سلبًا على صحة المواطنين، أما من منظور إقليمي، فهناك شبه اتفاق على أن معدل ٥٠٠ متر مكعب يُعتبر حدًّا مناسبًا للمناطق الجافة وشبه الجافة، أو القاحلة، ومنها منطقة الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة وباستخدام هذا المعيار للحكم على مستوى كفاية الموارد المائية، قامت الأمم المتحدة بتقدير عدد البشر الذين يعانون من أزمة نقص المياه في العالم، حيث تذكر التقارير المتخصصة أن عددهم مرشح للازدياد من ١٣٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٩٠٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٥م، يتركز معظمهم في أفريقيا وأجزاء من غرب آسيا(١).

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول بأن الأمن المائي يُقصد به الحفاظ على الموارد المائية المتوفرة، واستخدامها في الشرب، والري، والصناعة، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة، وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها لتأمين التوازن بين الموارد المائية المقامة والطلب المتزايد عليها، لذا يمكن القولُ بأن الأمن المائي لا يقل أهمية عن أبعاد الأمن الأخرى، بل يفوقهم في كثير من الأحيان، لذا يَظَلُّ الحفاظ على الموارد المائية العذبة وتجديدها التحدي الأبرزَ لدول القرن الحادي والعشرين.

العلاقة بين الأمن المائي والأمن القومي:

يدخل تأمين مصادر المياه العذبة للدولة ضمن مجالات تأمين أمنها القومي، كما تصبح مصادر تلك المياه العذبة ضمن نطاق مجالها الحيوي والمجال الحيوي للدولة هو المناطق أو الدول المرتبطة بالدولة، وتحقق أمنها وازدهارها اقتصاديًا، وتمثل عمقًا استراتيجيًا، أو أهمية سياسية(٢)، **ويمكن**

---

(١) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص٩.

(٢) أشرف عبد الحميد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م .

معرفة العلاقة بين الأمن المائي والأمن القومي من خلال تحديد مصالح الأمن القومي التي تُبنى على الأسس التالية:

١- السعي الدائم للدولة للتمسك بما تملك دون تفريط في أي جزء، وفي الحالة المصرية، نجد أن نهر النيل يمثل شريان الحياة لمصر، وينعكس ذلك على سياسات الدولة المصرية، والتي تتمثل في تأمين حصتها من المياه التي يعيش عليها الشعب المصري، فعدم تدفق مياه النيل من منابعه، أو التأثير على كمية المياه التي تصل إلى مصر، أو التهديد بها، هو تهديد لبقاء الدولة المصرية.

٢- تحقيق الرفاهية للشعب من خلال معدلات نمو اقتصادي مناسب مع عدالة اجتماعية، وفي الحالة المصرية، نجد أن تحقيق الرفاهية الاقتصادية مرتهنٌ بالزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية اللذين يعتمدان بشكل رئيسي على مياه النيل.

٣- إرادة وطنية مستقلة في اتخاذ قرارها، وحرية المواطنين في الداخل عن طريق استقرار النظام السياسي وتماسكه، وكل ذلك مرهون بعدم وجود ضغوط من جانب الدول المعادية في المنطقة، أو من جانب الدول التي تتحكم في منابع نهر النيل في الحالة المصرية.

وبناءً على ما سبق، يجب أن يحتوي المجال الحيوي لمصر كلَّ الدول التي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي المصري، وكل ما يُمثل تهديدًا لمصر، سواء في صورة مباشرة أو في صورة غير مباشرة، من خلال التأثير على حصة مصر من مياه النيل، أو في صورة تهديد المصالح المصرية من خلال التواجد في عمقها الاستراتيجي المتمثل في حوض النيل.

الأمن المائي المصري:

يمثل نهر النيل شريان الحياة الرئيسي لمصر، وتُعتبر مياهه المورد الرئيسي للمياه السطحية العذبة فيها؛ إذ تعتمد مصر على مياهه اعتمادًا يكاد يكون كليًّا في الاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية، فموارد مصر المائية من المصادر الداخلية لا تُلبِّي إلا ٥ – ١٠ % فقط من احتياجاتها من المياه العذبة سنويًّا، بينما تحصل على ٩٠ – ٩٥ % من احتياجاتها المائية من نهر

النيل، لذا فإن أي نقص في كمية المياه التي ترد إلى مصر من نهر النيل، يؤثر تأثيرًا سلبيًا مباشرًا على إنتاجها الزراعي والصناعي، وعلى عكس جميع دول حوض النيل التي تسقط عليها الأمطار بغزارة، وتتوافر فيها كميات هائلة من المياه الجوفية، ولديها أنهارٌ أخرى تعتمد عليها[1]، تعتبر حصة مصر من المياه الحد الأدنى لسد احتياجاتها المائية، ومن المعروف أيضًا أن نهر النيل كان أساس الحياة والحضارة المصرية، لذا نجد أن مصر منذ تاريخها الطويل اتجهت شطر الجنوب، شطر منابع نهر النيل، لاستكشافها، وتأمين وصول مياه النيل[2] إلى مصر، ويزداد إلحاح القضية المائية المصرية في ظل تزايد وتيرة الصراع على المياه بين دول حوض النيل، فضلاً عن تزايد التأثيرات السلبية للتغيُّرات المناخية على المتاح من مياه النيل كل ذلك أدى إلى ظهور ما يُعرف بمصطلح (أمن مصر المائي) على الساحة المصرية، والذي أصبح المكون الرئيس في منظومة الأمن القومي المصري، حيث أصبحت المياه تشكل محور الصراع الاستراتيجي الذي يجب العمل على التصدي لتحدياته من خلال استثمار كافة الإمكانات البشرية والمادية والطبيعية.

وقد طُرِحت العديد من التصورات لمفهوم أمن مصر المائي باعتباره أحد أبعاد الأمن القومي المصري، والذي ينطوي في مجمله على مفهوم مطلق، يستند إلى أساس جوهري هو الكفاية والضمان للموارد المائية مستقبلاً، وفي ظل التحديات الراهنة، والتي تعوق تحقيق الأهداف التنموية، فإنه لا مناص من اللجوء إلى مفهوم أمن مائي نسبي، يتوافق مع الإمكانات المائية التقليدية وغير التقليدية، وذلك لتلبية الاحتياجات الأساسية، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، ورفع طاقاتها، من التصدي لتحديات الصراع

(١) محمود أبو زيد، مصر ودول حوض النيل، الأهرام المسائي، ١٣مارس ٢٠٠٤م، وانظر أيضًا: عبد القادر عبد العزيز على: موارد المياه في مصر ووسائل تنميتها في محمد إبراهيم منصور(محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، ١٩٩٩م، ص ٧٤٤-٧٤٥.

(٢) أحمد الرشيدي، مصر ومياه النيل : تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل، وفي أحمد يوسف (محرر)، المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ١٥٦- ١٥٨.

الاستراتيجي حول المياه في حوض النيل، من خلال استثمار كافة الإمكانات البشرية والمادية والطبيعية في مصر من أجل تأمين احتياجاتها من الموارد المائية.

ولما كانت مياه النيل الركن الرئيس لأمن مصر المائي، وخط الدفاع الحقيقي عن الوجود المصري، باعتبار أن نهر النيل مبعث الوجود المصري في حد ذاته، لذا كان تأمين حصة مصر من مياه النيل الشغل الشاغل لحكام مصر منذ العهد الفرعوني وحتى العهد الحديث، وتنوعت طرق حماية مصر لحصتها من مياه النيل، ما بين الطرق العسكرية، والطرق التعاونية، إلا أن في مجمل الحالات، لم يكن من المسموح المساس بحصة مصر وإمدادتها من مياه النيل بكافة الطرق التي تلائم كل عهد ومرحلة لإدراك كل حكام مصر أن قوة مصر وتأمينها يبدأ من تأمين منابع نهر النيل في الجنوب، وعدم العبث بحصتها المائية القادمة من عمقها الاستراتيجي الجنوبي.

مؤشرات الأمن المائي المصري:

يمكن القول بأنه لقياس مؤشرات الأمن المائي لأي دولة يتم الاعتماد على أربع مؤشرات، وهي المؤشرات الكميَّة، والمؤشرات النوعية، والمؤشر الاقتصادي، والمؤشر العسكري، **وسنقوم بعرضهم على النحو الآتي** :-

١- **المؤشر الكمي:** يذهب المؤشر الكمي إلى محدودية المياه من الناحية الكمية (Physical Water Scarcity)، ويرتبط مفهوم الأمن المائي وَفْقَ هذا المؤشر بمفهوم الميزان المائي (Water Balance)، ويقصد بالأخير: عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية (المعروض من المياه) في فترة زمنية معينة، وإجمالي حجم الاحتياجات المائية اللازمة لسد مختلف الاحتياجات (الطلب على المياه) خلال الفترة الزمنية نفسها، وبعبارة أخرى: يقصد بالميزان المائي: تعيين كميات المياه الداخلة والخارجة لأي نظام مائي[١].

---

(١) محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ٣٠ .

يأخذ شكل الميزان المائي ثلاث صور

أ - **حالة التوازن المائي** وهي الحالة التي يتساوى فيها حجم الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.

ب - **حالة الوفرة المائية** وهي الحالة التي يفوق فيها حجم الموارد المائية حجم الطلب عليها.

ج - **حالة الندرة المائية** وهي الحالة التي تكون فيها الموارد أقل من الحجم المطلوب لتلبية الاحتياجات المائية [١].

ويمثل الأمن المائي دالةً في الميزان المائي لأية دولة، وانعكاسًا مباشرًا له، وبشكل أكثر دقة، يمكن القول أن الأمن المائي دالة في محدودية الموارد المائية، حيث يرتبط الأمن المائي بشكل عكسي مع درجة محدودية الموارد المائية، كما أن تعريف محدودية الموارد المائية يختلف باختلاف المعيار الذي يتم الاستناد عليه في المقياس[٢].

وينصرف مفهوم المحدودية في الموارد المائية، حسب المعيار الكمي، إلى وصف إحدى حالتين:

الحالة الأولى هي حالة الفقر المائي، حينما يقل نصيب الفرد السنوي من المياه عن ١٠٠٠ متر مكعب، وذلك على اعتبار أن هذه الكمية تمثل حد الفقر المائي عالميًا. ويستند هذا المعيار إلى القاعدة التي استخدمها أخصائيو العلوم المائية عبر الاحتكام إلى معادلة السكان/المياه في تصنيف الدول مائيًا، حسبما يتوافر من المياه العذبة لكل فرد سنويًا، **حيث تقسم الدول إلى أربع فئات، هي:-**

---

(١) محمد سالمان طايع، العجز القادم: رؤية تحليليه لمؤشرات الأمن المائي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد١٩١، يناير ٢٠١٣م، القاهرة، ص٥٩.

(٢) تشير أدبيات المياه إلى أنه ليس هناك اتفاق بين المتخصصين في الشأن المائي حول تحديد وتعريف ظاهرة "محدودية الموارد المائية" تعريفًا جامعًا مانعًا، حيث يستخدم المحللون والباحثون في الشأن المائي عددًا من المصطلحات للتعبير عن حالة الفقر المائي، وأبرز هذه المصطلحات: "محدودية الموارد المائية"، و"ندرة المياه"، و"العجز المائي"، و"الفقر المائي"، و"قصور الموارد المائية"، و"شح المياه"، و"أزمة المياه" .

أ- دول تتميز بالوفرة المائية: ويحصل فيها كل فرد سنويًا على كمية من المياه تزيد على ٢٠٠٠ متر مكعب.

ب- دول مجهدة مائيًا: يحصل الفرد فيها سنويًا ما بين ١٠٠٠و١٧٠٠ متر مكعب.

ج- دول فقيرة مائيًا: يحصل الفرد فيها سنويًا على أقل من ١٠٠٠ متر مكعب.

د- دول الفقر المائي المطلق: يحصل الفرد فيها على أقل من ٥٠٠ متر مكعب.

ومع ذلك، فإن قياس مستوى الأمن المائي بنصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة لا يكفي وحده؛ لأن قياس هذا المؤشر يتناقص باستمرار في جميع دول العالم تقريبًا، نتيجةً لتزايد السكان، بل لابد من الأخذ في الاعتبار قياس العائد الإنتاجي والاقتصادي من الوحدة المائية. كما يمكن القول أيضًا أن المعايير الكمية التي تحدد الفقر المائي هي معايير استرشادية تخضع لعوامل مختلفة، منها درجة الوعي، والحالة الاقتصادية. فقد تستطيع دولة متقدمة أن تتعايش مع نقص حاد في نصيب الفرد من الماء، يقل عن ٥٠٠ متر مكعب، بينما لا تستطيع دولة نامية تعاني المشكلات الاجتماعية والاقتصادية أن تواجه أعباء التنمية بموارد مائية تصل إلى ١٠٠٠ متر مكعب للفرد الواحد سنويًا.

بيد أن الكثير من خبراء المياه يرفضون اعتبار الرقم (١٠٠٠ متر مكعب للفرد في السنة) حدا للفقر المائي، وذلك لأن هذا الرقم هو قيمة مطلقة لا تعني شيئًا، فضلاً عن أن قياس مستوى الأمن المائي بنصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة لا يكفي وحده.

وأما الحالة الثانية، فهي حالة العجز المائي، وهي الحالة التي يفوق حجم الاحتياجات المائية فيها الموارد المائية المتجددة والمتاحة، وبالتالي يحدث اختلال بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة، والطلب المتزايد عليها، والذي يتمثل في ظهور عجز في الميزان المائي، ويطلق على هذا العجز أحيانًا تسمية "الفجوة المائية". وعندما يصل العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار

اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة، فإنه يكون قد وصل إلى ما يُسمَّى: "الأزمة المائية".

ويرى بعضُ خبراء المياه أن حالة العجز في الميزان المائي –حتى وإن لم تقترن بتجاوز خط الفقر المائي (١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا)– تُعد دليلاً كميًّا على محدودية الموارد المائية، كما أن هناك بعض الدراسات، التي أعدت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، قد تنبأت بظهور عجز في الميزان المائي المصري بحلول عام ٢٠٠٠م بسبب تواتر الزيادة السكانية مع التقدم الصناعي المرتقب، فضلاً عن التوسع الزراعي الأفقي والرأسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيًّا. ورأت تلك الدراسات أيضًا أنه إذا كان نصيب الفرد من الموارد المائية في عام ١٩٨٦م بلغ ١١١٠م٣، فإنه سوف ينخفض عام ٢٠٠٠م إلى نحو ٨٦٥ م٣ للفرد. وقد ذهبت بعض هذه الدراسات إلى درجة عالية من التشاؤم وقتها حينما تصورت أن عام ٢٠٠٠ سيشهد عجزًا مائيًّا قدره ٣١ مليار م٣ عن الاحتياجات المُثلَى، وأن الأمر سيزداد سوءًا في ظل استمرار نمط استهلاك المياه الحالي الذي يتسم بالإسراف(١).

وبالإطلاع على الميزان المائي المصري لعامي ١٩٩٧ و٢٠١٧م، وفق ما انتهت إليه خطة وزارة الموارد المائية والري، سنجد أن عام ٢٠١٧م سيشهد عجزًا في الميزان المائي المصري، مقداره مليار م٣ تقريبًا، وذلك بافتراض إضافة تسعة مليارات من الأمتار المكعبة إلى الإيراد المائي من خلال إنجاز المرحلة الأولى لمشروع جونجلي (مليارا م٣)، وتطبيق نظم الري الحديثة (٤ مليارات م٣)، وتطوير التركيب المحصولي (٣ مليارات م٣). يعني ذلك أن العجز المائي قد يصل إلى عشرة مليارات م٣، في حالة عدم إنجاز تلك المشروعات، كما يتضح من الجدول المرفق.

وإجمالاً، فإن الوضع المائي في مصر يشير إلى حالة من حالات العجز المائي، فضلاً عن أن متوسط ما يحصل عليه الفرد في مصر من المياه لا يزيد

---

(١) محمد عبد الهادي راضي، المياه والسلام: مصر، المشكلة: مقترحات الحلول، مجلة علوم المياه، العدد الثاني، يناير ١٩٨٧م، القاهرة.

على ٧٠٠م٣ سنويًا، أي أنها تُصنَّف ضمن دول الندرة المائية، وتوشك على أن تدخل في مصافٍ الندرة المائية المطلقة.

٢- المؤشر النوعي (الكيفي) لأمن مصر المائي:

حسب هذا المؤشر، فإنه يقصد بمفهوم محدودية الموارد المائية عدم صلاحية كل أو بعض الحجم المتاح من المياه للاستخدام التنموي (منزليًا، وزراعيًا، وصناعيًا)، حيث يؤكد خبراء الموارد المائية أن توافر المياه بكميات كبيرة، مع عدم صلاحيتها للشرب أو للأغراض الأخرى، بسبب التلوث، يُعد ندرة مائية؛ إذ أنه سيؤدي في النهاية إلى عدم القدرة على استخدام تلك المياه، ويطرح المختصون في الشأن المائي في هذا الخصوص مفهومَ "المياه القابلة للشرب كمعيار على ضمان تحقق الأمن المائي، حتى مع توافر المياه بالكميات المطلوبة، وفي هذا السياق، نجد أن التقرير الصادر عن الوكالة الأمريكية لحماية البيئة، في أبريل ٢٠٠٦م، أكد أن أي نوع من الملوثات للموارد المائية يُعد تهديدًا للأمن المائي، لذلك نجد أن هذا المؤشر لا يهتم بكمية المياه قدر اهتمامه بجودتها[١].

وبصفة عامة، تمتاز مياه نهر النيل في جميع أنحاء مجراه من أقصى منابعه، وحتى السد العالي في أسوان، بالنقاء الشديد، ويرجع ذلك إلى أن السمات الطبوغرافية والميترولوجية والهيدروليكية للنهر، تلعب دورًا في جعل مياهه نقية باستمرار.

بيد أن ذلك لا ينفي أن واحدة من أهم وأبرز مشكلات نهر النيل على الصعيد المحلي المصري هي مشكلة الملوثات التي تُلقَى في النهر، والتي تكبد الحكومة المصرية مليارات الجنيهات سنويًا لتطهير مياهه، الأمر الذي يفتح باب النقاش واسعًا حول "تكلفة الفرصة البديلة" للحفاظ على مياه نهر النيل صالحة للشرب، بمعنى الثمن التنموي لتعبئة جزء من الموازنة السنوية للدولة المصرية للحفاظ على نوعية مياه النهر.

---

(١) محمد سالمان طايع، العجز القادم : رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

٣- المؤشر الاقتصادي للأمن المائي المصري:

يتلخص مفهوم محدودية الموارد المائية وفق المؤشر الاقتصادي-إلى الحالة التي تعاني من ضعف البنية التحتية المائية اللازمة لتوصيل إمدادات المياه للشرب، والري، والصرف الصحي، حتى وإن توافرت المياه بكميات كبيرة، وبنوعية جيدة. ففي هذه الحالة، فإن عدم وجود المنشآت المائية اللازمة لإيصال المياه إلى المستخدمين، نتيجة للفقر الاقتصادي، يترتب عليه عدم قدرة المستخدمين على الانتفاع بالمياه، وهي النتيجة نفسها المترتبة على عدم وجود الماء كليًا، أو وجوده بكميات قليلة، لذا تُطِلُّ علينا بعض المفاهيم ذات الصلة بنفس المعنى، مثل مفهوم "حقوق الإنسان في المياه بوصفه تعبيرًا عن المؤشر الاقتصادي للأمن المائي. ويمكن قياس حقوق الإنسان في المياه، استنادًا إلى المؤشرين اللذين أوردهما تقرير التنمية البشرية، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م، وهما: نسبة السكان الذين يستخدمون إمدادات مياه شرب نقية، ونسبة السكان الذين يستخدمون صرفًا صحيًا محسنًا. ووفقًا لهذا المؤشر، فإن ٩٨% من المصريين يستخدمون مصدرًا محسنًا للمياه، وهو ما يُعبِّر عن درجة عالية من الأمن المائي من المنظور الاقتصادي. بيد أن نسبة من يمكنهم استخدام مصدر محسن للصرف الصحي لا تزيد على ٧٠% من عموم المصريين، مما يعني تدني مستوى الأمن المائي، وفق المؤشر الاقتصادي[١].

ويبدو هذا المؤشر في غاية الأهمية والخطورة بالنظر إليه من المنظور الكلي في حوض النيل، حيث أنه وفقًا لهذا المؤشر، تُعد دول حوض النيل من أفقر دول العالم النامي؛ فطبقا لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠٠٤م، فإن جميع دول حوض النيل، عدا مصر، تقع في فئة الدول الأقل دخلاً، وتُعد مصر هي الدولة الوحيدة التي تقع في فئة الدول ذات الدخل المتوسط.

---

(١) محمد سالمان طايع، العجز القادم: رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، مرجع سبق ذكره، ص٦١.

٤- المؤشر العسكري لمفهوم الأمن المائي:

يعتمد هذا المؤشر في قياس وضعية الأمن المائي وفقًا لامتلاك الدولة ما يُسمَّى بمقومات القوة الشاملة، والتي تنصرف إلى إجمالي ما يتوافر لدى الدولة في فترة زمنية معينة من قدرات وإمكانات عسكرية، ومدى ما تحوزه الدولة من منظومات تسلح تقليدية، أو أسلحة دمار شامل (نووية، أو كيماوية، أو بيولوجية). فضلاً عما سبق- وهو العامل المهم والحاسم في هذا الصدد- قدرة الدولة على توظيف قدراتها العسكرية الشاملة في خلق حالة "ردع" تحول دون إقدام دول أخرى على العدوان على مواردها المائية (السطحية والجوفية)، كما تكون قادرة- عند الضرورة- على حماية وتأمين مواردها المائية ضد أي أطماع خارجية أو اعتداء على تلك الموارد، فحين تضعف دفاعات الدولة ضد المطامع الخارجية في ثرواتها المائية تفقد الدولة قدرتها على تأمين مصادر الماء والغذاء للمجتمع، ويصبح مستعصيًا عليها أن تستوعب الحاجات الاقتصادية المتزايدة، بسبب فقدانها الحد الأدنى من السيطرة على ثرواتها، وفي مثل هذه الحالة، يتهدد ويتأزم الأمن المائي.

ووفقًا لهذا المؤشر، بالنظر إلى النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، نجد أن جميع دول أعالي الحوض، سواء الدول التي تصنف على أنها دول قوية نسبيًا، أو الدول التي تُصنَّف على أنها ضعيفة نسبيًا، نجد أن بعضها يعبر عن عدم رضاه عن الوضع المائي والقانوني القائم في حوض النيل، ويتجلى ذلك من خلال رفضها للاتفاقيات القانونية الموقعة بشأن مياه النيل، وإن تفاوتت درجة عدم الرضا من دولة إلى أخرى، وإن تباينت في شدتها وحِدَّتِها من فترة زمنية لأخرى. ونتيجةً لذلك، فإن تلك الدول تسعى، كل بحسب قوته، ونفوذه، وقدرته، إلى تكوين تحالفات خارجية، نحو تغيير الوضع الراهن، وإحلاله بوضع آخر.

وبتطبيق "نظرية تحول القوة"، يمكن القول بأن الدول التي تمتلك القوة النسبية ستسعى إلى تبديل الوضع القائم بما يتناسب مع مصالحها أو للحفاظ عليه إذا كان هذا الوضع في صالحها، وبطبيعة الحال، تزداد احتمالات تبني سياسات خارجية ذات طبيعة صراعية من جانب الدول القوية نسبيًا، وغير الراضية في حوض نهر النيل في حالتين؛ الحالة الأولي: حينما تتحالف معها الدول الصغيرة

والضعيفة نسبيًّا، وغير الراضية في الحوض. عندئذ، ترى الدول القوية نسبيًّا أن ثمة تحولاً قد طرأ على قوتها، فتسعى إلى ترجمة ذلك التحول الإيجابي في قوتها نحو افتعال سلوكيات صراعية، تسعى من خلالها إلى تغيير الوضع القائم(١)، وفرض واقع جديد يحقق لها مزايا إضافية. الحالية الثانية: حينما تتحالف الدول القوية وغير الراضية مع أطراف خارجية، سواء كانت قوى إقليمية أو دولية. وعندئذ، تتزايد احتمالات تصاعد الصراع المائي، استنادًا إلى النظرية المذكورة، وبالتطبيق على حوض النيل نستطيع ملاحظة أن خريطة القوة في حوض النيل تتكون من معسكرين؛ المعسكر الأول: هو دول تتمتع بالقوة النسبية، وتتآلف من مصر والسودان وإثيوبيا. ومعسكر آخر: يتألف من دول ضعيفة نسبيًّا، وهي باقي دول الحوض، وتكمُن الإشكالية في الاختلاف الحاد في وجهات النظر بين القوتين الأبرز في حوض النيل، وهما: مصر وإثيوبيا؛ فمصر تتمسك بحصتها المقررة من نهر النيل وفقًا للاتفاقيات الدولية التي أُبرِمت في الماضي، والتي تضمن حقوق مصر المائية، وينطلق الموقف المصري من إمكانية تنمية موارد النهر الذي تبلغ إيراداته ١٦٠٠ مليار متر مكعب بالتعاون مع دول الحوض، كما تؤكد ضرورة عدم إقامة أية مشاريع مائية على النهر من شأنها التأثير على الحصة المصرية من المياه، وعلى النقيض يأتي الموقف الإثيوبي الذي ينادي بإعادة النظر في الاتفاقيات الدولية، وفي الحصص المائية التي تذهب لمصر، وتتحدى الدولة الإثيوبية دولة مصر بشروعها في بناء سد النهضة، رغم التأكيدات التي تشير إلى تأثير مثل ذلك السد على حصة مصر من مياه نهر النيل، وهو ما يُعرِّض الأمن المائي المصري للتهديد الذي يُعد حجر الزاوية في منظومة الأمن القومي المصري، وتعتمد الدولة الإثيوبية في مواجهة الدولة المصرية في ذلك الملف على تكوين تحالفات مع الدول الضعيفة والصغيرة نسبيًّا، والاستناد إلى قوى إقليمية كإسرائيل، وقوة دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، أو أي دولة مانحة، وفي هذا السياق، يمكن فهم وتفسير التحول الدراماتيكي الذي طرأ على مواقف وسلوكيات

---

(١) محمد سالمان طايع، العجز القادم : رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري، مرجع سبق ذكره، ص٦٢ .

دول أعالي النيل في الآونة الأخيرة، وتحديدًا حينما أقدمت خمس دول من المنابع النيلية (إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، وكينيا، ورواندا) بالتوقيع بشكل منفرد على اتفاقية عنتيبي الإطارية في ١٤ مايو ٢٠١٠م، ثم لحقتها بوروندي في فبراير ٢٠١١م، دون الأخذ في الحسبان الاعتراض المصري- السوداني، الأمر الذي يهدد الأمن المائي المصري.

أمَّا الدول الضعيفة نسبيًا وغير الراضية، فليس أمامها إلا أحد بديلين: إما الانزواء داخل النظام، أو السعي للحصول على رضا الأطراف القوية المسيطرة على النظام. وإذا ما تبنت تلك الدول البديل الثاني، فإنها تكون أمام خيارين، أولهما: السعي للحصول على رضا الأطراف القوية (والراضية) عن الوضع القائم، وثانيهما: السعي للحصول على رضا الأطراف القوية (وغير الراضية) عن الوضع القائم، ومن ثَمَّ التحالف معها لتكوين جبهة مشتركة تجمع كلاً من الدول غير الراضية (القوية والضعيفة معًا)، وتعملان معًا من خلال إثارة القلاقل، والنزاعات، والتوترات، والصراعات الهادفة إلى تغيير الوضع الراهن، وبما يحقق لها درجة الرضا المنشود، وهو ما تحقق من خلال توقيع الدول القوية والدول الضعيفة في حوض النيل الاتفاقية الإطارية الجديدة، لممارسة نوع من الابتزاز السياسي والاقتصادي على مصر والسودان.

الأبعاد السياسية لعلاقات مصر مع دول حوض النيل:

اتسمت العلاقات المصرية مع دول حوض النيل عبر تطورها التاريخي بأنها لم تكن مجرد علاقة شكلية، أو علاقة تقوم على مجموعة من المصالح التي فرضتها الحالة الجغرافية، وإنما هي علاقة متشابكة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية، إضافة إلى الرابط التاريخي المغلَّف بالبعد النيلي في إطار دائرة مصر الأفريقية التي تتمتع باهتمام خاص في الدبلوماسية المصرية.

تتعامل الدولة المصرية منذ التاريخ مع حوض النيل كوحدة جغرافية واحدة تحرص على تنميتها بشكل عام، وتحاول السعي إلى ما يحقق مصالح دوله كلها في إطار علاقات من التعاون لا التنافس، وبها يحول علاقات التشارك المستندة إلى هذا النهر الخالد إلى مجال تنموي لخدمة شعوبها، كما تؤمن مصر بأن التعاون بين دول الحوض هو السبيل الوحيد لحماية بيئة نهر النيل، وتحقيق

تنمية متواصلة ومستدامة تؤدي إلى تعاون اقتصادي يخلق أجواء سياسية مواتية بعيدًا عن التنافس وأجواء المواجهة، وبذلك يتحول النهر إلى عامل ربط بين دوله وشعوبه[1].

وتقوم السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل على مجموعة من المرتكزات الأساسية المحددة لسلوكها تجاه هذه الدول، أبرزها الحرص على سياسة ضبط النفس والاستناد إلى منهج تسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية، والتأكيد على أهمية تعزيز فرص التعاون الإقليمي، وجدير بالذكر أن الدائرة الأفريقية تُعد من أهم دوائر السياسة الخارجية المصرية، حيث أن القارة السمراء تمثل العمق الاستراتيجي المباشر للدولة المصرية، وترتبط مصر بها بمصالح استراتيجية على الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

<u>ومرت علاقات مصر بدول حوض النيل بمجموعة من المراحل يمكن رصد أبرز محطاتها على النحو الآتي:</u>

- خلال النصف الأول من القرن العشرين، يُلاحظ في تلك المرحلة أن جميع بلدان حوض النيل تحت نير الاستعمار باستثناء الحبشة "إثيوبيا"، ومن الملاحظ خلال تلك الفترة، أنه لم تَخْلُ أي من المعاهدات من بند يخص مياه النيل، ويؤكد على الحرص على عدم إنشاء أي سدود من شأنها التأثير على حصة مصر من مياه النيل، وخلال تلك المرحلة صدر ما يُسمّى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م من جانب بريطانيا للتحول مصر إلى دولة مستقلة، وعاد الفكر السياسي المصري المؤمن بضرورة وحدة وادي النيل كأحد المرتكزات الأساسية التي قامت عليها سياسة مصر الخارجية، وبدأ الاهتمام المصري بدراسة إمكانية التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل.
- بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر فرضت احتياجات التنمية والتطور على الدولة المصرية ضرورة زيادة مواردها المائية، وهو ما دفع القيادة المصرية إلى التفكير في مشروعات قومية تزيد من

---

(١) هانئ رسلان، العلاقات السياسية مع دول حوض النيل في محمد سالمان طايع (محرر)، الأمن المائي المصري الواقع والمستقبل، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢٩-٣٠ .

مواردها المائية، فكان مشروع السد العالي، ولكن اصطدم هذا المشروع في البداية بعقبتين، عقبة التمويل، وعقبة التوصل إلى تفاهم مع الحكومة السودانية بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦م، حيث أعلنت السودان رفضها لاتفاقية ١٩٢٩م، فدخلت مصر في تفاوض مع السودان، والذي أسفر عن توقيع اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل في عام ١٩٥٩م، وتعد تلك الاتفاقية أول تحالف مائي سياسي بين دولتين من دول حوض النيل تجاه قضايا مياه النيل[١].

- بعد استقلال دول حوض النيل جميعًا، وغالبية دول القارة السمراء، ونشأة منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣م كإطار جامع للدول الأفريقية، توجَّهت السياسة المصرية نحو إيجاد أطر إقليمية للتعاون مع دول حوض النيل، تمثلت في الآتي:

أ – **مشروع الهيدروميت** – ويُعنى هذا المشروع بدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد انطلق هذا المشروع عام ١٩٦٧م بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر، وهي مصر، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندا، والسودان، وانضمت إليه بعد ذلك رواندا، وبوروندي، والكونغو الديمقراطية {زائير آنذاك}، ثم انضمت إثيوبيا بصفة مراقب[٢]. وبمقتضى هذا الاتفاق، أقيمت محطات رصد في مجمعات الأمطار الرئيسة – بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت وقد حظي بتمويل دولي من العديد من الدول المانحة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأرصاد العالمية، وقد تم هذا المشروع على ثلاثة مراحل، هي:

أ– **الأولى**: من ١٩٦٧م وحتى ١٩٧٢م، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة .

---

(١) هانئ رسلان، العلاقات السياسية مع دول حوض النيل في محمد سالمان طايع (محرر)، الأمن المائي المصري الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ .

(٢) هالة محمد عصام الدين، مبادرة حوض النيل ودورها في تفعيل علاقات التعاون البينية لدول الحوض، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٥.

ب- **الثانية:** مـــن ١٩٧٦م وحتى ١٩٨٠م بتمويل من برنامج الأمم المتحدة

ج- **الثالثة:** من ١٩٨١م وحتى ١٩٩٢م بدعم من الدول المتشاطئة.

ب - **تجمع الإندوجو-** ويعني الإخوة باللغة السواحيلية، وقد كانت مصر صاحبة فكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان، ويضم أغلب دول حوض النيل في منطقة شرق ووسط أفريقيا، وقد أعلن عن إنشائه أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الأول لدول حوض النيل المنعقد في الخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣م، وكانت أبرز أهداف التجمع هي التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الإقليمية، ودعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية وتبادل الخبرات في كافة المجالات بهدف دعم التعاون الإقليمي[١].

ج - **مشروع التيكونيل** - وهو تجمُّع للتعاون الفني بين دول حوض النيل للتنمية وحماية البيئة، وقد أُنشِئ هذا التجمُّع في ديسمبر ١٩٩٢م بمشاركة ستّ دول كأعضاء عاملين، وهم: مصر-السودان - تنزانيا - أوغندا - رواندا - الكونغو الديمقراطية. وحصلت باقي الدول على صفة مراقب، واستمر مشروع التيكونيل خلال الفترة من ١٩٩٢م وحتى ١٩٩٨م الذي يُعد أول آلية منظمة تجمع دول الحوض بخطة شاملة تضمنت ٢٢ مشروعًا من أهمها مشروع إعداد إطار للتعاون الإقليمي القانوني والمؤسسي بين دول حوض النيل الذي شكِّلت له لجنة فنية قانونية تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دوري عدة مرات كل عام، وقد تمخض عن مشروع التيكونيل آلية تعاونية على درجة كبيرة من الأهمية وهي سلسلة مؤتمرات النيل عام ٢٠٠٢ والتي

---

(١) سامي ذكي يعقوب، البعد المائي في العلاقات المصرية الإثيوبية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص٦٣.

أعدت لتكون بمثابة منتدى للحوار وبناء الثقة بين شعوب وحكومات دول حوض النيل[1].

د – **مبادرة حوض النيل** – تأسست تلك المبادرة عام ١٩٩٩م بهدف وضع استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية والانتقال من مرحلة الدراسات إلى مرحلة تنفيذ المشروعات، وقد رفعت المبادرة شعار تحسين معدلات التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر. ولأول مرة انضمت كافة دول حوض النيل إلى آلية من آليات التعاون بينهم بصفة أعضاء عاملين باستثناء إريتريا التي اكتفت بصفة مراقب[2]، **وقد اشتملت المبادرة على ٢٢ مشروعًا موزَّعة على محورين:**

أ- مشروعات الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر، وقد وزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها، واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقي.

ب- مشروعات الأحواض الفرعية، وقد قسمت تلك المشروعات إلى منطقتين يقع تحت كل منها مجموعة من المشروعات:

- مشروعات نيل هضبة البحيرات الاستوائية.
- مشروعات النيل الشرقي.

مثّلت هذه المشاريع آليات تعاون لتنظيم العلاقات المائية والاقتصادية بين دول الحوض وتوفير المعونة الفنية وحماية البحيرات والأنهار الفرعية لنهر النيل، وتعظيم الاستفادة من فاقد المياه وتطهير المجاري المائية.

---

(١) محمد سالمان طايع، التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل : رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة في محمد عاشور وأحمد سالم (محرران)، التكامل الإقليمي رؤى وآفاق، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص٣٤٩-٣٥٧

(٢) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، ص٣٠٢-٣٠٣ .

وخلال الفترة من عام ١٩٩١م حتى عام ٢٠٠٠م استضافت مصر عشرات المؤتمرات هدفت جميعها إلى تعميق التعاون بين دول حوض النيل، وبحث المشكلات التي يعاني منها نهر النيل.

في المرحلة الحالية تتسم العلاقات المصرية بدول حوض النيل بالتأزم إثر توقيع ستٍ من دول الحوض، وهم إثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وبوروندي، وأوغندا، وتنزانيا ما يُسمَّى باتفاقية عنتيبي، وهي الاتفاقية الإطارية القانونية لمبادرة حوض النيل بشكل منفرد دون النظر إلى وجهة نظر مصر والسودان في البنود الثلاث المختلف عليها، بالإضافة للتحدي الأكبر الذي تواجهه مصر في دائرتها النيلية وفنائها الخلفي بانفصال جنوب السودان، وما يشكله ذلك من بيئة خصبة لتهديد الأمن القومي المصري من اتجاهه الاستراتيجي الجنوبي كما سنتناول لاحقاً.

ولتحليل الإطار السياسي الذي تتحرك فيه مصر في دائرتها النيلية ينبغي فهم المحددات الرئيسية للبيئة السياسية بحوض النيل، **وفي هذا الأطر يمكن مناقشة قضيتين رئيسيتين يمثلان الإطار الحاكم للتفاعلات السياسية في إطار حوض النيل، وهما**

١- **قضايا الاستقرار السياسي في حوض النيل** الملاحظ للتفاعلات السياسية داخل حوض النيل يستطيع الوصول لنتيجة مفادها أن دول حوض النيل تعاني من مشكلات عدة، انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم والسياسة، **وفي هذا السياق يمكن التمييز بين مستويين لحالة عدم الاستقرار السياسي**[1]**، وهما:**

أ – **التداول غير السلمي للسلطة** تطرح عملية تداول السلطة وإشكالية الخلافة السياسية نفسها وبقوة، كأحد أبرز التحديات التي تعوق دول حوض النيل عن الاستقرار السياسي، ومن ثَمَّ اللِّحاق بركب التنمية الاقتصادية كما في الحالة الأوغندية، والرئيس يوري موسيفيني والحالة الإريترية، والرئيس أسياس أفورقي ورئيس الوزراء

---

(١) هانئ رسلان، العلاقات السياسية مع دول حوض النيل في محمد سالمان طايع (محرر)، الأمن المائي المصري الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص٣٣-٣٤ .

الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي، فالتغيير العنيف للقيادة السياسية لا يولد أبدًا دولة مستقرة صاحبة رؤية ومشروع للنمو، وتظل الكيفية التي يتم بها تداول السلطة الإشكالية الرئيسة، والتحدي الأكبر أمام الاستقرار السياسي لدول حوض النيل.

ب- **الصراعات العرقية والنزعات الانفصالية والحروب الأهلية** تتسم الخريطة الديموغرافية في حوض النيل بالتباين والتنوع عرقيًا، مما يجعل دول حوض النيل دولاً غير متجانسة عرقيًا، ومن هنا يأتي التحدي الأكبر في كيفية إدارة المكونات الاجتماعية المختلفة عرقيًا، وإعلاء مفهوم المواطنة، علاوةً على تحدٍّ آخر، ويتمثل في توظيف تلك التباينات العرقية من جانب القوى الخارجية، سواء كانت إقليمية أو دولية، وتطرح منطقة البحيرات العظمى نفسها كنموذج واضح لهذا النمط من الصراعات القائمة على التباينات العرقية، ولعل في الحالة الرواندية، ومذابح الهوتو، والتوتسي، خيرَ مثالٍ على ما يُمكن أن تخلفه تلك الاختلافات العرقية من حروب أهلية تودي بالآلاف من أرواح الأبرياء؛ حيث أن الإشكالية الرئيسة التي خلفها الاستعمار في القارة السمراء عامة، ومنطقة حوض النيل بشكل خاص، هي عدم تطابق الحدود التي رسمها المستعمر مع الامتدادات القبلية، مما أدَّى إلى الكثير من الحروب الأهلية الإبادة الجماعية، ونجد في دولة الكونغو مثال صارخ آخر، لما قد يؤديه التنوع العرقي، وعدم إدارته بشكل جيد إلى انهيار الدولة نفسها، حيث أصبحت ظاهرة الصراعات العرقية والإثنية بعدا حاكمًا في نمط تطور بلدان حوض النيل، وتضع قيودًا هائلة على عمليتي التنمية والتحول الديموقراطي.

وعلى جانب آخر نجد انتشار عمليات الاقتتال الداخلي المسلَّح داخل الدولة الواحدة، وانتشار النزعات الانفصالية في العديد من دول الحوض، مما يكرّس حالةً من عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة، ولعل الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، وهو موضوع تلك الأطروحة البحثية، خير

مثال على ما قد تُخلّفه الحروب الأهلية من خسائر فادحة، فقد خلّفت الحرب الأهلية بين شمال السودان والجنوب، وهي أطول حرب أهلية في القارة السمراء أكثر من مليوني قتيل، والتي انتهت بتوقيع الطرفين اتفاقية (نيفاشا) للسلام، والتي بمقتضاها انفصل جنوب السودان، وأصبح دولة مستقلة وفقًا لحق تقرير المصير الذي ورد في اتفاقية (نيفاشا) للسلام، وتأتى الحالة الأوغندية لتمثل أيضًا حالةً من الاقتتال الداخلي داخل الدولة الواحدة، حيث تقاتل جماعة جيش الرب الأوغندية الحكومةَ الأوغندية، والتي تستخدم من جنوب السودان قاعدة انطلاق لعملياتها ضد الحكومة الأوغندية، ومثال ثالث في الحالة الإثيوبية، وهي العداوات ذات الطابع الحركي العنيف بين بعض الإثنيات وبعضها الآخر، وتطرح هذه الأمثلة نفسها كمؤشرات خطيرة على هشاشة البيئة السياسية داخل دول حوض النيل، وما قد يترتب على ذلك من مشاكل تهدد بنيان وتماسك تلك الدول وتثنيها عن اللّحاق بركب التنمية الاقتصادية.

٢- **العامل الخارجي وأثر التنافس الدولي** مثل مؤتمر برلين عام ١٨٨٤- ١٨٨٥م، والذي تمخض عنه تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى نقطةً فارقةً في التطور السياسي والاجتماعي والأفريقي، حيث رسمت الحدود بين الدول الأفريقية على الخرائط في أوروبا، وهي الحدود التي عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تلتفت للمصالح الأفريقية، ولعل الأسوأ في تقسيم الحدود بواسطة القوى الاستعمارية هي أنها أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي أدى إلى نشوب المزيد من الصراعات العرقية[1].

ولم يكتف الاستعمار بذلك فقط، بل قام بتغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الأفريقية، سواءً من حيث عمليات الفك أو التركيب، حيث عمد

(١) هانئ رسلان، العلاقات السياسية مع دول حوض النيل في محمد سالمان طايع (محرر)، الأمن المائي المصري الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

المسئولون الأوروبيون إلى خلق وحدات عرقية جديدة، ولعلّ أبرز مثال على ذلك حالة الأنجالا في القرن التاسع عشر، والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كلٍّ الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم توسَّع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في كينشاسا، كما شجع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى تعميق تلك الاختلافات العرقية، بينما تم الإغفال المتعمد لأوجه الشبه بُغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري، وفي الآونة الحالية يُعاد توظيف تلك الاختلافات العرقية في إطار التنافس على النفوذ والأدوار بين القوى الدولية والإقليمية التي تتنافس على ثروات المنطقة، فمنطقة البحيرات العظمى وحوض النيل بشكل عام، يمثلان أهمية استراتيجية للقوى الدولية بالنظر إلى ما تمتلكه تلك الدول من ثروات بكر لم تُستغل، وعلى رأسها المياه والبترول والمعادن، بالإضافة لمحاربة التنظيمات الإرهابية وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية والاستراتيجية في المنطقة.

ثانيًا : الإطار القانوني الذي يحكم دول حوض النيل:

يستند الموقف المصري في ملف حوض النيل على الاتفاقيات الدولية التي تؤكد على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، وتعود بداية تلك الاتفاقيات القانونية الحاكمة للموقف المصري إلى عام ١٨٩١م، وهو العام الذي شهد توقيع أول بروتوكول بين بريطانيا وإيطاليا، والذي أكد على عدم إقامة أية أشغال أو سدود على نهر عطبرة لأغراض الري، يكون من شأنها تعديل تدفق مياه النيل على نحو محسوس ويلزم هذا البروتوكول أطرافه وكذلك الوارثين لهذا الالتزام طبقا لقاعدة التوارث الدولي للمعاهدات في أحكام القانون الدولي العام[١]، وجاءت اتفاقية عام ١٩٠٢م، والتي أبرمت بين بريطانيا وإثيوبيا والخاصة بترسيم الحدود بين كل من إثيوبيا والسودان وفيها تعهد الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني في البند الثالث من هذه الاتفاقية بألا يصدر تعليمات أو يسمح بإصدارها فيما يتعلق بأي شيء أو عمل في النيل الأزرق أو نهر السوباط

(١) صالح الربيعي، صراع المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل، دار الكلمة، دمشق، ٢٠٠١، ص١١٠ .

أو بحيرة تانا من شأنه أن يسبب إعاقة سريان المياه إلى نهر النيل ما لم توافق حكومة بريطانيا والسودان على ذلك مسبقا مما يعنى النص صراحة على مبدأ الإخطار المسبق في حالة إنشاء أي مشروعات مائية [1]وفي عام ١٩٠٦م أبرمت اتفاقية بين كل من الكونغو وبريطانيا تنص على ألا تسمح الكونغو بإقامة أية أشغال على نهر السمليكي ونهر سانجو يكون من شأنها خفض كمية المياه التي تتدفق في بحيرة البرت المغذية لنهر النيل وفي نفس العام، تم توقيع اتفاق بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ينص صراحة على ضرورة تشاور الدول الثلاث في حالة حدوث أي نزاعات أو قلاقل للإمبراطورية الإثيوبية تؤثر على المصالح البريطانية ومصر فيما يتعلق بمياه النيل وروافده مما يعنى الحفاظ على الحقوق المائية المصرية في حوض النيل بوجه خاص[2].

وفي عام ١٩٢٩م، تم توقيع اتفاقية هامة بعد حصول مصر على الاستقلال بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، وجاءت هذه الاتفاقية على شكل خطابات متبادلة بين الحكومة المصرية والمملكة المتحدة بوصفها راعية لمصالح السودان وأوغندا وتنجانيقا"تنزانيا" حاليا وذلك في ٧ مايو ١٩٢٩وتقضى هذه الاتفاقية بتحريم إقامة أي مشروعات من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيه إلا بموافقة مصر خاصة إذا كانت هذه المشروعات ستؤثر على حصة مصر من مياه النيل وتنبع أهمية هذا الاتفاق باعترافه بمبدأ الحقوق المكتسبة كما أنه حرم قيام أي مشروعات من شأنها التأثير على حصة مصر قبل الحصول على موافقة مسبقة منها مما يعد تأكيدا على مبدأ الأخطار المسبق، وفي عام ١٩٤٣م تم توقيع اتفاق آخر بين بريطانيا وبلجيكا، ينص على أنه إذا رغبت أي دولة في قيام أي مشروع، يجب عليها ضمان عودة المياه بنفس الكمية إلى المجرى المائي، كما ترسي تلك الاتفاقية ما يُعرف بمبدأ الإخطار المسبق، وهو المبدأ الذي ينص على ضرورة قيام دول المنابع بإخطار دول

---

(١) الصادق المهدى، مياه النيل : الوعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٧٤ .

(٢) محمد سامح عمرو، الإطار القانوني الذي يحكم دول حوض النيل في محمد سالمان طايع (محرر)، الأمن المائي المصري الواقع والمستقبل، القاهرة، ٢٠١١م، ص٤٩ - ٥٠

المصنب عند الشروع في إنشائها أية مشاريع على نهر النيل، وبعد استقلال السودان عام ١٩٥٦م، لم يعترف السودان بما تم توقيعه من اتفاقيات سابقة، فدخلت الحكومة المصرية في مفاوضات مع الحكومة السودانية، أسفرت عن توقيع الدولتين لاتفاقية عام ١٩٥٩م والتي سيتم تناولها تفصيلا في الجزء الخاص بالعلاقات المصرية السودانية بالدراسة، وفي العصر الحديث حدثت مجموعة من الاتفاقيات التعاونية بين مصر ودول حوض النيل، فكانت اتفاقية عام ١٩٩١م بين مصر وأوغندا والتي كانت في شكل خطابات متبادلة بين وزيرى خارجية البلدين بعد مفاوضات مكثفة بينهما بشأن مشروع إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا وعند النظر لاتفاقية عام ١٩٩١ بين مصر وأوغندا نجد أن أوغندا قد وقعت هذه الاتفاقية كدولة مستقلة وأكدت فيها احترامها للاتفاقيات السابقة التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها كما أن هذه الاتفاقية نصت على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يتعين أن تناقش وتراجع داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية(١)، وفي عام ١٩٩٣ قامت مصر بتوقيع اتفاقية مع إثيوبيا مثلت تلك الاتفاقية إطارا للتعاون بين الطرفين يعكس أوجه التعاون بين البلدين في المجالات المختلفة، وعلى رأسها حوض النيل حيث جاءت الاتفاقية بمثابة تخفيف لحدة التوتر بين مصر وإثيوبيا وأدت إلى تكوين لجنة مشتركة تهدف لتوفير آلية ثنائية للتشاور حول المياه والخطط المشتركة لزيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من المياه وتنمية موارد النهر ورغم أن هذه اللجنة لم تصل لنتائج ملموسة إلا أنها ساهمت إلى حد ما في تخفيف حدة التوتر وإرساء قواعد للحوار وعدم الإضرار بمصالح الدولية المصرية المائية آنذاك(٢)، وقد مثلت تلك الاتفاقيات السند القانوني للموقف المصري في مواجهة دول حوض النيل، وبالرغم من ادعاءات دول

---

(١) محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل : آفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة،٢٠١٢، ص١٨٦

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب، الموارد المائية لمصر ومشروعات تطويرها : دراسة حالة مشروع جونجلي، في أحمد السيد النجار (محرر)، المياه والزراعة في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣٤،١٣٥

حوض النيل والتي تتمثل في أن غالبية تلك الاتفاقيات تم توقيعها في عهد الاستعمار، إلا أن هناك في القانون الدولي ما يُسمّى بمبدأ التوارث الدولي للمعاهدات، والذي ينص صراحة على وجوب احترام مثل هذه الاتفاقيات حتى في حالات التوارث الدولي، وكذلك القرارات الصادرة من منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣م بوراثة الاتفاقيات من العهود الاستعمارية، خاصة المتعلقة بالحدود الدولية والمنظمة لاستخدام الأنهار الدولية .

الموقف المصري الراهن في حوض النيل:

تواجه الدولة المصرية تحديات جسيمة بدائرتها النيلية في تلك المرحلة الحرجة التي تمر بها من تاريخها الحديث، فمن ناحية: تواجه مصر ومعها السودان قيام دول المنابع بتوقيع الاتفاقية الإطارية، والمسماة ب (اتفاقية عنتيبي) في مايو ٢٠١٠م، حيث جاءت هذه الأزمة لتثير الكثير من القضايا المنسية أو المسكوت عنها في العلاقات المصرية بدول حوض النيل، فجاءت مواقف هذه الدول لتطرح تساؤلاً مهمًا حول السبب الذي يدفع هذه الدول إلى تلك الخطوة العدائية في مواجهة مصر، هل هي تراكمات السياسات الخاطئة والإهمال المصري لذلك العمق الاستراتيجي المهم، مما دفع قوى إقليمية ودولية معادية لمصر كإسرائيل، وذلك بقيامها بملء فراغ الدولة المصرية، والشروع في اتخاذ تلك المنطقة كرأس حربة تهدد به الدولة المصرية عن طريق التحكم في شريان حياتها، ومن المثير أيضًا في هذا السياق، والذي يؤكد تضافر جهود إقليمية معادية للدولة المصرية، بالإضافة بالتزامن مع إهمال صناع القرار المصري لتلك الدائرة الاستراتيجية المهمة والحيوية، والذي يؤكد هذا الأمر أن معظم دول المنابع الاستوائية لا تعاني من نقص في المياه، مما يؤكد الفرضية السابقة والخاصة بالإهمال المصري لتلك الدائرة، وملء فراغ الدولة المصرية بواسطة قوى إقليمية معادية لها، وتعود الإرهاصات السابقة لتوقيع دول المنابع للاتفاقية الإطارية إلى ظهور خلافات بين مصر ودول المنابع تجلت في مؤتمري كينشاسا في مايو ٢٠٠٩ والإسكندرية في يوليو ٢٠٠٩ وقد بلغت هذه الخلافات قمتها في مؤتمر شرم الشيخ في إبريل ٢٠١٠والذي أعقبه قيام دول المنابع بتوقيع الاتفاقية الإطارية بشكل منفرد حيث وقعت كل من إثيوبيا وأوغندا

وتنزانيا ورواندا في ١٤ مايو ٢٠١٠ الاتفاقية ثم انضمت كينيا بعد ذلك بوقت وجيز لتجد مصر نفسها في مواجهة مفتوحة بشأن أخطر القضايا التي تتصل مباشرة بأمنها القومي وهى الأمن المائي المصري[١] وشهدت الفترة التي أعقبت توقيع الاتفاقية الإطارية تحركات مصرية كثيفة على محورين رئيسين، يتمثل المحورُ الأول في أن مصر لم ولن تُوقّع على اتفاقية عنتيبي بنصوصها الحالية ما لم يتم التوصل لحل للنقاط الخلافية العالقة، **وتتلخص تلك النقاط الخلافية الثلاث والمتمثلة بالأساس في المطالب المصرية من دول المنابع في النقاط الآتية:**

١ – ضرورة الإشارة بشكل صريح وواضح في متن الاتفاقية إلى الاعتراف بالحقوق التاريخية والمكتسبة لمصر والسودان من مياه النيل بحكم الاتفاقيات الموقعة سابقا.

٢ – ضرورة الالتزام بمبدأ الإخطار المسبق، وهي قاعدة قانونية معمول بها ومستقرة، إلا أن اتفاقية (عنتيبي) تصوغها بطريقة تصل إلى حد الإهدار الكامل، ويتم وضعها في سياق التشاور، والتشاور غير ملزم.

٣ – النقطة الخلافية الثالثة تتمثل في طريقة اتخاذ القرارات، أن يتم اتخاذ قرارات بالتوافق العام،أو في حالة الأخذ بمبدأ الأغلبية تكون أغلبية موصوفة تشمل دولتي المصب إلا أن الدول الموقّعة على اتفاقية (عنتيبي) قررت الخروج عن هذا المبدأ من خلال التصرف بشكل منفرد، والاعتماد على صيغة الأغلبية التي رفضتها مصر والسودان.

وأمّا المحور الثاني للتحركات المصرية فيستند إلى الإدراك الكامل بأن التعاون هو السبيل الوحيد لاستغلال الموارد المائية لحوض النيل لصالح الجميع دون استثناء، لذا يتسم التعامل المصري بالصبر وسياسة النفس الطويل التي تتمسك بالحقوق، مع التأكيد على سياسة الحلول الوسط التي تلبي مصالح الجميع، ودعوة هذه الدول للعودة إلى التفاوض مرة أخرى.

---

(١) هانئ رسلان، عوامل متداخلة : أبعاد تفاقم أزمة المياه في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣، ص٥٦

ولم تكد الدولة المصرية تفيق من أزمة الاتفاقية الإطارية حتى وجدت نفسها في مواجهة تحد من نوع آخر يتمثل في قيام الحكومة الإثيوبية بالشروع في بناء سد النهضة، رغم ما يحمله هذا السد من أخطار على الدولة المصرية، فالعجز المتوقع، طبقًا لآراء الخبراء، أثناء فترة ملء السد يتراوح بين ١٥ و١٩ مليار متر مكعب من المياه، ويمتد لست سنوات، وهو ما سينعكس على تبوير نحو مليون فدان من الأراضي الزراعية، وتشريد مليوني أسرة ريفية، كما أن هذه التداعيات يقابلها نقصٌ في إنتاج الطاقة الكهرومائية من السد العالي في حدود ٤٠% لمدة ٦ سنوات أيضًا، فضلاً عن نقص الإنتاج الزراعي بمعدل ١٢% وتكليف الدولة مليارات الدولارات لتوفير مواد غذائية، ولتحلية مياه البحر، علاوة على زيادة ملوحة التربة، والعجز عن تشغيل محطات مياه الشرب، نتيجة انخفاض المناسيب، ومما يزيد خطورة المشكلة أن هناك نقصًا في الاحتياجات المائية الحالية لمصر يُقدَّر بنحو سبعة مليارات متر مكعب، في ظل حالة الفقر المائي التي تعاني منها، وهو ما يشكل تحديًا جسيمًا لموقف الدولة المصرية في حوض النيل، وتهديدًا حقيقيًا وجوهريًا لأمنها المائي، مع اتسام أداء الجانب الإثيوبي بشأن تلك الأزمة بنوع هائل من المراوغة، تتضح من خلال تتبع الممارسات والتصريحات الإثيوبية، سواء فيما يتعلق باسم السد، وتوقيت إنشائه، أو فيما يتعلق بإمكانياته، وجهات تمويله. فقد عمدت أديس أبابا إلى التضليل حيث اتسم تحركها بالغموض والتضليل وظهر ذلك عندما أدرجت في ميزانية البلاد لعام ٢٠١١ – ٢٠١٢ مشروعا مجهولا أطلقت عليه "مشروع إكس"Project-X وصدرت هذه الميزانية في أواخر مارس ٢٠١١ قام بعدها رئيس الوزراء الإثيوبي في ابريل من نفس العام بوضع حجر الأساس لمشروع سد النهضة الإثيوبي العظيم[1] في مقابل هذه السياسة الإثيوبية الغامضة اتسم الأداء المصري بالبطء في التحرك، والتسويف، والاعتماد على ردود الأفعال وتداخل الاختصاصات، والجدير بالذكر أن إثيوبيا عرضت هذا المشروع على مصر في عهد الرئيس الأسبق مبارك، فرفضته مصر بشكل قاطع. ولوحت

---

(١) ضياء الدين القوصي، معادلة مراوغة : دوافع إثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣، ص٦٦

بإمكانية توجيه ضربة عسكرية تدميرية للسد في حال الإصرار على إقامته. لكن مصر لم تفعل أكثر من ذلك، وإنما استمرت في تأجيل القضية دون محاولة اتخاذ إجراءات تضمن تأمين مصر مائيًا(١) ورغم وضع حجر الأساس لبناء سد النهضة الإثيوبي في ابريل ٢٠١١ فإن أحدا لم يطالع أي إعلانات في أجهزة الإعلام والصحف عن دعوة المكاتب الاستشارية أو شركة المقاولات لتقديم عروض لبناء هذا السد فكانت المفاجأة أن الدولة الإثيوبية قد كلفت شركة إيطالية مغمورة هي ساليني كونستركتوري للقيام بمهمة بناء السد بشكل مباشر دون الدخول في منافسة مع الشركات المحلية والإقليمية وقد فسر البعض التكتم الذي اتبعته الحكومة الإثيوبية إلى اعتبارها أن هذا الأمر من الأمور التي تمس أمنها القومي حيث أرادت إثيوبيا أن تضع الجميع تحت طائلة الأمر الواقع مع غياب مصري عن المشهد حيث كانت الدولة المصرية تلملم أثار ثورتها التي أسفرت عن الإطاحة بنظام مبارك وعلى الرغم من التأكيد الإثيوبي المستمر أن أديس أبابا لن تسمح بالمساس بحصة مصر إلا أن الشواهد تؤكد عكس ذلك حيث ترفض إثيوبيا دائما بشكل قاطع الإقرار بحصة مصر التاريخية في مياه النيل كما أن تعديل مواقع وأبعاد السدود والبحيرات التي تقع أمامها وزيادة مسطح البحيرات دون الحصول على زيادة مقابلة في توليد الطاقة الكهربائية مما يكشف عن الرغبة في تحويل السدود من توليد الطاقة فقط إلى الهدف المشترك من توليد الطاقة والأغراض الزراعية العالية الاستهلاك للمياه والإصرار على تنفيذ سدود شاهقة الارتفاع متسعة الأبعاد عالية التكاليف على الرغم من الأصوات التي تؤكد بأن سدودا صغيرة على الأفرع قد تكون من حيث الجدوى الاقتصادية والفنية أعلى مردودا كما أن السياسة الإثيوبية المتمثلة في المضي قدما في تنفيذ السد رغم تشكيل لجنة على مستوى عال من الخبراء من مصر وإثيوبيا والسودان بالإضافة لأربع خبراء دوليين لتقييم الآثار المنتظرة للسد على الإيراد الطبيعي لمصر وعدم انتظار الجانب الإثيوبي لحين الحصول على النتائج التي يمكن أن تصل إليها اللجنة يثبت مدى مراوغة الجانب الإثيوبي وعلى الجانب

---

(١) أيمن شبانة، المسارات المتوازية ..... كيف تدير مصر الأزمة مع سد النهضة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤م .

الآخر لم يعد للدولة المصرية إلا أن تسرع بالانتهاء من الدراسات التي تقوم بها اللجنة الثلاثية المكلفة بدراسة الآثار المترتبة على هذه المشروعات والتي تتلخص في أثار على الحصة المصرية من مياه النيل أو مخاطر تنجم من انهيار السد الإثيوبي أو تأثير في الرواسب والطمي أو عجز في توليد الطاقة الكهروبائية من السد العالي والقناطر الكبرى على النيل لذا على مصر في تعاملها مع ذلك الأمر الشائك أن تتبع أولا التوفيق والمساعي الحميدة بالتفاوض مع إثيوبيا ثم اللجوء إلى التحكيم الثنائي والتحكيم الدولي أو الشكوى لمجلس الأمن[1].

والتحدي الآخر الذي تواجهه الدولة المصرية ضمن تحدياتها في دائرتها النيلية، هو انفصال جنوب السودان؛ هل سيؤثر انفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري، وفي القلب منه الأمن المائي؟ وهذا ما سنتناوله لاحقًا.

انفصال جنوب السودان والأمن المائي المصري

بمقتضى استفتاء[*] حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان في ٩ يناير "كانون الثاني" ٢٠١١م هذا الاستفتاء الذي جاء باعتباره استحقاقًا لاتفاقية (نيفاشا) للسلام، التي تم توقيعها في يناير ٢٠٠٥م، بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، وقد ورد النص الخاص بالاستفتاء في الفصل الأول من الاتفاقية، الذي يحتوي على المبادئ الأساسية المتفق عليها بين الطرفين[2].

صوّت شعب جنوب السودان لصالح الانفصال بنسبة تزيد قليلاً على ٩٨%، مما أدى إلى ظهور دولة جنوب السودان كوحدة سياسية جديدة في

---

(١) ضياء الدين القوصي، معادلة مراوغة: دوافع إثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، مرجع سبق ذكره، ص٦٩

(*) الاستفتاء الشعبي: هو طرح أمر معين على أفراد الشعب لإبداء الرأي فيه، كما يُعرف في القانون الدستوري على أنه إيضاح رأي الأمة فيمن ولي حكمها لمعرفة مقدار ثقتها به، أو لمعرفة رضاها عن عمل قام به، أو معرفة رأي الأمة في التحاقها بدولة أخرى، أو استقلالها، وهو ما يُعرف بالاستفتاء على حق تقرير المصير.

(٢) "اتفاقية السلام الشامل"، الفصل الأول، الجزء أ، المادة ١ – ٣، يناير ٢٠٠٥م، ص٢.

القارة السمراء والمجتمع الدولي، ولكن تساؤلات عديدة ظهرت حول تأثير قيام دولة جنوب السودان على الأوضاع المحلية في السودان، والإقليمية في القارة السمراء، واتجهت الأنظار جميعًا إلى الدولة المصرية باعتبارها إحدى الدول التي سوف تتأثر تأثرًا جوهريًا من عملية انفصال جنوب السودان، لما يُشكله السودان من عمق استراتيجي مباشر للدولة المصرية، ولما قد يترتب على انفصال جنوب السودان من مخاطر قد تهدد منظومة الأمن القومي المصري من اعتبارين رئيسين، وهما إمكانية تهديد دولة جنوب السودان للأمن المائي المصري إذا ما انضمت إلى مجموعة دول المنابع في توقيع الاتفاقية الإطارية "اتفاقية عنتيبي"، مما يشكل خصمًا من الرصيد الاستراتيجي لمصر في تلك المنطقة الحيوية والمهمة للأمن القومي المصري. والاعتبار الآخر: أن تستغل بعض القوى الإقليمية المعادية لمصر، والراغبة في تهديد أمنها القومي مثل إسرائيل، ظهورَ دولة جنوب السودان الوليدة، واستغلال تلك الدولة كرأس حربة موجه صوب المصالح الحيوية للدولة المصرية في فنائها الخلفي .

فمع انفصال جنوب السودان في التاسع من يوليو عام ٢٠١١م، أصبحت دولة جنوب السودان هي الدولة الحادية عشر لحوض النيل، كما أصبحت تلك الدولة الوليدة دولةَ منبع، وذلك بوجود حوض بحر الغزال داخل حدودها، مما جعلها دولة مؤثرة في الدائرة النيلية، وعشية انفصال جنوب السودان تقدمت حكومة جنوب السودان بطلب الانضمام إلى السكرتارية التنفيذية لحوض النيل، ولكن طُرِحت تساؤلات عديدة بعد انفصال جنوب السودان حول ماهية السياسة المائية لدولة الجنوب، ومدى تأثير هذه السياسة على الأمن المائي المصري. <u>وهو ما سوف نتناوله على النحو الآتي</u>

أثر انفصال جنوب السودان على الوضع القانوني لنهر النيل:

جاء ميلاد دولة جنوب السودان في ظل تفاقم الأزمات في حوض النيل بين دول المنابع ودولتي المصب على الاستخدامات الحالية، في ضوء مطالبات دول المنابع بمراجعة تقسيم المياه، حيث ترى دول المنابع أن مصر والسودان اقتسمتا بينهما كمية المياه الواردة من النيل عبر اتفاقية ثنائية دون إشراك أيٍّ من الدول الأخرى على حوض النيل وفي المقابل تؤكد دولتي المصب: مصر

والسودان على حقوقهما التاريخية والمكتسبة والمستندة للاتفاقيات التي تم توقيعها في السابق والذي تؤكد جميع أحكام القانون الدولي صلاحيتها وضرورة استمراريتها وذلك ضمن ما يعرف بقاعدة التوارث الدولي للمعاهدات، على أن مسئولي دولة جنوب السودان حتى قبل الانفصال كانوا دوما يدلون بتصريحات هدفها طمأنة الدولة المصرية فيما يخص عدم تهديد المصالح المائية المصرية حيث كانت تلك التصريحات تنصب بشكل رئيسي على امكانية اقتسام الدولة الوليدة التزامات الدولة الأصل في المعاهدات الدولية. ولكن هناك أصوات جنوبية وإن كانت قليلة تظهر بين الحين والآخر تلوح بإمكانية انضمام دولة جنوب السودان إلى دول المنابع في مطالبتهم بإعادة التفاوض حول مياه النيل، مستندة في ذلك على حقها في السيادة على مواردها الطبيعية حال الاستقلال، ومن ضمنها المياه، حيث تغطي المجاري المائية حوالي ٨٠% من مساحة جنوب السودان[١] يضيع من هذه المياه نحو ٤٠ مليار متر مكعب من مياه روافد بحر الجبل ونهر السوباط[٢] بسبب التبخر والنتح .

بانفصال جنوب السودان أضيفت دولة جديدة إلى دول المنابع، حيث كان يوصف السودان عندما كان موحّدًا بأنه دولة معبر، في حين بعد انفصال الجنوب أصبحت دولة جنوب السودان دولة مصدر ومنبع للمياه، فباستثناء نهر السوباط الذي هو امتداد لنهر بارو الإثيوبي ونهر بحر الجبل الذي يُعرف داخل الحدود الأوغندية بنيل فيكتوريا، فإن معظم الأنهار الدائمة والموسمية في جنوب السودان تنبع داخل حدوده، وبالرغم من ذلك لم يُعرف جنوب السودان على أنه منطقة منبع أو مصدر للمياه في حوض النيل، حيث أنه كان يُعدُّ ضمن دولة السودان التي كانت تصنف على أنها دولة معبر وليست دولة منبع.

وعند توقيع اتفاقية (نيفاشا) للسلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، لم تشتمل الاتفاقية بين الطرفين على أي ذكر لموضوع

---

(١) عثمان التوم أحمد، السياسات المائية في السودان، وزارة الري والموارد المائية، الخرطوم، أبريل ٢٠٠٨م.

(٢) رشدي سعيد، مستقبل الاستفادة من مياه النيل، وفي رشدى سعيد وآخرين، أزمة مياه النيل إلى أين، مركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٨م.

المياه، حيث لم يدرجها الطرفان على منضدة التفاوض، مما أثار دهشة الكثيرين من المراقبين للشأن السوداني، حيث أن الاتفاقية تضع حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، مما أثار الكثير من الغموض حول موقف جنوب السودان إذا ما اختار الانفصال، وبعد الانفصال أصبح هناك الكثير من التساؤلات حول موقف الجنوب من الالتزامات القائمة، كما لم تقم حكومة جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية التي تلت توقيع اتفاقية نيفاشا بوضع أية سياسة أو استراتيجية مائية حال الانفصال عن السودان الشمالي.

وفي إطار الحديث عن الأثر القانوني لقيام جمهورية جنوب السودان على حوض النيل ظهر رأيين تحدث الرأي الأول ويمثله بعض النخب الجنوبية غير الرسمية عن إمكانية استناد جنوب السودان إلى المادة ١٦ من اتفاقية (فيينا) للاستخلاف الدولي عام ١٩٧٨م بشأن استخلاف المعاهدات، والتي تنص على عدم التزام الدولة المستقلة حديثًا بأي التزامات لم تذهب إليها إرادتها، وهو ما يُعرف بقاعدة السجل النظيف* حيث ترى تلك الآراء إمكانية أخذ دولة جنوب السودان بقاعدة السجل النظيف فيما يتعلق بالمعاهدات المائية في حوض النيل، حيث أن ذلك يجعلها لا تنضم إلى أية تعهدات قائمة لم تذهب إليها إرادتها، ومن ثَمَّ يمكن لدولة جنوب السودان الدفع بعدم الأخذ بجميع الاتفاقيات التي تم توقيعها، بدايةً من الحقبة الاستعمارية وانتهاءً بالاتفاقيات التي وقعتها مصر مع السودان، وبالتالي ترى هذه الآراء أن دولة جنوب السودان الوليدة ستكون غير ملتزمة بالمعاهدات المائية الموروثة من الحقب الاستعمارية، وكذلك المعاهدات التي وقّعتها دولة السودان بعد استقلالها عام ١٩٥٦م، وبالتالي تصبح الاتفاقيات المائية التي وقّعتها دولة السودان منتجة تجاه دولة السودان القائمة فقط، ولا تمتد لدولة جنوب السودان، وبالتالي يكون أمام دولة جنوب السودان إمّا الانضمام بكافة إرادتها السياسية للمعاهدات السابقة تطبيقًا لقاعدة وراثة الالتزامات العقدية الناتجة عن الاتفاقيات التي كانت الدولة الأم "السودان" ممثلة فيها، أو الانضمام لدول المنابع في مطالبتهم بإعادة التفاوض حول مياه النيل[1]، والذي يصب في غير صالح الموقف المصري، ويزيد من تأزُّمِه في حوض النيل .

---

(١) أليو قرنق أليو، النظام القانوني لحوض النيل ... أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة مياه النيل، بدون دار نشر، الخرطوم، ٢٠١٠، ص١٨٢- ١٨٣

أما الرأي الثاني فيرى أن انفصال جنوب السودان لن يحدث أثرًا قانونيًا كبيرًا على نظام إدارة وقسمة مياه النيل، وذلك استنادا على ما جاء في معاهدة استخلاف الدول عام ١٩٧٨، حيث أخذت المادة "١١"من الاتفاقية بنظرية الاتفاقات الموضوعية الممتدة حيث جاء نص المادة كالأتي " <u>لا تؤثر خلافة الدول – في حد ذاتها – على : أ) الحدود المقررة بمعاهدة ب) الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة والمتعلقة بنظام الحدود</u>" [1]كما نجد أن اتفاقية فيينا للمعاهدات عام ١٩٦٩ تؤكد أنه لا يجوز الاستناد للتغير الجوهري للظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها إذا كانت المعاهدة من المعاهدات المنشئة للحدود وبذلك لا يجوز للدولة الوليدة في جنوب السودان القول بأن واقعها يمثل تغييرا جوهريا للظروف وبالتالي التحلل من المعاهدات التي أبرمتها الدولة السلف وبناء على ذلك يمكن القول بأن المعاهدات الخاصة بتحديد ورسم الحدود أو الخاصة بالوضع الإقليمي والجغرافي لا ينال منها التوارث الدولي أو يمسها في شيء وتظل تلك المعاهدات سارية المفعول وتمثل قيدا والتزاما على الدولة الوارثة وهو ما ينطبق على حالة الدولة الوليدة في جنوب السودان حيث لا يتأثر سريان اتفاقية ١٩٥٩ بانفصال جنوب السودان حيث تظل الدولة الوليدة ملتزمة بتلك الاتفاقية وفقا لقاعدة التوارث الدولي للمعاهدات والتي تم تأكيدها في اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ بشأن استخلاف الدول وبذلك يمكن القول بأن الادعاء القائل بأن اتفاقيات مياه النيل اتفاقيات استعمارية لا أساس لها من القانون هو ادعاء باطل فهذه الاتفاقيات اتفاقيات دولية نافذة وأساس نفاذها أن هناك اتفاقيات دولية تم استثناؤها من أي اثر يمكن أن ينال منها وهى اتفاقيات الحدود والاتفاقيات ذات الطبيعة العينية ومنها المتعلق بالأنهار والمياه وهذه الاتفاقيات تسرى في مواجهة الدولة الخلف حتى ولو أبرمتها دولا استعمارية <u>**ويتفق المؤلف مع الرأي الثاني ويؤيده**</u>.

---

(١) محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل :أفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٤٢

انفصال جنوب السودان والأمن المائي المصري:

مثّل انفصال جنوب السودان زلزالاً استراتيجيًّا أصاب المنطقة العربية ومصر على وجه الخصوص، فحالة جنوب السودان تمثّلُ أول حالة انفصال عرقي عن دولة عربية، ورغم الشجون والمخاوف من المستقبل المجهول الذي ينتظر الدولة المصرية في تلك المنطقة الحيوية التي تمثل فضاءها الاستراتيجي المباشر ومجالها الحيوي، ومصدر شريان حياتها، ومبعث وجودها، وهو نهر النيل، إلا أن الدولتين السودانية والمصرية، تصرفتا بواقعية تستلزمها حسابات الأمن القومي، وسارعتا إلى الاعتراف بالدولة الوليدة في نفس يوم إعلانها رسميًّا، ولكن انفصال جنوب السودان طرح أسئلة عديدة حول المخاطر الجمة التي يمكن أن يشكلها قيام دولة جنوب السودان، وفي مقدمتها الأمن المائي المصري، فذهبت بعض الآراء إلى التهوين من الآثار المترتبة على انفصال جنوب السودان باعتبار أن دولة جنوب السودان تُعد دولة وفرة مائية، وتعاني من تخمة مائية، كما أكدت هذه الآراء على عدم إمكانية إقامة أية مشروعات تخزين للمياه من الناحية الفنية لمنع تدفق المياه إلى مصر والسودان، وإلا سيغرق الجنوب بالمياه ويساعد في انتشار المستنقعات الضخمة في حين عبرت الآراء الأخرى عن قلقها إزاء استقطاب الدولة الوليدة من قبل دول المنابع في مواقفهم المطالبة بإعادة النظر في تقاسم مياه النيل .

وبعيدا عن منطق التهوين والتهويل نستطيع القول بأن انفصال جنوب السودان سوف يؤدى إلى سيطرة الدولة الوليدة في الجنوب على المستجمع الأوسط من الأمطار الذي يسقط على منطقة بحر الغزال والذي يقدر ٥٤٤ مليار م٣ كما أنها ستسيطر على كامل الإيراد المائي الوارد من الهضبة الاستوائية، والذي يُقدَّر ب ٢٩ مليار م٣ سنويًّا, مقاسًا عند بلدة "ملكال" الجنوبية حيث تمر جميع روافد النيل الأبيض عبر جنوب السودان وكذلك يمر عبر أراضيها نهر السوباط والذي يغذى مصر بنحو ١٣% من حصتها السنوية فضلا عن وقوع ٤٥% من حوض النيل في الدولة الوليدة بجنوب السودان[1] ومع استعراض

---

(١) أيمن شبانه، مسارات متباينة: كيف تتعامل مصر مع المتغيرات السياسية في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣، ص٧٦

الآثار المترتبة على انفصال جنوب السودان بالنسبة للأمن المائي المصري يظل التكهن بالسياسة المائية لدولة جنوب السودان أمرًا شديد الصعوبة في ضوء عدم تطرق دولة جنوب السودان بشكل واضح لذلك الملف الشائك، لذا يمكن القول بأن هناك ثلاثة سيناريوهات سوف تحكم موقف دولة جنوب السودان من قضية المياه، **ويمكن استعراضهم على النحو الآتي**[1]:

السيناريو الأول: أن تنحاز دولة جنوب السودان إلى المحافظة على الحصص المائية الحالية، وفي هذه الحالة سيكون موقفها متسقًا مع دولتي المصب، ويقدم أنصار هذا السيناريو عددا من الحجج التي ترى أن انفصال الجنوب لن يكون له أثار سلبية على الأمن المائي المصري وأبرز هذه الحجج أن دولة جنوب السودان هي دولة تخمة مائية تتمتع بكميات هائلة من الأمطار لمدة تسعة أشهر في العام وبناء على ذلك فإن الدولة الوليدة لها مصلحة قصوى في انسياب المياه إلى الأمام في اتجاه مصر حتى لا تغرق في المستنقعات ويؤدى ذلك إلى كارثة بيئية بشعة نتيجة لتشبع التربة بالمياه كما أن المشروعات التي من المتوقع أن يقيمها الجنوبيون هي مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بما لا يؤثر في تدفقات المياه كما أن دولة جنوب السودان ليست في حاجة مطلقا لتخزين المياه حيث تعتمد بالأساس على الزراعة المطرية ولا تزيد نسبة اعتمادها على الزراعة المروية عبر النيل على ١% كما يؤكد أنصار هذا السيناريو أرائهم استنادا على أن النيل الأزرق وهو أهم روافد النيل من جهة المنابع الإثيوبية لا يمر عبر أراضى جنوب السودان وهو الرافد الذي يسهم وحده بنحو ٥٨% من إجمالي كمية التي تتدفق عبر المنابع الإثيوبية والتي تقدر بنحو ٨٦ % من إجمالي المياه الواردة إلى مصر .

السيناريو الثاني: يرى أنصار هذا السيناريو أن انفصال جنوب السودان سيكون له تداعيات وخيمة على الأمن المائي المصري حيث يتوقع أنصار هذا الرأي أن تميل الدولة الوليدة في جنوب السودان إلى مواقف

(١) إجلال رأفت: انعكاس قيام دولة جنوب السودان على الوضع في الداخل ودول الجوار. وفي "مجموعة مؤلفين: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص"، مرجع سبق ذكره .

دول المنابع وتعلن تحررها عن الاتفاقيات المائية الموقعة وخاصة اتفاقية عام ١٩٥٩م إتباعًا لمبدأ نيريري نسبةً "للرئيس التنزاني الأسبق" في القانون الدولي، والذي يتلخص في ضرورة المراجعة الإلزامية للمعاهدات السابقة التي عُقدت بشأن الحصص المائية لدول الحوض وقت الاستعمار، وفي هذا السيناريو ستنضم دولة الجنوب إلى موقف دول المنابع في مطالبتهم بإعادة التفاوض حول مياه النيل وذلك في ضوء العلاقات الوثيقة التي تربط بين جنوب السودان وكل من إثيوبيا ودول المنابع الاستوائية، وقد يتطور الأمر وتقوم دولة جنوب السودان بالانضمام للاتفاقية الإطارية "اتفاقية عنتيبي" كما يتخوف أنصار هذا السيناريو من ارتباط جنوب السودان بقوى خارجية تتعارض سياستها مع المصالح المصرية[1] وعودة ما يُسمَّى بمبدأ تسعير المياه؛ نظرًا لتمتع الجنوب بالوفرة المائية، مما يدفع بعض القوى الإقليمية المعادية مثل إسرائيل، لحث دولة الجنوب على تطبيق ذلك المبدأ، مما يضر بمصالح مصر المائية وعلى صعيد آخر يرى أنصار هذا السيناريو أن العلاقات المتوترة بين شمال السودان وجنوبه وعدم تسوية القضايا الخلافية بينهما وعدم استقرار الدولة الوليدة في جنوب السودان في ظل ما تشهده من حرب أهلية بين الرئيس سلفا كير ونائبه السابق ريك مشار قد يسهم في حدوث المزيد من الفوضى والاضطراب في الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي للأمن القومي المصري مما يصعب من أي إمكانية لحدوث تعاون مائي بين الدول الثلاث وبالتالي يحرم مصر من إمكانية زيادة مواردها المائية مستقبلا .

<u>السيناريو الثالث</u>: وهو سيناريو الانتظار والترقب؛ يرى أنصار هذا السيناريو حيث أن قضية المياه ليست لها أولوية بالنسبة لدولة جنوب السودان في الوقت الحالي مقارنةً بقضايا أخرى ما زالت عالقةً بينها وبين دولة السودان الشمالي، كما أن الدولة الوليدة حاليًا تعاني من نزاع

---

(١) أيمن شبانه، مسارات متباينة : كيف تتعامل مصر مع المتغيرات السياسية في حوض النيل، مرجع سبق ذكره، ص٧٦

داخلي مُستعِر بين (سلفاكير) ونائبه السابق (ريك مشار) مما يجعل دولة جنوب السودان لا تلتفت لقضية المياه حاليًا، وسيكون هذا السيناريو بمثابة سلاح ذو حدين؛ حيث سيعطي هذا السيناريو الدولة المصرية فرصة لجذب دولة الجنوب نحو السيناريو الأول، والخاص بالحفاظ على الحصص المائية الناتجة عن اتفاقية عام ١٩٥٩م، وتقاسم الحصة المائية مع دولة السودان وتعميق التعاون المائي مع الدولة الوليدة من اجل زيادة إيرادات مصر المائية، أو في حالة غياب الدور المصري في جنوب السودان، فسيمثل هذا الوقت فرصة لتثبيت أقدام القوى الإقليمية المعادية لمصر في دولة الجنوب، ودفعها باتجاه مواقف تؤثر على منظومة الأمن القومي المصري، وفي القلب منه الأمن المائي **ويميل المؤلف إلى السيناريو الثالث** حيث أن مسألة المياه ليست من أولويات الدولة الوليدة في جنوب السودان في الوقت الحالي في ضوء ما تعانى من عدم استقرار وفقر في البنية الأساسية لذلك ستعمل تلك الدولة على بناء علاقات تعاونية مع القوى الإقليمية مثل مصر أملا في مساعدتها وهذا سيعطى مزيد من الوقت أمام صانع القرار المصري لدراسة وتقييم الموقف شريطة ألا يطول الوقت في التفكير على حساب اتخاذ السياسات المناسبة.

*** ***

الدور الإسرائيلي في جنوب السودان والأمن القومي المصري

تحتل القارة الأفريقية مركزًا متقدمًا في أجندة أولويات الدولة الإسرائيلية، ويظهر ذلك جليًا في الدراسة الشاملة، والتي تهدف لوضع تصور لإسرائيل عام ٢٠٢٠م، والتي أكدت على حاجة إسرائيل للتوسع وتأمين حدودها وضمان تفوقها الاقتصادي والتقني، وأن تصبح مركزًا ليهود العالم، وأوضحت الدراسة أن ذلك سوف يتحقق بإتباع أساليب جديدة تحقق تلك الأهداف، وتحافظ على الثوابت التقليدية للدولة العبرية [١].

يعود الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا إلى ما قبل قيام الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨م، حيث يرجع الاهتمام الإسرائيلي بالقارة السمراء مع انعقاد أول مؤتمر صهيوني في أغسطس ١٨٩٧م في مدينة بازل السويسرية، حينما كان يبحث ذلك المؤتمر عن الموضع الذي سيكون وطنًا قوميًا لليهود، وقد تم طرح عدة أماكن، لعله كان أبرزها أوغندا، والأرجنتين، وكينيا، بجانب فلسطين، وعمد جوزيف تشمبرلين (وزير المستعمرات البريطانية)، إلى حث (تيودور هرتزل) مؤسس الصهيونية على توجيه نشاطه لشرق أفريقيا، واستمرت الاتصالات البريطانية الصهيونية بهدف التمهيد لإنشاء وطن قومي لليهود في أوغندا، إلى أن قرر المؤتمر الصهيوني السادس في بازل عام ١٩٠٣م رفض مشروع أوغندا، والاستعاضة عن أوغندا بفلسطين [٢]، ولكن ذلك لم يثن الحركة

---

(١) محمود أبو العينين وآخرون: التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية)، ص ٣٧٦.

(٢) إدريس جالو: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، شبكة المشكاة الإسلامية، ١٢٢ ١١ ٢٠٠٧م. انظر:

http://www.meshkah.net \ new\ contents.php?catid=6&artid=7559

الصهيونية عن إدراك أهمية القارة السمراء، حيث ركَّزت الصهيونية على التشابه بين اليهود والسود في الخبرات والتجارب السيئة، حيث أكَّد (تيودور هرتزل) توجُّهَهُ لتحقيق الخلاص لأبناء أفريقيا بعد تحقيق الخلاص لشعبه اليهودي، وذلك في كتابه "الأرض الجديدة والقديمة"، وبعد نيل معظم دول القارة السمراء استقلالَها، تزايد الاهتمام الإسرائيلي بالقارة الأفريقية، ولعل الاهتمام الإسرائيلي كان هدفه تحييد الكتلة الأفريقية، ومنعها من القيام بالتصويت داخل أروقة الأمم المتحدة لصالح العرب ضد إسرائيل، وكانت دولة ليبريا أول دولة أفريقية تعقد مع إسرائيل معاهدة صداقة وتعاون، ومن وقتها سطعت أفريقيا في دائرة الضوء في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وتحولت الساحة الأفريقية لساحة مهمة من ساحات الصراع العربي الإسرائيلي.

أهداف السياسة الإسرائيلية في (أفريقيا):

تهدف إسرائيل من خلال تواجدها وتوغلها في القارة السمراء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، **يمكن الوقوف عليها على النحو الآتي:**

١- <u>**التأثير على الأمن المائي العربي**</u> فقد مثَّلت المياه عنصرًا مركزيًّا في نظرية الأمن الإسرائيلية، ومثَّلت المطامع الاستيلائية جزءًا جوهريًّا في نظرة إسرائيل للمياه العربية عامة، ومياه النيل على وجه الخصوص، وقد قامت الدولة الإسرائيلية بترجمة ذلك من خلال طرح عدد من المشروعات التي تهدف لاقتسام المياه، ولم تجد طريقها للتنفيذ؛ لكون المشروعات الإسرائيلية دائمًا ما كان يُنظر إليها بعين الشك والريبة من الجانب العربي، خاصة في ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، واستمرار إسرائيل في سياساتها العدوانية على حقوق الشعب الفلسطيني[١]، وفي حوض النيل سعت إسرائيل دومًا إلى استخدام ورقة المياه للضغط على مصر والسودان، وبصفة خاصة الدولة المصرية، التي تتسم

---

(١) نادية سعد الدين، التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٢، ٢٠٠٣م، بيروت.

مصالحها في الدائرة النيلية بالمصيرية، حيث تتصل بحياة الشعب وبقاء البلاد بوجه عام، لذلك نجد أن إسرائيل اهتمت بالتنسيق مع دول منابع النيل، خاصة إثيوبيا وأوغندا، مما مثّل، وما زال يمثل، تهديدًا حيويًّا للمصالح المصرية لا يحتمل التأويل، وتجلت مظاهر ذلك التنسيق في الخطط الإسرائيلية التي تباركها الولايات المتحدة لإقامة السدود ومشروعات للري في كلٍ من إثيوبيا، والكونغو الديموقراطية، وإريتريا، وأوغندا. كما تصب المساعي الإسرائيلية لتوطيد العلاقات مع زعماء قبائل التوتسي في منطقة البحيرات العظمى، التي تضم بشكل أساسي دول: رواندا، وبوروندي، والكونغو الديموقراطية، بهدف إحكام السيطرة على دول تلك المنطقة[1].

وبالإضافة للأهداف السابقة، فإن إسرائيل تسعى من خلال رؤيتها الشمولية لمنطقة البحيرات العظمى بامتداداتها الجغرافية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر إلى تحقيق جملة من الأهداف الأمنية والاستراتيجية، يُعدُّ الوصول إلى منابع النيل في القلب من تلك الأهداف، مما يمكّن إسرائيل من استخدام هذه الورقة لإرهاق الدولة المصرية، وإدخالها في تفاعلات إقليمية منهكة تلهيها عن القضية الأساسية، وهي القضية الفلسطينية، وربما تسعى إسرائيل أيضًا إلى تحقيق حلمها القديم، وهي الدولة التي تمتد من النيل للفرات، كما تسعى إسرائيل من خلال علاقاتها بدول المنابع إلى توصيل مياه النيل إليها، كما تسعى- أيضًا- إلى علاقات متميزة بدول القرن الأفريقي، تُمكّنها من تدول البحر الأحمر، وعدم تحويله إلى بحيرة عربية، مما يمكّنها من صون أمنها المرتبط بالامتداد الجيو - استراتيجي في جنوب البحر الأحمر[2].

---

(١) محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م، كعهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٣٥٣.

(٢) حمدي عبد الرحمن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري"، مجلة السياسة الدولية، العدد،١٣٥ يناير ١٩٩٩، القاهرة، ص ٣٣ .

وفي ضوء ما سبق، فقد حرصت إسرائيل على توطيد علاقاتها بدول حوض النيل، خاصة بعد انقطاعها أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، فوقعت الكونغو الديموقراطية على بروتوكول التعاون العسكري مع إسرائيل عام ١٩٨١م، وكان ذلك بمثابة تمهيد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والكونغو، وفي عام ١٩٨٨م، أعلنت كينيا استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، التي انقطعت أثناء حرب أكتوبر، ولكن انقطاع العلاقات بين البلدين لم يمنع استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية(١)، كما تم استئناف العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل عام ١٩٨٩م، وتعززت العلاقات عسكريًّا من خلال تزويد إسرائيل لإثيوبيا بالعتاد العسكري، الأمر الذي كان يلقي بظلال سلبية على العلاقات المصرية السودانية مع إثيوبيا(٢)، وتحركت إسرائيل في منطقة البحيرات العظمى، فقامت بتزويد الجيش البوروندي والرواندي بالسلاح أثناء الحرب الأهلية بين قبائل الهوتو والتوتسي عام ١٩٩٤م، ووصل الدعم الإسرائيلي لقمته بقيام وفد إسرائيلي رسمي برئاسة إيغال عنتيدي مدير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية الإسرائيلية، وبصحبته طائرتان تحملان شحنة من المواد الغذائية والطبية، كما تم استئناف العلاقات بين أوغندا وإسرائيل عام ١٩٩٤م بعد انقطاع دام عشرين عامًا، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية بين الدولتين، كما تم استئناف العلاقات مع تنزانيا عام ١٩٩٥م، بعد انقطاع دام أكثر من ٢٢ عامًا(٣).

ومن خلال ما سبق، نجد أن إسرائيل قد اتجهت لتركيز جهودها على دول حوض النيل، خاصة دول المنابع، من أجل الالتفاف على الرفض المصري لفكرة تحويل جزء من مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء، كما شهد نهاية

---

(١) طارق أبو سنة، "استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا وإسرائيل"، السياسة الدولية، العدد ٩٦، ١٩٨٩م، القاهرة.

(٢) أيمن عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه حوض النيل منذ عام ١٩٨١م، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٤م، ص ٩٩.

(٣) مجدي صبحي، "مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه"، السياسة الدولية، العدد ١١٥، ١٩٩٤م/ ص١٩٨.

عقد التسعينات تحركًا مكثفًا لتغيير بعض قواعد القانون الدولي، وإدخال مفاهيم جديدة، مثل تسعير المياه، وبنك المياه، وبورصة المياه، بحيث لا يصبح أمام مصر لتجنب حروب حول المياه سوى قبولها بفكرة نقل مياه النيل إلى إسرائيل، وإلا تعرضت لانتقاص حقوقها المائية.

٢- **تهديد الملاحة في البحر الأحمر:** تُعَدُّ السيطرة على البحر الأحمر والحيلولة دون تحوُّله لبحيرة عربية من أهم الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في القارة الأفريقية، ولعل في إغلاق مضايق تيران بخليج العقبة، ومضيق باب المندب عامي ١٩٦٧م، و١٩٧٣م درسًا قاسيًا على الدولة العبرية، سعت للاستفادة منه من خلال توطيد قدمها في البحر الأحمر عامة، ومداخله على نحو خاص(١)، ويمثل هذا المنطلق أهمَّ ضرورات الأمن الإسرائيلي؛ حيث ركزت إسرائيل على السيطرة على ممرات ومنافذ استراتيجية على البحر الأحمر، من خلال إيجاد مواطئ قدم لها على السواحل والأقاليم الواقعة حول البحر الأحمر بهدف منع أية قوة معادية من السيطرة على هذه الممرات والمنافذ، ومن ثَمَّ حصار إسرائيل، كما حدث سابقًا إبان حرب أكتوبر، ولعل هذا هو ما عبَّر عنه ديفيد بن جوريون بقوله: "لو تمكنَّا من السيطرة على مواقع حيوية في البحر الأحمر، فإننا سنتمكن من اختراق سور الحصار العربي، بل والانقضاض عليه وهدمه من الخلف"، وهذا يؤكد أهمية البحر الأحمر في نظرية الأمن الإسرائيلي.

ووَفقَ المنظور الإسرائيلي، فإن البحر الأحمر يُعدُّ ممرًا دوليًا ينبغي أن يظل مفتوحًا لسفن الدول جميعًا، بما فيها إسرائيل، وهو الاتجاه الذي يوليه الإسرائيليون اهتمامًا عميقًا، حيث تزعم إسرائيل أنه لا حقَّ للعرب في السيطرة أو تقييد حرية الملاحة في البحر الأحمر، لذا نجد أن إسرائيل دومًا ما تأتي في

---

(١) مصطفى رجب، التقارب الإسرائيلي – الأفريقي وأثره على الأمن القومي العربي، موقع مركز الشرق العربي ٢٥\ ٦ \ ٢٠٠٥م، انظر:

http:// www.ashaqalarabi.org\uk\m–w\b–waha–58>htm

مقدمة أية جهود تعارض تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ولتحقيق السيطرة على البحر الأحمر، فقد عمدت إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية الواقعة عليه، وذلك من خلال تحركات تهدف في الأساس لإضعاف العلاقات العربية الأفريقية لإحداث صدام عربي أفريقي يصب في اتجاه دعم العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، ولعل فيما قامت به إسرائيل من تقديم كافة أشكال الدعم العسكري والاقتصادي لكلٌ من إثيوبيا وكينيا، مقابل السماح لإسرائيل باستخدام الموانئ الحيوية في مدخل البحر الأحمر، وإقامة قواعد عسكرية بها، ونقاط مراقبة، خيرَ دليلٍ على ما تهدف إليه الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر[1]، وفي سياق الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، فقد استغلت إسرائيل الصراعات الإثنية في منطقة القرن الأفريقي بهدف تحقيق سياساتها في المجال الحيوي، فركّزت إسرائيل على دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان عبر التاريخ، وساندوا نظام (الباجندا) في أوغندا، ونظام (الأمهرة) في إثيوبيا، وزوّدوهم بالسلاح والتدريب العسكري، كما مكّن الوجود الإسرائيلي في منطقة البحر الأحمر من ترتيب الأوضاع بما يخدم المصالح الإسرائيلية والأمريكية، فأيدت الدولة الإثيوبية في مواجهة الصومال، وأوعزت لإريتريا باحتلال جزر حنيش، كما قامت إسرائيل بفتح سفارة لها في أسمرا في١٥\١١ ١٣ ١٩٩٣م قبل الإعلان الرسمي لاستقلال إريتريا في ٢٧ \١٤\١٩٩٣م، والتي تتميز بوجود ٣٦٠ جزيرة فيها، كما قام رئيس إريتريا أسياس أفورقي بزيارة إسرائيل عام ١٩٩٦م، وتم خلال هذه الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات للتعاون الأمني والعسكري، تضمنت إقامة ست قواعد عسكرية إسرائيلية في أسمرا، ودتكاليا، وحالب، وفاطمة، ودهلك. واستخدمت الأخيرة كقاعدة تجسس للموساد الإسرائيلي على السعودية والسودان، وتقع جزر حالب، وفاطمة، ودهلك، في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بامتداد طوله 1,080كيلو متر مربع، ويعطي الوجود الإسرائيلي فيها فرصة لإسرائيل لتفادي أي توجه عربي لحصارها

---

(١) زكريا عبد الله، أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد ٨٨، ١٩٩٦م.

بحريًا في حالة نشوب أي نزاع معها، وسيحول دون تحول البحر الأحمر لبحيرة عربية[1].

٣- إضعاف التأييد الأفريقي للقضايا العربية: بعد نيل معظم الدول الأفريقية لاستقلالها وانضمامها للأمم المتحدة، مثَّلت الدولة الأفريقية كتلة تصويتية كبيرة الحجم داخل أروقة المؤسسات والمحافل الدولية، مما دفع إسرائيل إلى التوجه أفريقيا لمنع لتحييد الكتلة التصويتية الأفريقية في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ولعل ما قاله أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، بأن إسرائيل "كانت في مسيس الحاجة إلى إنشاء علاقات مع أفريقيا، تضمن منح أصوات التأييد لإسرائيل في المحافل الدولية، فلم يكن يكفي أن تعتمد إسرائيل على الفيتو الأمريكي والفرنسي والبريطاني في مجلس الأمن، فقد كنا نحتاج إلى أصوات عشرات الدول الأخرى لكي تحوّل تدهور مركزنا وعزلتنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة"، هو خير دليل على تفسير التوجه الإسرائيلي لأفريقيا من هذا المنطلق، ولتحقيق ذلك التوجه قامت إسرائيل بعرض المساعدات الاقتصادية والفنية والاجتماعية على الدول الأفريقية بدعوى تنميتها، وقد لاقت التحركات الإسرائيلية ترحيبًا من الدول الأفريقية، فقد أسهمت هذه المساعدات الإسرائيلية للدول الأفريقية في تمهيد السبيل أمام التغلغل الإسرائيلي في أكثر من ثلاثين دولة أفريقية.

كما سعت إسرائيل من خلال دورها المتنامي في أفريقيا إلى إضعاف التأييد الأفريقي للقضايا العربية، وكسب الرأي العام الأفريقي بجانبها، وقد ظهر ذلك جليًا في المواقف الأفريقية من العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية في يونيو ١٩٦٧م؛ حيث كانت الأغلبية الأفريقية مع الموقف الإسرائيلي آنذاك، وحين ناقشت قمة (كينشاسا) الأفريقية أمر العدوان الإسرائيلي، ناقشته على

---

(١) سامي عبد القوي،"نظام أسياس أفورقي وتطور العلاقة مع إسرائيل"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٣٨ يونيو ٢٠٠٦م، ص٧١.

استحياء، فقد اكتفت القمة بتشكيل لجنة الحكماء الأفارقة للتعرف على وجهات نظر أطراف الصراع، وعلى الرغم من المقاطعة الدبلوماسية الأفريقية لإسرائيل أثناء حرب أكتوبر، فإن تلك المقاطعة لم تمنع تدفق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل والدول الأفريقية، كما لا نغفل أيضًا موقفَ الدول الأفريقية من قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية عام ١٩٧٥م، حيث لم يزد عدد الدول الأفريقية الموافقة على ذلك القرار عن ٢٨ دولة، في حين عارضته خمس دول أفريقية، وامتنعت عشر دول عن التصويت، وكان ذلك في ظل المقاطعة الأفريقية لإسرائيل، مما يوحي بعِظَم النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا(١).

ومما سبق نستطيع القول بأن أفريقيا مثّلت ساحة مهمة من ساحات الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة في أول عقدين من نشأة الدولة العبرية، حيث حرصت إسرائيل على كسب أصوات الدول الأفريقية، حتى الصغيرة منها، مثل دولة توغو، لذا مثّلت الدول الأفريقية لإسرائيل كتلةً تصويتية غاية في الأهمية داخل أروقة المؤسسات والمحافل الدولية، ومما يؤكّد ذلك، قولُ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن جوريون،فقد أكد أن الدول الأفريقية ليست غنية في ذاتها، ولكنّ أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في القيمة تلك الخاصة بأمم أكثر قوة.

٤- <u>تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية</u>: أدركت إسرائيل منذ نشأتها أهمية فتح الأسواق الأفريقية أمام منتجاتها، فعملت على تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأفريقية، وذلك على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية، وقد ركّزت إسرائيل في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية على قطاعات محددة، فإلى جانب امتلاك وإدارة بعض المزارع، نجد أن إسرائيل استهدفت السيطرة على قطاع الصناعة الاستخراجية، حيث ركزت استثماراتها على استغلال الثروات الطبيعية الأفريقية، أهمها الماس في كلٍّ من الكونغو الديموقراطية،

---

(١) محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٣٥٤.

وسيراليون، وغانا، وأفريقيا الوسطى، واليورانيوم في النيجر. كما أنها إلى جانب الاستثمار المباشر، لجأت إلى الدخول في مشاركة مع رأس المال الأجنبي الوافد إلى الدول الأفريقية، ويأتي الاهتمام الإسرائيلي بالاستثمار في النشاط التعديني، لأن هذه المعادن تمثل موارد اقتصادية قابلة للنفاد، فضلاً عن المحدودية النسبية للمعروض منها على المستوى العالمي، وأن المضاربة على المعادن النفيسة في أسواق المال العالمية في ظل السيطرة الإسرائيلية المباشرة على الاستخراج من الحقول الأفريقية يحقق لها أرباح عالمية[1]، وعلى الرغم من تضاؤل الأهمية النسبية لأفريقيا في تجارة إسرائيل الخارجية فإن ذلك لا يعني عدم أهمية أفريقيا بالنسبة لإسرائيل، ولكن يمكن تفسيره بانخفاض القوة الشرائية الداخلية لأفريقيا، كما أن تجارة إسرائيل تتم مع بعض الدول بشكل غير معلن، وتحتل جنوب أفريقيا المركز الأول في علاقات إسرائيل التجارية مع أفريقيا، تليها مصر وكينيا، بالإضافة إلى ظهور دول أفريقية كمصدر للواردات الإسرائيلية مثل الغابون، دون ظهورها كسوق للصادرات، وتظهر دول أخرى كسوق للصادرات الإسرائيلية، مثل موريتانيا، وتنزانيا، دون أن تكون مصدرًا للواردات الإسرائيلية، كما يُلاحَظ أن جزءًا كبيرًا من صادرات إسرائيل يتم مع جهات غير معلنة ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الصادرات غالبًا ما تشتمل على سلع ذات طبيعة استراتيجية وأمنية كالسلاح، والذي يمثل جانبًا مهمًا من تجارة إسرائيل مع القارة الأفريقية[2].

وقد وصل التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية إلى درجة حصولها على امتيازات البحث عن البترول في بعض الدول الأفريقية من خلال تأسيس

---

(١) مجدى حماد، إسرائيل وأفريقيا، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.

(٢) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢م، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٧.

عدد من الشركات على أنها شركات أفريقية ظاهريًا مثل إثيوبيا، حيث تم تأسيس أربعين شركة، وتم تسجيلها على أنها شركات إثيوبية، كما تتوغل إسرائيل في الدول غير المعترفة بها، مثل جيبوتي، وذلك عبر أساليب ملتوية، حيث تواجدت إسرائيل في جيبوتي من خلال خبراء يهود فرنسيين، يدينون بالولاء لإسرائيل، ومن خلال عناصر من المخابرات الإسرائيلية "الموساد"، تحت ستار مناسب، كما تحتكر إسرائيل تجارة عدد من المحصولات؛ حيث تحتكر أسواق المنتجات الغذائية، وعصير الفاكهة في إثيوبيا، ومحصول البن في أوغندا، وتحتكر شركة إسرائيلية تصدير السمك في إريتريا، حيث تبلغ الكمية المصدَّرة نحو ٢٥ ألف طن في السنة، ومن المنتظر تزايده[١]، كل هذه الأمور تعكس مقدار التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا، والذي يعتبر محددًا رئيسًا من محددات السياسة الإسرائيلية في القارة السمراء.

محددات السياسات الإسرائيلية تجاه السودان:

ترتبط محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية بالعناصر المرتبطة بقابلية الدولة الإسرائيلية للاستمرار والاستقرار، وذلك عبر تلبية احتياجات السكان المختلفة، والقدرة على حفظ متطلبات الأمن الإسرائيلي، ومن هنا تنطلق الرؤية الإسرائيلية للسودان؛ فالاهتمام الإسرائيلي بالسودان بدأ قبل إنشاء الدولة الإسرائيلية، حيث سعت إسرائيل إلى تحييد القوة التي يمكن أن يضيفها السودان للجانب العربي في الصراع العربي الإسرائيلي، بوصفه قطرًا ضخمًا يملك من الثروات والموارد ما يجعل من استقراره قوة مضافة للعرب في مواجهة إسرائيل، وفي سبيل ذلك، شجعت إسرائيل على إثارة القلاقل داخل السودان لإلهائه داخليًا، ومنعه من محاولة السير على درب الاستقرار والتنمية، فدعمت، كما سنتحدث لاحقًا، حركات التمرد في جنوب السودان على مدار التاريخ، كما دخلت إلى أزمة دارفور من بوابتها الإنسانية، وتواصلت مع الحركات المتمردة هناك، **وطبقًا لهذه الرؤية الإسرائيلية، نستطيع رصد محددات السياسة الإسرائيلية في السودان على النحو الآتي:**

(١) نادية سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ – ٤٤.

١- **مركزية المياه في نظرية الأمن الإسرائيلية** كما ذكرنا سابقا، فإن المياه احتلت مكانة متميزة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، بل أصبحت حجر الزاوية في نظرية الأمن الإسرائيلية، فموقع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل يقعُ ضمن نطاق الأراضي الجافة وشبه الجافة، وقد قام المشروع الإسرائيلي على فكرة الهجرة والاستيطان، والهجرة والاستيطان يحتاجان إلى مزيدٍ من الماء، الأمر الذي خلق جدلية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، بحيث يتم الربط بين المهاجرين اليهود والأرض[١]، الأمر الذي جعل البعضَ يفسِّرُ مقولة أن حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات تفسيرًا مائيًا[٢]، فالمسألة المائية كانت دومًا محور اهتمام الصهيونية منذ نشأتها، ويوضح ذلك التقرير البريطاني عام ١٨٧٥م، الذي صدر على خلفية الطموحات الصهيونية في فلسطين، حيث تمحور التقريرُ حول بيان مدى القدرة على استجلاب المياه من شمال فلسطين لجنوبها، كما كان ذلك التقرير حاضرًا في إطار ترسيم الحدود السورية اللبنانية الفلسطينية عام ١٨٩٧م في المؤتمر الصهيوني ببازل، حيث كان الهاجس المائي حاضرًا لدى هرتزل مؤسس الصهيونية، فقد اعتبر أن مستقبل فلسطين واعدٌ بشرط معالجة مشكلة المياه على نطاق واسع[٣]، وانطلاقًا من هذه الرؤية، بدأت المحاولات الصهيونية منذ عام ١٩١٦م، حيث بدأ رسم حدود فلسطين الشمالية مع لبنان على طول خط نهر الليطاني، إلا أن هذه المحاولات اصطدمت برفض فرنسي في إطار تفاهمات سايكس

---

(١) فاطمة عبد العزيز: المياه العربية في نظرية الأمن الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص٤٨.

(٢) صالح زهر الدين: مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٦٦م.

(٣)ماري نوفل في أحمد يوسف أحمد (محرر)، المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤م، ص١١١.

بيكو، ولكن لم تتوقف المحاولات الصهيونية عند ذلك، فقد تمَّ طرح مشروع وتينبرغ عام ١٩٢٠م لتوليد الكهرباء من نهر اليرموك، كما تم طرح مشروع هايس لوزر ميلك عام ١٩٣٨م الذي يقوم على شق قناة بين حيفا والبحر الميت للحصول على مياه نهر الليطاني، ومشروع (هيس) عام ١٩٤٨م، ومشروع السبع سنوات عام ١٩٥٣م [1]، كما أن هناك تقديرات أشارت إلى أن أحد أسباب شن إسرائيل لحرب يونيو ١٩٦٧م، كان المياه؛ حيث ظهرت تفسيرات بأن هذه الحرب جاءت ردا على قرار الجامعة العربية بتحويل مياه الجولان ولبنان لترفد نهر اليرموك ولعل تصريح جولدا مائير عقب العدوان الإسرائيلي في يونيو بأن التحالف مع تركيا وإثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة في قبضتنا، وبالإضافة إلى ما صرَّح به إسحاق شامير في مارس ١٩٩١م بأنه على استعداد لتوقيع معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل، وقبول التفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية مقابل اشتراك إسرائيل في اتفاقيات لإعادة توزيع المياه في المنطقة، كما أن ملف المياه حاضرٌ في كل ترتيبات السلام بين العرب وإسرائيل، كما أن اتفاق السلام السوري الإسرائيلي يواجه دومًا معضلتي: المياه، والترتيبات الأمنية. كل هذه الشواهد تؤكد مركزية المياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي.

وبدأ اهتمام إسرائيل بمياه النيل بتقديم (هرتزل) مشروعًا للحكومة المصرية للحصول على امتياز الاستيطان في شبه جزيرة سيناء لمدة ٩٩ عامًا، مطالبًا في سياق هذا المشروع بجزء من مياه النيل الزائدة في الشتاء، التي تذهب إلى البحر المتوسط، إلا أن هذا المشروع واجه رفضًا مصريًّا – بريطانيًّا، مستندًا إلى اتجاهات الزراعة المصرية المرتبطة بمتطلبات الصناعة البريطانية آنذاك، وتمثلت الخطوة الثانية للمشروعات الإسرائيلية المرتبطة بمياه النيل في مشروع أليشع كالي في عام ١٩٧٤م، والذي سُمِّي نِسبةً إلى مهندس

---

(١) محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه..... بيئة حوض النيل، تقديم عبد المنعم المشاط، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٣٢٠-٣٢٧.

المياه الإسرائيلي الذي قال: "أن معطيات منطقتنا البيئية والسياسية تفرض أن يكون لكل اتفاق سلام بند خاص للمياه"[1]، وتدور فكرة مشروع أليشع كالي حول الحصول على قدر صغير من مياه النيل عن طريق مصر، بما لا يؤثر على الميزان المائي المصري، ويعتمد الأساس الفني للمشروع على توسيع ترعة السلام في مدينة الإسماعيلية، لتنقل مابين ١٠٠ و ٥٠٠ مليون متر مكعب، على أن تنقل هذه المياه بسحَّارات تحت قناة السويس وصولاً لإسرائيل، ويعد هذا المشروع مركزيًّا بالنسبة لإسرائيل، حيث تم طرحه في أكثر من مناسبة اعتبارًا من عام ١٩٧٤م مرورًا بأعوام ١٩٨٦م و ١٩٨٩م، كما تم طرحه في إطار مفاوضات مدريد للسلام عام ١٩٩١م، وقد تبلور موقف مصري رافض لذلك المشروع لاعتبارات فنية واستراتيجية، حيث يرتكز الجانب الفني في الرفض على إمكانية رفع ملوحة الأرض الزراعية في سيناء، واستراتيجيًّا فقد قام الرفض على أساس أن المشروع يدشن لفكرة تسعير المياه، وهي فكرة باهظة التكاليف لمصر المحرومة من أي مصادر للمياه، خاصة إذا فكرت دول المنابع في استخدامها، كما يمثل حصول إسرائيل على هذا القدر من المياه ولادة جديدة لها، متمثلة في زيادة المساحة المزروعة في إسرائيل لـ٢٠ ضعف، ويمكن إسرائيل من زيادة المساحات المزروعة بصحراء النقب بما يساوي ٥٠٠ ألف فدان، مما يدعم القدرات الإسرائيلية في استجلاب المزيد من المستوطنين، مما يشكل خسائر هائلة لمصر على مستوى أمنها القومي، وارتفاعًا لمستوى تهديدات الأمن القومي العربي[2] بِنَاءً على ما سبق، نستطيع القولُ بأن نهر النيل يُعد أحد ركائز السياسة الإسرائيلية، وتكون مصر هي البوابة الوحيدة للحصول على مياه النيل، وبالتالي تأتي أهمية السودان التي يشكل موقعها المهم في الاستراتيجية انطلاقًا من إمكانية أن تكون السودان إمَّا ظهيرًا لمصر في زيادة الموارد المائية

---

(١) إليشع كالي، المياتو السلام: وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة: رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١م، ص١.

(٢) نهر النيل بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥م، ص٧.

لنهر النيل عبر قناة جونجلي(*) أو أحد أوراق الضغط في يد إسرائيل على مصر إذا استطاعت أن تكون لاعبًا مؤثرًا في التفاعلات السودانية الداخلية.

٢- مبدأ شد الأطراف: تعود جذور هذا المبدأ إلى السياسات الاستعمارية البريطانية، حيث صاغت بريطانيا تقاليده الاستراتيجية، وقد أحرزت إسرائيل نجاحات مؤثرة في تطبيقه، ويمكن جوهر مبدأ شد الأطراف في خلق حالة من الشلل في الأطراف لأي كيان مصنف إسرائيليًا في مراتب التهديد الاستراتيجي، أو العداء لها، حيث يجري التعامل مع الخصم طبقًا لهذا المبدأ، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مصالح متمايزة بين مركز الخصم وأطرافه، مما يؤدي إلى ترسيخ التناقضات الداخلية للخصم، لتتحول من تناقضات ثانوية إلى تناقضات رئيسة، خصوصًا مع وجود حالة من حالات الانقسام الديني والعرقي، أو الثقافي بين المركز والطرف، بحيث يترتب على ذلك اجتذاب الطرف بعيدًا عن الجسد الأصلي، ولعل ما قاله دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، في خطابه للرئيس الأمريكي إيزنهاوار، عن أن الجهد الإسرائيلي لإضعاف الدول العربية ينبغي ألا يحشد على خطوط المواجهة فقط مع دول المواجهة، بل يجب أن ينتشر ليصل إلى قلب الدول العربية التي يمكن أن تصبح دول دعم وإسناد، في إشارة واضحة للجماعات غير العربية التي تعيش على التخوم، مثل الأكراد في شمال العراق، والانفصاليين في جنوب السودان، والدروز في جبل لبنان، وبالتطبيق على الحالة السودانية، نجد أن إسرائيل من خلال تحقيقها لهذا المبدأ، قد حققت نجاحًا كبيرًا عن طريق دعم الحركات المتمردة في جنوب السودان، حتى انفصاله، وأيضًا الدخول في أزمة دارفور في غرب السودان، بالمساعدة على إثارة القلاقل،

(*) قناة جونجلى- هي قناة تقع في جنوب السودان، بدأ حفرها عام ١٩٨٣م، وتوفر هذه القناة لمصر والسودان ١٤ مليار متر مكعب، وقد توقف العمل فيها بسبب الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، ولم تتخذ القيادة الجنوبية موقفًا إيجابيًا بشأنها حتى الآن.

مستغلة في ذلك عدم قدرة الحكومات السودانية على إدارة أزماتها الداخلية، وتهميش الأطراف لصالح المركز النيلي في الخرطوم، كما عمدت إسرائيل من خلال تطبيقها لذلك المبدأ في السودان، إلى إلهاء مصر بالتفاتها للأزمات السودانية الداخلية التي تهدد الاستقرار في العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر عن التركيز على قضية العرب الأولى، وهي القضية الفلسطينية.

٣- <u>مبدأ الإحاطة والعزلة</u> يسعى هذا المبدأ إلى خلق كيانات قومية متباعدة من حيث مدركاتها الفكرية والأيديولوجية، وتشكل الحالة السودانية نموذجًا واضحًا لتطبيق ذلك المبدأ، حيث جرى احتواء السودان وعزله من خلال استغلال انقساماته الداخلية ومحاولة تفجيره من الداخل، ولعلَّ أبرز الأزمات السودانية المرتبطة بذلك المبدأ هي أزمة دارفور، حيث يتم تصوير النزاع هناك على أنه صراعُ هويات[١]، متمثلاً في صراع عربي أفريقي، وقد أشار وزير الأمن الإسرائيلي أفي ديختر، في محاضرة ألقاها في مقر الدراسات الأمنية في إسرائيل، إلى أن تدخل إسرائيل في إنتاج وتصعيد البؤرة النزاعية الجديدة في دارفور كان ضروريًا حتى لا يجد السودان المناخ والوقت لتركيز جهوده باتجاه تعظيم قدراته، وإن ما أقدمنا عليه من جهود على مدى ثلاثة عقود ينبغي ألا يتوقف؛ لأن تلك الجهود كانت بمثابة المداخل والمقدمات التي أرست منطلقاتنا الاستراتيجية بأنَّ سودانَ ضعيفًا ومجزًا وهشًا، أفضل من سودان قويٍّ وموحدٍ وفاعلٍ، كما أشار ديختر إلى أن طبيعة الدور الإسرائيلي في دارفور لم يقتصر على الجانب الرسمي أو الاستخباراتي، بل شمل أدوات متعددة، كمنظمات المجتمع المدني داخليًا وخارجيًا التي تعمل في أزمة دارفور، وقد أضاف ديختر بأن الحضور الإسرائيلي في دارفور، ينطلق من أحقية إقليم دارفور في

---

(١) حمدي عبد الرحمن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، مجلة البيان، العدد ٢، سبتمبر ٢٠٠٥م.

أن يتمتع بالاستقلال وإدارة شئونه بنفسه، وقد ختم ديختر محاضرته بقوله: أن الاستراتيجية الإسرائيلية التي تم ترجمتها على الأرض في جنوب السودان، وفي دارفور، استطاعت أن تغيّر مجرى الأوضاع في السودان على النحو الذي يؤدي إلى مزيدٍ من التأزم والتدهور والانقسام، بحيث يصبح من المتعذر الحديث عن تحول السودان إلى دولة إقليمية كبرى وداعمة للقوة العربية المواجهة لإسرائيل".

ويتضح من خلال تلك المحاضرة موقعُ السودان في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وأن سُودان ضعيفاً ومجزّا يأتي في القلب من استراتيجيات المواجهة الإسرائيلية للعالم العربي.

الدور الإسرائيلي في جنوب السودان:

منذ نشأة دولة إسرائيل أيقن صانعو القرار في الدولة العبرية أن سودان مستقرّ وقويٍّ سيشكل قوة مضافة للعالم العربي، ستسهم في قلب موازين القوى بين إسرائيل والعالم العربي لصالح الأخير، لذا، وكما ذكرنا سابقًا، سعت إسرائيل منذ الوهلة الأولى إلى إثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية في السودان، حيث لم تغب إسرائيل عن كل تطورات الوضع الداخلي في السودان وتناقضاته، وكانت حاضرة فيه بشكل أو بآخر، ففي أعقاب قيام دولة إسرائيل، التي سبقت قليلاً بداية اشتعال الحرب الأهلية في السودان بين الشمال والجنوب، اهتمت إسرائيل بتقديم المساعدات الإنسانية والأغذية والأدوية إلى الجنوبيين الفارّين من المعارك في إثيوبيا، وهنا كانت بداية الوجود الإسرائيلي في تلك الأزمة، حيث تمحورت السياسات الإسرائيلية في جنوب السودان حول تعميق الصراع الدائر بين الشمال والجنوب، ومع عقد الستينيات، قامت إسرائيل بإعداد وتدريب حركة المقاتلين في حركة (أنانيا) الانفصالية في الجنوب، حيث قامت بفتح معسكرات لتدريب المقاتلين في إثيوبيا، وقد عثر ثوار الكونغو في عام ١٩٦٥م على عدد من الوثائق الخطيرة مع بعض المتمردين في جنوب السودان، ممن وقعوا في قبضة الاستخبارات الكونغولية، وقد كشفت هذه الوثائق عن برامج إسرائيلية لتدريب المتمردين الجنوبيين على حرب العصابات، وأن بعض قادة هؤلاء المتمردين قد سافر إلى إسرائيل، وتلقّى تدريبات في معسكرات

هناك، كما تم الكشف عن اتصالات بين حزب أنانيا، وهو أحد الأحزاب الجنوبية، مع السفارة الإسرائيلية في كينيا، بقصد الحصول على تأييد إسرائيل لانفصال الجنوب عن الشمال.

كما كشف أحد قادة حركة أنانيا الأولى، سيفريانو فولي، في كتابه: (تشكيل جنوب السودان الحر)، أنه تم تعيينة سكرتيرًا إداريًا في عام ١٩٦٣م إلى أن تم اعتقاله في أوغندا، وقد قام قائد الحركة بتقديمه للسفارات الصديقة، ومنها السفارة الإسرائيلية في كمبالا، ومن وقتها أصبح حلقةَ الوصل الأساسية مع إسرائيل، وتزايد الدعم الإسرائيلي؛ حيث اتخذ مسارات جديدة، منها إرسال كميات كبيرة من السلاح، خاصةً الأسلحة السوفيتية التي استولت عليها إسرائيل أثناء حرب ٦٧، وتألفت هذه الأسلحة من مدافع ورشاشات وأسلحة خفيفة وعتاد، وبعض الدبابات والمدرعات، وقد تم إرسال هذه الأسلحة من خلال تاجر إسرائيلي يعمل لصالح المخابرات الإسرائيلية يُدعى جابي شفيق، كما استغلت إسرائيل سفاراتها في دول الجوار للسودان لإمداد المتمردين بالأسلحة والذخائر، ومنها الرشاش الإسرائيلي حديث الصنع آنذاك (عوزي Uzi)، كما تضمن الدعم الإسرائيلي إرسال مستشارين إسرائيليين إلى مناطق الغابات داخل الأراضي السودانية المجاورة لإثيوبيا وأوغندا، لتدريب المتمردين على فنون القتال، كما كشف المرتزق الألماني رودلف شتاينر، قائد إحدى فصائل المرتزقة في جنوب السودان، أن إسرائيل تعمل في جنوب السودان من عام ١٩٦٧م، وقد قدمت مساعدات عسكرية ضخمة للمتمردين الجنوبيين، وذلك بالاتفاق مع منظمة أفريقيا، وهي منظمة غربية استعمارية، كما اعترف شتاينر بأن العسكريين الإسرائيليين كانوا يقومون بزيارات لمعسكرات المتمردين بالطائرات، ويلقون إليهم بالأسلحة والعتاد الحربي، كما أنشأت إسرائيل مدرسةً في جنوب السودان لتخريج الكادر العسكري القيادي لحركة التمرد، كما اشترك بعض الإسرائيليين في التخطيط للهجوم على القوات السودانية[١]، كما تم سفر مجموعة من أبناء جنوب السودان إلى إسرائيل لتلقِّي تدريبات عسكرية، وكان أشهر هؤلاء

---

(١) عودة دياب، الصهيونية العالمية والرد على الفكر الصهيوني المعاصر، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٧٦م.

(جوزيف لاغو) قائد حركة (أنانيا) الذي تدرَّب في إسرائيل لمدة ٦ شهور، ليتأهل لقيادة الحركة، كما أثرت إسرائيل على قادة حركة التمرد لتطوير فلسفة مطالبهم من المساواة مع أبناء الشمال، إلى الرغبة في الانفصال، وإقامة كيان سياسي مستقل جغرافيًا، خاصٌ بهم. إلا أن الدعم الإسرائيلي توقف فترة بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا بين جعفر النميري والمتمردين الجنوبيين، لكن النشاط الإسرائيلي سرعان ما عاد بعد انهيار الاتفاقية نتيجةً لإعلان الرئيس السوداني جعفر النميري تطبيقَ الشريعة الإسلامية، حيث قامت سَرية تابعة للكتيبة ١٠٥ التابعة للفرقة الأولى، ومقرُها الأقاليم الجنوبية، وأثناء إخماد القوات السودانية لذلك التمرد، عثرت القوات السودانية على كميات كبيرة من الأسلحة الإسرائيلية.

وقد تبلور التمرد الجنوبي في إطار ما يُعرف بالحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون جارانج، وواصلت إسرائيل دعمها لحركات التمرد في الجنوب السوداني، حيث أمدت إسرائيل زعماء الحركة بصفقة من الأسلحة المتطورة الإسرائيلية الصنع، وقد وصل الدعم الإسرائيلي مداه بزيارة العقيد (جون جارانج) لإسرائيل عام ١٩٨٩م والتقائه برئيس الأركان الإسرائيلي دان شمرون، وقد طلب (جون جارانج) خلال ذلك اللقاء تدريبَ عشر طيارين جنوبيين على قيادة المقاتلات الخفيفة لشن هجمات خاطفة على القوات الحكومية السودانية، كما طلب– أيضًا– نظام دفاع جوي متطور لتغطية تقدم قواته، وقد سبق زيارة جون جارانج لإسرائيل دعم إسرائيلي للجنوبيين، تمثّل في أسلحة مضادة للدبابات، ومدفعية ميدان، وأسلحة مشاة، وكان قد تم الاتفاق على هذه المساعدات من خلال المكتب العسكري الإسرائيلي في نيروبي، كما تــم الاتفاق –أيضًا– على تزويد الحركة الشعبية لتحرير السودان بخبراء عسكريين إسرائيليين، وتقديم دعم مالي قيمته خمسة ملايين دولار منحة إسرائيلية تُستخدم في شراء أسلحة وعتاد، كما قامت إسرائيل بتحويل صفقة دبابات سوفيتية كانت تنوي تقديمها الحكومة الإثيوبية إلى المتمردين في جنوب السودان، وذلك لتطوير استراتيجيتهم الهجومية من أجل احتلال المزيد من المدن الرئيسة في الجنوب، وتهديد حقول النفط، كما قامت الأقمار الصناعية الإسرائيلية بتقديم صور عن

المواقع العسكرية الحكومية في الجنوب، كما تم تدريب (٣٥) ضابطًا من جيش تحرير جنوب السودان، الذراع العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٩٠م، ووصل (١٥) خبيرًا إسرائيليًا إلى الجنوب لوضع الخطط وإدارة العمليات العسكرية، وقد شارك هؤلاء في احتلال مدن مامبيو، وإنذارا، وطمبومة عام ١٩٩٠م، كما أعلنت إسرائيل من خلال سفيرها في الكونغو مائير يوحاس، أنها تؤيد حلاً بلا حدود للتطلعات القومية لسكان جنوب السودان، حيث لم يعد الأمر مجرد الضغط على الحكومة السودانية، وإنما الدعوة لانفصال الجنوب.

ومع بداية التسعينيات، تدنّى الدعم الإسرائيلي للحركة الشعبية لتحرير السودان، ويعود ذلك لجهود المصالحة بين الحكومة السودانية وبين إثيوبيا، مما أدّى إلى خسارة إسرائيل المصدرَ الذي من خلاله تقوم بدعم المتمردين الجنوبيين، كما أدّى انقسام الحركة إلى ثلاث فصائل متناثرة إلى توقف الدعم الإسرائيلي تمامًا، ولكن مرة أخرى تعود إسرائيل للمشهد الجنوبي، فمع مطلع عام ١٩٩٣م، حدثت تطورات مهمة بمنطقة القرن الأفريقية، أسهمت في عودة إسرائيل مرة أخرى للمشهد الجنوبي، وهما: استقلال إريتريا، ومن ثَمَّ إمكانية الانتشار ودعم المتمردين الجنوبيين من خلالها. وتبني الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة إيجاد مناطق أمنية على غرار ما حدث في العراق. وعادت إسرائيل مرة أخرى لدعم المتمردين الجنوبيين من خلال مدهم بمعدات عسكرية وأجهزة تنصُّت وإرسال حديثة، وبنادق سريعة الطلقات من طراز AK47، ومدافع مورتر، وقاذفات لهب، وأجهزة اتصال، واستمرت المساعدات العسكرية طوال مدة التسعينيات، بل أن (جون جارانج) اعترف بدعم إسرائيل لحركته وإمدادها بالسلاح والخبراء، كما تكشف ملفات سرية مخزّنة في الأرشيف الخاص بالمخابرات الأمريكية، عن ملفات تتعلق بنشاط إسرائيل في جنوب السودان، كذلك وجِدت وثيقة وضعها (جارانج) عام ١٩٩٤م للمخابرات المركزية الأمريكية توضح رؤيته للقضية الجنوبية؛ فقد اعتبر (جارانج) أن السودان أرض أفريقية مسيحية سوداء، وهي تماثل تمامًا دولة الأندلس الإسلامية التي نشأت على أنقاض دولتي إسبانيا والبرتغال، ولقد عادت الأندلس مسيحية

مرة أخرى، وهذا السيناريو يجب أن يُنفَّذ في السودان، واستمر الدعم الإسرائيلي للتمرُّد الجنوبي، إلى أن وقَّع الجنوبيون والحكومة السودانية اتفاقية (نيفاشا) للسلام عام ٢٠٠٥م، التي تضمنت- لأول مرة- حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم خلال استفتاء يُقام بعد مرحلة انتقالية مدتها ست سنوات، وخلال هذه الفترة، تمكنت الحركة الشعبية من السيطرة تمامًا على إدارة الولايات الجنوبية أثناء تلك الفترة، الأمر الذي مثَّل نجاحًا للاستراتيجية الإسرائيلية التفتيتية تجاه السودان، حيث أنه وضع أساسًا شرعيًا وعمليًا لإمكانية انفصال الجنوب، ومن ثَمَّ أدركت إسرائيل أن جني ثمار ما زرعته خلال العقود الماضية بات وشيكًا(١). وقد اتسم تحرك الدوائر الإسرائيلية بالديناميكية العالية وفق هذا للإسهام في دعم خيار الانفصال، وتأسيس دولة صديقة لها بجنوب السودان، لتصيب هدفين في أن واحد، هما: أن تضع يدها على "حليف" تتعاون معه في أفريقيا، يكون بمثابة حلقة وصل يربط لها الجنوب الأفريقي مع الشمال، وتضع من خلاله مخططاتها في مياه النيل في شقها الجنوبي. ثانيها: أنها من خلال علاقاتها مع جنوب السودان وإثيوبيا تكون قد أوجدت موقعها وقرارها في منابع ومياه النيل، ومن ثَمَّ استخدام المياه كورقة ضغط ضد مصر، نظرًا لمعرفة مدى حساسيتها كمسألة أمن قومي بالنسبة لها.

إسرائيل ودولة جنوب السودان:

عقب إجراء الاستفتاء في جنوب السودان، والذي أسفر عن اختيار الجنوبيين لخيار الانفصال، تم إعلان دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو عام ٢٠١١م، وفي اليوم التالي سارعت إسرائيل إلى إعلان اعترافها بالدولة الوليدة على لسان رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، الذي أكد على ضرورة التعاون مع دولة جنوب السودان، والعمل على تنميتها ورخائها، وتوثيقًا لقوة الصلة بين إسرائيل وجنوب السودان تم رفع العلم الإسرائيلي خلال احتفالات الجنوبيين بالانفصال في مدينة (جوبا) عاصمة الدولة الوليدة، ولم يكن ذلك عفويًا، بل كان ترجمة لدلالات سياسية على أرض الواقع، متمثلة بإعلان

---

(١) خالد المبارك، السودان وإسرائيل وعلاقة تعتبر من نسيج الحدود الوسط، جريدة الحياة اللندنية، ٧ أكتوبر ٢٠٠٢م.

إسرائيل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع جنوب السودان في ٢٨ يوليو ٢٠١١م، وقد احتلت إسرائيل المرتبة الرابعة من ناحية الترتيب الدبلوماسي بجنوب السودان، بعد السودان، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، كما أعطت وزارة الخارجية الإسرائيلية أهمية بالغة للدولة الوليدة، تمثلت في تعيين مسئول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، يكون مسئولاً عن متابعة ملف دولة جنوب السودان، ثم زيارة (سيلفا كير) لتل أبيب في ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م، التي تم وصفها من جانب إسرائيل بالزيارة التاريخية؛ حيث أنها أعطت قفزة نوعية في تطور العلاقات بين الدولتين. وقد التقى (سيلفا كير) خلالها برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، ووزير الدفاع إيهود باراك، وقد عززت تلك الزيارة القناعات الخاصة بالأبعاد الاستراتيجية التي تنطوي عليها العلاقات بين (جوبا) و(تل أبيب)، وقد عبَّر عنها (سيلفا كير) بقوله: "وقفتم إلى جانبنا على طول الطريق، ولولا هذا الدعم لما قامت لنا قائمة". وقد جاء ذلك تعليقًا على قول الرئيس الإسرائيل، فقد تحدث عن العلاقات التاريخية لإسرائيل بقادة التمرد الجنوبي(١)، الأمر الذي مثَّل كشفًا لستار العلاقات السرية بين إسرائيل وحركات التمرد بجنوب السودان طيلة نحو نصف قرن .

عقب زيارة (سيلفا كير) هذه بفترة وجيزة، اتجهت تل أبيب إلى دفع العلاقات مع جوبا، وجعلها أكثر انسيابية، فقامت بتعيين أحد أكبر الخبراء الإسرائيليين في الشئون السودانية، بالإضافة لإتقانه اللغة العربية وعدة لهجات سودانية، وهو السفير "حاييم كورين" كأول سفير لها في دولة جنوب السودان، في ١٠ يناير ٢٠١٢م، كما عمل هذا السفير مدرِّسًا لمدة ثلاث سنوات في كلية الأمن الوطني التابعة لجهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية، وقد أثار اختياره العديد من علامات الاستفهام والريبة معًا (٢)، **ويمكن حصر أطر التعاون بين الدولتين على النحو الآتي:**

---

(١) فهمي هويدي، سلفاكير في إسرائيل، جريدة الشروق، ٢٢ ديسمبر ٢٠١١م.

(٢) إسرائيل تعين «عميلاً للموساد» سفيرًا لها في جنوب السودان، المصري اليوم، ١١-١- ٢٠١٢م.

أولاً: التعاون الاستراتيجي:

عبَّر (سلفا كير) رئيس دولة جنوب السودان عن رغبته في أن تقيم بلاده مع إسرائيل علاقات صداقة استراتيجية، ترقى لمستوى التحالف الاستراتيجي ذي المضامين المختلفة: (عسكرية، وأمنية، وسياسية)، وذلك بشكل يساعد الدولة الوليدة في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تهددها، وقد أثارت مثل هذه التوجهات هواجسَ بعض الدول المجاورة، مما حدا بدولة جنوب السودان إلى إرسال تطمينات كان جوهرها أن العلاقات مع إسرائيل لن تكون على حساب دول الجوار، خاصة جارتيها الشماليتين السودان ومصر، وعلى الجانب الآخر لم تخف تل أبيب من تأييدها القوي، بل ورغبتها في بلورة تحالف استراتيجي مع جنوب السودان- في إطار استراتيجيتها الجديدة في أفريقيا- تتمثل خطوطه العريضة في إنشاء تجمع أفريقي إسرائيلي تحت قيادة إسرائيلية، يضم كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، وجنوب السودان.

ثانيًا: التعاون العسكري والأمني :

يمثل التعاون العسكري والأمني ملفًا مهمًا في العلاقات بين جوبا وتل أبيب؛ نظرًا لأهميته المفرطة لدولة جنوب السودان، حيث يشكل بناء جيش نظامي موحد ومحترف تحديًا للدولة الوليدة في جنوب السودان، فالتحدي الأكبر يكمن في كيفية تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من حركة تمرد إلى جيش وطني، الأمر الذي يتطلب جهودًا كبيرة، وتغييرًا في أساليب التنشئة والتجنيد، وتطوير السياسة الدفاعية، هذا بالإضافة إلى تعزيز قدراته التسليحية. ونظرًا لخبرة إسرائيل في هذا المجال العسكري، **فقد قامت إسرائيل بمساعدة دولة جنوب السودان في هذا الصدد على النحو الآتي :**

- إنشاء قاعدة جوية في منطقة "فلج" بجنوب السودان، بهدف تدريب الطيارين الحربيين الجنوبيين.
- بناء ثكنات لقوات الحدود ومستشفيات عسكرية.
- إنشاء مركز بحوث للألغام في مدينة جوبا.
- نصب أبراج للمراقبة الحدودية مزوَّدة بأجهزة رصد حراري متطورة بمناطق "راجا"، وشمال أعالي النيل، وعلى الحدود بين النيل الأزرق

وولاية الوحدة[1]، كما قدمت إسرائيل بصورة عاجلة شحنةً من الأسلحة لجنوب السودان، تسلّمتها استخبارات الجيش الشعبي ووحدة الأمن الرئاسي بجوبا، شملت أسلحة إسناد حربية، وكمية من أسلحة المدفعية، وعددًا من الراجمات وأجهزة للرصد والاستشعار الحراري. ووصلت الشحنةُ عبر الحدود لداخل (جوبا) بعد عبورها الأراضي الأوغندية[2]، ويمثل التعاون العسكري بين إسرائيل وجنوب السودان أهمية قصوى للدولة العبرية؛ حيث أنه سوف يساعدها في الحصول على معلومات أمنية دقيقة حول ما يجري في المنطقة، ومواجهة التهديدات المحتملة الموجَّهة لها من داخل القارة، ولعل شنَّ إسرائيل لأربع غارات خلال السنوات الأربع الماضية، هو خيرُ دليلٍ على ما يمكن أن يقدمه التعاون العسكري بين تل أبيب وجوبا.

ثالثًا : التعاون الاقتصادي :

تولي إسرائيل أهمية قصوى للعلاقات الاقتصادية مع دولة جنوب السودان في ضوء ما تتمتع به الأخيرة من ثروات نفطية وتعدينية، وسعيًا من الدولة العبرية للهيمنة على هذه الثروات، ومن ثَمَّ سارعت إسرائيل بالتوجه صوب (جوبا)، فقامت بعرض تقديم خبرتها ومساعدتها في جميع المجالات الاقتصادية، كما نظمت شركة طيران العال الإسرائيلي أولى رحلاتها إلى جوبا لنقل رجال أعمال إسرائيليين إلى جنوب السودان للإعداد لإقامة مشروعات اقتصادية. وقد تم الإعداد لهذه الرحلة بواسطة مكتب تنسيق المصالح الإسرائيلية بجوبا، والذي تم إنشاؤه قبل فترة وجيزة من إعلان الانفصال[3]، وقد شملت مجالات التعاون المقترحة بين إسرائيل وجنوب السودان قطاعات الزراعة، والغابات، والنفط، والتعدين، والتكنولوجيا، والطرق، والجسور، والكهرباء. كما

---

(١) هاني رسلان، زيارة سلفاكير لإسرائيل وقضايا الأمن القومي المصري، جريدة الأهرام، ٣٠ ديسمبر ٢٠١١م.

(٢) أسلحة إسرائيلية تصل دولة جنوب السودان عبر يوغندا، صحيفة الانتباهة السودانية، ٥-١- ٢٠١٢م.

(٣) دبلوماسية إسرائيل بجنوب السودان، صحيفة آخر لحظة، ٩ أغسطس ٢٠١١م.

بدأت الشركات الإسرائيلية ممارسة نشاطها بالفعل بدولة الجنوب، خاصة في مجال تطوير البِنَى التحتية الرئيسة، حيث تقوم شركة (سوليه بونيه) للمقاولات الصناعية بأعمال رصف الطرق وبناء البنية التحتية في عدد من مناطق مدينة جوبا. كما تقوم شركات إسرائيلية بتزويد جنوب السودان بالأدوية ومعدات المستشفيات، وهناك شركة مختصة في تطوير وإنتاج وتسويق الأبواب الأمنية فازت بفتح مكتب لها في جوبا، فضلاً عن وجود شركات مختصة في المنتجات الإلكترونية والأعمال السياحية، كما عهدت جنوب السودان إلى شركات إسرائيلية للقيام بإنشاء محطة لتنقية المياه بين النيل الأزرق ودولة إثيوبيا على حدود دولة الجنوب. وتدور مفاوضات بين حكومة جنوب السودان ومبعوثين إسرائيليين حول إنشاء خزّان للطاقة الكهربائية في مدينة "نمولي" وشق قنوات للمياه.

ومن خلال ما سبق، نستطيع القول بأن التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية عامة، والسودان بشكل خاص، له تداعياته الاستراتيجية الخطيرة على الأمن القومي العربي، وفي القلب منه الأمن القومي المصري، فالتحرك الإسرائيلي في الدول الأفريقية المحيطة بمصر، يتم عبر ما يُعرف باستراتيجية شد الأطراف، التي تهدف بالأساس إلى زعزعة منظومة الأمن القومي المصري في دائرته النيلية، فمنذ إنشاء إسرائيل، وتسعى سياساتها إلى تفتيت السودان وتهديد الأمن القومي المصري من خلاله، فالتقديرات الإسرائيلية منذ إنشاء الدولة العبرية أجمعت على عدم السماح لسودان قوي ومستقر أن يشكل قوة مضافة للعالم العربي، ومِن ثَمَّ عملت إسرائيل على تشجيع الاضطرابات والقلاقل في السودان من خلال دعم الحركات المتمردة في جنوب السودان أثناء الحرب الأهلية والحركات المتمردة في دارفور من أجل تفتيت وزعزعة أمن مصر في محيطها الحيوي، حيث يشكل السودان بموقعه الجغرافي، وعلاقاته التاريخية، العمقَ الاستراتيجي المباشر للدولة المصرية، وقد تجسَّد هذا المُعْطَى في إيواء السودان لسلاح الجو المصري ولقواته البرية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م، كما تسعى إسرائيل لإقامة تحالفات استراتيجية مع دول منابع النيل، من شأنها أن تشكل ورقة ضغط على الدولة المصرية، كما أن قيام دولة في

جنوب السودان قد يؤدي إلى توجه الشمال السوداني نحو مصر، مقابل توجه الجنوب نحو القارة الأفريقية، مما يعطي نفوذًا إسرائيليًا مباشرًا في تلك الدائرة الحيوية من دوائر الأمن القومي المصري، وبناءً عليه، فإن انفصال جنوب السودان وعدم الاستقرار السياسي فيه، ستكون له آثار استراتيجية غاية في السوء على منظومة الأمن القومي المصري، خاصة في ظل الأزمات السياسية بين مصر ودول المنابع، والتغلغل الإسرائيلي في حوض النيل، ومع قيام دولة جنوب السودان، الأمر الذي يمثل إضافة للرصيد الاستراتيجي للدولة العبرية ورأس حربة لتنفيذ مخططتها الرامية إلى تشتيت الدولة المصرية، وتهديد أمنها القومي والمائي بحوض النيل.

{}{}{} {}{}{}

الفصل الرابع

إدارة العلاقات المصرية مع دولتي السودان

في إطار الأمن القومي المصري

مقدمة:

يتناول المؤلف هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث يتناول في المبحث الأول الأسس المادية والاتجاهات الاستراتيجية للأمن القومي المصري كما يتناول خلال هذا المبحث أبرز التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري خلال تلك المرحلة التي تمر بها الدولة المصرية ويتناول المبحث الثاني العلاقات المصرية السودانية في ضوء الأهمية الاستراتيجية للسودان بالنسبة لمصر كما يتناول المؤلف العلاقات المصرية السودانية منذ وصول نظام الإنقاذ السوداني حتى الآن في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية التي أثرت على علاقات البلدين كما يتناول المؤلف بعدا هاما في العلاقات المصرية السودانية وهو مياه النيل كما يقوم المؤلف خلال هذا المبحث بتقييم الإطار التعاوني بين مصر والسودان وأبرز التوصيات لتفعيله وخلال المبحث الثالث يتناول المؤلف جنوب السودان في السياسة المصرية من الأزمة إلى الدولة من خلال تبيان الدور المصري في أزمة جنوب السودان حتى انفصال الجنوب والعلاقات المصرية مع جمهورية جنوب السودان .

*** ***

الأسس المادية والاتجاهات الاستراتيجية للأمن القومي المصري

تُعدُّ مصر أول دولة في التاريخ القديم توافرت فيها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح، ثم أصبحت بعد ذلك أول دولة مركزية بالمعنى السياسي المنظَّم تظهر على مسرح العالم القديم، وذلك بقيام الملك الفرعوني مينا بتوحيد قطريها الشمالي والجنوبي عام ٣٢٠٠ ق. م، ولم يمض وقت قليل حتى أثبتت مصر جدارتها الحضارية والسياسية، فأصبحت أعظم قوة سياسية، ثم أنشأت أول إمبراطورية في التاريخ، حيث امتدت وتوسعت عبر دوائر أمنها القومي، فقد وصل النفوذ المصري شمالاً إلى سوريا، ووصل غربًا إلى برقة، وجنوبًا إلى منابع النيل، مُحققةً بذلك أول وجود لما يُسمَّى بفكرة الدور والنفوذ في العلاقات الدولية، فإذا كانت الحضارة الإغريقية قد أهدت العالم مفهوم المدينة الدولة، فإن الحضارة المصرية القديمة قد أهدت العالم مفهوم الأمة الدولة، وإن كانت الدولة المصرية قد مرَّت بفترات من الاتساع والانكماش، إلا أنها ظلَّت بصفة عامة أعظم حقيقة سياسية في الشرق القديم لمدة لا تقل عن ألف عام.

وبدأ التاريخ المصري القديم منذ إقامة أول حكومة مركزية فيها على يد أول ملوكها، وهو الملك مينا المُلقَّب ب (موحد القطرين)، وقد أثَّرت جغرافيةُ مصر في تشكيل طبيعتها وتقدير وزنها، فجاء وجود نهر النيل بمثابة مفتاح الحياة بالنسبة للحضارة المصرية القديمة؛ إذ حوَّل مصر إلى واحة فيضية، منحها نظامًا مستفيضًا للري حوَّلها إلى قوة إنتاجية سخية مكتفية ذاتيًا، كانت تُعدُّ، بمقياس العصر، قوةً هائلة. كما أحاطت بها الصحراء، فمثَّلت لها حماية قوية وراسخة ضد أي أطماع نتجت عن ثراء الدولة المصرية القديمة، ذلك الثراء الذي جعلها محطَّ أطماع جيرانها، وكان ذلك إما في صورة مغامرات ملاحية من البحر، أو أطماع من الشعوب المجاورة الفقيرة آنذاك، لا تخرج في

مجموعها عن طمع من جانب الرمل في الطين، أو الرعاة في الزارع، لذا كان وعي الحكام المصريين بفكرة دوائر الأمن القومي والتوسع فيها ضروريًّا، حتى يتم تأمين قلب الدولة المصرية من الأطماع، وهي نفس فكرة الضربات الوقائية في الفكر الاستراتيجي الحديث.

ولم يكن إحساس المصريين القدماء بعبقرية وعظمة الموقع الجغرافي لمصر نتيجة للصدفة، وإنما كان قائمًا على العلم والدراسة، فنرى أن التراث المصري القديم قد اهتم بتكوين الكوادر العاملة في المجال الخارجي سياسيًّا وعسكريًّا، وقد برهن المصريون القدماء على ذلك عمليًّا بمعرفتهم الممتدة إلى ما وراء القطر المصري، حيث كانوا على معرفة دقيقة بالأخطار التي يمكن أن تتهددهم، وكيفية توظيف تلك المعرفة على الصعيد السياسي والعسكري، حيث تصدَّت الحكومات المصرية القديمة للأخطار الاستراتيجية بتأمين الحدود، وذلك عن طريق بناء القلاع، وليس أدل على ذلك من قيام الملك الفرعوني سونسرت الثالث ببناء قلعتين عند قمة ضفتي النيل، وعند جنوبه، مما يعكس وعي حكام مصر القدماء بأهمية النيل كشريان للحياة في مصر، وتأمين منابعه في الجنوب، وقد مثَّلت عبقرية الموقع الجغرافي المصري، وضخامة الإمكانيات المصرية، لغطًا كبيرًا بين مفكري العصر القديم، وجاء نهر النيل ليحتلَّ موقعَ الصدارة في تحليلهم لعبقرية الموقع الجغرافي المصري، فتحدث المفكر القديم هيرودوت عن مصر، حينما قال عبارته المشهورة: **أن مصر هبة النيل.**

كما انتقد هيرودوت آراء المفكرين اليونانيين التي تمحورت حول أن العالم القديم مكوَّنٌ من ثلاثة أجزاء: أوروبا، وآسيا، وليبيا "أفريقيا"، حيث تحدث هيردوت منتقدًا عدم إضافة جزء رابع، وهو دلتا مصر، فجعل هيرودوت من مصر في فكرة قارة قائمة بذاتها بين قارات العالم القديم.

وقد مثَّلت مصرُ حقيقة جغرافية وتاريخية مثلاً فريدًا، فهي بطريقة ما تكاد تنتمي إلى كل مكان دون أن تكون في ذلك المكان بشكل كامل، فنجد أنها مقسَّمة بين القارة الأفريقية والآسيوية، فتنتمي جغرافية الدولة المصرية إلى القارة الأفريقية التي تقع بالقلب منها، وتاريخيًّا تولَّى شطرَها تجاه آسيا، كما أن الدولة المصرية متوسطة دون مدارية بعروضها، ولكن في نفس الوقت موسمية

بمياهها وأصولها، وهي في الصحراء وليست منها، ثم أنها بجسمها النهري قوة برية، وبسواحلها الممتدة على البحرين الأحمر والمتوسط قوة بحرية، فهي تضع قدمًا في الأرض وأخرى في الماء، كما أن الدولة المصرية تقع على خط التقسيم التاريخي بين الشرق والغرب، فتنتمي للأول وتواجه الثاني عبر البحر المتوسط، كما تمد يدًا للشمال وأخرى للجنوب، مشكلة بذلك الموقع الجغرافي مركزًا مشتركًا لثلاث دوائر مختلفة، حيث أصبحت مجمعًا لعوالم شتى، فهي قلب العالم العربي، وواسطة العالم الإسلامي، وحجَرَ الزاوية في العالم الأفريقي، وعند رؤية الموقع الجغرافي المصري، نرى للوهلة الأولى، أن ذلك الواقع يجمع بين أضداد ومتناقضات، ولكن عند التمعُّن في ذلك، نجد أنها تجمع بين أطراف متعددة غنية، وجوانب خصبة وثرية، تجعل من مصر ملكة الحلول الوسطى في تلك العوالم الثلاثة، ويجعل من الأمة المصرية أمةً وسطيةً بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، فهي وسط في الموقع والدور الحضاري والتاريخي، ووسطٌ في الموارد والطاقة، وفي السياسة والحرب، وفي النظرة والتفكير، مما يفسِّر بقاء مصر وحيويتها عبر العصور بجمعها بين طرفي معادلة المفكر التاريخي هيجل؛ حيث أن مصر تجمع بين التقدير والنقيض في تركيب متّزن أصيل، لذا يمكن القولُ بأن مصر فلتة جغرافية لا تتكرر في أي ركن من أركان العالم، فالمكان؛ أي: الجغرافيا، لا يتكرر، ولا يعيد نفسه، مما جعل لمصر حقيقة أنثربولوجية متماسكة، وطابع نفسيٍ مميَّز، جعل منها صاحبة المفهوم المتكامل للأمن القومي بدرجة لم يعرفها تاريخ العالم، وتلك هي حقيقة عبقرية مصر الإقليمية(١).

الأسس المادية للأمن القومي المصري:

إذا كان مفهومُ الأمن القومي للجماعة يمثل قلبَ حركتها القومية، فإن الإطار الهيكلي الذي يمنح ذلك المفهوم التكامل الذاتي أو الوجود يتمثل في الأسس المادية، وتمثل تلك الأسس المادية البناء الهيكلي لمفهوم الأمن القومي، وتتمثل تلك الأسس فيما يلي:

- الأساس الأنثربولوجي

---

(١) أحمد فؤاد رسلان، الأمن القومي المصري للمجتمع المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢٠.

- الأساس الاقتصادي
- المصلحة القومية

*** ***

أولاً: الأساس الأنثربولوجي:

يعني علم الأنثربولوجيا بدراسة الشعوب، أو الجنس الإنساني، وتعني دراسات الأمن القومي بفرع الأنثربولوجيا الاجتماعية، أو الحضارية التي تنصب على دراسة ذلك الجزء من البيئة البشرية الذي أوجده الإنسان بنفسه، فميَّزت- عادةً- بين ما تجود به الطبيعة، وبين ما يكون ثمرة من ثمرات الجهود البشرية، ويُعَدُّ الأساس الأنثربولوجي أحد البنيان الأساسية لصياغة الأمن القومي، بل وتحديد مبادئ ذلك الأمن ورسم سياساته، حيث يفترض مفهوم الأمن القومي حدًّا أدنى من التآلف الأنثربولوجي في الجماعة السياسية، فالتآلف الأنثربولوجي يعكس بوضوح السمة الحضارية التي تميز المجتمع السياسي محلّ الدراسة، فعلى سبيل المثال: المجتمع الأمريكي هو مجتمع من المهاجرين، ومع ذلك، فإن الصفة الأنجلوسكسونية هي الصفة الغالبة في البناء الحضاري المميز لهذا المجتمع.

وعند تطبيق القواعد العلمية للأنثربولوجية الطبيعية على الحالة المصرية لتتبع التطور التاريخي للتكوين العضوي في المجتمع المصري، أشارت الكثير من النظريات إلى أن سكان مصر الأوائل جاءوا من مصدر خارجي، إما من الجنوب من المحيط الأفريقي، أو من جهة البحر الأحمر، أو من الشمال من العالم الآسيوي. غير أن النظريات الحديثة أثبتت جموح هذه النظريات، وأنها بنيت على تأويلات[1]. وللحديث عن الأساس الأنثربولوجي للجنس المصري يمكن القولُ بأنَّ هناك حقيقتين أساسيتين، هما: أن المصريين القدماء شعبٌ أصيل، ولم يفدوا إليها من مكان آخر. والحقيقة الثانية: هي أن احتمالات اختلاط الجنس المصري قد قلَّت منذ بداية عصر الأسرات في الدولة الفرعونية القديمة، فتاريخ الجنس المصري ليس إلا عملية نمو وتجنيس خارجي، وتطور تدريجي

---

(١) أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

طبيعي خالٍ من العقبات أو الهزّات، إلى درجة جعلته مضربًا للأمثال، فتظل مصر القديمة أبرز مثال على منطقة تم عزلها طبيعيًّا، فتمتعت بقدرٍ كبير من التآلف والانسجام الأنثربولوجي، دون أن تتأثر إطلاقًا باتصالات أجنبية، هذا الثبات الأنثربولوجي للشعب المصري أثار الدهشة على المستويات العلمية؛ لأنه لا يتحدى الأزمان فحسب، وإنما يتحدى القاعدة الأصولية في أن البيئات الغنية تكون مناطق جذب بشري، مما يُتيح فرصةً للاختلاط بين الأجناس، ويفسِّر الدكتور جمال حمدان هذا بأن البيئة المصرية، وإن كانت غنية الموارد في التاريخ القديم، إلا أن الطبيعة الجغرافية المصرية المحاطة بالصحراوات، قد مثّلت حاجزًا طبيعيًّا، أو ما يُعرَف بماصّة الصدمات، أو المصفاة التي حال دون اختلاط الأجناس بالجنس المصري، وحافظت على تآلف وانسجام الجنس المصري، وبناءً على ذلك، ظلّت الصفات الأنثربولوجية للشعب المصري ثابتة[1] عبر التاريخ، فالمصري في الغالب أسمر البشرة، وشعره أسود أو بُني داكن، والرأس مستطيل، والقامة متوسّطة، أو فوق المتوسطة، وهذه الفروق لا تقلل من وحدة الجنس البشري المصري، بل تعود إلى الفروق المناخية أكثر من رجوعها للأسباب البيولوجية.

على مدار التاريخ المصري القديم، نجد أن مصر كصاحبة موارد وموقع جغرافي، فمنذ كانت تمثل مطمعًا لجيرانها، ولكن تلك الغزوات لم يكن لها أثر يُذكَر على الطبيعة الأنثربولجية للمجتمع المصري، والدليل على ذلك أن التأثير الأنثربولوجي يظهر بوضوح في اللغة والأدب والآثار، وهو ما لم يوجد في الحالة المصرية، فإذا درسنا الآثار المصرية فإننا لا نرى أثرًا كبيرًا للهكسوس على سبيل المثال، وأما اليهود الذين دخلوا مصر كمهاجرين في عهد النبي يوسف -عليه السلام، وخرجوا منها في عهد رسول الله موسى -عليه السلام، لا يوجد لهم أثرٌ يُذكَر، أو تأثير في الطبيعة الأنثربولوجية للشعب المصري، أمَّا الهجرة العربية بعد الفتح الإسلامي لمصر كانت امتدادًا لروابط قديمة ربطت مصر القديمة بالعرب قبل الإسلام، وجاءت الهجرات العربية بعد الفتح الإسلامي لمصر التي لم تكن هجرةً غاشمةً، حيث كان الانتشارُ العربي في مصر أشبهَ

---

(١) أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

بعملية تغلغل لا زحزحة، وتخلخل لا إزاحة، ولم يكن الانتشار العربي في مصر على صورة جبهة متقدمة تتراجع أمامها القوى القومية، كما حدث في حالتي الهكسوس والفرس، وعلى الرغم من ضخامة الهجرات العربية التي أكَّدتها المصادر التاريخية، إلا أنها لم تغير من الطبيعة الأنثربولوجية للشعب المصري، وربما يُرجِع بعض المؤرخين ذلك بأن السلالات العربية والمصرية تعود إلى أساس قاعدي واحد، فالعرب والمصريون أقارب جنسيًّا، وأن الاختلاط الجنسي العربي المصري لم يكن إلا زواجًا بين أقارب بعيدين، وتحدث جوستاف لوبون عن مقدرة الشعب المصري على هضم الهجرات الأجنبية التي دخلت الأراضي المصرية، واحتفاظه بالدعم الفرعوني، مما يؤكد حقيقةً ثابتةً، وهي وحدة الجنس البشري المصري عبر التاريخ.

ومثَّلت مصرُ أوَّلَ حالةٍ أممية في التاريخ، فكانت أول دولة بالمعنى السياسي الكامل، ولكن إذا كانت الاستمرارية المادية في الوجود المصري حقيقة، إلا أن الوجود الثقافي والروحي اتسم بالانقطاع؛ نتيجةً للتعريب ودخول غالبية سكان مصر الإسلام، فتحولت مصر بالفتح العربي الإسلامي إلى قلب العالم الإسلامي، وحاملة لواء الحضارة الإسلامية، مما أدَّى إلى انقطاع حضاري عن مصر الفرعونية، وهو ما يُعَدُّ نقطةً حاسمة في التاريخ الحضاري المصري، فمثَّلت مصرُ العربيةُ جزيرةً حضاريةً في قلب العالم الإسلامي، وترتبط بجميع أجزائه وبالعالم الخارجي، مما زاد في عملية الإخصاب الحضاري، وظل ذلك حتى بروز الحضارة الأوروبية الغربية كحضارة عالمية أولى في تاريخ البشرية، فكانت علاقة الحضارة المصرية بالغربية علاقة إحلال وذوبان لم تفقد مصر خلالها طابعها الحضاري المتميز وقوامها المتماسك، وإن كان وجود الحضارة الغربية شكَّل تحديًا للحضارة المصرية بكل أطوارها.

ثانيًا : الأساس الاقتصادي:

لا يُعدُّ نهر النيل الأساس المتين للاقتصاد المصري فقط، وإنما مبعثَ الوجود المصري برُمَّتِهِ، وإذا كانت مصر كما سمَّاها هيرودوت (هبة النيل)، فإنها في الواقع هبة التفاعل بين مصر والمصريين، فعلى الرغم من أن نهر النيل يحمل في طياته الخيرَ والنماء لمصر، إلا أنه نهر عنيف في فيضانه،

يحمل الدمار في تطرُّفه، لذا كان لابد من جهد بشريٍّ لتهذيبه، حتى يظل حبيسَ القناطر والجسور والسدود، وعلى الرغم من الجدل المُثَار حول الفضل الأكبر لمن في الحضارة المصرية للنهر، أم للإنسان المصري، إلا أن نهر النيل هو الحقيقة الأولى في الوجود المصري، فبدونه لا كيانَ لها، ليس فقط من حيث ماؤه، وإنما من حيث التربة، فقد ارتبط الاقتصاد المصري بنهر النيل منذ نشأة الوادي، كما مثَّل النهرُ الترمومتر الراصد لطبيعة الأحوال الاقتصادية في مصر، فإما يعكس ازدهار وقوة، أو قحط وأوبئة وموت ودمار، وقد شهد الاقتصاد المصري فتراتٍ من التدهور الاقتصادي، وبالتالي الاجتماعي والسياسي، مما أدَّى إلى ارتباطٍ وثيق بين الأمن القومي المصري، وبين نهر النيل، ليس فقط بالنسبة للأوضاع الاقتصادية الداخلية، وإنما أثَّر- أيضًا- على وضع مصر في محيط الأسرة الدولية، فالمراقب للشأن المصري عبر العصور، يجد أن هناك بعدين رئيسين في الدولة المصرية، وهما الموضع والموقع، ويُقصد بالموضع: البيئة الطبيعية بخصائصها وحجمها ومواردها في ذاتها. أما الموقع: فهو يحمل صفة نسبية تتحدد بالنسبة لتوزيعات الأراضي، والناس، والإنتاج، بهذين العنصرين الجوهريين يتم تفسير الشخصية المصرية.

ويعتمد الأساس الاقتصادي المصري على مبدأين منذ فجر التاريخ، وهما: تنظيم مياه النيل، وتأمين وصول مياه النيل بالقدر اللازم، وهو التحدي الذي تواجهه الدولة المصرية حاليًا، حيث تواجه مصرُ أزمة في تأمين وصول مياه النيل بالقدر اللازم؛ نظرًا لأزمتها مع دول المنابع، وعلى رأسها إثيوبيا التي تشرع في إنشاء سد النهضة، الذي من شأنه التأثير على حصة مصر من مياه النيل، حيث تضع الحقائق الحالية مصرَ أمام خطر الفقر المائي، وهو أمرٌ غاية في الخطورة للدولة المصرية، لذلك كان وما زال الأمن المائي حجرَ الزاوية في منظومة الأمن القومي المصري منذ فجر التاريخ، مما يستدعي تحركًا عاجلاً من الدولة المصرية في تلك الفترة الفارقة في عمرها، كما يأتي العجز المزمن في الموازنة المصرية الناتجة عن خلل هيكلي واضح بالاقتصاد المصري، تعود أسبابه إلى ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير وموجتها في الثلاثين من يونيو، والتي أعقبها ظهورُ خطرٍ آخر يهدد الدولة المصرية، يتمثل في الخطر

الأمني الناجم عن ظهور الجماعات الإرهابية، مما أدّى إلى مزيدٍ من التراجع في قطاع رئيسٍ للاقتصاد المصري، وهو قطاع السياحة، كما يؤدي أيضًا إلى هروب الاستثمارات الأجنبية، مما يُفقد مصرَ مصادر رئيسة للعملة الأجنبية التي تحتاجها مصر لشراء المواد التموينية الأساسية. كل هذه التحديات تواجه الاقتصاد المصري الخارج لتوّه من عمليات فساد منظّم، أرهقته وأوصلته لتلك المرحلة الخطرة، لذا يمكن إيجاز التهديدات الرئيسة التي تهدد الجانب الاقتصادي في الدولة المصرية من وجهتين رئيستين؛ الوجهة الأولى: التهديد بفقدان شريان الحياة في مصر، وهو نهر النيل، نتيجةً للاضطرابات التي تواجهها مصر في عمقها الاستراتيجي الجنوبي. والوجهة الأخرى: اقتصاد متهالك في ظروف تتسم بعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وزيادة في عجز الميزانية، وتأثُر القطاعات الاقتصادية الرئيسة بتلك الأزمات، وعدم وجود رؤية واضحة للخروج من ذلك الوضع الاقتصادي المتأزّم.

ثالثًا: المصلحة القومية:

ويمكن وصف المصلحة القومية كمضمون بواسطة شرح وتفسير مصادر السياسة الخارجية وكفايتها لدولةٍ ما، وتُعَدُّ هذه المصلحة هي محصلة مصالح الفئات والقوى السياسية داخل الدولة القومية الحديثة: (المنتجين- المستهلكين- الرأسماليين- الطبقة العاملة)، كما تمثل المصلحة القومية انعكاسًا للحاجات والطموحات التي يحتاجها شعبٌ معينٌ في علاقته بالعالم الخارجي بصفة عامة، أو تجاه دولة معينة بصفة خاصة، وعندما تتبلور المصلحة القومية في نقاط محددة، تعتبر وقتها من جملة الأهداف القومية واجبة النفاذ، ومن ثَمَّ أحدَ عناصر الأمن القومي للدولة ومقتضياته، وفي ضوء ما سبق يكون السؤال المحوري عن طبيعة المصلحة القومية المصرية، فمن الحقائق التي لا تقبل الجدالَ، والتي تتسم بالاستمرارية عبر التاريخ المصري، أن مصر تمثل حالة فريدة من الوحدة القومية على طول تاريخها، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها أقامت أول أمة ودولة في التاريخ، واستمرت عبر سبعة آلاف عام دون انقطاع، فمصر اتسمت بطبيعة أنثربولوجية واحدة، وجسد جغرافي واحد، ونهر سائر في كافة أجزائها بصورة فريدة، واستمدَّت مصر من هذه العوامل ثقلاً وقوة فرضت

نفسها بمقتضاهما على تاريخ المنطقة، فمصرُ القديمة، المعتمدة بشكل رئيس على الزراعة، ومن ثَمَّ على نهر النيل، نسجت مصالحها القومية في خيوط ثلاثة؛ وهي: الماء، والفلاح، والحكومة، والأخيرة طرف لا يقل أصالة وضرورة عن الطرفين الآخرين، وبنيت مصر القديمة مصلحتها القومية تجاه العالم الخارجي بطريقة موحدة لم تألفها الوحدات السياسية الأخرى، وعلى الرغم من تلك الصفة التكاملية الفريدة للمصلحة القومية المصرية في التاريخ المصري القديم، فإن– المصلحة القومية– تلقَّت ضربات مُوجِعة مثَّلت تهديدًا مباشرًا ومؤثرًا لهذه الصفة التكاملية، فكانت هناك أحداثٌ جِسامٌ في التاريخ المصري المعاصر، مثل هزيمة يونيو التي تم تعويضها بالنصر المبين في أكتوبر ١٩٧٣م واستعادة الأرض، إلا أنه كان هناك خطرٌ أكبر، وهو تحوُّل الدولة المصرية إلى النموذج الرأسمالي بدون دراسة وافية، الأمر الذي أسهم في خضوع الاقتصاد المصري لموجاتٍ من الفساد المستشري على مدار العقود الثلاثة السابقة لثورة ٢٥ يناير، الأمر الذي أثَّر تأثيرًا جسيمًا على بنية الاقتصاد المصري، وهو ما تعاني منه الدولة الآن، **حيث يمكن تحديد العناصر السلبية في تلك الفترة فيما يلي:**

- هجرات العقول المصرية، الأمر الذي أدَّى إلى استنزاف العقل المصري بعد تفريغ المجتمع المصري من عقول أبنائه من العلماء والخبراء.
- اختلال سوق العمل المصرية، وازدياد نسبة البطالة نتيجةً لانخفاض كفاءة الأيدي العاملة المصرية.
- زيادة الأنماط الاستهلاكية للمجتمع المصري التي لا تتناسب وحالته الاقتصادية.
- الفساد المستشري في كافة أجهزة الدولة، الأمر الذي حوَّل الدولة إلى مكانٍ يتحكم فيه أصحابُ الأعمال بتزاوجهم مع السلطة، مما جعل المصلحةَ القوميةَ للدولة تتحدد وَفْقَ الأهواء والمصالح الشخصية لتلك الفئة، والتي كانت تتعارض مع المصلحة القومية المصرية الحقيقية.

- دخول قيم وسلوكيات مناقضة للقيم والسلوكيات المصرية التقليدية.

الاتجاهات الاستراتيجية للأمن القومي المصري:

عند الحديث عن الاتجاهات الاستراتيجية للأمن القومي المصري يمكن حصرُها في أربعة اتجاهات استراتيجية، تؤثر بشكل مباشر في منظومة الأمن القومي المصري، وهى كالتالي:

- الاتجاه الاستراتيجي الشمالي "الدائرة المتوسطية والأورومتوسطية"
- الاتجاه الاستراتيجي الشرقي، ويشمل شبهَ جزيرة سيناء، ومنطقة البحر الأحمر
- الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي، ويشمل الدائرة النيلية ومنطقة القرن الأفريقي
- الاتجاه الاستراتيجي الغربي(١)

أولاً: الاتجاه الاستراتيجي الشمالي:

يشكل البحرُ المتوسط أهميةً استراتيجيةً للدول المشاطئة عليه بشكلٍ عام، ولمصر بشكلٍ خاص، حيث يشكل البحر المتوسط أداة الاتصال بين القارة الأفريقية والآسيوية من جهة، والقارة الأوروبية من جهة أخرى، علاوةً على أنه يمثّل منطقة نفوذ ومصالح أمنية واقتصادية مشتركة بين الدول المتشاطئة عليه بضفتيه الأوروبية والأفروعربية، كما أن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط لا تقتصر على الدول المشاطئة له، بل يمتد الأمر للقوى الدولية الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

ويضم البحر المتوسط بين ضفتيه سبعةَ عشرَ دولة أوروبية وآسيوية وأفريقية، تربطهم مصالح أمنية واقتصادية وتجارية مشتركة، كما يمكن اعتبار البحر المتوسط الخطَّ الفاصلَ بين دول الشمال والجنوب، كما أن أهمية موقعه الاستراتيجية، بالإضافة إلى احتكاكه بمنطقة الشرق الأوسط، صاحبة ثنائية

---

(١) على ماهر عبد الحليم، الاستراتيجية المصرية لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية لتنمية العلاقات مع القارة الأفريقية من منظور الأمن القومي المصري، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العليا للعلوم العسكرية، القاهرة، ٢٠٠١م.

الأزمات والموارد، جعل منه أهميةً أمنيَّة، كما تُعدُّ الدائرة المتوسطية الشريانَ الرئيس لتدفق المواد الخام والطاقة من الشرق إلى الغرب، وكذلك تدفق المنتجات الصناعية من الشمال المتقدم إلى الجنوب النامي، وقد تحوَّل البحر المتوسط بفضل أهميته الاستراتيجية بؤرةً للتنافس، ليس الإقليمي فحسب، وإنما للدولي أيضًا، كما فرض على الدول المشاطئه ضرورة التنسيق والتعاون الأمني لتأمين الملاحة فيه، ووجود عدد من الأساطيل التي تتبع القوى الدولية، مما يزيد من فرص التصادم بينهم في حالة تعارض المصالح، وبالنسبة لمصر، فإن البحر المتوسط يمثل إطلالة مصر على الغرب، ليؤكد دورَها الريادي، وعبقرية موقعها الجغرافي، وقد مثَّل البحر المتوسط لمصر منذ التاريخ مصدرًا للرخاء والتجارة، كما كان أيضًا مصدرًا للأخطار الاستراتيجية، فمنذ الدولة الفرعونية تعرضت مصر لهجمات من قبل شعوب البحر الأبيض المتوسط، كما تم غزوها من الإسكندر المقدوني والإمبراطورية الرومانية، فالدائرة المتوسطية دائمًا ما كانت تحمل لمصر ثنائية الرخاء والتهديد الاستراتيجي، ولعلَّ أبرز هذه الأخطار وجودَ بعض القوى المعادية والمهددة لمنظومتي الأمن القومي العربي والمصري، مثل إسرائيل وعلاقاتها المتميزة بالدول الأورومتوسطية، كما يُعتبر البحرُ المتوسط المعبرَ الاقتصادي بين جنوبه الأفريقي وشماله الأوروبي، مما يجعل من أي تغيرات اقتصادية، وسياسية، أو أمنية، تقع في شماله تنعكس ردود أفعالها بسرعة، وبشدة على جنوبه، فما زال الاتحاد الأوروبي ووحدته الاقتصادية يهدد الأمن الاقتصادي للمنطقة **العربية والأفريقية بشكل عام ومصر بشكل خاص، عن طريق التحكم في حجم الاستيراد** الأوروبي من أفريقيا والمنطقة العربية، وشروطه الصعبة، والسياسات التعسفية في منع الهجرة مع وجود الأجندات التي لا يزال لديها تهديد الأمن القومي للدول الواقعة جنوبه، وعلى رأسها مصر، والتي تهدف لاستغلال واستنزاف الثروات والموارد.

ثانيًا: الاتجاه الاستراتيجي الشرقي " شـــبه جزيـــرة ســـيناء – البحر الأحمر ":

عند الحديث عن الاتجاه الاستراتيجي الشرقي كأحد الاتجاهات الاستراتيجية المؤثِّرة على منظومة الأمن القومي المصري، نتحدث عن

منطقتين، وهما: "شبه جزيرة سيناء- ومنطقة البحر الأحمر"، وسنستعرضهما على النحو الآتي:

أولا- شبه جزيرة سيناء:

مثّلت شبهُ جزيرة سيناء أهميةً استراتيجية لمصر منذ فجر التاريخ، حيث تُعد مدخلَ مصر وبوابتها الشرقية التي كانت تُعد المؤشر الرئيس على قوة مصر وضعفها، ففي فترات القوة والاتساع كانت تعبرها الجيوش المصرية مثل جيوش الملك الفرعوني تحتمس الثالث الذي عبر سيناء وحده حوالي سبع عشر مرة، لتضم ما وراءها من بلاد، وفي فترات الضعف والانكماش، كانت تأتي منها الجيوش الغازية، مثل الهكسوس، ومنذ نشأة الدولة المصرية الفرعونية وسيناء جزءٌ أصيلٌ من الدولة المصرية، اهتمَّ بها الحكامُ الفراعنةُ؛ حيث لم تخلُ الآثار الفرعونية من ذِكْر الحملات العسكرية التي كان يبعثها حكام مصر لإقرار الأمن فيها، واستكشاف المعادن، كما احتفظ المصريون القدماء بنقط دفاعية على الحدود الشرقية بشبه جزيرة سيناء.

تبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء حوالي ٦% من إجمالي مساحة الدولة المصرية[١]، وهي من حيث الشكل الخارجي أشبه بمثلث منتظم يرتكز على قاعدة مستطيلة الشكل، ويشكل خليجا العقبة والسويس ضلعي المثلث، أمّا رأس المثلث، فيرتكز في أقصى الجنوب في رأس محمد، وتنقسم سيناء من الداخل إلى ثلاثة أقاليم طبيعية تتوالى من الشمال إلى الجنوب سهولٌ واسعةٌ تُعرَف اصطلاحًا بسهول العريش، ثم هضبة وسطى تُعرَف بهضبة التيه، وأخيرًا كتلة جبلية تُعرف عمومًا بجبال الطور[٢].

مثّلت شبه جزيرة سيناء حلقة الوصل بين مصر والمشرق العربي، وفيها تجتمع مصر والشام والجزيرة العربية تضاريسيًّا وبشريًّا، وإذا كانت مصر صاحبة أطول تاريخ حضاري، فإن شبه جزيرة سيناء صاحبة أطول سجل

---

(١) جلال زناتي، أبعاد المشكلة السيناوية .. الجذور والحلول، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣، ص١٥٩ .

(٢) أحمد فؤاد رسلان، الأمن القومي المصري للمجتمع المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م.

عسكري معروف في التاريخ، وإذا كنا نتحدث عن شبه جزيرة سيناء كوحدة استراتيجية واحدة، إلا أن كل جزء من أجزائها يحمل قيمة استراتيجية متميزة، فالمثلث الجنوبي لشبه جزيرة سيناء بموقعه الجانبي الخلفي وتضاريسه الوعرة، يمكن الاعتماد عليه في عصر الطيران، نقطة ارتكاز للوثوب على ساحل البحر الأحمر، وتهديد العمق المصري، مثلما حدث من إسرائيل في غاراتها على العمق المصري بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م، وتكمُن القيمة الاستراتيجية لمثلث شبه جزيرة سيناء في سواحله، وبصفة خاصة في رأس شبه جزيرة سيناء عند شرم الشيخ، كما تُمثِّل منطقة شرم الشيخ على وجه الخصوص المفتاح الاستراتيجي لشبه جزيرة سيناء، فهي تتحكم بشكل تام في خليج العقبة عن طريق التحكم في مضيق تيران وأما المستطيل الشمالي لشبه جزيرة سيناء، فله أهمية استراتيجية خاصة، ففيه يقع الطريق البري الرئيسي، كما يحتوي على المحاور الرئيسة للحركة في سيناء، ويبدأ هذا المحور الشمالي عند مدينة القنطرة، ثم يتجه شمالاً بشرق، موازيًا سهلَ الطينة الرخوة، ولكن مبتعدًا عنه.

ويمكن القولُ بأن الدفاع عن شبه جزيرة سيناء من الناحية الاستراتيجية يرتكز على ثلاث محاور من الشمال إلى الجنوب؛ يقع المحور الأول قربَ الحدود السياسية لمصر، ويمتد من رأس خليج العقبة حتى العريش، وهو خط هضبي مرتفع في الجنوب، سهليٌّ منخفضٌ نوعًا ما في الشمال، ومنطقة هذا الخط حرجة استراتيجيًا، ففيها تتقارب حدود مصر مع الأردن، والمملكة العربية السعودية، وفلسطين. أمَّا الخط الثاني: فهو خط المضايق، ويقع في قلب سيناء، قطباه الرئيسان هما ممرًا متلا والجدي، وهذا الخط بكامله غير صالح للاختراق والعبور الأمن خلال فتحاته المحددة بصرامة، فيتحكم عن طريق تلك الفتحات في الحركة من شرق سيناء إلى غربها والعكس، ويُعَدُّ هذا المحور المفتاح الاستراتيجي الحاكم في سيناء، أمَّا المحور الثالث: فهو قناة السويس التي تُعد خاصرة مصر الاستراتيجية، وهي آخر خطٍّ دفاعيٍّ لمصر، ففيها تصب نهايات محاور الحركة الثلاثية في القنطرة، والسويس، والإسماعيلية على التوالي[1]، ويتضح مما سبق أن معادلة سيناء الاستراتيجية هي أن الدفاع عن أقصى الغرب

(١) أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠.

يبدأ في الحقيقة من أقصى الشرق، ومن خلال المحور الاستراتيجي الأوسط في سيناء، وتشكل سيناء دائمًا تحديًا للدولة المصرية، فتقاعس بعضُ الحكومات المصرية عن تنمية وتعمير سيناء، جعل منها وحدة معزولة ونقطة تجمع للخارجين عن القانون، فالآن تحصد الدولة المصرية ثمار إهمال سيناء تنمويًا، حيث تواجه الدولة المصرية حربًا ضروسًا ضد إرهاب الجماعات الراديكالية ذات الفكر الجهادي والتكفيري، والمرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي تستهدف مواقع ومقار القوات الشرطية، والقوات المسلحة، لذا ينبغي على الدولة المصرية أن تشرع بعد انتهائها من القضاء على الإرهاب بعمل خطة عاجلة لتنمية شبه جزيرة سيناء للحيلولة دون تحوُّل سيناء لوكرٍ للجماعات المتطرفة، وحتى تمتص سيناء الزيادة السكانية في الوادي والدلتا، وتكون تلك التجمُّعات البشرية حائطَ صدٍّ ضد أي محاولة لتهديد منظومة الأمن القومي المصري من تلك البوابة الاستراتيجية.

ثانيًا : البحر الأحمر :

يطل على البحر الأحمر تسعة دول، منها سبع دول عربية أفريقية وآسيوية، وهي: جمهورية مصر العربية، والسودان، وجيبوتي، والصومال، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية، ويُعدُّ البحر الأحمر بالمفهوم الجيوبولتيكي أكثر اتساعًا من المفهوم الجغرافي الضيِّق؛ إذ لا تقتصر أهميته الاستراتيجية على الدول المُطِلَّة عليه فقط، وإنما تمتد لتشمل الدول التي ترتبط سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا بالبحر الأحمر، مثل منطقة القرن الأفريقي التي تتحكم في مدخل البحر الأحمر، وترتبط به ارتباطًا عضويًا، كما يمكن اعتبار منطقة الخليج العربي ضمن الحيِّز الجيوبولتيكي لمنطقة البحر الأحمر، باعتبار أن معظم الصادرات النفطية التي تأتي من منطقة الخليج، تمرُّ من خلاله إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تعتبر روسيا البحر الأحمر أقصر طريق لها يربط بين موانيها ودول شرق وجنوب آسيا، ومن ذلك يتضح أن النطاق الجيوبولتيكي للبحر الأحمر هائل الاتساع، بحيث يمكن أن يشمل الخريطة السياسية للعالم كله، وذلك لعدة خصائص جيوبولتيكية تميِّزه وتدفع به للصدارة من حيث الأهمية الاستراتيجية، حيث موقعه المتميز بين

قارتي أفريقيا وآسيا، وتحقيقه الاتصال بين دول الشمال والجنوب ومن شرق العالم لغربه.

ويشكل البحر الأحمر أهميةً استراتيجيةً لمنظومة الأمن القومي المصري، فهو حلقة الوصل بين مصر والدول العربية الشقيقة، خاصة دول شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، كما يُعَدُّ حلقةَ ربطٍ أخرى بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقي[1]، كما يمثل البحر الأحمر أهميةً حيويةً أيضًا للاقتصاد المصري، تتمثل في دور قناة السويس لمصر وارتباطها بالبحر الأحمر، وبتدفق البترول من الخليج العربي خلالها إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، هذا بجانب ما يمثله البحر الأحمر من مصدر للثروات المعدنية والسمكية، مما يرشحه باستمرار لأن يكون منطقة تكالب دولي وإقليمي، مما يتطلب يقظةً مصريةً دائمةً، ويُعدُّ البحر الأحمر أقصرَ شريان ملاحي تجاري يربط بين الدول الصناعية في الشمال والغرب وبين الدول النامية المصدرة للمواد الخام والأولية، حيث تقدر المسافة بين أقصى غرب البحر المتوسط "مضيق جبل طارق"، وبين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر "مضيق باب المندب" حوالي ٦٥٠٠ كم، بينما تبلغ المسافة بينهما عن طريق رأس الرجاء الصالح حوالي ١٩٠٠٠ كم، أي ثلاثة أضعاف المسافة، كما يُعتبر البحر الأحمر منطقة مواجهة للمصالح بين مصر والدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر، التي تعتبر – إسرائيل – البحر الأحمر المنفذ الرئيس لها للعالم جنوبًا وشرقًا، مما يمثل تهديدًا يتطلب اليقظة المصرية والعربية الدائمة لمواجهة المخططات الإسرائيلية في منطقة البحر الأحمر الذي يُعَدُّ ركنًا أصيلاً في منظومتي الأمن القومي العربي والمصري.

ويمكن القولُ بأن أبرز التهديدات المحتملة من منطقة البحر الأحمر للأمن القومي المصري تتمثل في أن صراع الدول الكبرى على اكتساب مناطق لنفوذها، واستقطاب الدول المشاطئة عليه، سيؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة البحر الأحمر، الأمر الذي قد يصل إلى حروب بالوكالة بين القوى الإقليمية

---

(١) عبد الله عبد المحسن سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي – التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م، ص ١٣.

الرئيسة في تلك المنطقة المهمة، مثل إسرائيل التي تهدف من خلال تواجدها في البحر الأحمر إلى كسر أي حصار عربي لها، ومد خطوط اتصالات مع دول القرن الأفريقي المُطِلَّة على البحر الأحمر من الناحية الجنوبية لتهديد منظومة الأمن القومي العربي والمصري، عبر ما يُسمَّى ب (سياسات شد الأطراف)، كما تقوم إسرائيل بتنفيذ بعض المشروعات الملاحية أو الاقتصادية لإضعاف أهمية قناة السويس كمشروع قناة البحرين، وإن كانت الدراسات أثبتت استحالته، ولكن ذلك يعني أن إسرائيل تسعى لزعزعة استقرار مصر والعالم العربي، كما تسعى إسرائيل إلى الوجود في مدخل البحر الأحمر عبر استئجار مجموعة من الجزر من دولة إريتريا، واستخدامها كقواعد عسكرية، ومرافئ للسفن الحربية الإسرائيلية، حتى لا يتكرر سيناريو حرب السادس من أكتوبر عندما أغلقت مصر مضيق باب المندب، كل ذلك يمثل تهديدًا استراتيجيًّا وجوهريًّا لمنظومة الأمن القومي المصري من ذلك الاتجاه الاستراتيجي.

ثالثًا: الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي، ويشمل الدائرة النيلية ومنطقة القرن الأفريقي :

لا يقتصر الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي الخاص بالأمن القومي المصري على الحدود الجنوبية فقط مع دولة السودان الشقيقة، تلك الحدود التي تختلف عن حدود مصر الأخرى الثلاثة التي تغلب عليها الطابع الطبيعي، أما الحدود مع السودان فهي حدود قانونية وإدارية، أوجدها الاستعمار البريطاني طبقًا لاتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر عام ١٨٩٩م، ويمتد الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي ليشمل العمق الاستراتيجي للدولة المصرية، متمثلاً في منطقتي حوض النيل والقرن الأفريقي

دائرة حوض النيل:

تشمل منطقة حوض النيل إحدى عشر دولة مشاطئة، وهم جمهورية مصر العربية، ودولة السودان، ودولة جنوب السودان، ودولة إثيوبيا، ودولة أوغندا، ودولة تنزانيا، ودولة رواندا، ودولة بوروندي، ودولة كينيا، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، ودولة إريتريا. وتكمن أهمية ذلك الاتجاه الاستراتيجي لمنظومة الأمن القومي المصري بأنه يُعدُّ مصدر شريان الحياة في مصر، وهو

نهر النيل؛ حيث أن مقولة مصر هبة النيل دائمًا ما تترجم أهمية النيل للوجود المصري برُمَّتِه، حيث يُمد مصر بكافة احتياجاتها من المياه الذي يُعد مصدر المياه الوحيد لمصر، ومن خلال استعراض واقع الحال لمنطقة حوض النيل يمكن الخروج بأن هناك تهديدات جمة للأمن القومي المصري، وفي القلب منه الأمن المائي، حيث أن التكوين الديموغرافي المتعدد الأجناس والنزاعات واللغات لشعوب دول حوض النيل يؤدي إلى عدم التجانس والتنافر، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي في دول الحوض، الأمر الذي يتسبب في اندلاع الصراعات والحروب الأهلية، مما يؤدي إلى عدم استقرار تلك المنطقة الاستراتيجية للأمن القومي المصري، كما أن تعارض أهداف ومصالح دول حوض النيل، واستمرار الخلافات الحدودية التي أوجدها المستعمر الغربي جعل من الصعب إيجاد سياسة إقليمية موحَّدة لدول حوض النيل تعمل على تعظيم الاستفادة من نهر النيل، وبالرغم من أن نهر النيل يعد أطول أنهار العالم، فإنه يعتبر من أضعف الأنهار إيرادًا؛ نتيجة للنسبة المرتفعة للبخر، وتسرب نسبة كبيرة من المياه، مما يفقد النهر جزءًا رئيسًا من مياهه قبل وصوله إلى مجراه الرئيس.

وتواجه مصر في ذلك الاتجاه الاستراتيجي تحديين؛ **التحدي الأول:** انفصال جنوب السودان، الأمر الذي يشكل تهديدًا غاية في الخطورة للأمن القومي المصري. **والتحدي الآخر:** الخلاف بين مصر ودول المنابع في حوض النيل، على رأسها إثيوبيا، حيث قامت غالبية دول المنابع بالتوقيع على اتفاقية عنتيبي عام ٢٠١٠م، كما شرعت إثيوبيا مؤخرًا ببناء سد النهضة، ورفضها أية محاولات من جانب مصر للتفاوض معها على وقف البناء حتى تنتهي اللجان الفنية الثلاثية المشكّلة من إعداد التقارير التي تُبرِزُ آثار السد على كلٍّ من مصر والسودان، مما يشكل تحدّيًا غاية في الخطورة للأمن المائي المصري، وجاءت تلك التطورات الخطيرة في ذلك الاتجاه الاستراتيجي الحيوي نتيجة للغياب المصري عن القارة الأفريقية بشكل عام، والدوائر الاستراتيجية الخاص لها في حوض النيل والقرن الأفريقي بشكل خاص، مما مهَّد الأمر لحدوث اختراقات في تلك المنطقة لمنظومة الأمن القومي المصري من قِبَل القُوى

الإقليمية والدولية التي تريد العبثَ بالأمن القومي المصري، وتهديد أمنها المائي عبر ما يُعرف بسياسة شد الأطراف.

القرن الأفريقي:

تطلق منطقة القرن الأفريقي على الدول الواقعة في شرق القارة الأفريقية، والمُطِلّة على مدخل البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، وتشمل دول الصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وإريتريا، وللأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة للقوى الدولية، ظهر ما يسمَّى بمشروع القرن الأفريقي الكبير، والذي ظهر في أروقة وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٥م، ليضم دول السودان، وأوغندا، والكونغو، ورواندا، وبوروندي.

وتُعَدُّ منطقة القرن الأفريقي منطقةً ذات أهمية استراتيجية عالمية بشكل عام، ولمنظومة الأمن القومي المصري بشكل خاص؛ حيث أنها تمثل معبرًا حيويًّا مهمًّا للتجارة العالمية نتيجةً لإطلالها على مدخل البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي، كما أن منطقة القرن الأفريقي تمثل نقطة التقاء بين منطقتين استراتيجيتين غاية في الأهمية، هما القارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي جعلها دائمًا محطَّ أنظار القوى الدولية منذ العهد الاستعماري، كما أن منطقة القرن الأفريقي مليئة بالصراعات المزمنة، الأمر الذي جعل من عدم استقرارها تهديدًا للمصالح الاستراتيجية في تلك المنطقة.

وتأتي الأزمة الصومالية في القلب من صراعات منطقة القرن الأفريقي، تلك الأزمة التي بدأت في عام ١٩٩١م بانهيار نظام سياد بري، وانهيار الدولة الصومالية منذ ذلك الوقت، ومع تعدد طرق تدخُّل المجتمع الدولي لحل الأزمة الصومالية، ما بين التدخل العسكري مثل عملية إعادة إحياء الأمل الأمريكية في الصومال عام ١٩٩٣م، والتي انتهت بمقتل (١٩) جنديًّا أمريكيا، وانسحاب القوات الأمريكية من الصومال، والتدخُّل الدولي الإنساني، والذي تتزعمه هيئة الأمم المتحدة لإرسال المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الصومالي، وبين المحاولات الإقليمية والدولية للتقريب بين الفرقاء الصوماليين، غابت مصر تدريجيًّا عن تلك المنطقة الاستراتيجية، فالقرن الأفريقي، وفي القلب منه الصومال، يمثلان عمقًا استراتيجيًّا للدولة المصرية؛ حيث يعود اهتمام الدولة

المصرية بالصومال إلى الدولة الفرعونية، عندما أرسلت الملكة الفرعونية حتشبسوت البعثات التجارية لبلاد (بنط)، وهي أرض الصومال حاليًا، لتعكس وعي وإدراك مصري لأهمية تلك المنطقة للأمن القومي للدولة المصرية، كما اهتم محمد على باشا مؤسس الدولة الحديثة في مصر، ومن بعده إسماعيل باشا بالدائرة النيلية والقرن الأفريقي، حيث بسطت مصر سيطرتها على أغلب تلك المناطق قبل أن تأتي القوى الأوروبية، لتحل محلَّ الوجود المصري، وفي عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، قدَّمت مصرُ الكثيرَ من أجل نيل الصومال لاستقلاله، فقدَّمت الشهيد السفير كمال الدين صلاح مندوب مصر لدى المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة، والخاص بتهيئة الأوضاع في الصومال للاستقلال، والذي اغتيل عام ١٩٥٧م قبل أن تغيب مصر عن القارة الأفريقية بشكل عام، وعن عمقها الاستراتيجي في الدائرة النيلية والقرن الأفريقي بشكل خاص.

ومع انتخاب الرئيس الصومالي الحالي حسن شيخ محمود، والذي انتخب من قبل البرلمان الصومالي في سبتمبر ٢٠١٢م، يُلاحَظ تحسُّن الأمور في عهده نسبيًّا في الجانبين الإنساني والأمني، مع نجاح الجيش الصومالي، وبمعاونة بعثة الأميصوم، أو قوات الاتحاد الأفريقي المتمركزة في الصومال في توجيه ضربات عسكرية متلاحقة لحركة شباب المجاهدين المتطرفة، وهي التحدي الأمني الأبرز للدولة الصومالية، وفي خِضَمِّ تلك الأحداث المهمة للأمن القومي المصري، يظل الدور المصري غائبًا في ظل نشاط مجموعة من الأدوار الإقليمية كوكلاء عن القوى الدولية في تلك المنطقة الهامة والتي تسعى لتحجيم الدور المصري، وهو أمرٌ تَكمُن جُلُّ خطورته في أن يتم تشكيل خريطة التوازنات الجيوستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي، وفي القلب منه الصومال بعيدًا عن مصر، ولصالح قوى إقليمية معادية لها، مثل إسرائيل التي تسعى لتهديد الأمن القومي المصري بسيطرتها على مداخل البحر الأحمر، فإسرائيل تستأجر الجزرَ في مدخل البحر الأحمر كقواعد عسكرية لرصد تحركات السفن وجمع المعلومات عن دول المنطقة، مما يشكل تهديدًا استراتيجيًّا لمنظومة

الأمن القومي المصري من بوابته الجنوبية، على نحوٍ يجب أن ينظر إليه صانعُ القرار المصري بالكثير من الجدية والاهتمام.

رابعًا: الاتجاه الاستراتيجي الغربي:

تمتد الحدودُ الغربيةُ مع دولة ليبيا الشقيقة على امتداد خط طول ٢٥ درجة شرق جرينيتش، فيما عدا الجزء الذي يقع شمال خط عرض ٢٩ درجة شمالاً، أو إلى الغرب من هذا النمط[1]، وتمثل الصحراء الغربية درع مصر الواقي من منطقتها الغربية، فالصحراء الغربية تمثل امتدادًا للصحراء الكبرى في مصر، وتتألف الصحراء الغربية من هضبة كبيرة قليلة الارتفاع، تمتد حوالي ٦٨١٠٠٠ ألف كم، أو أكثر من ثلثي مساحة مصر، وهي من أكثر بقاع العالم جفافًا، ولا تسقط عليها الأمطار إلا بمحاذاة ساحل البحر المتوسط، وهي بعكس الصحراء الشرقية، لا تقطعها وديان جافة، ولكنها تقطع بواسطة مساحات واسعة من المنخفضات لوجود مورد من المياه الارتوازية، وتُعرف هذه بالواحات، ويمكن تقسيم هذه المنخفضات التي توجد بها الواحات إلى قسمين؛ القسم الأول: هو الجنوبي، ويشمل الواحات الخارجة والداخلة، وهي ما يُطلق عليه حاليًا اسم: (الوادي الجديد). أما القسم الثاني: فيمتد امتدادًا شرقيًا غربيًا، ويشمل منخفض الفيوم، والواحة البحرية، وواحة الفرافرة، ومنخفض القطّارة، وواحة سيوة.

ويُعد منخفض القطارة أكبر هذه المنخفضات من حيث المساحات، وأكثرها انخفاضًا؛ إذ يصل عمقهُ إلى ١٣٤ مترًا، تحت مستوى سطح البحر ومن الناحية الجيوستراتيجية، نجد أن الصحراء الغربية كانت دائمًا الدرع الواقي لعمق ودفاعات مصر من ناحية الغرب؛ لاتساعها الكبير وجفافها الشديد، وصعوبة اختراقها عسكريًا، بالإضافة لوجود الكثبان الرملية المتحركة في اتجاه الريح، حتى أطلق عليه بحر الرمال العظيم، ومن الناحية الاستراتيجية، مثّلت الحدودُ الليبيةُ المصريةُ أقلَّ الاتجاهات الاستراتيجية خطرًا على الأمن القومي المصري، حتى قيام ثورات الربيع العربي في كلٍ من مصر وليبيا؛ نظرا للتنسيق بين البلدين في كافة الشئون، خاصة الأمنية منها.

---

(١) أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره، ص١٩٢.

جاءت ثورات الربيع العربي، وقد أسفرت عن سقوط نظامي مبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، وحدوث فوضى أمنية على الجانب الليبي تكاد تنذر بحرب أهلية وهنا تحول الاتجاه الاستراتيجي الغربي إلى تهديد رئيسي لمنظومة الأمن القومي المصري وتنوعت أنماط التهديدات مابين تهديدات أكثر تشابكا مع الداخل المصري متمثلة في تحول شرق ليبيا إلى حاضنة إقليمية لجماعات جهادية تمثل مستنسخات فكرية وتنظيمية من تنظيم القاعدة مثل جماعة أنصار الشريعة وجماعة التوحيد والجهاد وتسعى تلك الجماعات إلى فرض الشريعة بالقوة كما أنها تقوم بالتنسيق مع الجماعات الجهادية الأخرى في سوريا ومصر والمغرب العربي وشمال مالي مما جعل الشرق الليبي منبعا ومصبا للتيارات الجهادية في أن واحد وتهديدات في تهديدات متوسطة الاشتباك مع الداخل المصري وتتمثل في تصاعد معدلات استهداف العمالة المصرية في ليبيا في ظل عدم قدرة السلطات الانتقالية على السيطرة الأمنية في الشرق كما أسفرت حالة عدم الاستقرار إلى عودة مابين ٣٠٠و٦٠٠ ألف عامل مصري بحسب تقديرات غير رسمية مما يشكل ضغطا على الداخل المصري وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن هناك مدخلين أساسيين لمصر في التعامل مع التحدي الليبي في ضوء تهديده لمنظومة الأمن القومي المصري وهما مدخل العزل والتأمين ويتمثل في سد منافذ تسرب التهديدات القادمة من ليبيا وتأمين المناطق الطرفية وفرض مناطق أمنية عازلة على الحدود والمدخل الثاني مدخل التدخل ومجابهة التهديدات الليبية ويتعلق بتوجيه ضربة عسكرية محدودة لاماكن تجمعات الجماعات المتطرفة وهو نمط لم تعهده مصر في إدارة التحديات الخارجية بسبب تعقد حساباته وكلفته العالية(١)

تحدّيات الأمن القومي المصري:

تمرُّ الدولة المصرية، وفي القلب منها منظومة الأمن القومي المصري، بتحديات جسيمة وخطيرة؛ فالدولة المصرية الخارجة لتوّها من ثورتين في ثلاث سنوات، تواجه العديد من العقبات داخليًا وخارجيًا، فمنذ ثلاث سنوات قام الشعب

---

(١) خالد حنفي علي، حدود خطرة: مداخل مصرية للتعامل مع الجوار الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤، ص٩٦-٩٩ .

المصري بثورة الخامس والعشرين من يناير، والتي جاءت اعتراضًا على سياسات نظام مبارك، والفساد المستشري في أروقة نظامه، والتي أدَّت إلى العديد من الآثار السلبية داخل الدولة المصرية، مثل انتشار البطالة، وغياب العدالة الاجتماعية، وانتشار الفساد والمحسوبية. وخارجيًّا، فقد تراجع الدور المصري في مجالاته الحيوية، وبدت أن هناك محاولات لتحويل مصر إلى رجلِ المنطقة المريض عبر استراتيجية شد الدولة المصرية من أطرافها، وتهديد تدفق مياه النيل عبر حث دول المنابع على إعادة تقسيم مياه النيل، وإعادة النظر في الحصة المصرية منها، وهو ما ترفضه الدولة المصرية، مما أدَّى إلى قيام دول المنابع بتوقيع ما يُسمَّى باتفاقيه عنتيبي.

أدت الثورة الأولى إلى إسقاط نظام مبارك، ثم تم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، تصدرت فيها قوى الإسلام السياسي بقيادة جماعة الإخوان المسلمين المشهدَ، ولكن فشلت قوى الإسلام السياسي في إدارة المشهد في تلك المرحلة الحرجة، بالإضافة إلى اتّباع سياسات من شأنها التلويح باحتكار السلطة، مثل إصدار إعلان دستوري يرسخ لاستبداد رأس الدولة، واحتكار مقاعد الجمعية التأسيسية للدستور، مما أعطى انطباعًا عن رغبة الإخوان المسلمين في وضع دستور يتلاءم ورغباتهم، دون النظر لبقية الشعب المصري، كل ذلك أثار قلق وحفيظة الشعب المصري والقوى السياسية، وبمرور الوقت زادت الفجوة بين الشعب وقوى الإسلام السياسي، مما أدَّى إلى قيام الشعب بالثورة الثانية لإسقاط نظام جماعة الإخوان المسلمين والدعوة لإجراء انتخابات رئاسية مبكِّرة، وهو ما رفضه الإخوان المسلمون، ممَّا أدَّى إلى تدخُّل الجيش المصري لدعم الإرادة الشعبية، وعزل الرئيس محمد مرسي، ووضع خارطة طريق تتمثل في تعديل الدستور، الذي تمَّ وضعه تحت حكم الإخوان المسلمين، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، غير أنه بمجرد عزل الرئيس السابق محمد مرسي دخلت الدولة المصرية في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار، ناتجة عن تظاهرات جماعة الإخوان المسلمين الرافضة لما حدث في الثلاثين من يونيو، وتم تشكيل ما يسمَّى تحالف دعم الشرعية، والذي اعتصم في ميداني رابعة العدوية والنهضة، وتدخلت الدولة المصرية، وقامت بفضِّ اعتصامي

رابعة والنهضة، كما واجهت الدولةُ موجةً جديدةً من الإرهاب الجهادي، والذي عاد ليحمل السلاح في وجه الدولة، ويستهدف منشآتها الشرطية والعسكرية، وتطورت العمليات النوعية وامتدت لتضرب عمق الدولة المصرية في القاهرة ودلتا النيل، ولكن يمكن القول بأن ثورة الثلاثين من يونيو قد أسهمت في بلورة مهددات الأمن القومي المصري، بما لم يسبق له مثيل؛ حيث أكدت مدى الترابط والتشابك بين التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية للأمن القومي المصري، **ويمكن إجمال مهددات الأمن القومي المصري في تلك المرحلة الحَرِجة على النحو الآتي:-**

مهدِّدات الأمن القومي المصري:

يمكن تلخيص مهددات الأمن القومي المصري في العناصر الآتية:-

١- التهديد الإسرائيلي تُعدُّ إسرائيل، رغم توقيعها اتفاقيه للسلام بينها وبين الدولة المصرية في عام ١٩٧٩م، الخطرَ الاستراتيجي الأوَّل للدولة المصرية، فالسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلَّة، وفي القلب منها سياسات الاستيطان الإسرائيلي المكثَّف في الضفة الغربية، والمحاولات الدءوبة لتهويد القدس الشريف وتدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية بالإضافة إلى محاولات إسرائيل تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها عن طريق حصار قطاع غزة، والدفع نحو توطين الفلسطينيين في سيناء، وهو ما ترفضه الدولة المصرية قلبًا وقالبًا، كما تسعى إسرائيل دائمًا إلى تهديد منظومة الأمن القومي المصري عبر التواجد في أماكن العمق الاستراتيجي المباشر للدولة المصرية في حوض النيل، ومدخل البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وهو ما يُعرَف ب (استراتيجية شد الأطراف)، حيث تسعى إسرائيل من خلال هذا التواجد إلى تأليب دول حوض النيل ضد الدولة المصرية، وقد نجحت في ذلك نتيجةً للغياب المصري البارز عن الدائرة الأفريقية بشكل عام، والدائرة النيلية بشكل خاص، ممَّا يستلزم من الدولة المصرية التحرُّك في مسارين لمواجهة تلك المخططات

الإسرائيلية، يتمثل المسار الأول في مواجهة إسرائيل في القضية الفلسطينية، ودعم الشعب الفلسطيني لإقامة دولته الكاملة، وعاصمتها القدس على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧م، ودعم جهود المصالحة الفلسطينية بين حركتي حماس وفتح، ويأتي المسار الثاني متمثلاً في يقظة الدولة المصرية وتأمين مصالحها الحيوية في دوائرها الاستراتيجية خاصة الدائرة الأفريقية، وفي القلب منها الدائرة النيلية عبر تواجد مصري فعّال ومكثّف، مزوّد برؤية ثاقبة لكيفية تنمية العلاقات مع دول حوض النيل، بما لا يسمح لأي قوى إقليمية بالعبث بمنظومة الأمن القومي المصري عبر تلك المناطق الحيوية.

٢- الإرهاب تطل قوى الظلام مرة أخرى برأسها في الدولة المصرية، متمثلة في الجماعات التكفيرية والجهادية، والتي ظهرت مرة أخرى في أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو حاملة للسلاح في وجه الدولة، هادفةً إلى تهديد الاستقرار والأمن الداخلي، بالإضافة إلى تشتيت جهود وموارد الدولة المصرية، ومما لاشك فيه أن تلك الجماعات الجهادية والتكفيرية مرتبطة تنظيميًا وماليًا بتنظيم القاعدة، وبقوى خارجية تريد النَّيلَ من استقرار الدولة المصرية، وتقوم استراتيجية تلك الجماعات على تشتيت قدرات وطاقات الدولة المصرية من ناحية، وخلق حالة من عدم الأمان لدى المواطنين والأجانب من ناحية أخرى، حيث يترتب على ذلك منعُ تدفق موارد إضافية، سواء عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، أو عن طريق السياحة، مما يؤدي إلى تعقيد المشكلة الاقتصادية، ودفع الدولة إلى تكثيف عناصر الحرمان الاقتصادي، بما يعنيه من زيادة مصادر تهديد الأمن القومي.

٣- تهديد تدفق مياه النيل لا يمثل نهر النيل لمصر مجرد مصدر للمياه فقط، ولكنه مبعث للوجود المصري بأكمله، لذا، ومنذ قديم الأزل، يأتي تأمين احتياجات مصر المائية في القلب من منظومة

الأمن القومي المصري، لذا يحتل تأمين مصادر مياه النيل موقع الصدارة في سياسات الدولة المصرية خارجيًا، ولكن في الفترة الأخيرة، وقبل اندلاع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١م، واجهت مصر موقفًا من دول المنابع، حيث طالبت دول المنابع مصر بإعادة تقسيم مياه النيل، وهو ما رفضته الدولة المصرية، مما دفع تلك الدول إلى القيام بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية منفردين دون مصر والسودان، وهي ما عُرِفت باتفاقية عنتيبي عام ٢٠١٠م، ثم زادت الأمور خطورة بانفصال جنوب السودان وشروع إثيوبيا في بناء سد النهضة الذي سيشكل خطرًا جسيمًا على الحصة المصرية من مياه النيل؛ حيث من المتوقع أن يقلل حصة مصر إلى أقل من النصف، بما يعنيه ذلك من آثار اقتصادية مدمرة على مصر والمصريين؛ خصوصًا أن نهر النيل يعد المصدر الوحيد للمياه في مصر، حيث لا تتمتع مصر بمصادر أخرى مثل المياه الجوفية، أو الأمطار، مما يؤدي إلى تدني نصيب الفرد المصري من المياه، ووصوله إلى حد الفقر المائي، كما سيصل التأثير إلى الحاجات الأساسية للمصريين المتمثلة في الحبوب، والمنتجات الزراعية، مما يمثل تهديدًا للأمن القومي المصري بكافة أبعاده، بل تهديدًا للوجود المصري بأكمله.

٤- ضعف النظام الإقليمي العربي لا ينبغي أن يغيب عن البال تأثير حالة الضعف والتجزئة والانهيار التي تصيب أركان النظام الإقليمي العربي على الأمن القومي المصري، فمن نافلة القول تأكيد العلاقة العضوية بين الأمن القومي العربي والأمن القومي المصري، فلأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، نجد تدهورًا في مفهوم الدولة، وليس في النظام الإقليمي العربي، كما أن هذا التدهور طال أركان رئيسة في منظومة العمل العربي، وتقع هذه الأركان ضمن المجال الحيوي للدولة المصرية، فاحتلال العراق وما صاحبه من تحوله من دولة بسيطة إلى دولة فيدرالية على أعتاب

الانهيار، تنخر الطائفية في جسدها، وتقسيم السودان وانفصال الجنوب كخطوة أولى نحو مزيد من التجزئة والدولة الليبية الماضية في طريق الانهيار والصوملة، وانتقال اليمن من دولة موحَّدة إلى ستة أقاليم تكاد تكون منفصلة عن بعضها البعض، على الرغم من وجود حكومة مركزية في صنعاء، بالإضافة إلى الحالة السورية التي أصبح من العسير التنبؤ بمآلاتها التي في الأغلب سيحوِّلها إلى دولة مهترئة الأركان، كما أن عدوى الانشقاق أصابت جسد مجلس التعاون الخليجي، فالخلافات بين أعضائه الخمسة من ناحية، وقطر من ناحية أخرى، تهدد بإضعاف المنظومة الخليجية في مواجهة التهديد الإيراني المستمر لها، كل هذه التهديدات الجسيمة التي تواجه النظام الإقليمي العربي، تؤثر بشكل مباشر على منظومة الأمن القومي المصري، وتؤثر على الدولة المصرية التي تواجه تحديات داخلية غاية في الجسامة والخطورة.

السياسات الأمنية لتحقيق الأمن القومي المصري:

يتولى مجلس الأمن القومي المصري مهمة تزويد صانع القرار بمقومات السياسات الأمنية، ويأتي على رأسها تقدير الموقف في الداخل وفي الخارج، وتحديد مصادر التهديد الرئيسة والثانوية، وطرح مختلف البدائل ووضع استراتيجيات المواجهة، ولكن لا يقتصر نجاح هذه السياسات الأمنية على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات المقترحة، وإنما أيضًا تعبئة المواطنين، وبناء حالة من الإجماع الوطني العام لمواجهة تلك التحديات، وعدم اقتصار المواجهة على استخدام الحلول الأمنية فقط، فينبغي تحقيق الإجماع الوطني فيما يتصل بتخصيص وتوزيع موارد السياسات العامة، بما في ذلك الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث لا ينبغي الاكتفاء بالأغلبية عند وضع السياسات، بل ينبغي تحقيق الإجماع الوطني، وينبغي أن يصل المجتمع لتلك المرحلة من الإجماع، وهي حالة نادرة لا تحدث إلا في إطار الأزمات القومية، حيث حصل الرئيس الأمريكي ريجان على الإجماع الوطني إزاء

مبادرة الدفاع الاستراتيجية الموجَّهة ضد الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٢[١]، وبناءً عليه، فإن مواجهة مصادر التهديد الرئيسة لمنظومة الأمن القومي المصري، والتي ذكرناها سابقًا، تستلزم شحذ الهمم وتعبئة الموارد القومية، وعلى رأسها الموارد البشرية، وبناء حالة من الإجماع القومي في هذا الشأن، والسير الجاد نحو إصلاح حقيقي لمؤسسات الدولة، كل ذلك يتطلب قيادة سياسية واعية، لها رؤية واضحة تتمتع بدرجة عالية من القبول الشعبي، ولديها القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية تتسم بالرشادة في ظروف بالغة القسوة، وفي مواجهة مهددات رئيسة وثانوية، متشابكة ومترابطة معًا لمنظومة الأمن القومي المصري، مما يجعل من الإجماع الوطني في مواجهتها حتمية تاريخية.

*** ***

(١) عبد المنعم المشاط، اقتراب متكامل: الأمن القومي المصري عقب ثورة "٣٠ يونيو"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤م، القاهرة.

العلاقات المصرية السودانية
والأمن القومي المصري

يحظى السودان بأهمية خاصة في العقل الرسمي المصري، فضلاً عن الروابط العضوية بين الشعبين المصري والسوداني، حيث تُعد السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان من بواكير السياسات الخارجية التي رسمها حكام مصر منذ القدم، فقد اهتمت مصر بالمنطقة الواقعة جنوبها منذ العهد الفرعوني، وكان ذلك في صورة التوغلات المصرية في المناطق الواقعة لجنوب مصر لاستكشاف وتأمين منابع نهر النيل، مبعث الوجود المصري، وركن حضارتها الأصيل، وقد تم تمصير منطقة النوبة في نهاية عهد الأسرة الثامنة عشر، وبذلك يُعد الفراعنة أول من وضع قواعد لسياسة مصر تجاه أفريقيا بشكل عام، والسودان بشكل خاص، وعاودت مصر الاهتمام بدائرتها الأفريقية مرة أخرى في عهد محمد على باشا مؤسس الدولة الحديثة في مصر، وكان ذلك بناءً على قناعة راسخة مفادها الأهمية القصوى والاستراتيجية للسودان بالنسبة لمصر، وتم ترجمة ذلك الاهتمام على الأرض عندما تقدمت الجيوش المصرية عام ١٨٢٠م، لتقوم لأول مرة بلملمة أطراف المناطق الواقعة جنوبها، والممثلة في ممالك وسلطنات وقبائل السودان، حيث لم يكن السودان قبل الفتح المصري له كيان موحَّد، بل كان مجموعة من الممالك والسلطنات والقبائل المتناثرة، إلا أن قامت مصر بتوحيد تلك الكيانات في كيان إداري وسياسي واحد، وهو الذي اصطلح على تسميته بالسودان، والذي نال استقلاله عام ١٩٥٦[1].

(١) ياسر أبو الحسن، العلاقات السودانية المصرية في ظل المتغيرات المحلية (انفصال جنوب السودان، وثورة ٢٥ يناير) في مؤتمر "ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

وخلال تعاقب الحكومات الوطنية في السودان، حرصت مصر على مواصلة سياساتها الرامية إلى تعزيز التكامل مع السودان في كافة المجالات، لاسيما الاقتصادية منها، وحرصت مصر على الوقوف بجانب السودان في أزماته الداخلية، كما كان للسودان أيضًا مواقفه الداعمة لمصر، والذي يُعدُّ أبرزها بعد نكسة يونيو عام ١٩٦٧م، وعلى الرغم من أنه يمكن للمتابع للعلاقات المصرية السودانية ملاحظة مرور العلاقات المصرية السودانية بالكثير من حالات المد والجذر، فإن هناك ارتباطًا عضويًا يستحيل معه أي شيءٍ سوى أن التكامل بين مصر والسودان ضرورة لا مفر منها لمصلحة شعبَيْ وادي النيل، خاصة بعد العديد من التحديات التي مرَّت وتمر بها الدولتان في ضوء مجموعة من المتغيرات الداخلية في كلتا الدولتين، مثل الحالة الثورية في مصر، وانفصال جنوب السودان، وتكوين دولته المستقلة، مما يضع نظامي البلدين الشقيقين أمام مسئولية تاريخية تستلزم منهم تجاوز الاختلافات الأيديولوجية الضيقة، والخبرات السلبية في الماضي.

وعند الحديث عن السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان، **نستطيع القول بأن هناك معطيات أساسية تحددت في ضوء عدة حقائق هيدرولوكية وجغرافية يمكن تلخيص تلك المعطيات في النقاط الآتية:**

١- يمثل السودان معبر المياه العذبة التي تتدفق إلى مصر من خلال نهر النيل، والتي تأتي من الهضبتين الاستوائية والإثيوبية، وهو ما يعني أن مصر لا تحصل على مياه سودانية، بل أن السودان نفسه يحصل على حصته من المياه القادمة من الهضبتين، وهو ما يعني ضرورة تنسيق مواقف الدولتين في مواجهة دول المنابع.

٢- يشكل السودان بشطريه الشمالي والجنوبي، قيمة هيدرواستراتيجية كبيرة بالنسبة لحوض النيل عامة، ولمصر بصفة خاصة، وتستمد أرض السودان تلك الأهمية من عدة اعتبارات جيوبوليتيكية، أبرزها أن معظم الأراضي السودانية تقع في الحيز الجغرافي لحوض نهر النيل، حيث يقع ٧٩% من إجمالي أرض السودان بدولتيه الشمالية والجنوبية في حوض النيل، والاعتبار الآخر أن المساحة الأعظم من حوض نهر النيل

تقع في دولتي السودان، حيث تؤكد الحقائق الهيدروليكية أن ثلثي حوض النيل تقريبًا، والذي يمثل المورد الرئيس والأساسي لمصر، يقع في الأراضي السودانية أن ١١% فقط من مساحة الحوض تقع في الأراضي الإثيوبية، وهو أمر غاية في الخطورة، حيث يؤكد الأهمية المتزايدة للسودان بدولتيه بالنسبة للمصالح المائية والأمن المائي المصري، أما الاعتبار الجيوبولتيكي الثالث، والذي يضفي أهمية هيدرواستراتيجية على السودان بدولتيه الشمالية والجنوبية، فيتمثل في أن دولتي السودان مقارنة بالدول النيلية الواقعة في نطاق حوض النيل، أكثر الدول قدرة على التأثير على حصة مصر المائية استنادًا للخصائص الطبوغرافية السهلة التي تمتاز بها معظم أراضي السودان، والتي تمكّنه من إقامة أية مشاريع لتخزين المياه كالسدود والخزانات، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية بالنسبة لمصر[1].

ومنذ قديم الأزل كان هناك إدراك مصري دائم لتلك الحقائق الهيدروستراتيجية والجيوبولتيكية في علاقاتها المائية مع السودان عندما كان موحدًا، أو بعد تحوله لدولتين، فحكام مصر أدركوا أن السودان ليس مجرد عمق استراتيجي جنوبي لمصر فقط، بل الشريان الذي تأتي من خلاله المياه التي تصل إلى مصر من الهضبتين الاستوائية والإثيوبية، وهو ما يفسّر قرار محمد على بضم السودان عام ١٨٢٠[2].

العلاقات المصرية السودانية منذ وصول نظام الإنقاذ حتى الآن

توصف العلاقات المصرية السودانية بأنها علاقات ذات طبيعة خاصة، سواء كانت هذه العلاقات على المستوى الرسمي، أو على المستوى الشعبي، وذلك لطبيعة هذه العلاقات التي ترتبط بروابط الدم والتاريخ المشترك مع رابطة

---

(١) محمد سالمان طايع، تأثير انفصال جنوب السودان على أزمة مياه النيل في مؤتمر "العلاقات المصرية السودانية في ضوء الظروف الراهنة في السودان"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

(٢) يونان لبيب رزق، الخبرة التاريخية في العلاقات المصرية- السودانية : محاور أساسية، في: د. أسامة الغزالي حرب (محرر)، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

النيل الخالد الذي يهب الحياة لمصر، كما أن كل من البلدين يمثل عمقًا استراتيجيًا وأمنيًا للآخر، خاصة في عالم اليوم الذي يواجه فيه كلا البلدين مخاطر وتحديات داخلية وإقليمية، وبالرغم من خصوصية تلك العلاقات، فإن العلاقات المصرية السودانية لم تصل بعد للمستوى المطلوب والمتناسب مع الترابط العضوي بين البلدين، حيث أسهمت عدة عوامل في تعكير صفو تلك العلاقات، ولعل أبرزها التوجس، والشك، والريبة التي سادت العلاقات، فنجد أن هناك جزءًا من النخبة في السودان ينظرون إلى الدور المصري في السودان نظرة شك وريبة، ويتحفظون على الدور المصري، ويرون فيه استكمالاً للاستعمار المصري -على حد وصفهم - الذي بدأ منذ عهد محمد على، كما ينظرون إلى الدور المصري في السودان، إلا أنه من أجل المياه فقط، وأن الدولة المصرية تنظر إلى السودان بتعالٍ وعلى الجانب الآخر، يرى الجانب المصري أن السودان يفتقد الإرادة السياسية لتفعّل الإطار الوحدوي بين البلدين الشقيقين، وينظر لمصر بالشك والريبة، وأن مصر لا تريد إلا صالح السودان واستقراره، وفي هذا الإطار، سنتناول العلاقات المصرية السودانية في خلال فترة حكم نظام الإنقاذ السودان باعتباره النظام الحاكم حتى الآن، كما أن العلاقات المصرية السودانية في عهد نظام الإنقاذ تمثل مثالاً حيًا لما يسود تلك العلاقات الخاصة من مد وجزر، نتيجةً لانعدام الثقة بين البلدين الشقيقين.

في الثلاثين من يونيو من عام ١٩٨٩م حدث انقلاب عسكري في السودان، قاده العميد عمر حسن البشير، أطاح بحكومة الديموقراطية الثالثة، والتي يرأس مجلس وزرائها الصادق المهدي، وقد اتسمت الديموقراطية الثالثة في السودان بالصراعات، الأمر الذي جعل أحد قادتها، وهو الشريف زين العابدين نائب رئيس الوزراء آنذاك، ويطلق عليها (ديموقراطية العدم)، كما اتسمت العلاقات المصرية السودانية في عهد الديموقراطية الثالثة بالتوتر الشديد؛ نتيجة لعدة أسباب، أبرزها وجودُ الرئيس جعفر النميري لاجئًا على الأراضي المصرية، حيث كان هناك توجس دائم من أن تسعى مصر لإرجاع النميري للسلطة، خاصة في ظل العلاقات المتميزة التي كانت تجمع البلدين في عهده، بالرغم من عقلانية الموقف المصري آنذاك، والذي قام على أساس أن ما

يحدث في السودان شأن داخلي، فإن التدهور وصل قمته في علاقات البلدين الشقيقين في عهد الديموقراطية الثالثة، حيث اتهمت الأجهزة الأمنية السودانية الدولة المصرية بأنها تخطط لانقلاب عسكري في السودان، وقد استغلَّ قادة انقلاب الإنقاذ هذا التوتر في الحصول على التأييد المصري للانقلاب، وبالفعل أيَّدت مصر انقلاب الإنقاذ، حيث أقنع قادة الانقلاب الحكومة المصرية بأنَّ الانقلاب يعقد العزم على إصلاح تلك العلاقات، وكان السفير المصري في الخرطوم هو حلقة الوصل، حيث التقى قادة الانقلاب بالسفير المصري آنذاك محمد تقي الدين الشربيني في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، وأكدوا له أن الانقلاب موالٍ للحكومة المصرية[1]، واعترفت مصر بانقلاب الإنقاذ، وكانت أول دولة تعلن اعترافها بالانقلاب في السودان، وتأييدها له، وقد أجرى السفيرُ المصري اتصالات هاتفية بمعظم سفراء الدول العربية والأجنبية، طالبًا منهم دعم حكوماتهم لانقلاب الإنقاذ.

وظنت مصر أن النظام الجديد في السودان سيكون مواليًا لها، ولكن حقيقة الأمر، كما أكدتها الشواهد، أن مصر لم تصنع هذا الانقلاب، وإنما أيدته لخلافاتها مع النظام السابق له، وبِناءً على وعود النظام الجديد بأنه سيكون مؤيدًا للدولة المصرية، وفي اليوم الثاني لانقلاب الإنقاذ، جاء وفدٌ مصريٌّ إلى السودان بقيادة وزير شئون الرئاسة للتعرف على الوضع الجديد، ثم جاء الصحفي المصري مكرم محمد أحمد إلى السودان، ومكث أسبوعًا، وأجرى العديدَ من المقابلات للتعريف بالنظام الجديد في السودان، ثم سافر عمر البشير قائد انقلاب الإنقاذ إلى القاهرة قبل اجتماعات الدول السبع الصناعية لتنسيق المواقف مع الحكومة المصرية لحشد التأييد الدولي للنظام الجديد في السودان خلال الفترة الأولى من حكم نظام الإنقاذ في السودان، واتسمت العلاقات المصرية السودانية بالحميمية؛ حيث كسب نظام الإنقاذ دعمَ القاهرة وتأييدها، واستغلَّ نظام الإنقاذ تأييدَ القاهرة له في توطيد علاقته بالخارج، ولعل ما يؤكد حميمية العلاقات بين البلدين الشقيقين، استقبالُ السفير السوداني الجديد لدى

---

(١) محمد سعيد أبو عاشور، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٨م، القاهرة.

القاهرة، وهو السفير عز الدين حامد، حيث أدلى بتصريحات مفادها أن توجيهات القيادة السودانية بذل قُصارى الجهد لتقوية العلاقات بين البلدين، وبعدها زار الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك الخرطومَ بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٨٩م؛ حيث كان في طريقه لأديس أبابا لحضور القمة الأفريقية، وتمَّ عقد مؤتمر صحفي بين الرئيسين، أكد فيه عمر البشير على الاستفادة من خبرة مصر في المجال الزراعي، بينما أكد مبارك على حرص مصر على مساعدة السودان لمعالجة مشكلة الجنوب بالوسائل السلمية دون تدخل في شئون السودان الداخلية، ثم سافر الرئيسان لحضور القمة الأفريقية، وقد ساند السودان مصر في الحصول على منصب رئاسة الدورة، وفاز حسني مبارك برئاسة الدورة، كما زار الرئيس السوداني عمر حسن البشير القاهرة، وتم الاتفاق على تنشيط مشروعات التكامل الاقتصادي والتعاون في المجال الزراعي، وأسفرت تلك الزيارة عن إعادة العمل باتفاقية الدفاع المشترك، والتي كان قد تم إيقافها إبان الديموقراطية الثالثة(١).

لم تستمر تلك العلاقة الحميمية بين نظام الإنقاذ والقاهرة؛ حيث بدأت الشكوك تنتاب الجانب المصري تجاه نظام الإنقاذ السوداني، حيث لاحظت القاهرة مدى تغلغل الجبهة القومية الإسلامية في المجلس العسكري لثورة الإنقاذ، وتابعت صعود نجم حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية القومية، وتزامن ذلك مع العمليات الإرهابية في مصر، كما زاد من الهواجس رفضُ مصرَ التورُّط في الحرب الأهلية السودانية بين الشمال والجنوب، وذلك استنادًا للموقف الاستراتيجي المصري الثابت، والذي يتلخص في دعم السودان لحل مشكلة الجنوب بالوسائل السلمية دون التدخل في الشأن السوداني(٢)، كما أسهم في توسيع هوة الخلاف بين القاهرة ونظام الإنقاذ في السودان استضافة السودان

---

(١) الفاتح الشيخ يوسف، العلاقات السودانية المصرية في الفترة من ١٩٨٩م وحتى يناير ٢٠١١م في مؤتمر "ثورة ٢٥ يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩١م.

للشيخ عمر عبد الرحمن أمير تنظيم الجهاد، معه مجموعة من أتباعه، وكان ذلك إيذانا باستخدام ورقة المعارضة لكل طرف ضد الآخر[1].

جاء الغزو العراقي للكويت ليزيدٍ من جفاء العلاقات بين القاهرة ونظام الإنقاذ، حيث تباين الموقف السياسي لكل منهما إزاء الأزمة، ووصل الاختلاف ذروته بين البلدين، حيث تم تسيير المظاهرات في الخرطوم المعادية لمصر، والمهددة بقطع المياه وضرب السد العالي، كما قامت السودان باستدعاء إيران إلى وادي النيل، بما يمثله ذلك من تهديد استراتيجي لمصر في ضوء علاقات العداء بين القاهرة وطهران، حيث أوفدت إيران الخبراء العسكريين إلى السودان، وقامت بتوريد أسلحة إلى السودان، كما كانت تسعى إيران من خلال هذا التقارب مع الخرطوم إلى إخراج مصر من الملعب الإقليمي عبر آليات عدة منها ورقة السودان، وتطوَّر الأمرُ، فبدا المشهد بأن الخرطوم تسعى إلى تصفية الوجود المصري الرسمي والشعبي في السودان، واستمرار الحشد الإعلامي ضد القاهرة؛ حيث أعلنت الخرطوم ضم مدارس البعثة التعليمية المصرية إلى وزارة التعليم السودانية، كما قامت بإغلاق فرع جامعة القاهرة في الخرطوم، ثم جاءت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥م لتشكل لحظةً فارقةً في تاريخ العلاقات المصرية – السودانية، حيث لجأت مصر إلى مجلس الأمن، في أمر نادر الحدوث أن تلجأ مصر لطرف ثالث في علاقاتها بالخرطوم، وصدرت قرارات من مجلس الأمن أدانت السودان، وطالبته بأن يسلِّم المطلوبين الثلاثة في محاولة اغتيال مبارك إلى إثيوبيا لمحاكمتهم، ومطالبة السودان بعدم إيواء إرهابيين على أراضيه[2]، كما زاد من عزلة السودان الدولية حادثا تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨م وتأزمت العلاقات بين السودان ودول الجوار حيث اكتسبت شكاوى هذه الدول مصداقية عالية على خلفية الاتهامات إلى تم توجيهها إلى السودان من كل من إثيوبيا واريتريا بالسعي السوداني في دعم الفصائل الإسلامية والتدخل في شئونهما

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٣٦.

(٢) قرارات مجلس الأمن "١٠٤٤، ١٠٥٤، ١٠٧٠" عام ١٩٩٥ .

الداخلية[1]، وانعكست الأزمة في العلاقات المصرية السودانية على ملفات غاية في الحساسية بين البلدين، وهما ملفًا المياه والحدود، حيث هدد حسن الترابي بقطع المياه عن مصر، ولكن لم تستطع الحكومة السودانية تبني هذا التهديد، حيث صرَّح الزبير محمد صالح بأن تصريحات حسن الترابي لا تمثل الحكومة السودانية، وإنما تمثل المؤتمر الشعبي الإسلامي الذي يترأسه الترابي، كما صرَّح الترابي- أيضًا- بأن بلاده لن تخشى العقوبات الدولية المفروضة ضدها، وأن السودان يُعد من أغنى دول العالم، وأنه يواجه غيرةً وحسدًا من مصر وبريطانيا، اللتين تمثلان القوتين الاستعماريتين للسودان.

وعلى الرغم من كل تلك الاستفزازات، فإن الحكومة المصرية اتخذت قرارًا بعدم تصعيد الموقف مع السودان، وهو التصعيد الذي نادت به بعض دوائر الرأي العام المصري، حيث استبعدت مصر اللجوء إلى خيار الحرب مع السودان[2]، وعلى المستوى الدبلوماسي، رفضت مصر العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على السودان، وانطلق الموقف المصري آنذاك في ضوء تقدير استراتيجي مصري بأن المصالح المصرية في السودان ينبغي ألا تتعرض لخطر الاستقطاب الحاد، واستمرت العلاقات المصرية السودانية تعاني من المد والجذر؛ حيث عانى السودان من ازدواجية القرار السياسي بين البشير، الذي يحاول تطويق الأزمة مع مصر، والترابي الذي يقوم بالتصعيد إلى أن قام نظام الإنقاذ بحسم تناقضاته الداخلية، فقام بإبعاد حسن الترابي عن مواقعه التنفيذية، وقام بحل البرلمان، وقد دافع البشير عن تلك الإجراءات بقوله: أنه لا يمكن استمرار وجود حكومتين في السودان ووجدت هذه الإجراءات ترحيبًا من القاهرة، وهو ما عبَّر عنه بيان القمة المصرية السودانية المنعقدة في ديسمبر ١٩٩٩م، والذي أكد على وجود أسس جديدة للعلاقات المصرية السودانية، كما تم اتخاذ قرار بعودة السفير المصري إلى الخرطوم وتدشين اللجنة العليا المشتركة، وعلى الرغم من تلك الطفرة المهمة إلا أن العلاقات ظلَّت مرتبطة

---

(١) محجوب محمد الباشا،التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم،١٩٩٨، ص٢٢٦.

(٢) جريدة الأهرام المصرية، ١٩٩٦\٣\٢١ .

بمدى التعاون في الملف الأمني، وارتبط ذلك بقدرة الرئيس البشير في السيطرة على صناعة القرار السياسي بالخرطوم، بالنظر إلى أن هناك قيادات في المستويات الوسطى والدنيا تعتبر الترابي زعيمًا ملهمًا لها، وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر،فقد انعكست على سياسات الولايات المتحدة إزاء منطقة الشرق الأوسط، وكان أهم انعكاس لتلك السياسات.

وفي إطار أزمة جنوب السودان سعت واشنطن لتحجيم أي دور مصري حيث كان التدخل الأمريكي مدفوعًا لتحقيق مصالح قطاعين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهما اللوبي المسيحي في الكونغرس، والقطاع الثاني: شركات النفط الأمريكية التي خرجت من السودان بعد اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٨٣م، وتريد الاستثمار في النفط السوداني، وفي هذا السياق، تم تهميش دور القاهرة في عملية السلام السودانية، والتي بدأت جولاتها بإبرام بروتوكول مشاكوس في يوليو ٢٠٠٢م، وانتهت بتوقيع اتفاقية (نيفاشا) للسلام يناير ٢٠٠٥م، والتي أقرت حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات، ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت العلاقات المصرية السودانية تقدمًا مهمًا بزيارة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك للخرطوم في عام ٢٠٠٣م بعد غياب استمر لأكثر من عشر سنوات، ومع مطلع عام ٢٠٠٤م، تم توقيع اتفاقية الحريات الأربع بين مصر والسودان، والتي كانت بمثابة طفرة على المستوى الرسمي في علاقات البلدين، ولكن بقي تفعيل الاتفاقية متوقفًا، خاصةً من الجانب المصري، ولاسيما فيما يتعلق بحرية التنقل والإقامة لخوف القاهرة من تسرُّب جماعات الإسلام السياسي، واستمرت العلاقات المصرية السودانية بين المد والجزر، خاصة بعد توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام، والتي تضمنت حق تقرير المصير، الذي تحفظت عليه الدولة المصرية؛ حيث أن مصر كان لديها تخوفات من انفصال الجنوب لما قد يُشكِّله من تهديد للأمن القومي المصري، وعلى الرغم من ذلك التحفظ، فإن القاهرة سعت إلى إنجاح الاتفاقية، وجعل الوحدة جاذبة، وذلك بالتوسط في الخلافات بين شريكي الحكم في السودان، ولكن جهود القاهرة باءت بالفشل، وأسفر الاستفتاء الذي أقيم

لجنوب السودان عن اختيار الجنوبيين للانفصال، وإنشاء دولتهم المستقلة، مما أضاف تحديًا جسيمًا لمصر والسودان على المستوى الإقليمي.

بعد موجات من المد والجذر، اتسمت بها العلاقات المصرية السودانية في عهدي نظام الإنقاذ السوداني وعهد الرئيس الأسبق لمحمد حسني مبارك، وهي الفترة التي غلب فيها التوتر على التعاون في علاقات البلدين الشقيقين، فالخرطوم كانت ترى في نظام مبارك وكيلاً غربيًا يسوّق المقدرات العربية في اتجاه مصلحة إسرائيل والغرب الذي يقف وراءها، ونظام مبارك كان يرى في نظام الإنقاذ نظامًا أصوليًا يعمل في اتجاه معاكس لمسلكها السياسي ومصالحها الاستراتيجية، فجاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير في مصر لتلقي بحجر ثقيل في بحر من الركود، اتسم به الواقع السياسي المصري قبل الثورة، ورأت الخرطوم فيها فرصةً لتصحيح مسار العلاقات مع القاهرة، فجاءت زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى القاهرة كأول رئيس عربي يزور مصر الثورة، ليؤكد موقف الخرطوم الداعم لها، والتقى البشيرُ في تلك الزيارة بالمشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، واعتبر على الكرتي، وزير الخارجية السوداني، تلك الزيارة بمثابة رسالة سند ومؤازرة للأشقاء المصريين، ولعرض استعداد السودان تصحيح مسار العلاقات بين البلدين، وتغليب الجانب التعاوني فيه، كما أكد عبدالغفار الديب السفير المصري لدى الخرطوم وقتَها، أن زيارة البشير مهمة للغاية، وتعبر عن دعم الأشقاء في السودان للثورة المصرية، وردًا على هذه الزيارة، قام عصام شرف رئيس وزراء مصر بزيارة إلى السودان على رأس وفد مصري عالي المستوى، وفي هذه الزيارة، عُقدت الدورة السابعة للجنة العليا المصرية السودانية المشتركة بالخرطوم يومي ٢٧ – ٢٨ مارس ٢٠١١م برئاسة السيد عصام شرف رئيس مجلس الوزراء، والسيد النائب الأول لرئيس جمهورية السودان، وفي ختام هذه الاجتماعات، تم التوقيع على مجموعة من مذكرات التعاون والتفاهم، كان أبرزها:

١- مذكرة تفاهم للتعاون الإعلامي بين مجلس الإعلام الخارجي بجمهورية السودان والهيئة العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية.

٢- البرنامج التنفيذي في مجال الاستثمار بين كل من وزارة الاستثمار بجمهورية السودان ووزارة الاستثمار بجمهورية مصر العربية للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣.

٣-مذكرة تفاهم مع بنك السودان مقدمة من البنك المركزي المصري تحتوي إطارًا عامًا لتبادل المعلومات والبيانات والتدريب في المجال المصرفي.

٤-البرنامج التنفيذي بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وديوان عام الزكاة.

٥-البرنامج التنفيذي في مجال حماية البيئة.

واستمر المسار السياسي المصري بعد الثورة في المضي قدمًا نحو إتمام الاستحقاقات الانتخابية البرلمانية والرئاسية، والتي أسفرت عن تصدر قوى الإسلام السياسي، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين للمشهد، وذلك بفوزهم بالأغلبية في البرلمان، وفوز الدكتور محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين برئاسة الجمهورية، مما أعطى إشارات إيجابية أكثر للخرطوم؛ نظرًا لانتماء نظام الإنقاذ لنفس الفكر، فكانت زيارة الرئيس السابق محمد مرسي للخرطوم في أبريل ٢٠١٣م، لكن فشل قوى الإسلام السياسي في إدارة المشهد السياسي المصري، والذي أدى إلى اضطرابات واسعة النطاق انتهت بخروج المصريين في ثورة شعبية في الثلاثين من يونيو ضد حكم جماعة الإخوان، مطالبين بعقد انتخابات رئاسية مبكرة، وهو الأمر الذي رفضته جماعة الإخوان المسلمين، مما ترتب عليه تدخل الجيش وانحيازه للإرادة الشعبية، وقيامه بعزل الرئيس السابق محمد مرسي.

اتسم الموقف السوداني من ثورة ٣٠ يونيو بالغموض، فالخرطوم تخوفت من عودة نظام مختلف عنها أيديولوجيًا، ويخوض مواجهة مع جماعات الإسلام السياسي، والتي ينتمي إليها نظام الإنقاذ في السودان، لذا يمكن تفسير الحذر السوداني من ثورة ٣٠ يونيو، على عكس الموقف من ثورة الخامس والعشرين من يناير، وقد حرصت القيادة المصرية في توضيح الصورة للخرطوم، وتجلّى ذلك في زيارة السيد نبيل فهمي وزير الخارجية للخرطوم في أول زيارة خارجية، وذلك في شهر أغسطس لعام ٢٠١٣م، وقد صرّح السيد نبيل فهمي

إبان الزيارة، بأنه قد حرص على أن تكون أول زيارة خارجية له للسودان، باعتبار السودان بلدًا شقيقًا، وامتدادًا طبيعيًا لمصر، كما كان وزير الخارجية المصري حريصًا كل الحرص على توضيح صورة المشهد المصري للأشقاء في السودان، كما أكد وزير الخارجية أن العلاقات المصرية السودانية شاملة، بحيث تتجاوز أية قضية، كما أدلى سفير السودان بالقاهرة آنذاك، السيد كمال حسين بتصريحات وصفت ما حدث في ٣٠ يونيو بأنها ثورة شعبية ضد حكم الإخوان الفاشل والمستبد، ولكن جاء قرار الخرطوم بسحب ذلك السفير، وتعيينه وزيرًا للدولة بالخارجية، ليثير تكهنات بعض المحللين الذين وصفوا تلك الواقعة بأنها جاءت كعقاب له على تصريحاته، في حين أن قام البعضُ الآخر بتفسير تلك الخطوة بأنها تأتي في سياق صراع مراكز القوى في السودان، وأن النظام السوداني سيقوم بتعيين سفير محسوب على مجموعة البشير، ونائبه الفريق بكري صالح.

وعلى جانب آخر أثار الموقف السوداني من سد النهضة- والذي عبَّر عنه الرئيس السوداني عمر البشير في تصريحاته، التي قال فيها أن سد النهضة سيحمل الخير لكل من مصر والسودان وإثيوبيا- الكثيرَ من الشكوك إزاء الموقف السوداني، وما يمكن أن يسببه ذلك الموقف من تهديد لثوابت العلاقات المصرية السودانية، والتي تعتبر قضية المياه قضية جوهرية تتخطى أي خلاف بين البلدين، ولكن جاءت زيارة الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع السوداني للقاهرة في ٢٠١٤\٢\٥م، حيث أكد على الروابط التاريخية بين البلدين، وأكد وقوف السودان بجانب الشعب المصري حتى يحقق آماله، وقدَّم التهنئة بنجاح تنفيذ الاستحقاق الأول، والمتمثل في إقرار الدستور، واستكمالا لتلك الخطوات من جانب الخرطوم[١]، فقد قام السيد أحمد الكرتي وزير الخارجية السوداني بزيارة للقاهرة في ٢٠١٤\٣\١٣م، تطرق اللقاء لمشروع سد النهضة الإثيوبي، حيث أشار الجانبان إلى أهمية توصيات لجنة الخبراء الدولية بشأن الدراسات المطلوب استكمالها لتحديد الآثار المحتملة للسد على دول

---

(١) العلاقات المصرية السودانية، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤\٦\٢٠
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5166#.VANUrJR_tmh

المصب، متطلعين إلى استئناف المشاورات الثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا في أقرب فرصة ممكنة، وعلى المستويين الفني والسياسي، من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن كيفية إتمام الدراسات المطلوبة، مع أهمية التركيز على بناء الثقة والحوار الشفاف القائم على المصداقية كأساس للتوصل إلى التفاهمات المرجوة، كما أكدا على محورية قضية مياه النيل، وضرورة تفعيل آليات التعاون المشترك بين البلدين.

وختامً، فإنه يمكن القول بأن ثمة حذرًا مشوبًا بالتخوف من جانب الخرطوم في التعامل مع الوضع السياسي الجديد في مصر، مما يدفع الخرطوم أحيانًا إلى جس النبض المصري، واستبيان ردود أفعاله، كما أن هناك أيضًا تخوفًا أمنيًّا مصريًّا من إيواء السودان لبعض عناصر جماعة الإخوان المسلمين، والتي تعتبرها الحكومة المصرية جماعة إرهابية، ونتيجة لذلك، تبقى قضية تفعيل التكامل بين البلدين الشقيقين مصر والسودان أسيرة الهواجس والشكوك بين النظامين، إضافة إلى افتقار الإرادة السياسية في كلا البلدين، فإذا أراد البلدان تفعيل التكامل والتعاون بينهما، فعليهم أن ينظروا إلى الصالح المشترك والقيمة المضافة من هذا التكامل، بدلاً من النظر إلى المصالح السياسية الضيقة، والتي لا تعبر عن مصالح الشعبين الشقيين، اللذين يتطلعان إلى تكامل وادي النيل ووحدته، ليصبح واقعًا لا مجرد أقوال.

مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية :

مثلت مسألة مياه النيل أهم الجوانب في العلاقات المصرية السودانية، تأسيسًا على ثلاثة اعتبارات: **الأول:** أن النيل هو مصدر المياه الوحيد لمصر. **والثاني:** اعتماد مصر على النيل طوال تاريخها باعتباره مصدرًا للحياة، بينما ظهر احتياج السودان لمياه النيل مع مطلع القرن العشرين. **وثالثها:** هو دخول بريطانيا طرفًا ثالثًا في مسألة مياه النيل لتلبية المصالح الاستعمارية البريطانية، والخاصة بزراعة القطن، والذي أسهم في زيادة التطلعات السودانية في التوسّع الزراعي، اعتمادًا على نهر النيل، بهدف تحقيق التراكم الرأسمالي[1].

---

(١) يونان لبيب رزق: السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩- ١٩٢٤م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

وشكَّل هذا التلاقي بين المصالح البريطانية والتطلعات السودانية ورقةَ ضغطٍ على مصر بشأن مياه النيل، الذي يعتبره المصريون مصدرَهم الوحيد للحياةً، ومن هذا المنظور، يمكن القول بأن العلاقات المصرية السودانية بطبيعة المصالح البريطانية، لم تكن علاقات تكامل، بل كانت علاقات تنافسية على المصالح الحيوية، والمتمثلة في مياه النيل، والجدير بالذكر أن مياه النيل لم تؤسس فقط لنظام مصري مائي وزراعي فقط، بل امتدت أدوارها لتؤثر في النظام السياسي، والعقيدة الدينية، والوحدة الوطنية؛ حيث أساهم نهر النيل بقيام الوحدة السياسية المصرية، وقيام الدولة المركزية[١]، وعلى الجانب الآخر، لم يكن المشهد السوداني لصيقًا بالنهر، حيث كان اعتماد السودان الأساسي ليس على مياه نهر النيل، وإنما على مياه الأمطار؛ حيث لم تكن الزراعة النهرية إلا في مناطق محدودة بالنوبة الشمالية، والتي لم تزد مساحتها على ١٧٠ ألف فدان، كما أن أولى التجارب البريطانية في زراعة القطن اعتمادًا على مياه النيل في السودان في عام ١٩٠٤[٢] وعلى النقيض من الحالة المصرية لا يمكن القول بأن النيل مرتبط بالدولة المركزية في السودان، كما في الحالة المصرية، حيث لم يولد السودان بمشهده الجغرافي الحالي إلا بعد عام ١٨٧٥م، وفي ظل حكم أسرةِ محمد علي، ونظرًا للأهمية المطلقة لنهر النيل بالنسبة لمصر كما ذكرنا سابقًا، فقد اهتمت الدولة المركزية في مصر منذ أقدم العصور بمتابعة النهر، والبحث عن منابعه، فاهتم حكام مصر بالنهر، وارتبطت عظمة الحكام في مصر باهتمامهم بالنهر، وبناءً على ذلك كانت مسألة تأمين مياه النيل بالكميات التي تسمح بقيام الزراعة والتوسع بها لمواجهة زيادة عدد السكان هو جوهر السياسة الخارجية المصر عبر العصور وارتبطت تلك السياسة المصرية بالقيام بحملات عسكرية واستطلاعية لتأمين منابع النيل وعدم سقوطها في أيدي قوى معادية، وأصبح الفكر الاستراتيجي المصري يتمحور حول تنظيم وتأمين وصول مياه النيل

---

(١) السيد فليفل: "الخلفية التاريخية لاتفاقيات مياه النيل" في : المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

(٢) رشدى سعيد: نهر النيل : نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبلي، دار الهلالي، القاهرة، ١٩٩٣م.

من المنابع في الهضبة الاستوائية، وهضبة الحبشة إلى المصب في البحر الأبيض المتوسط.

بدأ التقاطع بين مصر والسودان في مسألة مياه النيل مع بداية مشروعات الجزيرة، والتي كانت تهدف إلى زراعة ٢٠ ألف فدان بحلول عام ١٩٠٩م[١]، وهو الأمر الذي أصاب مصر بالقلق بسبب عجز المياه الآتية، فيما يُعرف بفصل التحاريق، وهي الفترة من فبراير وحتى يوليو من كل عام، وهو الخوف من عدم وفاء المياه بالاحتياجات المتزايدة في ضوء تضاعف عدد السكان خلال الفترة بين عامي ١٨٨٢م و ١٩١٧م، ليزيد عن اثني عشر مليون نسمة، وزاد من القلق المصري شروعُ الحكومة البريطانية في إنشاء خزان على النيل الأزرق، فأعلنت مصر احتجاجها على ذلك، واعتبرت أن ذلك يمس حقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل، في حين أكدت بريطانيا أن هذا المشروع لا يشكل خطورة على كميات المياه التي تحتاجها مصر، وقد جاءت تلك المعارضة المصرية في إطار تحفظات مصرية على إنشاء مشروعات كبرى على النيل، وتأكدت المخاوف المصرية مع الإنذار الذي قدَّمه المندوب السامي البريطاني عقب اغتيال السير لي ستاك، والذي جاء في المادة السادسة منه: أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التي تزرع في منطقة الجزيرة بالسودان، لتصل إلى ٣٠٠ ألف فدان[٢]، وطالت المخاوف دوائر الرأي العام المصري، على اعتبار أن الإنتاج السوداني من القطن في مشروع الجزيرة سوف يؤثر في تسويق مصر لأقطانها طويلة التيلة في الأسواق العالمية، كما زادت المخاوف بقدوم بريطانيا بإنشاء سد (سنار) على النيل الأزرق عام ١٩٢٥م، وهو المشروع الذي احتجت عليه وزارة سعد زغلول، وحضرت مسألة مياه النيل بقوة في إطار مفاوضات المصرية البريطانية بشأن الجلاء، ونظرًا لفشل

---

(١) زكي البحيري: الجذور التاريخية لمشكلات مياه النيل من ١٨٩٩م وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية في : "المؤتمر الدولي حول مشكلة المياه في أفريقيا"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

(٢) أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية : جذور المشكلات وتحديات المصالح .. قراءة وثائقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢م.

المفاوضات المصرية البريطانية المتلاحقة، كان من الضروري حسم ملف مياه النيل على نحو منفصل من الاتفاقيات السياسية على اعتبار الحيوية القصوى لمسألة مياه النيل في مصر، ومن هنا بادر رئيس الوزراء المصري آنذاك محمد محمود بتبادل المذكرات مع اللورد لويد المندوب السامي البريطاني في القاهرة في ٧ مايو ١٩٢٩م، واعتبرت هذه المذكرات أساسًا لاتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩م.

أكدت اتفاقية عام ١٩٢٩ضرورةَ مراعاة حاجة السودان من مياه النيل لزومَ التوسع الزراعي بما لا يؤثر على حاجيات الزراعة والحياة في مصر، كما أكدت الاتفاقية على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل، وقننت الاتفاقية وجود بعثة الري المصرية في السودان، وأعطتها التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة مشروعات ضبط النهر[1]، وامتدت الاتفاقية، وحكم لجنة المياه المرفق بها، إلى منطقتي البحيرات الاستوائية التابعة لدول شرق أفريقيا، مؤكدة على عدم قيام تلك الدول بعمل أي منشآت من شأنها المساس بحصة مصر والسودان من المياه إلا بالاتفاق مع حكومة السودان والحكومة المصرية، وثبتت الاتفاقية حق مصر المكتسب بإيراد نهر النيل ب٤٨ مليار متر مكعب، وحصة السودان ب٤ مليار متر مكعب، حيث كانت تلك حصيلة نهر النيل وقتها، واعتبرت بريطانيا في تلك الاتفاقية نائبة عن كل من السودان، وكينيا، وتنجانيقا "تنزانيا"، وهي دول حوض النيل التي كانت تقع ضمن نطاق الاستعمار البريطاني، واستمرت تلك الاتفاقية أساسًا للعلاقة بين مصر والسودان فيما يتصل بمياه النيل، كما شكلت اتفاقية عام ١٩٢٩م قاعدةً للعمل المصري من تطوير الاستفادة من مياه النيل طبقًا لمشروعات وضعها مهندسو الري البريطانيون في مطلع القرن العشرين، ولعل أبرز هذه المشروعات التي أنجزت بالفعل، بالإضافة لخزان أسوان، خزانُ جبل الأولياء على النيل الأبيض، والذي تم إنجازه عام ١٩٣٨، فقد كانت قدرته التخزينية تزيد على ٢ مليار متر مكعب

---

(١) أيمن السيد عبد الوهاب،"مياه النيل مدخل لدعم العلاقات المصرية– السودانية "، السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١م.

عند أسوان، مما ساعد على زيادة المساحة المزروعة في مصر بمقدار ٦٠٠ ألف فدان، وقامت مصر بدفع ٧٥٠ ألف جنية كتعويضات لبناء الخزان.

جاءت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م في مصر، واستقلال السودان عام ١٩٥٦م، لتُفتح صفحة جديدة في العلاقات المائية بين مصر والسودان، حيث قامت السودان باستخدام ورقة المياه في علاقاتها بمصر من أجل الضغط عليها، كما تم استخدام ورقة المياه كإحدى أوراق اللعبة السياسية الداخلية، حيث كان هناك قلق سوادني من اتفاقية عام ١٩٢٩م، والتي حدَّت من قدرات السودانيين على تطوير وزيادة مساحات الأراضي المزروعة بالقطن، وعقدت جولات من المفاوضات بين مصر والسودان حول مسألة مياه النيل، انتهت بعقد اتفاقية عام ١٩٥٩م، وضمَّت الاتفاقية خمس بنود، تعلَّقَ أهمُّها بحقوق كلٍّ من مصر والسودان في المياه المكتسبة، ومسألة الاتفاق على السد العالي، وتوزيع المياه بين الطرفين، وأقرَّت الاتفاقية في هذا السياق حقًّا مكتسبًا لمصر في مياه النيل، يُقدَّر ب٤٨ مليار متر مكعب، مقدرة عند أسوان سنويًّا، وعلى الجانب السوداني تم الاتفاق على حقه المكتسب في المياه ٤ مليار متر مكعب، وتحت عنوان مشروعات ضبط النهر، وتوزيع فوائدها بين الجمهوريتين، **ووافقت الدولتان على الآتي:**

- إنشاء كلٍّ من السد العالي عند أسوان في مصر، وخزَّان الروصيروص في السودان عند النيل الأزرق.
- تم احتساب صافي الفائدة من السد العالي بنحو ٨٤ مليار متر مكعب من المياه سنويًّا، يستبعد منها الحقوق المكتسبة ومتوسط فاقد التخزين المستمر في السد العالي.
- يوزع صافي فائدة السد العالي بنسبة ١٤ ونصف مليار متر مكعب للسودان، و٧ ونصف مليار مكعب لمصر، ويضم هذين النصيبين إلى حق الدولتين المكتسب، بحيث يصبح نصيب مصر ٥٥ ونصف مليار متر مكعب، والسودان ١٨ ونصف مليار متر مكعب.
- تدفع الحكومة المصرية لدولة السودان تعويضًا قدره ١٥ مليون جنيه مصري عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات السودانية

الحاضرة نتيجة للتخزين في السد العالي بمنسوب ١٨٢ متر في بحيرة ناصر.

- تتعهد حكومة السودان بترحيل سكان (حلفا) وغيرهم من السكان السودانيين، بحيث يتم نزوحهم نهائيًا قبل يوليو ١٩٦٣م[١].

حظي توقيع تلك الاتفاقية بردود فعل إيجابية في القاهرة، حيث تمكنت مصر من بناء السد العالي، بينما ظهرت بعض الانتقادات السودانية متعلقة بضعف مبلغ التعويض الذي لن يفي بتكلفة مشروعات التسكين البديلة، أمَّا على الجانب البريطاني، فإن بريطانيا لم ترض عن توقيع تلك الاتفاقية، وقد ظهر ذلك في حثّها مستعمرات شرق أفريقيا على المطالبة بنصيبيها في مياه النيل، حيث أرسلت الحكومة البريطانية إلى الخارجية المصرية تطالب بتلبية احتياجات دول شرق أفريقيا[٢]، وتبلور الموقف التفاوضي المصري إزاء مستعمرات شرق أفريقيا في الاعتراف بحق دول الحوض في حصص مياه النيل، شريطة ألا يؤثر ذلك على الحصة المصرية من مياه النيل، وكان الحصاد النهائي للتفاوض مع تنزانيا وكينيا، يتلخص في رفض مصر مطالب هذه الدول، التي تمركزت في الحصول على ٥ مليون متر مكعب سنويًا من المياه، استنادًا إلى عدم توافر معلومات كافية عن احتياجاتها الفعلية.

على صعيد العلاقات المصرية السودانية، فقد استقرَّت في مسألة المياه عند حدود اتفاقية عام ١٩٥٩م، كما تبلورت رؤية مصرية استراتيجية، تعتبر أنه على الرغم من أن مياه النيل وتأمينها ليست ورقة كل المصالح والأهداف القومية المصرية في حوض النيل، إلا أنها تُعدُّ من أعلى المصالح والأهداف أهمية، كما أن تهديد المصالح المائية المصرية في حوض النيل تُعَدُّ أخطر تحديات الأمن القومي المصري، وبلورت مصر موقفها في حوض النيل على مبدأين؛ **الأول:** الحقوق التاريخية المكتسبة. **والثاني:** الحصول على نصيب عادل

---

(١) أماني الطويل، العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح ... قراءة وثائقية، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) حددت بريطانيا احتياجات مستعمرات شرق أفريقيا بالآتي : (كينيا ٠،٠٤١٥مليار متر مكعب – تنجانيقا ٠،٦٤٧ مليار متر مكعب – أوغندا ٠،٦٤٢ مليار متر مكعب).

ومنصف من إيرادات النهر، وتم تأصيل المبدأ الثاني على المستوى الدولي في عام ١٩٦٦م فيما يُعرف ب (مبادئ هلسنكي)، والتي تشير إلى مبدأ التوزيع العادل بين الشركاء في النهر(١)، واستمر التأصيل بهذه الفكرة على المستويين العربي والدولي، بما يشكل استقرارًا لها؛ حيث عقدت مصر اتفاقية مع إثيوبيا عام ١٩٩٣م تقوم على عدم قيام أية دولة بنشاط يؤثر على مصالح الدولة الأخرى في حوض النيل، واحترام القوانين الدولية، والمحافظة على مياه النيل وحمايته، كما عقدت مصر اتفاقية مع أوغندا عام ١٩٩٩م، جددت فيها أوغندا احترامَها لاتفاقية عام ١٩٥٣م، والتي عقدتها مصر مع بريطانيا نيابةً عن أوغندا، والتي نصَّت على أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أن تخضع للنقاش بين الطرفين داخل الحدود الآمنة، بما لا يؤثر في احتياجات مصر المائية(٢).

منذ توقيع اتفاقية عام ١٩٥٩م، أصبح هناك خطا استراتيجي ثابت بين مصر والسودان، وهو أن ملف مياه النيل ملف متجاوز لأي خلافات بين البلدين، وأن التنسيق بين البلدين تجاه الملف هو ثابتا استراتيجيًا لكلا البلدين على الرغم من أن بعض الأصوات السودانية التي تظهر بين الفترة والأخرى في فترات التوتر، وتهدد بقطع المياه عن مصر، مثل حسن الترابي إبان توتر العلاقات المصرية السودانية في منتصف التسعينيات، ولكن سرعان ما تقوم الحكومة السودانية بنفي ذلك بشكل عام.

ويمكن القول بأنه في ظل المتغيرات الإقليمية التي تحدث في منطقة حوض النيل، والتي يتمثل أبرزها في انفصال جنوب السودان، وشروع الدولة الإثيوبية في بناء سد النهضة، والذي تشير جميع تقارير الخبراء إلى أنه سيلحق ضررًا بالغا بالحصة المصرية من مياه النيل، وبِناءً على ما سبق، يصبح أمام دوائر صنع القرار المصري تحدٍّ رئيسيٍ في ملف المياه، يلزم معه التنسيق مع

---

(١) أماني الطويل: العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح ... قراءة وثائقية، مرجع سبق ذكره.

(٢) أشرف عبد الحميد كشك: السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

دولة السودان، ووضع جميع الخلافات المصرية السودانية جانبًا، ووضع رؤية مصرية شاملة لمجابهة مثل تلك التحديات الخطيرة المتعلقة بالمساس بشريان الحياة في مصر، وهو نهر النيل.

الإطار التعاوني في العلاقات المصرية السودانية:

تُعد العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية من أقدم نماذج التعاون الاقتصادي في القارة الأفريقية؛ فالذي يميز تلك العلاقات هو أنها تحمل في طياتها جذور قوية راسخة، تتعلق بشكل أو بآخر بالمصير المشترك لشعبي مصر والسودان، وعلى الرغم من وجود مقومات تجعل من التكامل بين البلدين الشقيقين أمرًا يسيرًا، فإن العلاقات لم ترق للمستوى المطلوب والمأمول، وربما يعود ذلك إلى افتقار الدولتين الإرادة السياسية الحقيقية لتفعيل أطر التعاون.

ويمثل وجود إطار تكاملي بين مصر والسودان أهميةً قصوى للبلدين، فالتكامل يحقق الأمن الغذائي، وهو ركن مهمٌ من أركان منظومة الأمن القومي المصري والسوداني على حد سواء، ويمكن القول بأن الإطار التكاملي بين مصر والسودان يقف عند مرحلة توقيع الاتفاقيات وعقد اللجان المشتركة، سواء الوزارية أو العليا، أما عندما يتعلق الأمر بتنفيذ فحوى تلك الاتفاقيات، نجد التراجع ونلمس افتقار الإرادة السياسية.

وقد بدأت محاولات التكامل بين مصر والسودان في فبراير عام ١٩٧٤م، وذلك عندما تم إنشاء الأجهزة واللجان المشتركة بين البلدين الشقيقين، وأخذت صور التكامل تنمو حتى تم تشكيل آليات التكامل بانعقاد المؤتمر البرلماني المشترك في أكتوبر عام ١٩٧٧م، وقد ظهر هذا التكامل في شكل بنيان تنظيمي تحكمه قنوات عديدة تربط الأجهزة التشريعية والتنفيذية بين البلدين، وجسور ممتدة بين القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وبدأ الإطار التكاملي بفكرة إنشاء منطقة تكامل على حدود مصر والسودان في الاجتماع المشترك بين لجنة الإنماء والشئون الاقتصادية والمالية بمجلس الشعب السوداني واللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب المصري، وذلك في القاهرة في يوليو ١٩٧٧م، وقد رحب المؤتمر البرلماني المشترك بفكرة إنشاء منطقة حلفا- الشلال لتصبح وحدة اقتصادية ذات مشروعات إنمائية وإدارة مشتركة، وقررت

اللجنة الوزارية العليا للتكامل بين البلدين في اجتماعها الخامس بالقاهرة، تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة قيام المنطقة، وتكونت اللجنة من محافِظي أسوان وشمال السودان، ورئيس المجلس الشعبي المحلي لشمال السودان، ورئيس المجلس المحلي لأسوان، ومعتمد تطوير منطقة النوبة، ورئيس جهاز تنمية بحيرة ناصر، على أن يحضر اجتماعات اللجنة كلّ من أمين شئون مصر بالسودان، وأمين شئون السودان بمصر، وتستعين اللجنة في عملها بالمتخصصين من البلدين، وتبلورت مهامُ اللجنة في تحقيق التكامل بين المنطقتين، وتسهيل انتقال الأفراد والسلع المنتجة محليًا داخل المنطقة[1]، وعقدت اللجنة أولى اجتماعاتها في أسوان، ووضعت عددًا من المقترحات والضوابط في مجالات تيسير الانتقال، والإقامة، والتجارة، والموارد الاقتصادية، وتقديم الخدمات، وتم عرض هذه المقترحات على اللجنة الوزارية العليا، وأقرَّت توصيات اللجنة الفنية، وأعطت الأولوية لمشروعات النقل والمواصلات بالمنطقة.

وجاءت أول اتفاقية تهدف إلى دفع العلاقات بين مصر والسودان نحو التكامل في عام ١٩٧١م، إلا أنه لم ينتج عنها أي خطوات تنفيذية، ثم جاءت الاتفاقية المسماة بمنهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين السودان ومصر، والتي تم توقيعها في عام ١٩٧٤م، لتشكل النواة الأولى للتكامل المصري السوداني، ومنذ عام ١٩٨٢م، واتخذت الحكومتان المصرية والسودانية خطوات متقدمة على طريق الوحدة، وذلك بإعلانهما التكامل بين القاهرة والخرطوم[2]، وكانت الجدية والانضباط أهم ما يميز هذه الفترة من العمل التكاملي الوحدوي، وتم تشكيل ما يُسمَّى ب (المجلس الأعلى للتكامل بين البلدين)، وضم نخبة العلماء وصفوتهم، وتم اختيار الأمين العام من السودان،

---

(١) محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل: " رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي السوداني المصري في ظل المتغيرات الماثلة انفصال الجنوب و ثورة ٢٥ يناير" في: مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ .

ومساعديه، أحدهما: مصري. والآخر: سوداني. واستضافت القاهرة المقرّ الدائم للأمانة العامة للتكامل، وتعود السياسة لتطل بوجهها الخبيث، حيث تم تجميد عمل المجلس بانهيار نظام النميري في السودان، واتخاذ حكومة الانتفاضة قرارها بتجميده؛ نظرًا لاتخاذها موقفًا مضادًّا من التكامل مع مصر، وقد قسمت تلك الاتفاقية التكامل إلى ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإعداد، ومدتها عامان. والمرحلة الثانية: يتم فيها توحيد السياسات بين البلدين، ومدتها أربعة أعوام. والمرحلة الثالثة: وهي تطبيق سياسات التكامل بين مصر والسودان، ومدتها أربع أعوام. ليصل إجمالي الوقت الذي حدده المجلس للتكامل بين مصر والسودان إلى عشر سنوات، وقد نجحت تلك الاتفاقية في وضع بذور بعض المشاريع، وإقامة مشاريع أخرى، مثل مشروع قناة جونجلي، ومشروع التكامل الإقليمي بين محافظة وادي حلفا وأسوان، وبعض المشاريع المتعلقة بالمياه الجوفية ولكن جاءت انتفاضة إبريل عام ١٩٨٥ وأطاحت بحكم النميري وتأتى بالديموقراطية الثالثة وقد غلب النمط العدائي على العلاقات المصرية السودانية إبان تلك الفترة حيث تم إلغاء ميثاق التكامل وإحلال صيغة أخرى هي ميثاق الإخاء [١].

اتسم ميثاق الإخاء بخلوه من أي إرادة لتحقيق التكامل، ووقعت عليه مصر حفاظًا على شعرة معاوية بينها وبين السودان، ثم جاء نظام الإنقاذ في السودان، والذي استبشرت به مصر خيرًا، ولكن سرعان ما ساد التوتر في العلاقات بين النظامين المصري والسوداني لمجموعة من الأسباب الإقليمية التي سبق ذكرها، مما أدّى إلى عرقلة مسار التكامل بين مصر والسودان، ولكن على الرغم من ذلك، شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تقدمًا ملحوظًا، وإن لم يكن على المستوى المطلوب، حيث تزايد تدفق رجال الأعمال بين البلدين، الأمر الذي نتج عنه زيادة في التبادل التجاري، وتضاعف عدد الشركات المصرية في السودان، وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والسودان نحو ٥٠٠ مليون

---

(١) مرغني النور جاويش "العلاقات السودانية المصرية مابين التكامل وميثاق الإخاء" في أسامة الغزالي حرب "محرر"، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص٦٣٨

دولار، ويميل هذا الميزان التجاري لصالح مصر، كما شهدت الآونة الأخيرة ارتفاعًا في حجم الصادرات المصرية إلى السودان، والتي يأتي في مقدمتها حديد التسليح، والأثاث المعدني، والسلع الغذائية، ومصنوعات اللدائن، والمنتجات البترولية. وأمَّا حركة الواردات المصرية من السودان، فقد سجلت ما قيمته ما يزيد عن ٣١ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٨م، وتتركز الواردات المصرية من السودان في القطن الخام، والسمسم، والبذور الزيتية، وبلغت قيمة الاستثمارات المصرية في السودان نهاية عام ٢٠٠٨م اثنين ونصف مليار دولار، وتحتل مصر المركز الثالث بين أهم الدول العربية التي تستثمر في السودان، ويستثمر السودان في مصر بما قيمته ١٩٨ مليون دولار، وفي عامي ٢٠١٠ - ٢٠١١م، بلغ حجم الاستثمارات المصرية في السودان ٥ مليار دولار، كما زاد حجم التبادل التجاري ليصل إلى ٦٢٨ مليون دولار، وعلى الرغم من تلك الزيادات في حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين مصر والسودان، فإنه يظل دون المستوى المطلوب بين بلدين يوجد بينهما مقومات التكامل الطبيعي والمصير المشترك.

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير، لتمثل أملاً في تحقيق طفرة في السياسة الخارجية المصرية، بعد سنوات من الركود، وجاء تعزيز العلاقات التكاملية مع السودان في طليعة تحركات القيادة المصرية بعد الثورة، وبعث السودان بإشارات إيجابية تفيد بدعم ومؤازرة الشعب المصري في ثورته، فجاءت زيارة الرئيس السوداني عمر البشير كأول رئيس عربي يزور مصر بعد اندلاع ثورتها، ثم جاء الرد المصري بتأكيد العزم على فتح صفحة جديدة مع السودان الشقيق، وذلك بزيارة رئيس الوزراء المصري الدكتور عصام شرف للسودان في يومي ٢٧ و٢٨ مارس ٢٠١١م، وخلالها تم عقد الدورة السابعة من اللجنة العليا المصرية السودانية، **وتم التوقيع على الاتفاقات الآتية:**

- مذكرة تفاهم للتعاون الإعلامي بين مجلس الإعلام الخارجي بجمهورية السودان والهيئة العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية.
- مذكرة التفاهم في مجال السلامة البحرية ورقابة دولة الميناء على السفن.

- البرنامج التنفيذي في مجال الاستثمار بين كل من وزارة الاستثمار بجمهورية السودان، ووزارة الاستثمار بجمهورية مصر العربية للأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣.
- مذكرة تفاهم مع بنك السودان مقدمة من البنك المركزي المصري تحتوي إطارًا عامًا لتبادل المعلومات والبيانات والتدريب في المجال المصرفي.
- البرنامج التنفيذي بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وديوان عام الزكاة.
- البرنامج التنفيذي في مجال حماية البيئة(١).
- كما تم عقد لجنة المتابعة الوزارية بالقاهرة برئاسة وزيرتي التعاون الدولي في البلدين يومي ٣ – ٤ أبريل ٢٠١٢م، كما تم عقد اجتماعات لجنة متابعة لمقررات الدورة السابعة على مستوى الخبراء بالخرطوم يومي ٤–٥ نوفمبر ٢٠١٢م، كما قام الرئيس السابق محمد مرسي بزيارة الخرطوم في أبريل ٢٠١٣م، حيث اتفق الرئيسان خلالها على ترفيع مستوى رئاسة اللجنة العليا لتكون برئاستهما، وبعد ثورة الثلاثين من يونيو، والتي انتهت بعزل الرئيس السابق محمد مرسي، سادت العلاقات المصرية السودانية سحابةً من الغموض؛ نتيجة لعدم وضوح الموقف السوداني من الثورة الثانية، ولكن مصر أخذت على عاتقها كسر هذا الجمود، فقام السيد نبيل فهمي وزير الخارجية المصري بأول زيارة خارجية إلى السودان، وذلك اهتمامًا بالسودان، باعتباره الامتداد الطبيعي لمصر، وقام بشرح الوضع المصري في الداخل لكبار المسئولين السودانيين، ثم جاءت زيارة وزير الدفاع السوداني في فبراير ٢٠١٤م، حيث بحث مع نظيره المصري سبلَ دعم التعاون الأمني بين البلدين، وقدم وزير الدفاع السوداني التهنئة للشعب المصري بنجاحه في عبور الاستحقاق الأول من خارطة الطريق التي اتفقت عليها القوى الوطنية، وجاءت زيارة وزير الخارجية السوداني أحمد الكرتي، والتي ركّز فيها على المشاورات المصرية السودانية بشأن سد النهضة

---

(١) العلاقات المصرية السودانية، الهيئة العامة للاستعلامات، ٦\١٢٠ ٢٠١٤\١ .

الإثيوبي؛ حيث أكّد مع نظيره المصري محوريةَ قضية مياه النيل، والحرص على تعزيز التعاون والتكامل بين مصر والسودان، كما استقبل وزير الزراعة المصري د. فيصل حسن إبراهيم وزير الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي، وبحث الجانبان زيادة التعاون في مجال الإنتاج الحيواني، والإنتاج الزراعي، كما أشار الوزير السوداني إلى مزرعة (سنار) المقامة في السودان على مساحة ١٧٥٠ فداناً، من بينها ألف فدان للإنتاج الزراعي، ومزرعة للإنتاج الحيواني، كما وقعت مصر والسودان في أبريل ٢٠١٤م على المحضر النهائي لاتفاق المعابر الحدودية بين البلدين، وتم الاتفاق بين الجانبين على جدول زمني لتنفيذ تشغيل المعابر الحدودية التي ليست لنقل الأفراد وحركة التجارة فقط، وإنما ستصبح مجتمعات جديدة تنشأ على جانبي الطرق المؤدية لتلك المنافذ، وعلى الرغم من كل ذلك، يبقى مستوى التكامل والتعاون المصري السوداني دون المستوى المأمول والمطلوب.

ونظرًا للأهمية الحيوية للتكامل المصري السوداني لمنظومة الأمن القومي في كلا البلدين نستطيع القول بأن العلاقات المصرية السودانية بحاجة إلى منظور جديد يأخذ شكل الشراكة الاستراتيجية القائمة على دعامتين رئيسيتين هما المصالح الأمنية المشتركة والمتبادلة بين البلدين، والتعاون الاقتصادي واسع النطاق الذي ينهض عبر إطلاق حريات ثلاث، هي حرية تحرك الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، لكي يكون هناك تعاون اقتصادي حقيقي ومتجذر يربط بين الشعبين برباط المصالح الاقتصادية إضافة إلى الروابط التاريخية والاجتماعية الموجودة بالفعل[١] لذا أقترح الخطوات الآتية لتفعيل التكامل المصري السوداني، **وذلك على النحو الآتي**

١- إعادة إحياء ميثاق التكامل القديم بين مصر والسودان، مع إجراء بعض التعديلات ليكون أشبه بشراكة استراتيجية حقيقية وعميقة لا تتأثر بأهواء السياسة في كلا البلدين.

---

(١) هانئ رسلان، العلاقات المصرية السودانية ... الحاجة لمنظور جديد، موقع سودانايل، ١٣ يونيو ٢٠٠٩.

٢- تحديد المشروعات والأولويات، وإعادة المنطقة المتكاملة بين جنوب مصر وشمال السودان.
٣- تكريس ثقافة التكامل وغرسها كتربية وطنية في مصر والسودان، مما يتطلب جهدًا كبيرًا من مؤسسات الإعلام، والمجتمع المدني، والتعليم في كلا البلدين.
٤- إعطاء الأهمية القصوى للتكامل الزراعي المصري/ السوداني، واعتباره القاطرة التي سوف تقود التكامل بين البلدين، فمصرُ تملك الثروة البشرية الهائلة، والمراكز العلمية الزراعية، والسودان يملك أكبر مساحة من الأراضي الزراعية القابلة للزراعة، والتي تصل إلى ١٤٠ مليون فدانا، منها ١٧ مليون فدانًا مستغل فقط، والباقي غير مستغل.
٥- العمل على اقتحام وتسوية كل الملفات السياسية العالقة بين البلدين، حتى يتم خلق إرادة سياسية حقيقية، تعمل على تحقيق التكامل بين مصر والسودان.

*** ***

جنوب السودان في السياسة المصرية

منذ اللحظة الأولى لاندلاع ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م في مصر، أخذت مصر على عاتقها مسئولية طرد الاستعمار من وادي النيل، واعتمد التكتيك المصري على إقرار حق تقرير المصير للسودان، فبدأ محمد نجيب المشاورات مع الأحزاب السودانية الشمالية في نوفمبر ١٩٥٢م، إلا أن مصر ومعها الأحزاب السودانية الشمالية قد وقعا في خطأ جسيم، وهو عدم اصطحاب ممثلين عن جنوب السودان، وهو الأمر الذي خلق فجوة من حينها بين مصر ومثقفي ونخبة الجنوب[١]، حيث عمق ذلك التصرف مخاوفَ الجنوبيين إزاء مصر والشمال السوداني، خاصة فيما يتعلق بمسائل الهوية، والإشكالات الناتجة عن الفروق في التنمية بين الشمال والجنوب، كما أسهم في تعميق الفجوة جهلُ القاهرة بأحوال الجنوب السوداني.

في المقابل، تزايدت مخاوف الجنوبيين، والتي عبَّرت عنها النخبة برفضها الاستقلال، ومطالبتها بوصاية بريطانية لتفادي تسليم الجنوب المتخلف الضعيف إلى هيمنة الشمال القوي المتطور، وذلك على حد وصف العضو الجنوبي بنيامين لوكي في الجمعية التشريعية عام ١٩٥١م، وتناقض هذا الموقف بطبيعة الحال مع الموقف السياسي لثورة يوليو في مصر، والموقف السياسي للشمال السوداني، واللذين كانا يتمحوران حول طرد الاستعمار البريطاني من وادي النيل، وأسهم في تعميق الفجوة أيضًا تجاهلُ مصر لرأي الجنوبيين إبان تقرير مصير السودان، وهو الأمر الذي استهجنه الجنوبيون، إلى الحد الذي بعث فيه سلطان (الدينكا) رسالةً إلى محمد نجيب يسأله فيها عن أسباب استبعاده من الإدلاء برأيه، وهو زعيم مليونين ونصف من الجنوبيين من قبائل (الدينكا)، ولعل تفسير ذلك الخطأ المصري يمكن ردُّه إلى عدم الإدراك المصري لطبيعة

---

(١) أماني الطويل: العلاقات المصرية السوادنية. جذور المشكلات وتحديات المصالح ... قراءة وثائقية، مرجع سبق ذكره.

التفاعلات السياسية في الجنوب، الأمر الذي أسهم في أن تجد بريطانيا موطئ قدم لها داخل النخبة الجنوبية، وهو الأمر الذي استغلته بريطانيا لتوظيفه في مناوأة مصر، حيث طالبت بريطانيا بتنصيب مندوب سامٍ لها في الجنوب، تحت وصاية الأمم المتحدة، لتقرير مستقبل جنوب السودان في مؤتمر دولي، وذلك أثناء المباحثات التمهيدية لاتفاقية الحكم الذاتي، وفي إطار مواجهة مصر للنفوذ البريطاني، أسرف صلاح سالم في وعوده للجنوبيين، وقطع على نفسه وعلى مصر تعهدات سخية، ونيابة عن إسماعيل الأزهري والحزب الاتحادي يمكن وصفها بأنها صعبة التحقيق(١).

وتبدل التنسيق المصري مع السودان الشمالي إزاء قضية الجنوب بعد تراجع الأزهري عن مشروع وحدة وادي النيل، فبدأت القيادة السودانية الشمالية تشكك في الدور المصري، وتستغل الورقة الجنوبية لتحقيق أهدافها في الاستقلال عن مصر، حيث تم ترويج مزاعم للجنوبيين، ومفادها رغبة القاهرة في احتلاله، وفي إطار ذلك التوتر بين القاهرة والخرطوم، كان انبعاث أول شرارة تمرد جنوبي في (توريت) ضد الحكومة المركزية في أغسطس عام ١٩٥٥م، ويرجع هذا التمرد إلى تراكم الإحباطات الجنوبية الناتجة عن عدم حصول الجنوبيين على وظائف في إطار لجنة السودنة، حيث لم تعط اللجنة للجنوبيين سوى أربع وظائف من إجمالي ٨٠٠ وظيفة .

اتهمت الحكومة السودانية مصر بدعم التمرد الجنوبي، وبناء عليه استولت الحكومة السودانية على عربات الري المصرية، كما صدرت أوامر للأطباء المصريين الموجودين في الجنوب بالمغادرة، والقيام بتفتيش منزل مهندس الري المصري، واستمرت المزاعم التي تفيد بالتورط المصري في دعم التمرد الجنوبي الأول، واستندت تلك المزاعم إلى رغبة القاهرة في معاقبة الخرطوم عقب اتخاذ البرلمان السوداني موقفًا بالانحياز إلى الاستقلال عن مصر، لكن فيما بعد، لم يشر تقرير لجنة تقصّي الحقائق إلى أيّ وجودٍ مصري

---

(١) بلونا ملوال: "جنوب السودان في سياق العلاقات المصرية السودانية " ورقة قدمت إلى : ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

في الحوادث، وأرجع التقرير التمرد إلى الظروف الموضوعية، والتاريخية، والدينية لمواطني الجنوب، التي أفضت إلى التمرد، ولكن عند النظر إلى الأسباب الحقيقية وراء التمرُّد الجنوبي الأول، نجد أن في المقدمة منها أخطاء الإدارة الشمالية؛ حيث خرج من الحكومة وزيران جنوبيان في مايو ١٩٥٥م اعتراضًا على سياسات حكومة الأزهري تجاه الجنوب. وقد عانى أهل الجنوب من إجراءات ظالمة، حيث قامت إدارة مشروع الزاندي بفصل ثلاثمائة عامل جنوبي، كما تم الحكم على أحد أعضاء البرلمان من الجنوبيين بالسجن بعد محاكمة سرية، ترتب عليها مظاهرات في مدينة (أنزارا)، تم إخمادها من قِبل الحكومة في الخرطوم بعنف، لذلك يمكن القول بأن الحكومة السودانية مسئولة إلى حد كبير عن التمرد الجنوبي الأول؛ حيث لا يمكن عزل الجنوب عن المشهد السياسي العام في السودان[١].

مع استقلال السودان، بدأت الدولة المصرية بالتحرُّك للحفاظ على الأمن القومي المصري، وذلك في ضوء ثوابت حافظت عليها الدولة المصرية حتى وقت قريب، وهي الحفاظ على وحدة السودان، بما قد يمثله فصل الشمال عن الجنوب السوداني من تهديد للمصالح المائية المصرية، والتي تأتي في أعلى محددات الأمن القومي المصري، وقد حكمت هذه الرؤية المصرية بصورة مباشرة الأداء المصري شمالاً وجنوبًا[٢]، وبِناءً على التباعد بين القاهرة والخرطوم، تبلور لدى القاهرة اتجاه بتكوين حزب جنوبي يكون مساندًا لها، إلا أن هذه الفكرة لم تجد طريقها إلى النور، حيث اكتفت مصر بدعم حزب الأحرار الجنوبي بمبلغ ١٢١ ألف جنيه سنويًا، وبِناءً على كل ذلك، أصبح المشهد في جنوب السودان عبارة عن صراع مفتوح بين مصر المتطلعة للحفاظ على مصالحها الحيوية، وبريطانيا التي تسعى لوجود استخباراتي يحافظ على مصالحها المتبقية في شرق أفريقيا.

---

(١) محسن محمد، مصر والسودان : الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٤م.

(٢) مشكلة الجنوب السوداني وتأثيرها على الأمن القومي المصري، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ١٩٩٩م.

وفي عام ١٩٥٨م، جاء انقلاب إبراهيم عبود إلى السلطة، وقوبل هذا الانقلاب بارتياح في القاهرة، واعترفت القاهرة فورًا بالنظام الجديد، في ضوء تقدير سياسي يقوم على اتجاه عبود للمصالحة الوطنية، ولعل هذا التقدير هو الذي دفع القاهرة إلى التخلي تدريجيًا عن الحفاظ على قنوات اتصال في الجنوب السوداني، خصوصًا بعد عقد اتفاقية المياه عام ١٩٥٩م، وأصبحت القاهرة أكثر تحفظًا إزاء التدخل في المسألة الجنوبية، وذلك في ضوء التوجهات الانفصالية للحركات السياسية الجنوبية، والتي تتعارض مع الموقف المصري الرافض لتقسيم السودان، بالإضافة إلى الدعم الإسرائيلي لبعض الحركات والأحزاب الجنوبية، والموقف الجنوبي من العدوان الإسرائيلي على مصر في يونيو ١٩٦٧م, كل هذا جعل القاهرة تتحفظ عن التدخل في المسألة الجنوبية، ويقتصر موقفها، كما سنرى فيما بعد، على ضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية، مع ضرورة الحفاظ على وحدة السودان باعتبارها إحدى ثوابت السياسة المصرية والأمن القومي المصري.

اختلفت آليات التعامل المصري مع أزمة جنوب السودان في فترة السبعينيات والثمانينيات عن سابقتها، حيث فطنت مصر إلى أن إشكالية العلاقة بين شمال السودان وجنوبه قد تؤثر على جملة مصالحها في السودان، فاتبعت نهج إقامة علاقات متوازنة بين جنوب السودان وشماله، حيث كانت مصر تقدم منحًا سنوية مجانية للطلاب السودانيين، وقد حرصت مصر في إطار استراتيجتها الجديدة على أن تقسّم هذه المنح بين الطلاب الشماليين والجنوبيين، وقد بنت مصر هذه الاستراتيجية على فرضية صناعة روابط مستقبلية متعاطفة، أن لم تكن موالية، ولكن ربما يكون خطأ الدولة المصرية الفادح، هو أنها تعاطت مع السودان على أساس التعاطف والولاء، وليس على أساس المصالح المتبادلة، كما غابت الدولة المصرية عن التمدد في العمق الجنوبي، حتى في ظل فترات ازدهار العلاقات المصرية السودانية، فلم تهتم بإقامة الاستثمارات في الجنوب، وعندما كانت تطرح مشاريع مثل مشروع قناة جونجلي، كان الجنوب دائمًا ينظر إليها بنظرة الشك والريبة؛ نظرًا لتخوف الجنوبيين من الدولة المصرية، باعتبارها الداعم الأساسي للشمال في مواجهة الجنوب، وذلك بِناءً على تراكمات سابقة، ربما تعود إلى الحكم التركي المصري، ومع تأرجح

العلاقات المصرية السودانية في ظل الديموقراطية الثالثة "١٩٨٦- ١٩٨٩م"، ثم الانهيار الكبير للعلاقات المصرية السودانية في عهد نظام الإنقاذ، مما مثّل خصمًا من الرصيد الاستراتيجي المصري والسوداني، في مقابل الجنوب، الذي انعكس على رفع الحركة الشعبية لتحرير السودان لسقف مطالبها، وهو إعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير، وهو المسار الذي كانت ترفضه مصر بشدة؛ نظرًا لعلمها بأن نهاية هذا المسار هي انفصال الجنوب، لما له من تداعيات سلبية على منظومة الأمن القومي المصري، وهو ما حدث بالفعل، عندما قامت الحكومة السودانية بالموافقة على حق تقرير المصير في اتفاقية فرانكفورت عام ١٩٩٢م، وتأكيده في مقررات (أسمرا) للقضايا المصيرية عام ١٩٩٥م، وتم تثبيته في إطار اتفاقية الخرطوم للسلام في أبريل عام ١٩٩٧م، والتي وقّعتها الحكومة السودانية مع ست من الفصائل الجنوبية المنشقّة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما مثّل خطرًا يهدد الدولة المصرية، حاولت تداركه باللحاق بقطار قضية جنوب السودان، فاستقبل الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك العقيد (جون جارانج) في القاهرة عام ١٩٩٧م، كما قامت مصر بتقديم المبادرة المصرية الليبية المشتركة عام ١٩٩٩م، التي تضمنت الوقف الفوري للعمليات العسكرية، وجميع الحملات الإعلامية، والشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى للحوار الوطني لإيجاد حل سلمي شامل، وتشكيل لجنة تحضيرية من كل الفرقاء للإعداد للحوار بين كل من الحكومة والمعارضة، وتقوم بتحديد تاريخ، ومكان الانعقاد، وجدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني، على أن يتم كل ذلك بهدف الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية، ويتضح مما تقدم أن المبادرة المصرية الليبية إنما تهدف إلى البحث عن حل شامل للمشكلة السودانية، وليس لمشكلة جنوب السودان فحسب، وفي إطار الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية بمشاركة جميع الفرقاء في مؤتمر تتم فيه صياغة مستقبل الدولة السودانية رضائيًا، وبشكل يحافظ على ثنائية الهوية السودانية العربية الأفريقية، ويضمن اقتسامًا عادلاً للسلطة والثروة بين مختلف جماعات وأقاليم السودان[1].

---

(١) إبراهيم نصر الدين، خيار الوحدة في المبادرة المصرية- الليبية، جريدة الأهرام المصرية، ١٩٩٩/١٢/٣م.

وبالرغم من تقديمها المبادرة المصرية الليبية، ومحاولتها اللحاق بقطار قضية جنوب السودان، إلا أن الإستراتيجية المصرية قد فشلت في ذلك؛ إذ تمسك (جون جارانج) بمبادرة (الإيجاد) بضغوط إقليمية ودولية، وبدا أن هناك إصرارًا لاستبعاد أي دور مصري وعربي في حل قضية جنوب السودان.

وتوالت انتصارات الحركة الشعبية لتحرير السودان على الأرض، واستمر تهميش الدور المصري، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتزايدت الضغوط الدولية على الخرطوم، إلى أن تم توقيع بروتوكول (مشاكوس) في يوليو عام ٢٠٠٢م، والذي أقر بشكل رسمي حق تقرير المصير لجنوب السودان، وقد أثار توقيع بروتوكول (مشاكوس) تحفظات القيادة المصرية؛ حيث رأت أن منح الجنوبيين حق تقرير المصير سيؤدي إلى الانفصال، وهو ما يتعارض مع ثوابت الموقف تجاه القضية والسودان، والقائمة على الحفاظ على وحدة السودان، ولكن القيادة المصرية رأت أيضًا أن توقيع الاتفاقية قد أصبح أمرًا واقعًا يجب أن تتعامل معه؛ حيث أن التحفظ والامتناع عن المشاركة لن يغيرا من الأمر شيئًا، بل على العكس، سوف يؤدي إلى الانفراد بالحكومة السودانية، وإضعاف موقفها، فأعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل جعل خيار الوحدة خيارًا جاذبًا، وتذليل الصعاب أمامها، وأنها ستساعد على توفير أجواء ومناخات داخلية وإقليمية لمسارات أمنية أفضل للخروج من الأزمة.

تجلّى الموقف المصري إبان أزمة وثيقة (ناكورنو) في أغسطس ٢٠٠٣م، والتي مثّلت عقبة كادت تعرقل عملية المفاوضات، حيث أعلنت سكرتارية منظمة (الإيجاد) التمسُّك بهذه الوثيقة، وأعلنت الحركة الشعبية قبولَها، والتهديد بحرب شاملة على عدة جبهات إذا رفضت الحكومة السودانية الوثيقة ولم تتفاوض انطلاقًا منها، فوجّهت الحكومة السودانية نداءً إلى الدولة المصرية بالتدخل المباشر في الجولة التالية، وتحوّلت القاهرة لمحور نشط؛ حيث زاراها العديدُ من القيادات الجنوبية، واتجهت القاهرة نحو تقوية موقف الحكومة السودانية، مما أسهم في إضفاء المزيد من الثقة والصلابة على الموقف التفاوضي السوداني، مما أدّى إلى تجاوز أزمة الوثيقة عن طريق غض النظر

عنها، والتفاوض طبقًا للأجندة التي يتفق عليها الطرفان المتفاوضان، وليس انطلاقًا من الوثيقة، واستمرت المساندة المصرية للسودان، إلى أن تم توقيع اتفاق السلام النهائي الشامل، والمعروف ب (اتفاق نيفاشا) في التاسع من يناير عام ٢٠٠٥م، وحضرت مصر بوصفها شريكًا إقليميًا ل (الإيجاد) توقيع الاتفاقية ممثلة في وزير خارجيتها أحمد أبو الغيط، ورغم تحفظ القاهرة على منح حق تقرير المصير الوارد في اتفاقية (نيفاشا) للسلام، إلا أن الدبلوماسية المصرية تعاملت مع الأمر بشكل واقعي، حيث تركزت الاستراتيجية المصرية في التعامل مع القضية على إتاحة الفرصة للوحدة الطبيعية أو الانفصال السلمي، على أن يتم العمل خلال الفترة الانتقالية من أجل جعل خيار الوحدة خيارًا جاذبًا، وبذلت مصر جهودًا كبيرة من أجل تذليل العقبات التي تعترض تنفيذَ اتفاق السلام عبر بناء علاقات متميزة بحكومة الجنوب، حيث شاركت مصر في قوة حفظ السلام في جنوب السودان بقوة قوامها ١١٥ ضابطًا، و٦٨١ جنديًا، و٨٦٠ معدة عسكرية تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٠ لعام ٢٠٠٥م، كما حرصت القاهرة على لعب دور نشط في تنمية وإعمار شمال السودان وجنوبه، من خلال المساعدات والشراكة، حيث عملت الحكومة المصرية على دعم علاقات التعاون مع حكومة جنوب السودان بإقامة مشروعات البنية الأساسية، حيث زار وفدٌ من قطاع كهرباء جنوب السودان القاهرةَ في يوليو عام ٢٠٠٧م، كما قام الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان بزيارة القاهرة في عام ٢٠٠٧م، فضلاً عن إنجازات الشركات المصرية لمشروعات الري والإنشاءات، ومشاركتها في إعادة إعمار جنوب السودان، ومن أبرز تلك المشروعات مشروع إنشاء خط أنابيب للنفط، وبدء تنفيذ مشاريع مياه جوفية، وتطهير القنوات المائية، وجاءت زيارة الرئيس المصري الأسبق لجنوب السودان عام ٢٠٠٨م لتعطي دفعة قوية في إطار تعزيز العلاقات المصرية بجنوب السودان، وهي الزيارة التي نظر إليها الجنوبيون نظرة تقدير، حيث التقى الرئيس المصري نائب رئيس جمهورية السودان، ورئيس حكومة الجنوب (سلفا كير)، وفي ذات الاتجاه تبنت مصر "المؤتمر العربي حول الاستثمار والتنمية في جنوب السودان"[١] كما قامت مصر

---

(١) أيمن السيد شبانة، مواقف الأطراف الإقليمية حال انفصال جنوب السودان، أوراق الشرق

بتنفيذ عدة مشروعات في الجنوب، أبرزها إقامة ٤ محطات لتوليد الكهرباء، وفرعًا لجامعة الإسكندرية بمدينة (نيمولي)، ومشروعات أخرى في مجالات المياه، والري، والصحة، والزراعة، كما أقامت مصر عيادات طبية ب (جوبا)، كما قامت بمنح أبناء الجنوب ٣٠٠ منحة سنويًا للدراسة بالجامعات المصرية، ورغم التحفظ المصري على حق تقرير المصير الوارد في اتفاقية (نيفاشا) للسلام، فإن مصر تعاملت بواقعية من أجل جعل خيار الوحدة جاذبًا.

تخللت الفترة الانتقالية عقب توقيع اتفاقية (نيفاشا) للسلام العديد من الخلافات بين شريكي الحكم، ولم يكن ذلك بعيدًا عن الدور المصري الذي قام بمحاولات من أجل التوفيق بين شريكي الحكم في إطار هدفه النهائي، وهو جعل خيار الوحدة خيارًا جاذبًا بين شمال السودان وجنوبه، وظلت الجهود المصرية متواصلة من أجل وحدة السودان، وإيجاد حل للقضايا العالقة، وتقريب وجهات نظر بين شريكي الحكم، حيث ظهرت تلك الجهود خلال ورشتي عمل تم عقدهما في القاهرة، وقد ناقشت الورشة الأولى قضايا ما بعد الاستفتاء، المتعلقة بترسيم الحدود، والديون، والموضوعات الأخرى، وقضية البترول، الذي تم التشديد على إدارته بالطريقة التي تعود بالفائدة على الشمال والجنوب، ودخلت الأطراف في اجتماعات مغلقة لمدة ست ساعات، وناقشت الاجتماعات كيفية طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب في حالتي الوحدة والانفصال، كما حثت مصر شريكي (نيفاشا) إلى حسم عدد من الملفات المتشابكة، وأهمها ملفات الحدود، والديون، وتوزيع الثروات، وتم الاتفاق في تلك الورشة على إتمام ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب قبل الاستفتاء، وأهمية الحفاظ على مكتسبات اتفاقية السلام الشامل والإنجازات، وفي ورشة العمل الثانية، تواصلت الجهود لإيجاد صيغة تفاوضية بين شريكي الحكم للاتفاق على ترتيبات ما بعد الاستفتاء، المتمثلة في البترول، والجنسية، والديون، والمواطنة؛ حيث أكدت مصر على لسان رئيس مخابراتها آنذاك على حرص مصر على دعم شريكي الحكم لتسوية قضايا ما بعد الاستفتاء، وانتهت فعاليات الورشة الثانية بالقاهرة إلى ورقة تفاهم، تضمنت توصيات أبرزها توافق الشريكين على أن التواصل بين القبائل

الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٥١، يناير ٢٠١١، ص٢٦ .

والمواطنين في مناطق التمازج بين الشمال والجنوب هو القاسم المشترك الأكبر في العلاقات بين الشمال والجنوب، مما يستدعي الحفاظ على الروابط الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية بين المواطنين، كما تم الاتفاق على حل جميع نقاط الاختلاف بين شريكي الحكم حول مسألة الحدود، وأهمية الحفاظ على السلام المستدام، والتعامل مع هذا الأمر بمسئولية، وتأكيد الشريكين على إجراء الاستفتاء في موعده في التاسع من يناير ٢٠١١م، والقبول بخيار شعب جنوب السودان، سواء كان وحدة، أو انفصال، وتجاوز كل المصاعب التي تواجه تنفيذ بروتوكول (أبيي)، كما اتفق الطرفان في ورشة القاهرة الثانية على أن المشورة الشعبية في كل من النيل الأزرق وجنوب كردفان من أهم بنود اتفاقية السلام، وبذلك نجد أن الدور المصري يدفع للوصول لحلول حول التفاصيل المختلف عليها بروح إيجابية، وبالحوار العميق، وفي إطار تسوية الخلافات كانت هناك أطروحات مصرية للمؤتمر الوطني والحركة الشعبية في إطار تسوية الخلافات، **وتمثَّل الخياران المصريان في الاتي:**

- اختيار الدولة الموحدة وَفْق إبرام اتفاق بينهما.
- خيار الكونفيدرالية، ويعني بقاء الشمال والجنوب في إطار دولتين يجمعهما إطار واحد، ولكل منهما جيشهما ويجمعهما مجلس واحد(١).

جددت الحركة الشعبية لتحرير السودان رفضها تأجيل الاستفتاء لأي سبب من الأسباب، وأن مقترح الكونفيدرالية يمكن البتُّ فيه بعد الاستفتاء، وفي اختيار الجنوبيين للانفصال، حيث كانت ترى مصر على لسان وزير خارجيتها آنذاك أحمد أبو الغيط، أن موعد الاستفتاء ليس مقدسًا بما يماثل قدسية السودان، وأنه يمكن أن يؤجَّل لحين استكمال الأطراف أمورًا معلَّقة كثيرة، حيث يمر السودان بأخطر اللحظات الفارقة في تاريخه على الإطلاق، وأنها لا تماثل إلا لحظة الانفصال عن مصر عام ١٩٥٦م، ويرى المحللون أن مصر حاولت تقديم

---

(١) خالد عبد الله أحمد، المشكلات السودانية وتداعياتها على الأمن القومي المصري (بالتركيز على مشكلتي الجنوب ودارفور) في: أعمال المؤتمر الدولي العلاقات المصرية السودانية في ضوء الظروف الراهنة في السودان ١٢ -١٣ ديسمبر، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

مزيد من الإيضاحات، والتي كان من أهمها تأجيل موعد الاستفتاء، أو خيار الكونفيدرالية كوسيلة لتأمين الاستقرار في العلاقة بين الطرفين، وحتى لا ينفجر الوضع بينهما؛ حيث أن عقد الاستفتاء في ظل وجود خلافات حادة بين شريكي الحكم سيثير الكثير من أعمال العنف والصدام بين طرفين، كلاهما له صفته الاستقلالية والصفة الدولية، أمًا إذا تم الاتفاق مسبقًا، فذلك سيخفف صدمة هذه المشكلات، وفي نهاية الأمر لم يُكتب للمقترح المصري النجاح؛ حيث تم رفضه من قِبَل الأطراف المعنية، كما لم يحظ بدعم إقليمي ودولي.

فشلت جميع الجهود المصرية في جعل خيار الوحدة بين شمال السودان وجنوبه، وانتهى الأمر بانفصال جنوب السودان بعد تفضيل الشعب الجنوبي لخيار الانفصال، وذلك في الاستفتاء الذي أجري بناءً على اتفاقية (نيفاشا) للسلام عام ٢٠٠٥م، وعلى الرغم من التحفظات المصرية وقلقها من تداعيات انفصال الجنوب السوداني على أمنها المائي والقومي، فإن مصرَ كانت من أوائل الدول التي اعترفت بدولة جنوب السودان؛ حيث اعترفت مصر رسميًّا بدولة جنوب السودان في ٢٠١١\٧\٩م، وشارك وفد مصري في احتفالات إعلان الدولة في (جوبا) وقام الوفد المصري بتسليم خطاب رسمي بالاعتراف بدولة جنوب السودان، وأكّد الوفدُ حرصَ مصر على دعم وتعزيز علاقات التعاون مع الأشقاء في دولة جنوب السودان.

عملت مصر منذ الانفصال على دعم دولة جنوب السودان والمشاركة في إعادة إعماره، كما حرصت على احتواء أي خلاف بين شمال السودان وجنوبه، حيث قام وزير الخارجية المصري بجولة بين الخرطوم و(جوبا) لاحتواء الخلافات بينهما خلال أبريل ٢٠١٢م، كما قام رئيس الوزراء المصري عصام شرف بتنفيذ زيارة (جوبا) في ٢٩ مارس ٢٠١١م، كما تم التوقيع على اتفاق إنشاء اللجنة العليا المشتركة بين البلدين برئاسة رئيسي وزراء البلدين في ١٤ يناير ٢٠١٢م، وتم التصديق عليه من البرلمان المصري خلال مايو ٢٠١٢م، وتم الاتفاق على قيام مصر بافتتاح فرع لجامعة الإسكندرية بمدينة (توج) بولاية واراب بجنوب السودان والمشروع محل تنفيذ حاليًا، كما تم تقديم منح دراسية للطلاب الجنوب، حيث تتحمل مصر كافة تكاليف التعليم والإعاشة، ويتم شغل

هذه المنح بالكامل منذ ٢٠٠٨/٢٠٠٩م (٣٠٠ منحة)[١] ومثلها في ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم إضافة ١٠٠ منحة للعام الدراسي (٢٠١٠/٢٠١١) ليصبح إجمالي المنح ٤٠٠ منحة سنويًا.

قام مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا بعمل برنامج رفع الكفاءة والتدريب للحكومة الجنوبية، والذي يتضمن ١٣٥٠ فرصة تدريبية على مدار٣ سنوات في مجالات حل النزاعات، وبناء السلام، والتفاوض، وإدارة الأزمات، كما وقَّعت مصرُ مع جنوب السودان في نهاية شهر مايو الماضي عقدَ تنفيذ مشروع مزرعة سمكية نموذجية، هي الأولى من نوعها في جنوب السودان، وتُعد البداية لمشروعات أخرى بمجالي الثروة السمكية والحيوانية، لاسيما أن مصر تعتزم إنشاء مجزر إلى لتمكين جنوب السودان من الاستفادة من ثروتها الحيوانية[٢]، كما انتهت وزارة التربية والتعليم من إنشاء مدرستين في جنوب السودان بولايتي (جوبا) و(واو)، وتم تسليمهما عام ٢٠١٠م، ولكن لم يفتتحا حتى الآن، كما تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مدرسة ورور بولاية جونجلي، ورفض الجانب الجنوب سوداني استلامها لحين استكمال المرحلة الثانية منها ببناء سكن للطلبة والمدرسين ومبنى للخدمات وحفر بئر مياه.

كما تم التوقيع على بروتوكول افتتاح وتشغيل عيادتين صحيتين خلال شهر مارس ٢٠١٣م، حيث قامت وزارة الصحة المصرية بإنشائهما بمدينتي (بور) و(أكون)، كما قامت مصر بإقامة محطة كهرباء بمدينة (واو)، وإقامة شبكاتها، وتم تشغيل هذه الشبكة، وتم إقامة محطات كهرباء بمدن (بور) و(يامبيو) و(رومبيك)، و يتبقى قيام الجانب الجنوب سوداني بإقامة شبكات

---

(١) أسماء الحسيني، العلاقات المصرية السودانية في عالم متغير، السياسة الدولية، العدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩، ص٢٠٨ .

(٢) أشرف أبو الهول، أسرار العلاقات الثنائية بين القاهرة وجوبا، جريدة الاهرام المصرية، ١٠\١١\٢٠١٤ .

التوزيع، الأمر الذي يحول دون تشغيلها[1]، وفي مجال الاستثمارات، يتم العمل حاليًا على إنشاء منتجع سياحي، وسوق تجارية، تنفذه مجموعة استثمارية، ومشروع لشركة لصناعة مواسير الصرف الصحي لبناء محطة لتنقية المياه بطاقة٢٥٠ ألف متر مكعب، وتطوير شبكتي المياه والصرف الصحي في (جوبا)، وهناك مشروعات لتصدير المنتجات المصرية لمستثمرين صغار في إطار ما يُعرف بتجارة الحاويات أو كبار، مثل شركة (دولي) التي تقوم بتصدير المكرونة والصلصة لجنوب السودان، وتستحوذ على حصة سوقية تتراوح ما بين٦٠ إلى٧٠%، وفي مجال الزراعة، دخلت إحدى الشركات المصرية الكبرى، حيث استأجرت مساحة٢٢٠ ألف فدانٍ في ولاية الوحدة لإقامة مشروعات زراعية[2].

وبعد ثورة الثلاثين من يونيو في مصر، اختارت القاهرة السودان بشطريه الشمالي والجنوبي، لتكون ضمن أول جولة خارجية يقوم بها وزير الخارجية المصري نبيل فهمي, وأكدت الزيارة الأهمية القصوي التي تُولِيها القاهرة لعلاقاتها مع جوبا، حيث زار السيد نبيل فهمى (جوبا) في ٢٠١٣\٨\٢٠م، كما قام السيد برنابا بنجامين وزير خارجية دولة جنوب السودان في مارس ٢٠١٤م بزيارة لمصر، قدّم فيها شكر بلاده لدعم الدولة المصرية لدولة جنوب السودان، خاصة في ضوء المساعدات الإنسانية التي قدمتها مصر لدولة جنوب السودان، كما حضر وزير خارجية دولة جنوب السودان خلال زيارته للقاهرة لأول مرة اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية رقم ١٤١، والذي أكّد على تطلع بلاده إلى تقوية العلاقات مع الدول العربية، مما أعطى إشارات إيجابية عن دعم عربي ل (جوبا)؛ حيث أكد وزير الخارجية الجنوبي أنه لا يمكن التفريط في علاقات جنوب السودان مع مصر والعالم والعربي، مما يمثل فرصة في أن تكون (جوبا)

---

(١) مقابلة أجراها المؤلف مع السيد السفير مؤيد الضلعي نائب مساعد وزير الخارجية المصري لشئون السودان بمقر وزارة الخارجية المصرية، ٢٦\٥\٢٠١٤م.

(٢) أشرف أبو الهول، أسرار العلاقات الثنائية بين القاهرة وجوبا، مرجع سبق ذكره .

هي البوابة التي تعود من خلالها العلاقات العربية الأفريقية إلى متانتها وقوتها، خاصة في ضوء ما يمثله موقع دولة جنوب السودان من نقطة تماس حيوية بين المحيطين العربي والأفريقي، وذلك بعد سنوات من التراجع، دفع فيها العالمان العربي والأفريقي ثمناً باهظاً لهذا التراجع، وفي إشارة إلى تطلُّع الجنوب للاستفادة من الخبرات العسكرية المصرية، وتطوير العلاقات العسكرية مع الدولة المصرية، قام الفريق كوال منيانج جووك، وزير الدفاع وشئون قدامى المحاربين بدولة جنوب السودان، بزيارة لمصر في ٢٠١٤\٣\٢٣ التقى خلالها وزير الدفاع المصري المشير عبد الفتاح السيسي، وتناولا سبل تعزيز العلاقات والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، وسبل الاستفادة من الخبرات العسكرية المصرية، كما التقى الرئيس السابق المستشار عدلي منصور حاملاً رسالةً من رئيس دولة جنوب السودان (سلفا كير) مثمناً الجهود التي تبذلها مصر لمساعدة دولة جنوب السودان.

يتضح مما سبق أن الدولة المصرية تقوم بدور نشط، وذلك في إطار محاولتها الدؤوبة لاستعادة دبلوماسيتها النشطة والرائدة، خاصة في دوائر أمنها القومي، وفي مقدمتها السودان بشطريه الشمالي والجنوبي، حيث تعي الدولة المصرية كمَّ المؤامرات التي تحاك ضدها في تلك الدائرة الحيوية، الأمر الذي ينبغي على الدولة المصرية مواجهته بتواجد مصري فاعل، ورؤية شاملة متعددة الأبعاد لمناطق الفناء الخلفي للدولة المصرية، والذي في مقدمتها السودان بدولتيه الشمالية والجنوبية، لما لهم من أهمية خاصة للأمن المائي المصري الذي يُعدُّ الركن الأصيل لمنظومة الأمن القومي المصري.

◊◊◊ ◊◊◊

الخاتمة

أولاً: نتائج الدراسة :

في سياق إعداده للمقترح البحثي لتلك الدراسة طرح المؤلف جملة من التساؤلات الفرعية تساعد في الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والذي يتمحور حول ماهية التداعيات الناجمة عن انفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري وفي سياق الإجابة على التساؤل الفرعي الأول والذي كان حول ماهية الجذور التاريخية لأزمة جنوب السودان توصل المؤلف إلى أن أزمة جنوب السودان أزمة متعددة الأبعاد مابين البعد الاثني والثقافي والسياسي والاقتصادي والديني، كل هذه الأبعاد ساهمت بشكل أو بآخر في اندلاع أزمة جنوب السودان كما استعرض المؤلف تاريخ أزمة جنوب السودان منذ الإرهاصات الأولى للإدراك المصري لأهمية السودان والمتمثل في حملات محمد على باشا مؤسس الدولة المصرية الحديثة عام ١٨٢٠ والذي قام من خلالها بلملمة المناطق الواقعة جنوب مصر والمتمثلة في قبائل وممالك السودان المتناثرة وهنا التفتت القوى الاستعمارية لأهمية السودان فكانت الهجمة الشرسة والتي تمثلت في الاحتلال البريطاني لمصر والسودان ودور الاستعمار البريطاني في أزمة جنوب السودان من خلال تكريسه للهوة الحضارية بين شمال السودان وجنوبه عبر إتباعه مجموعة من السياسات أبرزها سياسات المناطق المقفولة ثم استعرض المؤلف الإرهاصات الأولى لإندلاع الأزمة بعد استقلال السودان عام ١٩٥٦ ومواقف الحكومات السودانية المتعاقبة سواء كانت مدنية أو عسكرية وتوصل المؤلف إلى أن هناك قاسم مشترك بين تلك الحكومات تمثل في الفشل في إدارة أزمة جنوب السودان وانتقل المؤلف إلى مفاوضات السلام وجولاته والتي انتهت بتوقيع اتفاقية نيفاشا للسلام عام ٢٠٠٥ والتي أقرت فترة انتقالية مدتها ست سنوات على أن يجرى استفتاء بعد انتهاء تلك الفترة لشعب جنوب السودان لاختيار الانفصال أو الوحدة ثم استعرض

المؤلف الإشكاليات الرئيسية بين شريكي الحكم إبان الفترة الانتقالية والتي انتهت بانفصال جنوب السودان .

وفي سياق الإجابة على التساؤل الخاص بدور القوى الدولية والإقليمية في أزمة جنوب السودان توصل المؤلف إلى أن أزمة جنوب السودان كانت بمثابة حاضنة للعديد من الأدوار الدولية والإقليمية فعلى الصعيد الدولي نجد الدور الأمريكي وضغطه المتواصل على حكومة الإنقاذ من خلال سلسلة من العقوبات الاقتصادية وإتباعه سياسة الترغيب والترهيب مع الحكومة السودانية من أجل تسوية أزمة جنوب السودان وقد أظهر الدور الأمريكي في أزمة جنوب السودان كيف يمكن للدور الدولي أن يكون مؤثرا ومتخطيا للأدوار الإقليمية في الأزمات الدولية عامة وأزمة جنوب السودان خاصة، وفي إطار استكمال التعرف على أدوار القوى الدولية في أزمة جنوب السودان كان التعرف على الدور الصيني الحليف القوى لحكومة الإنقاذ في الخرطوم حيث تقدم بكين الدعم الاقتصادي والمالي والسياسي والعسكري لحكومة الخرطوم وفي إطار أزمة الجنوب حرصت الحكومة الصينية على الوقوف بموقف الحياد حفاظا على مصالحها النفطية وفي بعض الأحيان التوسط في الخلافات بين الخرطوم وجوبا أما الطرف الدولي الثالث الذي استعرضه المؤلف في خلال حديثه عن الأدوار الدولية في أزمة جنوب السودان فهو الاتحاد الأوروبي حيث اتسم الموقف الأوروبي بداية بالتشدد إزاء الخرطوم ولكن بعد ذلك اتبع سياسة الانفتاح خاصة مع زيادة إنتاج النفط السوداني وفي خلال الدور الأوروبي نجد أن هناك أدوار مؤثرة مثل الدور البريطاني والتي قامت بسداد ديون الخرطوم للبنك الدولي على أن تقوم الخرطوم بسدادها للندن بعد ذلك كما رصد الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٠ مليون يورو للإنفاق على المشروعات العاجلة في الشمال والجنوب أما دور الأمم المتحدة فتمثل في دفع الجهود الدولية نحو إيجاد حل للازمة وتشكيل بعثة أممية والتي تألفت من ١٠ آلاف عنصر يرتكز نشاطها على أربعة عناصر هم تقديم الدعم السياسي لعملية السلام وتقديم المشورة السياسية ومراقبة النواحي الأمنية والتحقق من وقف إطلاق النار وحماية المدنيين .

أما الأدوار الإقليمية فقام المؤلف بتقسيمها إلى ثلاث أنماط النمط الأول وهو الأدوار الإقليمية الأفريقية وتمثلت في الدور الإثيوبي والكيني والأوغندي والاريتري واشتركت هذه الأدوار في قاسم مشترك وهو تقديم الدعم الكامل واللوجيستي للحركة الشعبية لتحرير السودان وكان لها الدور الأكبر في الدفع نحو إقرار اتفاق السلام الشامل في نيفاشا عام ٢٠٠٥ أما النمط الثاني الذي تناوله المؤلف في سياق الأدوار الإقليمية وهو الأدوار الإقليمية العربية والتي تمثلت في كل من الدور المصري والليبي وتمحور الدورين المصري والليبي في محاولة الحفاظ على وحدة السودان وتمثل ذلك في تقديمهما المبادرة المشتركة في عام ١٩٩٩ والتي رحبت بها حكومة السودان في حين تمسكت الحركة الشعبية بمبادرات الإيجاد كما نجد الدور المصري والذي تمثل في دعم الحكومة السودانية إبان جولات التفاوض حول عملية السلام وبالرغم من تحفظه على حق تقرير المصير الذي أقره بروتوكول مشاكوس عام ٢٠٠٢ إلا أن مصر استمرت في تقديم الدعم الكامل في محاولة للحفاظ على وحدة السودان أما النمط الثالث من الأدوار الإقليمية الأخرى وهو الدور الإسرائيلي الذي تمثل في تقديم دعم عسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان ومحاولة جعل جنوب السودان شوكة في خاصرة الأمن القومي المصري والسوداني .

بعد انفصال جنوب السودان جاءت الإجابة على التساؤل الخاص بأبرز تحديات الدولة الوليدة حيث توصل المؤلف إلى أن هناك جملة من التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان منها على سبيل المثال التحديات الأمنية الناجمة عن انتشار السلاح وإمكانية استخدامه في الصراعات القبلية بالإضافة للمشكلات الحدودية مع دولة السودان والمتمثلة بالأساس في منطقة ابيي وتوصل المؤلف إلى أن هناك ثلاث سيناريوهات مستقبلية لدولة جنوب السودان السيناريو الأول وهو سيناريو الدولة الفاشلة بسبب مجموعة من العوامل أبرزها اندلاع الصراعات القبلية وفشل حكومة الجنوب في تطبيق برامج نزع السلاح والتسلح وإعادة دمج المقاتلين السابقين بالإضافة لفشل حكومة الجنوب في أداء وظائفها التوزيعية ولاسيما فيما يتعلق بالخدمات العامة مثل المياه والكهرباء ومشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والجسور والمنشات العامة أما السيناريو الثاني وهو

سيناريو الدولة المستقرة ويستند أصحاب ذلك السيناريو إلى أن انفصال جنوب السودان سيخلق بابا للتعاون بين شمال السودان وجنوبه كما أن انفصال الجنوب يخلق دولة متجانسة في الجنوب تتمتع باقتصاد مستقر نظرا لامتلاكها الموارد الطبيعية التي تؤهلها لذلك أما السيناريو الثالث وهو سيناريو الفوضى العارمة ويعتمد ذلك السيناريو على شمول العنف جميع أرجاء السودان شماله وجنوبه بحيث يصل لدرجة الفوضى العارمة وهناك عوامل من الممكن أن تؤدى لذلك أبرزها وجود ميليشيات مسلحة في جميع أرجاء السودان في الشمال والشرق والغرب وبالطبع في الجنوب المستقل بالإضافة لعدم ترسيم الحدود بشكل نهائي بين شمال السودان وجنوبه مما قد يؤدى لاشتباكات قبلية دموية تعجز حكومتي السودان عن السيطرة عليها .

أما فيما يخص التساؤلات الخاصة بتداعيات انفصال جنوب السودان المحلية والإقليمية ومعضلة المصالح المصرية توصل المؤلف إلى أن هناك جملة من التداعيات الناتجة عن انفصال جنوب السودان المحلية والإقليمية، فعلى المستوى الإقليمي تنظر بعد الدول الأفريقية بعين التوجس والريبة إلى انفصال جنوب السودان خوفا من تداعياته على الحالة الأفريقية عموما حيث تشهد بعض الدول الأفريقية وجود نزعات انفصالية حادة مثل حركة تحرير كابندا في أنجولا وكازامانس في السنغال والصحراء الغربية في المغرب وإقليم أزواد في شمال مالي وبناء على ذلك تخشى تلك الدول التي لديها حالات مماثلة لحالة جنوب السودان على وحدة وسلامة أراضيها ولعل تصريح رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوى الذي قال فيه بأن انفصال جنوب السودان سيشعل نار الحروب في أفريقيا يشكل جزءا من تلك المخاوف الأفريقية من تكرار حالة جنوب السودان وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن انفصال جنوب السودان سيخلق حالة من التدافع الإقليمي عليه حيث ستتنافس القوى الإقليمية في تقديم نفسها كمعبر تعتمد عليه الدولة الوليدة في الولوج إلى العالم الخارجي كما يطرح انفصال جنوب السودان تساؤلا حول مستقبل العلاقات العربية الأفريقية هل سيكون جنوب السودان نقطة جديدة في الصراعات العربية والأفريقية أم أنه سيكون بوابة جديدة للتعاون العربي الأفريقي خاصة في ضوء حضور وزير

خارجية جنوب السودان لاجتماعات الدورة ١٤١ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية مما يعطى انطباعا يسود عليه التفاؤل بشأن مستقبل العلاقات العربية الأفريقية من خلال بوابة جنوب السودان، على المستوى المحلى يطرح انفصال جنوب السودان جملة من التحديات أبرزها حدوث أزمة اقتصادية في شمال السودان حيث حرمت حكومة الخرطوم من إيرادات النفط مما جعل الحكومة السودانية تبالغ في تحديد رسوم نقل نفط الجنوب وتصفيته وشحنه من ميناء بورسودان السوداني مما ألقى بظلال سلبية على علاقات الدولتين الأمر الذي جعل قوى إقليمية مثل كينيا تسعى للاستفادة من ذلك وتقديم موانيها كبديل لميناء بورسودان، أما على المستوى السياسي يطرح انفصال جنوب السودان تداعيات خطيرة على مستوى السودان الشمالي حيث أن هناك مخاوف من أن يمثل انفصال الجنوب نهجا من الممكن أن تسير عليه بعض الأقاليم التي تعانى من التهميش مثل إقليم دارفور كما يواجه النظام السوداني هذه الأيام أزمة شرعية سياسية لن يكون لها حل إلا من خلال إصلاحات سياسية تكون عبر حوار مفتوح مع القوى الوطنية .

أما فيما يتعلق بمعضلة المصالح المصرية الناجمة عن انفصال جنوب السودان تناول المؤلف في إطار إجابته على التساؤلات الخاصة بها والتي تعلقت بشكل أو بآخر بكل من الأمن المائي المصري والدور الإسرائيلي في جنوب السودان والأمن القومي المصري ما يلي :

فيما يخص الأمن المائي المصري استعرض المؤلف مؤشرات الأمن المائي المصري والمتمثلة في المؤشر الكمي والكيفي والاقتصادي والعسكري ثم تناول الأبعاد السياسية والقانونية لعلاقات مصر بدول حوض النيل ثم انتقل إلى الحديث عن انفصال جنوب السودان وأثره على الأمن المائي المصري حيث توصل المؤلف أنه بانفصال الجنوب السوداني تتحول الدول الوليدة إلى دولة منبع وذلك بوجود حوض بحر الغزال داخل حدودها مما يجعلها دولة مؤثرة في الدائرة النيلية للأمن القومي المصري حيث سوف تسيطر الدولة الوليدة على كامل الإيراد المائي الوارد من الهضبة الاستوائية والذي يقدر ب٢٩ مليار متر مكعب مقاسا عند بلدة ملكال في جنوب السودان كما ستسيطر الدولة الوليدة على

كامل الإيراد المائي لنهر النيل الأزرق مقاسا عند بلدة الروصيرص الواقعة جنوب خط عرض ١٢ شمال خط الاستواء ويقدر إيراده المائي ٥٠ مليار متر مكعب ومع قيام المؤلف باستعراض الآثار المترتبة على انفصال جنوب السودان بالنسبة للأمن المائي المصري توصل المؤلف إلى أن هناك ثلاث سيناريوهات ستحكم تحرك الدولة الوليدة في ذلك الملف السيناريو الأول أن تنضم الدولة الوليدة إلى دولتي المصب وتميل إلى المحافظة على الحصص المائية الحالية وتقوم باقتسام الحصة المائية مش السودان الشمالي أما السيناريو الثاني فيتلخص في انضمام دولة جنوب السودان إلى مواقف دول المنابع والتي تتلخص في عدم الاعتراف بالاتفاقيات المائية السابقة السيناريو الثالث هو سيناريو الانتظار والترقب حيث أن قضية المياه ليس لها أولوية بالنسبة لحكومة جنوب السودان .

أما فيما يخص الجزء الثاني من معضلة المصالح المصرية الناجمة عن انفصال جنوب السودان وهى تتعلق بالدور الإسرائيلي في أزمة جنوب السودان وفي إطار ذلك استعرض المؤلف أهداف السياسة الإسرائيلية في أفريقيا ثم تناول المؤلف محددات السياسة الإسرائيلية تجاه السودان والتي يمكن تلخيصها في مجموعة من المحددات أبرزها مركزية المياه في نظرية الأمن الإسرائيلية بالإضافة لمبدأ شد الأطراف الذي يهدف به إلى الهاء مصر بالإلتفات إلى قضايا عمقها الاستراتيجي عن القضية الرئيسي للعرب وهى القضية الفلسطينية ثم تناول المؤلف تاريخ الدعم الإسرائيلي لحركات التمرد الجنوبية وانتهاء بانفصال الجنوب وطبيعة العلاقات بين دولتي إسرائيل ودولة جنوب السودان وتوصل المؤلف إلى أن التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية عامة والسودان بشكل خاص له تداعياته الاستراتيجية الخطيرة على الأمن القومي المصري حيث تهدف السياسات الإسرائيلية إلى تفتيت السودان وتهديد الأمن القومي المصري من خلاله لذلك يمكن القول بأن انفصال جنوب السودان يمثل إضافة للرصيد الاستراتيجي للدولة العبرية وخصما من الرصيد الاستراتيجي للدولة المصرية .

وفي إطار إجابته على التساؤل الخاص بالأسس المادية للأمن القومي المصري تناول المؤلف الدولة المصرية بوصفها أول دولة في التاريخ القديم توافرت فيها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح وأول دولة مركزية بالمعنى

السياسي منذ قيام الملك الفرعوني مينا بتوحيد قطريها الشمالي والجنوبي عام ٣٢٠٠ ق.م ومنذ ذلك الوقت أثبتت مصر جدارتها الحضارية والسياسية فأصبحت أعظم قوة سياسية وأنشأت أول إمبراطورية في التاريخ ثم تناول المؤلف الأسس المادية لمنظومة الأمن القومي المصري والتي تلخصت في الأساس الانثربولوجي حيث يعد الأساس الانثربولوجي أحد مقومات صياغة الأمن القومي ثم تناول الأساس الاقتصادي والذي تحدث فيه بالأساس عن نهر النيل باعتباره ليس الأساس المتين للاقتصاد المصري فحسب وإنما ميعث الوجود المصري برمته ثم تناول المؤلف المصلحة القومية كأحد الأسس المادية للأمن القومي المصري والذي يمكن تلخيصه في محصلة مصالح الفئات والقوى السياسية داخل الدولة القومية الحديثة.

وتناول المؤلف الاتجاهات الاستراتيجية للأمن القومي المصري حيث ذكر أن هناك أربع اتجاهات استراتيجية للأمن القومي المصري الاتجاه الاستراتيجي الشمالي والمتمثل في الدائرة المتوسطية والاوروموتوسطية والاتجاه الاستراتيجي الشرقي والمتمثل في أمن البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء والاتجاه الاستراتيجي الغربي والمتمثل في الحدود الغربية والاتجاه الاستراتيجي الجنوبي والمتمثل في الدائرة النيلية ومنطقة القرن الأفريقية وتناول المؤلف كل اتجاه استراتيجي والتحديات التي تواجه الدولة المصرية فيه ثم تناول المؤلف تحديات الأمن القومي المصري الذي لخصها المؤلف في العناصر الآتية التهديد الإسرائيلي والإرهاب وتهديد تدفق مياه النيل وضعف النظام الإقليمي العربي وتوصل المؤلف إلى أنه في إطار تلك المرحلة الحرجة في التاريخ المصري الحديث ينبغي على الدولة المصرية شحذ الهمم وتعبئة الموارد القومية ووجود رؤية واضحة للقيادة السياسية تتمتع بدرجة عالية من القبول الشعبي من أجل مواجهة مهددات الأمن القومي المصري المتداخلة والمتشابكة .

ثم انتقل المؤلف للإجابة عن التساؤل الخاص بكيفية إدارة الدولة المصرية العلاقات مع دولتي السودان في إطار الأمن القومي المصري حيث توصل إلى ما يلي:

أهمية السودان في العقل الرسمي المصري في ضوء الروابط العضوية بين الشعبين المصري والسوداني حيث تعد السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان من بواكير السياسات الخارجية التي رسمها حكام مصر منذ القدم كما تناول المؤلف أهمية السودان لمصر باعتباره معبر المياه العذبة إليها كما يشكل السودان بشطريه الشمالي والجنوبي قيمة هيدرواستراتيجية مؤثرة بالنسبة للدولة المصرية ثم انتقل المؤلف إلى تناول العلاقات المصرية السودانية منذ وصول نظام الإنقاذ السوداني إلى السلطة في عام ١٩٨٩ حتى الآن وتناول المؤلف مياه النيل كمحدد رئيسي للعلاقات المصرية السودانية وأشار إلى الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات المائية بين مصر والسودان والمتمثل في اتفاقيتي عام ١٩٢٩ وعام ١٩٥٩م وتناول المؤلف أيضًا الإطار التعاوني في العلاقات المصرية السودانية مابين ميثاق التكامل وميثاق الإخاء في إطار رؤية تقييمية واقترح المؤلف خلال حديثه عن العلاقات المصرية السودانية مجموعة من الخطوات لتفعيل الإطار التكاملي المصري السوداني .

أما فيما يخص جنوب السودان تناول المؤلف موقع جنوب السودان في السياسة المصرية وإدارة مصر للأزمة الجنوبية ودور مصر في محاولة جعل خيار الوحدة خيارا جاذبا وتعامل مصر مع دولة الجنوب بعد انفصالها والدور التنموي المصري الذي تقوم مصر في الدولة الوليدة وتوصل المؤلف إلى النتيجة الآتية في إطار بحثه في كيفية إدارة مصر للعلاقات مع دولتي السودان حيث رأى المؤلف أن الدولة المصرية تقوم بدور نشط في إطار محاولتها الدءوبة لاستعادة دبلوماسيتها النشطة والرائدة خاصة في دوائر أمنها القومي وفي مقدمتها السودان بشطريه الشمالي والجنوبي بالرغم من وجود توازنات حرجة في العلاقة المصرية مع دولتي السودان .

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن انفصال جنوب السودان مثّل زلزالاً استراتيجيًا على المستوى الإقليمي بشكل عام ولمنظومة الأمن القومي المصري في مجالها الحيوي وعمقها الاستراتيجي المباشر في الدائرة النيلية بشكل خاص، حيث يمكن القول بأن مصر تخسر خسارة استراتيجية بتقسيم السودان، **وذلك في السياقات الآتية:**

١- افتقاد السودان عناصر قوته الشاملة، والكامنة مما يحرم مصر من عمق استراتيجي قادر على الإسناد في الأزمات، مما يَحدُّ من القدرة المصرية على التحرك الإقليمي.

٢- ظهور مهددات استراتيجية للأمن القومي المصري بعناصره كافة، ذلك أن هناك المزيد من الاحتمالات المفتوحة على الفوضى الشاملة في السودان، أو مزيد من سيناريوهات التفتيت والتجزئة المستندة على منهج (نيفاشا) في تقاسم الثروة والسلطة، مما يعني وجود بيئة محيطة بمصر تحمل عناصر عدم الاستقرار، وربما مهددات استراتيجية بما تنطوي عليه من نشوء صراعات مسلّحة جزئية أو شاملة، بما في ذلك تنشيط عناصر الإسلام السياسي المتطرفة في السودان، وتنسيقها مع نظيرتها في مصر، في الوقت الذي تواجه فيه مصر موجة شديدة من الإرهاب والجماعات الجهادية الراديكالية.

٣- يشكل انفصال جنوب السودان بيئة خصبة لوجود بعض القوى المعادية لمصر، والتي تسعى لتهديد أمنها القومي مثل إسرائيل، والتي لها باعٌ طويلٌ في دعم التمرد في جنوب السودان، حتى انفصال الجنوب وتشكيل دولته المستقلة، وتسعى إسرائيل إلى جعل جنوب السودان شوكة في خاصرة الدولة المصرية، كما أنها من خلال تواجدها في الجنوب، تكون قد كسبت موطئ قدم لها في حوض النيل، يتيح لها التحكم في المصالح الحيوية للدولة المصرية في مجالها الحيوي وعمقها الاستراتيجي.

٤- يؤدي انفصال جنوب السودان إلى حرمان مصر من تنمية وتطوير حصتها المائية، في ضوء حالة الفقر المائي التي وصلت إليها الدولة المصرية، وفي ضوء التهديدات التي تطال الحصة المصرية في مياه النيل نتيجة لشروع إثيوبيا في بناء سد النهضة، فانفصال الجنوب مع عدم استقراره يعني حرمان مصر من استمرار العمل في العديد من المشروعات المائية المرتبطة بتطوير حصتها المائية، مثل مشروع قناة جونجلي، وهو مشروع لا يزال هناك تحفظ عليه من القيادة الجنوبية، كما أن هناك احتمالات لانضمام دولة الجنوب إلى دول

المنابع ضد كلٍّ من مصر والسودان في أي مفاوضات مستقبلية بشأن تدشين إطار قانوني جديد لتقسيم حصص المياه.

طبقًا لهذه المعطيات، يبدو الموقف المصري بعد انفصال جنوب السودان، أمام توازنات حرجة في علاقاته مع دولتي السودان، ففي الجنوب توجد شروط تأمين تدفق المياه، متضمنة مشروعات مستقبلية تحتاجها مصر بشدة، بعد أن وصلت إلى حد الفقر المائي، وفي الشمال علاقات لا يمكن فصمها، وتحالفات مطلوبة مع المركز الحاكم لكل التفاعلات الداخلية، الذي يعني انهياره تفتت الدولة، ويعني خسرانه لصالح الجنوب فقدان الحليف الأساسي في مواجهة دول المنابع، وفي مقدمتها إثيوبيا، التي تسعى إلى تقسيم جديد للمياه، كما تشرع في بناء سد النهضة وماله من آثار سلبية على الحصة المصرية في مياه النيل، مما يجعل الدولة المصرية في مواجهة تكاليف استراتيجية باهظة لا تقدر على مواجهتها حاليًا ولا مستقبلاً.

ثانيا : توصيات الدراسة :

طبقا للنتائج السابقة والتي توصلت إلى أن انفصال جنوب السودان يحمل في طياته تهديدات استراتيجية محتملة للأمن القومي المصري مما يحتم تحرك مصري شامل متعدد الأبعاد للتعامل مع جمهورية جنوب السودان في إطار تعاوني يحمي المصالح الحيوية المصرية في فنائها الخلفي، **ويكون ذلك التحرك على المحاور الآتية:**

أولاً: على المستوى السياسي والاستراتيجي :

- إنشاء هيئة خاصة تُعنى بشئون العلاقة مع دولتي السودان تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة، ويتولى رئاستها شخصية متخصصة، ومتفرغة، وذات ثقل، تتولى بلورة الخطط والسياسات، والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتكون لها صلاحية المتابعة والتنفيذ والإشراف[1].

(١) هانئ رسلان، مصر والسودان، ورقة مقدمة لورشة العمل، نحو رؤية لاستراتيجية جديدة لمصر تجاه أفريقيا، سيد فليفل مقرر الورشة (القاهرة: المجلس المصري للشئون الأفريقية، أبريل ٢٠٠٨م) .

- تفعيل آلية اللجان العليا المشتركة بين مصر ودولة جنوب السودان، ودورية انعقادها من أجل البحث في سبل التعاون بين الدولتين.

ثانيًا: التعاون العسكري والأمني:

- مما لاشك فيه أن المؤسسة العسكرية المصرية، بما لديها من خبرات تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، تلك الخبرات إذا ما تم تتويجها بتعاون عسكري وثيق بين مصر ودولة جنوب السودان، من شأنه أن يمثل تقويضًا للوجود الإسرائيلي هناك، حيث يمثل التعاون العسكري الإسرائيلي مع دولة الجنوب الجانبَ الرئيسَ في العلاقات بين الدولتين، مما يضمن لمصر تواجدًا قويًا في تلك المنطقة الحيوية للأمن القومي المصري، **وتستطيع مصر مساعدة الدولة الوليدة في جنوب السودان في ذلك المجال عن طريق الآتي:**

- مساعدة دولة جنوب السودان في إنشاء جيش نظامي عن طريق إيفاد الخبراء العسكريين المصريين؛ حيث أن التحدي الأكبر الذي يواجه الدولة الوليدة هو كيفية تحويل ميليشيات الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى جيش نظامي.
- زيادة المنح المقدّمة للقيادات العسكرية والأمنية في دولة جنوب السودان للدراسة في الأكاديميات العسكرية والأمنية المصرية.
- إنشاء اللجان العسكرية المشتركة بين مصر ودولة جنوب السودان، للوقوف والتنسيق إزاء أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الدولتين، وتوقيع بروتوكولات التعاون العسكري بين الدولتين.

ثالثًا : في مجال التعاون المائي:

- توثيق التعاون بين مصر ودولة جنوب السودان في الجانب المائي، عن طريق العمل على إعادة العمل في المشروعات المشتركة المتوقفة لزيادة حصة مياه نهر النيل، مثل مشروع قناة جونجلي، والذي ما زالت

القيادات الجنوبية تتحفظ عليه، والعمل على إزالة مخاوف القيادات الجنوبية التي زرعتها القوى الإقليمية المعادية لمصر.

- إنشاء آلية للتعاون المائي المشترك بين مصر ودولتي السودان لتعظيم الاستفادة من موارد نهر النيل، ومساعدة الدولة الوليدة على إنشاء البنية الأساسية لمشروعات الري في الجنوب.
- توثيق العلاقات مع دولة جنوب السودان، وإقناعها بعدالة الموقف المصري في حوض النيل، من أجل ألا تنضم لدول المنابع في مطالبهم الخاصة بإعادة تقسيم مياه النيل، أو التوقيع على اتفاقية (عنتيبي).

رابعًا: على المستوى الاقتصادي:

- سرعة الانتهاء من مشروعات البنية الأساسية للنقل والمواصلات بين مصر وجنوب السودان لتسهيل التجارة البينية.
- إنشاء مركز دائم لعرض المنتجات المصرية بجنوب السودان، وتكون هذه المعارض دورية، كما يجب توفير المعلومات اللازمة عن احتياجات الأسواق السودانية ولوائحها القانونية المؤثرة على التجارة والتعريفة الجمركية، وذلك من خلال وسائل الإعلام، ومكاتب الملحقين التجاريين، ووزارة الاستثمار في كلا الدولتين.
- إنشاء فروع للبنوك وشركات التأمين المصرية بجنوب السودان، وذلك لمعاونة رجال الأعمال، والمستثمرين، والمتعاملين في التجارة الخارجية، استيرادًا وتصديرًا، في الحصول على مستحقاتهم ومنح الائتمان.
- تشجيع المصدِّرين المصريين على دخول الأسواق بجنوب السودان، وذلك باتخاذ إجراءات تحضيرية، مثل تخفيف الرسوم والأعباء الضريبية عن الأنشطة التصديرية، وتخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة، وتخفيض تكلفة التمويل، مع توفير الخدمات التصديرية، من دعاية، وإعلان وتسويق، وشحن، وغيرها، بأسعار مناسبة للمصدرين.

- قيام الحكومة المصرية بتنمية الاستثمارات المصرية في جنوب السودان، بقيامها بتشجيع رجال الأعمال المصريين للاستثمار في جنوب السودان، مع اتخاذ الإجراءات الوقائية لهم، من خلال اتفاقيات، ومعاهدات، تكون بمثابة ضمانة لحقوقهم في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية غير المستقرة، والتي تؤثر على مناخ الاستثمار.
- عند توجيه الاستثمارات المصرية إلى جنوب السودان يجب أن يؤخذ في الاعتبار طبيعة التركيبة السكانية، من حيث التجمعات العرقية، والدينية، والطائفية، والقبلية؛ حيث أن هذه التركيبة لها حساباتها ومصالحها الخاصة، وتقديراتها لتأثير القرارات الاقتصادية الاستراتيجية على أوضاعها ومصالحها الحالية والمستقبلية، وهو عنصر مؤثر في التوجه نحو تعميق التعاون الاقتصادي مع جنوب السودان(١).
- تكثيف الاستثمارات المصرية المنفردة والمشتركة مع جنوب السودان، وخاصة في مجال الحبوب، مثل زراعة القمح، والذرة الرفيعة والشامية، والأرز، وقصب السكر، بما يقلل من اتساع الفجوة الغذائية التي يعاني منها البلدان في السلع الاستراتيجية.
- الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية والإنتاج الحيواني، ومنتجات الألبان، في ظل الخبرات المصرية في هذا المجال، بالإضافة لمجال صناعة الورق، التي تعتمد على أشجار الغابات المنتشرة في جنوب السودان.
- إسهام مصر في إعادة إعمار جنوب السودان، بالتركيز على أعمال البنية الأساسية، مثل محطات مياه الشرب، ومحطات توليد الكهرباء، وشبكات الصرف الصحي، والمنشآت الصحية، واستضافة مصر لمؤتمر دولي لإعادة إعمار وتنمية جنوب السودان.

---

(١) بدون مؤلف، تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن القومي المصري، بحث فرعي غير منشور، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، أبريل ٢٠١١م.

خامسًا : في مجال الرعاية الصحية :

- الاستعانة بالخبرات المصرية في مجال الرعاية الصحية وصناعة الدواء.
- إرسال القوافل الطبية المصرية إلى جنوب السودان، وخاصة في المناطق النائية.
- الإسهام في إعداد الكوادر الصحية في جنوب السودان، عن طريق عقد دورات تدريبية لهم في القاهرة.

سادسًا: مجال التعليم:

- دعم مصر الكامل لجنوب السودان في مجالات التدريس والبحث العلمي.
- الاستفادة من الخبرات البحثية المصرية، ومساعدة دولة جنوب السودان في إنشاء مراكز بحثية وعلمية، ووضع أسس التعاون العلمي المشترك بين الدولتين.
- توفير حصة سنوية من المنح التعليمية لطلاب دولة جنوب السودان للدراسة في الجامعات المصرية.
- معاونة السلطات الجنوبية في برامج محو الأمية.
- تأهيل كوادر العملية التعليمية في جنوب السودان، بعقد ورش تدريبية لهم في القاهرة.

سابعًا: مجال الأسرة والطفل:

- تدريب الكوادر البشرية في جنوب السودان في مجال المرأة والأسرة ورعاية الطفولة.
- لتعاون في مجال المشاركة في الندوات وورش العمل في مجال المرأة، ومساعدة الدولة الوليدة في رفع نسب الوعي بالصحة الإنجابية للمرأة الجنوبية.
- إيجاد قنوات للاتصال بين الجمعيات المصرية المهتمة بشئون المرأة والطفل ونظيرتها في جنوب السودان، من أجل رفع الوعي بأهمية رعاية وتنمية المرأة ودورها في التنمية الاجتماعية.

{}{}{} {}{}{}

قائمةُ الملاحق

وتتضمن قائمة الملاحق وقائعَ المؤتمرات، ونصوص الاتفاقيات الآتية :

- ملحق رقم (١)- "وقائع مؤتمر جوبا عام (١٩٤٧م)".
- ملحق رقم (٢)- "قرارات مؤتمر المائدة المستديرة بشأن قضية جنوب السودان مارس (١٩٦٥م)".
- ملحق رقم (٣)- "نصوص اتفاقية أديس أبابا حول قضية جنوب السودان مارس (١٩٧٢م)".
- ملحق رقم (٤)- "نص برتوكول مشاكوس (كينيا) حول أزمة جنوب السودان يوليو (٢٠٠٢م)".
- ملحق رقم (٥)- "نص اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) ٩ يناير ٢٠٠٥م بين شمال السودان وجنوبه".
- ملحق رقم (٦)- "نص اتفاقية الحريات الأربع بين مصر والسودان عام (٢٠٠٤م)".
- ملحق رقم (٧)- "نص اتفاق إنشاء اللجنة العليا المشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية جنوب السودان الموقعة بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٤م".

*** ***

ملحق رقم (١)

"وقائع مؤتمر جوبا عام (١٩٤٧م)"

كان الهدف من عقد المؤتمر هو التعرف على رأي الجنوبيين عما إذا كانوا يرغبون في قبول الاشتراك في المؤسسات الدستورية مع أهل الشمال في سودان موحَّد، أم أنهم يفضلون أن يتجهوا جنوبًا ليُستوعبوا في المخطط الذي أُعِدَّ لتطوير شرق أفريقيا.

افتتح الاجتماع في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٢ يونيو، وجلس على منصة الرئاسة

- مستر/ جي دبليو روبتسون السكرتير الإداري لحكومة السودان- **وكان من بين الحاضرين**

- مستر/ مار وود- مدير الاستوائية.
- مستر/ أوين- نائب مديرية بحر الغزال.
- السيد/ بوت ديو.
- السيد/ إبراهيم بدري.
- السيد/ كلمنت إمبورو.
- السيد/ محمد صالح الشنقيطي.
- السيد/ فلمون ماجوك.
- السيد/ سرور محمد رملي.
- وآخرون من جنوبيين، وشماليين، وبريطانيين.

وجاء في كلمة الافتتاح على لسان مستر/ مار وود أن وضع الجنوبيين الجغرافي، ومتطلباتهم الاقتصادية، قد اقتضت أن يرتبطوا بالشمال كنافذة على الشرق الأوسط والعرب، إلا أن الحقيقة التي لا مراء فيها، هي أنهم ينتمون إلى الزنوج عنصرًا، وإلى أمهم أفريقيا موطنًا، **وعلى ضوء تلك الاعتبارات، فكأنه توَّاقٌ لأنْ يسمع رأي المؤتمر حول المواضيع الآتية:**

أولًا: إمكانية اشتراك الجنوبيين في الجمعية التشريعية ١٩٤٨م في إطار سودان موحد.

ثانيًا: كيفية وكمية ذلك.

ثالثًا: الضمانات التي تحفظ للجنوب حقوقه من أي تقوُّل.

رابعًا: إمكانية قيام مؤسسات دستورية للجنوب قائمة بذاتها، ومدى ارتباطها بتلك التي تقوم في الشمال إذا أراد الجنوبيون ذلك، وللحقيقة والتاريخ، فإن الاقتراحات الثلاثة الأولى صدرت بِناءً على توجيهات من الحاكم العام سير هيوبرت هدلستون.

وأمَّا الاقتراح الرابع، فهو عبارة عن مُلْحق تقدم به السلطان إكومو بازيا، وقد رد عليه السيد/ محمد صالح الشنقيطي في بداية المؤتمر، قائلاً: أنه لا يرى مبررًا لتخوف السلطات، خصوصًا وأن جميع مناطق السودان، وقبائله المتباعدة، وحالة بعضها، لا تختلف كثيرًا عن الجنوب. وقد قبلت الاشتراك في المجلس المركزي المرتقب!

ورد على السؤال السيد/ كانيا نجي أبابا، وقال: أن الفرق كبير بين الجنوب والشمال، وهو في درجة الفرق بين الجندي إلى بعض التدريب قبل أن يركب مع الشمال على سرج واحد، وأضاف أنه لا يقصد أن يوصد الباب في وجه الاشتراك في الجمعية التشريعية، إلا أنه يعتقد أن وقت ذلك لم يجيء بعد.

جميز طمبرة: التعليم في الجنوب لم يتقدم لدرجة تسمح للجنوبيين بالاشتراك الكامل مع هذه المؤسسات مع الشمال.

الشنقيطي: أن أكثر قبائل السودان المشتركة ليست أقل من الجنوب تأخرا، ولم يعرف قبل ذلك شيئًا عن التمثيل الديمقراطي، أو المجالس الدستورية.

السلطان بازيا: إذا كان هذا هو الحال، فلماذا لم يشترك الجنوب في المجلس الاستشاري الذي خُصِّصَ لشمال السودان دون جنوبه؟

مستر/ كنجدم (مدير أعالي النيل): قد أجاب على هذا السؤال السير دوقلاس نيوبولد عندما قال: أن الجنوبيين لم يصلوا درجة من الوعي تؤهلهم لتمثيل مناطقهم.

السلطان بازيا: وهل قبل الشماليون هذا الكلام؟

محمد صالح الشنقيطي: قطعًا لم يقبله الشماليون.

فلموك ماجوك: الجنوبيين كالأطفال، وما دام الطفل لابد أن يشرب اللبن قبل أن يأكل الكسرة، فإن الجنوبيين كالأطفال، وما دام الطفل لابد أن يشرب اللبن قبل أن يشتركوا في الحكم المركزي.

السلطان ريحان: أنا لا أدري كيف سيفهم أهل الشمال لغة الجنوبيين في الوقت الحاضر.

الشنقيطي: أنا الآن شمالي، وأفهم حديثك على خير وجه، ومتى يصل ممثلكم إلى شمال السودان ويحدث الاختلاط، ستكون قاعدة الفهم بيننا أكبر.

فلمون ماجوك: إننا نحتاج إلى تدريب، ويمكن للشماليين أن يدعونا لنجلس معهم كمراقبين، وكتلامذة. وأضاف: أن الجنوبيين لن يستطيعوا أن ينسوا التاريخ.

الشنقيطي: أن ما يدور في مؤتمرنا الحاضر لا يختلف كثيرًا عمًا يدور في الجمعية التشريعية، وما دمنا نستطيع أن نعبر عن آرائنا بهذه الطريقة هنا، فلا رأيٌ ما يمنعنا من القيام بنفس الدور هناك.

السيد/ سرور محمد رملي: أرجو أن أنبه المؤتمر لحصر النقاش في النقطة الأساسية: هل نريد سودانًا موحدًا؟

وحدثت ضوضاء، ولاحظ الأعضاء أن مستر/ مار وود مدير الاستوائية، أشار على أحد الحاضرين أن يقوم بالرد على ذلك السؤال، واعترض محمد صالح الشنقيطي على ذلك بصلابة، وقال: أن الحق مكفول لأي عضو يريد أن يدلي برأيه دون تلقين من السيد مدير الاستوائية.

وجاء دور مستر/ روبرتسون ليقول: أن السؤال عن وحدة السودان وجيه جدًا، وإنه يدعو الأعضاء لمناقشته، وبالعدم سيعتبر أن المؤتمر وافق على موضوع وحدة البلاد من حيث المبدأ على الأقل.

السلطان لا بانيا: أن موضوع الوحدة من عدمه يجب أن يُناقش في وقت لاحق عندما يكتمل نمو الجنوبيين، وعندها يكونون في موقف أفضل ليُقرُّوا الانضمام إلى الشمال، أو يذهبوا إلى الكونغو البلجيكي أو أوغندا.

روبرتسون: أن موضوع الانضمام إلى أية جهة ليس بهذه البساطة التي يصورها العضو مستر أوين، أن الشماليين ما زالوا يدفعون ثمن أخطاء الزبير

باشا وتجار الرقيق الآخرين، وقال: أن الكتاب المقدس يحمل أخطاء الآباء حتى الجيل الثالث أو الرابع من الأبناء، وأن الجنوب لن ينسى عهود القهر حتى لو نسيها الشماليون، وأن الجنوبيين محقون في الاستمرار في تخوفهم هذا، ولن يقبلوا الانضمام إلى الشمال طواعية ما لم يبرهن الشماليون على حسن نواياهم.

الشنقيطي: أن البريطانيين كانوا أكبر تجار الرق على الإطلاق، وإن سكان جزر الهند الشرقية في الوقت الحاضر هم في الأصل أفريقيون استبعدهم البريطانيون ثم رحّلوهم إلى تلك البقاع بعدما استبانت لهم شرور تجارة الرق، وقد حدث نفس ذلك، استولى بالنسبة للشماليين، وقال أنه حتى في عهد الحكومة الماضية والحاضرة بدرت بعض الحوادث المرتبطة بالرق على الحدود الحبشية، وقد كان هو نائبًا للمأمور، وقد تم على يديه تحرير الكثيرين من هؤلاء، واستطاع الوعي الذي عَمَّ الشمالَ أن يقفل الباب نهائيًا أمام هذه الأعمال البربرية.

السلطان جير كيرو: الحق أن السودانيين لا يمكن أن يكونوا قطرًا موحدًا، والشماليون هم إخواننا الكبار، ولكن كيف يسلب الأخ الكبير من شقيقه الصغير أن يقطع معه النهر عومًا؟

السلطان السر ريحان: أكد لنا أهلُنا الذين نمثلهم، أنهم لا يعترضون على العيش مع الشماليين كإخوة، ولكن لابد أن نتلقى بعضَ التدريب.

كلمنت إمبورو: أنه لا يمانع في إرسال ممثلين للاشتراك في الجمعية بالخرطوم، ولكن لابد أن يرجعوا لتقديم تقرير لمجلس استشاري جنوبي.

الشنقيطي: لا فائدة من عقد هذا المؤتمر إذا كان بعض الأعضاء قد دخلوا إلى القاعة وفي أذهانهم أفكار معينة زُرِعت في رؤوسهم قبل الاجتماع.

كلمنت إمبورو: على الحكومة أن تبدأ الآن في إنشاء مجالس خاصة بالجنوب.

دكتور حبيب عبد الله: إني أدين أية نزعة انفصالية من شأنها أن تفرق المقام بين الشمال والجنوب.

إدوارد آدوك: ليس في أعالي النيل من هو أهل لتمثيل أهله في الجمعية، وإني لا أشعر بأني قادر على ذلك.

إبراهيم بدري: عندما يفقد الرجلُ الثقةَ بنفسه، فمن الصعب أن تغير رأيه.

بوث ديو: لابد أن يكون هناك ضمانات من بينها أن لا يقول الشمالي للجنوبي يا عبد.

سرور: هذه جريمة يُعاقب عليها القانون.

كلمنت إمبورو: قد غيرت رأيي الآن، وأعتقد أنه من الأنفع للجنوبيين أن يذهبوا شمالاً ويشتركوا في وضع التشريعات.

مستر أوين: ما هو الضمان على أن الجمعية لن تجيز قوانين تضر بحقوق الجنوبيين.

الشنقيطي: أعترض على الرئيس... السؤال قائم.

كلمنت: إذا حدث ذلك فإني أتوقع أن تهب الحكومة لحماية الجنوبيين، بالإضافة إلى أن هناك قوانين أعتقد أنها ستكون موضع احترام. وبهذه الروح توصل المؤتمر إلى توصياته المشهورة، وهي أن يبقى السودان قطرًا موحدًا، وأن يشترك الجنوبيون مع إخوانهم الشماليين في مجلس مركزي واحد، وبالرغم من أن لديَّ الكثيرَ من تحفظاتهم فيما يتعلق بالجمعية التشريعية، فإن ذلك لا يمكن أن يطوي هذه الصفحة المُشرِقة من تاريخنا الحديث.

*** ***

ملحق رقم (٢)

"قرارات مؤتمر المائدة المستديرة

بشأن قضية جنوب السودان مارس (١٩٦٥م)"

إننا نحن مندوبي الأحزاب والهيئات السياسية التالية:

١) جبهة الميثاق الإسلامي.
٢) الحزب الوطني الاتحادي.
٣) حزب الشعب الديموقراطي.
٤) جبهة المهنيين.
٥) الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو).
٦) الحزب الشيوعي السوداني.
٧) جبهة الجنوب.
٨) حزب الأمة.

وقد حضرنا مؤتمر المائدة المستديرة لدراسة قضية الجنوب، وقد عقد هذا المؤتمر اجتماعاته في الخرطوم في مبنى البرلمان في الفترة بين ١٦ - ٢٩ مارس عام ١٩٦٥م، ودرسنا قضية الجنوب من جميع جوانبها، **نعلن ما يلي:**

- أن المصالحة الوطنية ضرورة حتمية.
- وأن الخلافات في الرأي لا تستعصي على الحل.
- وأن تسوية هذه الخلافات لا يمكن أن تتم إلا بالطرق السلمية.

ولذا فإننا نقرر:

أولاً: أن تتخذ الحكومة الخطوات التالية لإعادة الوضع في الجنوب إلى حالته الطبيعية:

١) تنفيذ الاتفاق المعقود بين حكومة أوغندا وحكومة السودان بشأن اللاجئين، وبذلك تنتهي إعادة توطينهم.
٢) الاتصال بحكومات الدول المجاورة الأخرى من أجل الوصول إلى اتفاقات مماثلة بشأن اللاجئين.

٣) إعادة توطين المقيمين بالداخل ممن فقدوا مساكنهم وأملاكهم.
٤) **يطلب من الحكومة:**
أ. تخفيف المجاعة في المناطق التي تأثرت بها في الجنوب.
ب. بحث الأسباب الجذرية للمجاعة والفيضانات في الجنوب واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهتها.
ج. إعادة نقل جميع المدارس الجنوبية من الشمال إلى الجنوب.

ثانيًا: اتّباع هذه الخطوط السياسية:

١) **اختيار عدد أكبر من الجنوبيين للتدريب لشغل المناصب التالية:**
أ. ضباط الشرطة والسجون.
ب. رجال الإدارة.
ج. ضباط الجيش.
د. رجال الصحة ومساعدوهم.
هـ. مهندسو الغابات.
و. المسئولون عن الصيد ومصائد السمك.

٢) تعيين الجنوبيين في مناصب الإدارة والبوليس والسجون والاستعلامات كلّما وُجِد أبناء الجنوب المؤهلون لشغلها. وعندما لا يتوفر العدد الكافي من أبناء الجنوب تُتّخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بتدريبهم وترقيتهم.
٣) تكافؤ الفرص في التوظف، والمساواة في الأجور، وألاّ يكون هناك تمييز بسبب المعتقدات الدينية، أو اللغة، أو العنصر.
٤) حرية الأديان وحرية النشاط التبشيري في حدود القانون.
٥) السماح للأفراد وللهيئات الخاصة بفتح المدارس بشرط مراعاة القانون.
٦) حرية الحركة والتنقل.
٧) إنشاء جامعة في الجنوب.
٨) إنشاء مدرسة ثانوية للبنات ومدرسة زراعية في (ملكال).

٩) إعادة إنشاء مدرسة (يامبيو) الزراعية، ومركز التدريب في جوبا، والمركز البيطري في (الملكال).
١٠) يتولى رئاسة جميع المدارس جنوبيون مؤهلون، ولا يجوز حرمان أحد من الترقية إلى منصب ناظر المدرسة بسبب عدم معرفته باللغة العربية.
١١) إيجاد أعمال للعاطلين.
١٢) تشكيل مجلس اقتصادي قومي للتنمية الاقتصادية تنبثق عنه وكالة للتنمية الاقتصادية في الجنوب. ويتولى هذا المجلس دراسة المشروعات التفصيلية التي أعدتها فرقة البحث في عام ١٩٥٤م وغيرها من المشروعات في كافة مجالات التنمية، وتتخذ القرارات بشأن تنفيذها. وينبغي للحكومة – أيضًا – أن تدرس إحياء مشروع (أزاندي).
١٣) إعطاء الأولوية للسكان المحليين في استغلال الأراضي، ويُمنحون كافة التسهيلات.

ثالثًا: يعلن المندوبون المشتركون في هذا المؤتمر تصميمهم على رفع المظالم التي حاقت بالجنوب وتطبيق السياسة المشار إليها آنفا، ويعلنون استعدادهم لإرسال وفد للسلام يطوف أنحاءَ الجنوب لتهدئته، وإعادة الأوضاع فيه إلى حالتها الطبيعية، ويؤكدون أنهم سيستخدمون كل ما يتوفر لديهم من وسائل لإنهاء الصراع القائم خلال فترة شهرين.

رابعًا: نتائج وتوصيات المؤتمر:

١) قام المؤتمر بدراسة بعض أشكال الحكم المقترحة للسودان، ولكنه لم يصل بشأنها إلى قرار إجماعي كما تقضي لوائحُ المؤتمر.
٢) ولذا عين المؤتمر لجنة تضم اثني عشر عضوًا لدراسة مسألة التنظيم الدستوري والإداري الذي يحمي المصالح الخاصة للجنوب كما يحمي المصالح العامة للسودان، **وتتولى اللجنةُ، إضافةً إلى ذلك، المهام التالية:**

أ. تعمل كلجنة للرقابة على تنفيذ الخطوات والسياسة المتفق عليها.

ب. تضع الخطط اللازمة لتهدئة الوضع في الجنوب، وتدرس الخطوات اللازمة لإلغاء حالة الطوارئ وفرض حكم القانون.

٣) تقدم اللجنة نتيجة أعمالها إلى المؤتمر الذي ستدعوه الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة شهور.

خامسًا: نعتقد أن المؤتمر قد نجح إضافة إلى هذه المنجزات في تحقيق ما يلي:

١) إتاحة الفرصة للقادة السياسيين في الشمال والجنوب لأول مرة منذ ست سنوات للالتقاء في جو ودي، وتبادل الرأي حول قضية الجنوب.

٢) إتاحة الفرصة للدول الأفريقية الشقيقة التي دُعيت لحضور المؤتمر للتعرُّف على المشكلة، وبذل جهودها في سبيل حلها.

٣) إزالة المخاوف والشكوك التي كانت قائمة بين القادة السياسيين في الشمال والجنوب، وإيجاد أساس متين للتفاهم والتعاون.

٤) إتاحة الفرصة لشعبنا في الجنوب والشمال لمعرفة الحقائق، وبالتالي إدراك أبعاد المشكلة ورؤيتها في حجمها الحقيقي.

وفي اعتقادنا أن هذا الإدراك وحده هو السبيل الذي سيمكن شعبنا من السير إلى الأمام، واستخدام طاقاته وموارده من أجل بناء المستقبل، وهو السبيل الذي يمكننا من تحويل آمالنا في السلام والمحبة والثقة إلى حقيقة واقعة.

سادسًا: إننا نعرب عن شكرنا العميق:

١) لرئيس المؤتمر؛ للدقة والنزاهة التي أدار بها جلسات المؤتمر، فأسهم ذلك في نجاحه.

٢) للسادة المراقبين وحكوماتهم وشعوبهم؛ لاهتمامهم البالغ بشئون السودان وللجهود التي بذلوها لتحقيق المصالحة الوطنية ولإسهامهم الكبير في نجاح المؤتمر.

٣) للسكرتير العام للمؤتمر، ولسكرتارية المؤتمر؛ للجهود المخلصة التي بذلوها قبل انعقاد المؤتمر وأثناء انعقاد جلساته، مما أسهم في نجاح أعماله.

٤) لحكومة السودان؛ لمبادرتها باتخاذ سياسة متقدمة أدت إلى عقد المؤتمر، وللتأييد المعنوي والمادي الذي قدمته بسخاء.

*** ***

ملحق رقم (٣)

"نصوص اتفاقية أديس أبابا
حول قضية جنوب السودان مارس (١٩٧٢م)"

تعريفات :

المادة (٣) :

١- الدستور: يشير إلى القرار الجمهوري رقم (٥)، أو أي قانون أساسي يعدله أو يغيره.

٢- الرئيس: يعني رئيس جمهورية السودان الديمقراطية.

٣- محافظات السودان الجنوبية تعني: محافظات كل من بحر الغزال، أعالي النيل، والاستوائية وفقًا لحدودها في أول يناير ١٩٥٦م، وأي المناطق الأخرى التي تشكل جزءًا منها ثقافيًا وجغرافيًا كما سيقرره الاستفتاء.

٤- المجلس الشعبي الإقليمي: يشير إلى الجسم التشريعي لأقاليم جنوب السودان.

٥- المجلس التنفيذي العالي: يشير إلى المجلس التنفيذي، يعينه الرئيس بتوجيه من رئيس المجلس التنفيذي العالي، وهي الجهة المنوط بالإشراف على الإدارة وتوجيه الشئون العامة في الإقليم الجنوبي من السودان.

٦- رئيس المجلس التنفيذي العالي: يشير إلى الشخص الذي يعيّنه الرئيس بتوصية من المجلس الشعبي الإقليمي للقيادة والإشراف على الأجهزة التنفيذية والمسئولة عن إدارة المحافظات الجنوبية.

٧- مجلس الشعب القومي: يشير إلى المجلس التشريعي القومي الذي يمثل الشعب السوداني وفقًا إلى الدستور.

٨- سودانيون: يشير إلى أي مواطن سوداني كما يُعرّفه القانون الوطني السوداني، وأي ملحقات.

المادة (٤):

ستشكل محافظات بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية كما تعرفها المادة (٣) إقليم ذو حكم ذاتي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية ويعرف بالإقليم الجنوبي.

المادة (٥):

سيكون للإقليم الجنوبي أجهزة تشريعية وتنفيذية، ويوضح هذا القانون وظائفها وسلطاتها.

المادة (٦) :

تعتبر اللغة العربية اللغة الرسمية للسودان، وتعتبر اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية للإقليم الجنوبي دون إكراه لاستعمال أي لغة أو لغات، والتي يمكن أن تشكل ضرورة تطبيقية للممارسة الفعالة في الوظائف التنفيذية والإدارية للإقليم.

المادة (٧):

لا يجوز لمجلس الشعب الإقليمي أو المجلس التنفيذي العالي أن يشرّع أو يمارس أي سلطات ذات صفة قومية، **ويشمل ذلك:**

١- الدفاع القومي.

٢- الشئون الخارجية.

٣- العملة وصكها.

٤- المواصلات الجوية والنهرية.

٥- المواصلات السلكية واللاسلكية.

٦- الجمارك والتجارة الخارجية، ما عدا التجارة الحدودية، وبعض السلع التي تحددها الحكومة الإقليمية بموافقة الحكومة المركزية.

٧- الجنسية والهجرة.

٨- التخطيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

٩- التخطيط التربوي.

١٠-المراجعة العامة.

المادة (٨):

يمارس مجلس الشعب الإقليمي التشريعَ الإقليمي في الإقليم الجنوبي، وينتخب المواطنون السودانيون المقيمين بالإقليم الجنوبي هذا المجلس. وتنظم القانون لائحة أعضاء المجلس.

المادة (٩) :

ينتخب أعضاء مجلس الشعب الإقليمي عن طريق التصويت السري المباشر.

المادة (١٠) :

١- بالنسبة للمجلس الأول، يحق للرئيس تعيين أعضاء إضافيين لمجلس الشعب الإقليمي، حيث لا تتوفر الظروف الملائمة لمثل هذه الانتخابات كما توضحها المادة (٩) شريطة أن لا يتجاوز الأعضاء المنتخبون ربعَ أعضاء المجلس.

٢- ينظم مجلس الشعب الإقليمي سلوك أعماله وفقًا للوائح الجلسات التي يضعها المجلس المعني أثناء جلساته أثناءَ جلسته الأولى.

٣- سينتخب مجلس الشعب الإقليمي واحدًا من أعضائه رائدًا، شريطة أن يترأس المجلس التنفيذي العالي في الفترة الانتقالية.

المادة (١١):

يقوم مجلس الشعب الإقليمي بوضع تشريع للحفاظ على النظام العام والأمن الداخلي والإدارة الفعالة وتنمية الإقليم الجنوبي في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، **وعلى وجه الخصوص في الآتي**

١- ترقية واستغلال المصادر المالية الإقليمية لتنمية وإدارة الإقليم الجنوبي.

٢- تنظيم آلية للإدارة المحلية والإقليمية.

٣- التشريع في القانون العرفي والعادات في إطار القانون الوطني.

٤- إنشاء وتأهيل وإدارة السجون والمؤسسات الإصلاحية.

٥- إنشاء وتأهيل وإدارة المدارس الحكومية، وكل المراحل، وفقًا للخطط القومية للتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- ترقية اللغات والثقافات المحلية.

٧- تخطيط المدن والقرى وبناء الطرق وفقًا للخطط والبرامج القومية.
٨- ترقية التجارة وإنشاء المصانع المحلية والأسواق وإصدار الرخص التجارية وإقامة الجمعيات التعاونية.
٩- إنشاء وتأهيل وإدارة المستشفيات العامة.
١٠- إدارة خدمات صحة البيئة، ورعاية الأمومة والطفولة، والإشراف على الأسواق، ومكافحة الأمراض الوبائية، وتدريب المساعدين الطبيين والدايات الريفيات، وإنشاء المراكز الصحية والمستوصفات، ومراكز الغيار.
١١- ترقية صحة الحيوان، ومكافحة الوبائيات، وتحسين الإنتاج الحيواني والتجارة.
١٢- ترقية السياحة.
١٣- إنشاء حدائق الحيوان، والمتاحف، وتنظيم التجارة والمعارض الثقافية.
١٤- التعدين والتنقيب من دون تجاهل حق الحكومة المركزية عند اكتشاف الغاز الطبيعي أو المعادن الأخرى.
١٥- تجنيد وتنظيم وإدارة الشرطة والسجون وفقًا للسياسة القومية والمعايير.
١٦- يتم استخدام الأرض وفقًا للقوانين والخطط القومية.
١٧- مكافحة ومنع الآفات وأمراض النبات.
١٨- تنمية واستغلال وحماية الغابات والمحاصيل والمراعي وفقًا للقوانين القومية.
١٩- ترقية وتشجيع برامج الاعتماد الذاتي.
٢٠- أي مواضيع أخرى يفوضها الرئيس أو مجلس الشعب القومي للتشريع.

المادة (١٢):

يجوز لمجلس الشعب القومي استدعاء لتلقي الحقائق والمعلومات وطريقة إدارة الإقليم الجنوبي.

المادة (١٣):

١- يحق لمجلس الشعب القومي، وبأغلبية ثلثي أعضائه، ولأسباب محددة لها الصلة بالمصلحة العامة، أن يطلب من الرئيس إعفاء

رئيس أو أي عضو من المجلس التنفيذي العالي من منصبه، وعلى الرئيس تلبية مثل هذا الطلب.

٢- عند شغر منصب، أو إعفاء، أو استقالة رئيس المجلس التنفيذي العالي، يعتبر المكتب استقال بأكمله.

المادة (١٤):

يحق لمجلس الشعب الإقليمي، وبأغلبية ثلثي أعضائه، أن يطلب من الرئيس تأجيل سريان مفعول أي قانون يراه الأعضاء يضر بمصلحة ومنفعة مواطني الإقليم الجنوبي. ويمكن أن يلبي الرئيس ذلك الطلب إذا رآه مناسبًا.

المادة (١٥) :

١- يجوز لمجلس الشعب الإقليمي، وبأغلبية أعضائه، الطلب من رئيس الجمهورية سحب أي مشروع قرار تمام مجلس الشعب القومي، والذي يتعارض سلبيًّا مع مصالح وحقوق مواطني جنوب السودان.

٢- على مجلس الشعب الإقليمي تقديم وجهات نظره في فترة لا تتجاوز ١٥ يومًا من تاريخ قبول الطلب من قِبَل الرئيس، شريطةً أن يحظى بقبوله.

٣- ينقل الرئيس تلك الآراء إلى مجلس الشعب القومي مصحوبة بآرائه وملاحظاته إذا كان يرى ذلك ضروريًّا.

المادة (١٦):

على مجلس الشعب القومي إيصال جميع اللوائح والقوانين لمجلس الشعب الإقليمي لمعلومتهم، كما على مجلس الشعب الإقليمي التصرف بنفس الطريقة.

السلطة التنفيذية

المادة (١٧):

خوّلت السلطة الإقليمية التنفيذية إدارة المجلس التنفيذي العالي، والذي يمثل نيابة عن الرئيس.

المادة (١٨):

يحدد المجلس التنفيذي العالي مهام المصالح الحكومية المختلفة بالإقليم الجنوبي، شريطة أن تتصرف بقبول الرئيس في المسائل المرتبطة بالحكومة المركزية.

المادة (١٩):

يتم تعيين وإعفاء رئيس المجلس التنفيذي العالي من قبل الرئيس بعد توجيه مجلس الشعب الإقليمي.

المادة (٢٠):

يتم تشكيل المجلس التنفيذي العالي من أعضاء يعينهم ويعفيهم الرئيس بعد توصية رئيس المجلس التنفيذي العالي.

المادة (٢١):

يكون رئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضاؤه مسئولين أمام الرئيس ومجلس الشعب الإقليمي للإدارة الرشيدة في الإقليم الجنوبي. وعليهم أن يحلفوا اليمين أمام الرئيس.

المادة (٢٢):

لرئيس المجلس التنفيذي العالي وأعضائه الحقُّ لحضور جلسات مجلس الشعب الإقليمي والمشاركة في مناقشاته، ولا يحق لهم التصويت إلا إذا كانوا أعضاء في ذلك المجلس.

المادة (٢٣)

للرئيس الحق من وقت لآخر في تنظيم العلاقات ما بين المجلس التنفيذي العالي والوزارات المركزية.

المادة (٢٤):

يقوم المجلس التنفيذي العالي بإصدار قوانين لإنشاء الخدمة العامة الإقليمية. تحدد هذه القوانين شروط وفترات الخدمة العامة الإقليمية.

المالية

المادة (٢٥):

يفرض مجلس الشعب الإقليمي الضرائب والرسوم المضافة إلى الضرائب والرسوم القومية والمحلية، كما عليه إصدار أوامر ولوائح لضمان تحصيل كل الأموال العامة في مختلف المستويات.

المادة (٢٦)::

(١) يتكون مصدر الدخل للإقليم الجنوبي من الآتي:

١- الضرائب الإقليمية المباشرة وغير المباشرة.
٢- تبرعات من المجالس الشعبية للحكم المحلي.
٣- فوائد من المشاريع التجارية والصناعية والزراعية بالإقليم وفقًا للخطة القومية.
٤- مبالغ من الخزينة القومية للخدمات القائمة.
٥- مبالغ مصدقة من المجلس القومي تماشيًا مع متطلبات الإقليم.
٦- ميزانية التنمية الخاصة للجنوب، كما قدمها مجلس الشعب الإقليمي للإسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجنوب السودان كما يوضحه إعلان التاسع من يونيو ١٩٦٩م.
٧- انظر في الملحق (ب).
٨- أي مصادر أخرى.

(٢) يضع المجلس التنفيذي الإقليمي ميزانية لتغطية تكاليف الخدمات الإقليمية والأمن والإدارة والتنمية، تتوافق مع الخطط والبرامج القومية، على أن يقدمها مجلس الشعب الإقليمي لإجازتها.

بنود أخرى

المادة (٢٧):

١- يشكل مواطنو الإقليم الجنوبي نسبة بقوات الشعب المسلحة تتوافق مع تعدادهم السكاني بالإقليم.
٢- يكون استخدام القوات المسلحة داخل الإقليم وخارج نطاق الدفاع الوطني تحت سيطرة الرئيس وبنصيحة رئيس المجلس التنفيذي العالي.
٣- توجد الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة في الإقليم الجنوبي بالبرتوكول حول الترتيبات الانتقالية.

المادة (٢٨):

للرئيس حق الاعتراض (Veto) على أي قانون يراه مخالفًا لبنود الدستور القومي، شريطة أن يقدم مجلس الشعب الإقليمي القانون بعد استلامه لوجهات نظر الرئيس.

المادة (٢٩):

يحق لرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي العالي المبادرة بقوانين في مجلس الشعب الإقليمي.

المادة (٣٠):

يحق لأي عضو بمجلس الشعب الإقليمي المبادرة بقانون، شريطة أن لا تقدم القوانين المالية بدون إفادة كافية من رئيس المجلس التنفيذي العالي.

المادة (٣١):

يعمل مجلس الشعب الإقليمي جاهدًا لتقوية وحدة السودان واحترام روح الدستور القومي.

المادة (٣٢):

تُكفل حرية التنقل لجميع المواطنين داخل وخارج الإقليم الجنوبي، بشرط أن تفرض بعض القيود والحرمان من التنقل لمواطن أو مواطنين بغرض وحيد: حفظ الصحة والنظام العام.

المادة (٣٣):

١- تكفل لجميع المواطنين المعتمدين بالإقليم الجنوبي فرص تعليم متساوية، والتوظيف، والتجارة، وحماية أي حرفة.
٢- لا لأي قانون يتعارض مع حقوق المواطنين المذكورة في وثيقة البنود بسبب الجنس، أو القبيلة، أو مكان الميلاد، أو العنصر.

المادة (٣٤):

تكون (جوبا) هي عاصمة الإقليم الجنوبي، ومقر السلطة التنفيذية الإقليمية والجهاز التشريعي.

*** ***

الملحق (أ)

الحقوق والحريات الأساسية:

الحقوق والحريات التالية سيضمنها دستور جمهورية السودان الديمقراطية:

١- لا يحق حرمان المواطن من حق المواطنة.

٢- مساواة المواطنين:

- تكفل لجميع المواطنين حقوق وواجبات متساوية أمام القانون، دون التميز بسبب اللون، أو العرق، أو الجنس، أو الميلاد، أو اللغة، أو للمكانة الاقتصادية، أو الاجتماعية.
- يكون جميع الأشخاص متساوين أمام محاكم القانون، ولهم الحق في الملاحقة القانونية إزاء الظلم الواقع عليهم، أو لإعلان أي حق في محكمة مفتوحة بدون تأخير للتقليل من مصالحهم.

٣- الحرية الفردية:

- يجب أن تكون المحاسبة الجنائية شخصية، وأي نوع من العقوبة الجماعية محرمة.
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته.
- يحرم.
- يجب ضمان حق المتهم للدفاع عن نفسه شخصيًا، أو عبر وكيل.
- أي شخص لا يتم اعتقاله أو حبسه أو سجنه إلا وفقًا للعملية القانونية، ولا يبقى أي شخص في الحبس أو المعتقل لأكثر من ٢٤ ساعة دون أمر قضائي.
- لا يعرض أي متهم للاستمالة، أو التخويف، أو التعذيب، بغرض أخذ الأدلة منه سوى في صالحه أو ضده، أو ضد أي شخص آخر، ولا تُطبق عليه أي عقوبة معينة.

٤- حرية الدين والمعتقد:

- يحق لكل شخص التمتع بحرية الدين والرأي والمعتقد، والحق للدعوة له جهارًا وبخصوصية، وإنشاء دور العبادة مطابقة للحدود المعقولة تجاه الأخلاق والصحة، أو للأوامر العامة كما يصفه القانون.

- تضمن للأسر وأبنائها ورعاياهم حق التعليم وفقًا لحرياتهم الدينية.

٥- حماية العمل:

- يحرم العلم القسري والإجباري من أي نوع ما، عدا تلك التي يأمرها القانون العسكري، أو الضرورة المدنية.
- يحق دفع راتب مساوٍ لعمل مساوٍ.

٦- تكفل لأي أقلية ممارسة لغاتها وتطوير ثقافتها.

*** ***

الملحق (ب)

مسودة قانون حول جباية الإيرادات

الدعم المالي للإقليم الجنوبي

١- الأرباح الناتجة من صادرات الإقليم الجنوبي.

٢- ضريبة الأعمال التجارية المضمنة حاليًا في كشف إيرادات وزارة المالية المركزية.

٣- العوائد المحلية والرسوم المفروضة على الكحول والمشروبات الروحية في الإقليم الجنوبي.

٤- الأرباح التجارية الناتجة من تجارة السكر بالإقليم الجنوبي.

٥- العوائد الجليلة من مصادر الغابة.

٦- العوائد الجليلة من تجارة التبغ والسجائر.

٧- الضرائب المفروضة على الممتلكات غير الواردة في قانون العوائد.

٨- الضرائب والعوائد للمشاريع المركزية والمحلية (٥% من غير أرباح المصانع، والجمعيات التعاونية، والاستثمارات الزراعية، ودور السينما).

٩- الإيرادات الناتجة من الأنشطة الحكومية المركزية في الإقليم الجنوبي، على أن تقوم الحكومة الإقليمية بعمليات الصيانة، على سبيل المثال: إيرادات مصلحة البريد والبرق، بيع الأراضي، بيع الأرانيك، والمستندات المالية، والدمغات، والطوابع، وأي مواد أخرى يرد ذكرها من وقت لآخر.

١٠- الرخص التجارية غير الواردة في قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة ١٩٧١م.

١١- ضريبة التنمية الخاصة، والتي يدفعها المواطنون المقيمون في الإقليم الجنوبي، ويحدد فئاتها مجلس الشعب الإقليمي.

١٢- ضريبة الدخل التي تُحصّل من الموظفين والعمال والعاملين في الإقليم الجنوبي في الحكومة المحلية والقومية، بالإضافة إلى أفراد القوات المسلحة، والشرطة، والسجون، والقضاة، والمناصب السياسية.

١٣- الضريبة التعاونية لأي من المصانع أو المشروعات الزراعية التي أنشئت في الجنوب تحت إدارة الحكومة القومية (نسبة ٥% كنسبة أولية).

١٤- ستحصل المشروعات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها حكومة الإقليم الجنوبي أو وحداتها على الدعم من خزينة الحكومة القومية على النحو التالي:

- المنشآت التعليمية: ٢٠% من التكاليف.
- الطرق والكباري: ٢٥% من التكاليف.
- الإغاثة والرعاية الاجتماعية: ١٥% من التكاليف.
- جذب السياحة: ٢٥% من التكاليف.
- الأمن: ١٥% من التكاليف.
- دعم للبعثات التعليمية، للمعاهد العليا والجامعات داخل السودان والمنح خارج السودان: ٣٠% من التكاليف.
- مساهمات للبحوث العملية والتطور العلمي والأنشطة الثقافية: ٢٥% من التكاليف.

اتفاق وقف إطلاق النار في الإقليم الجنوبي

المادة (١):

يبدأ العمل بهذا الاتفاق في الزمن والوقت اللذين يأخذ فيهما اتفاق أديس أبابا صورته القانونية.

المادة (٢):

سيكون هناك وقف نهائي لكل العمليات العسكرية وكل الأفعال المُسلَّحة في الإقليم الجنوبي وقت وقف إطلاق النار.

المادة (٣):

ستمكث جميع القوات المقاتلة في المناطق التي تحت سيطرتها في وقت وقف إطلاق النار.

المادة (٤):

الطرفان متفقان لمنع أي أعمال عنف فردية أو جماعية. كما يتم وضع حدٌ لأي أنشطة خفية مضادة للنظام العام.

المادة (٥):

يسمح بتحرك القوات المقاتلة خارج مناطق سيطرتها، شريطة أن لا يحملوا الأسلحة، وحسب تصاريح من قبل السلطات المختصة.

التخطيط لوضع قوات في الجيش القومي سيكون للحيلولة دون الاتصال ما بينهم وبين القوات المقاتلة لحركة تحرير جنوب السودان.

المادة (٦):

يتم خلق لجنة مشتركة لتنفيذ جميع الأسئلة المرتبطة بوقف إطلاق النار، بما في ذلك عودة اللاجئين، واللجنة المشتركة ستضم أعضاء من الدول المجاورة للإقليم الجنوبي، وممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجلس العالمي للكنائس، ومؤتمر عموم كنائس أفريقيا، ومفوضيه الأمم المتحدة السامي للاجئين.

المادة (٧):

تقترح اللجنة المشتركة جميع الإجراءات التي سيتخذها الطرفان للتعامل مع جميع الأحداث بعد تقصي كامل للحقائق ميدانيًا.

المادة (٨):

سيمثل كل طرف في اللجنة المشتركة بضابط برتبة عالية، وخمسة من أعضاء آخرين.

المادة (٩):

ستكون رئاسة اللجنة المشتركة ب (جوبا) وبفروع في المحافظات في (جوبا) و(ملكال) و(واو).

المادة (١٠):

ستعين اللجنة المشتركة لجانًا محلية في المراكز المختلفة بالإقليم الجنوبي وبعضوية لكل طرف.

برتوكولات حول الترتيبات الانتقالية

المادة (٣):

ينشيء المجلس الانتقالي التنفيذي العالي خدمة مدنية إقليمية يتم إجازتها من قبل مجلس الشعب الإقليمي.

المادة (٤):

يحدد الرئيس بتشاور مع المجلس الانتقالي التنفيذي العالي تاريخ الانتخابات لمجلس الشعب الإقليمي، على أن يقوم المجلس الانتقالي التنفيذي العالي بوضع ترتيبات لتكوين هذا المجلس.

المادة (٥):

لتسهيل الاستيعاب والتوظيف لكلٍّ من المؤسسات المركزية والإقليمية، تقوم حركة تحرير جنوب السودان بجمع إيصال وكشوفات مواطني الإقليم الجنوبي خارج السودان وفقًا لتفاصيل تُمليها وزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري.

المادة (٦):

يقوم المجلس الانتقالي التنفيذي العالي، ووزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري، بتجهيز المبالغ المالية الضرورية ابتداءً من ميزانية ١٩٧٢م - ١٩٧٣م لهذا الاستيعاب والتوظيف.

المادة (٧):

لا يتجاوز تفويض المجلس الانتقالي العالي مدة ١٨ شهرًا.

ترتيبات مؤقتة لتكوين وحدات قوات الشعب المسلحة في الإقليم الجنوبي

المادة (١):

يسري مفعول هذه الترتيبات لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل الرئيس بطلب من رئيس المجلس التنفيذي العالي بعد مشاوراته لمجلس الشعب الإقليمي.

المادة (٢):

تتكون قوات الشعب المسلّحة في الإقليم الجنوبي من قوة قومية تسمّى القيادة الجنوبية، قوامها ١٢,٠٠٠ ضابط وجندي، بحيث يكون ٦,٠٠٠ منهم من مواطني الإقليم، و ٦,٠٠٠ أخرى من خارج الإقليم.

المادة (٣):

يتم تحديد وتكامل المواطنين من الإقليم الجنوبي داخل القوات المذكورة آنفًا من قِبل اللجنة العسكرية المشتركة، واضعًا في الاعتبار الحاجة للانتشار الأولي المنفصل للقوات، مع النظرة لتحقيق تكامل هادي في القوة القومية.

على اللجنة أن تتأكد من أن يكون هذا الانتشار في جو من السلام والثقة داخل الإقليم الجنوبي.

المادة (٤):

يتم تكوين اللجنة العسكرية المشتركة من ثلاثة ضباط برتب عليا من كل جانب. يتم اتخاذ قرارات اللجنة العسكرية المشتركة بصورة جماعية.

الترتيبات القضائية والعفو العام

المادة (١):

لا يحق ملاحقة أي فرد قانونيًا، سواءً كان مدنيًا أو جنائيًا في أي محكمة قانون لارتكابه أي جرم داخل أو خارج السودان اعتبارًا من الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥م، فيما يتعلق بالتمرد أو عصيان أو تحريض في الإقليم الجنوبي.

المادة (٢):

إذا تم تقديم أي دعوى قضائية فيما يتعلق بالأعمال المشار إليها في المادة (١) قبل أو بعد إجازة اتفاقية أديس أبابا، إسقاط تلك الدعوى واعتبارها غير سارية المفعول.

المادة (٣):

يتم الإفراج عن جميع الأشخاص المسجونين لاقترافهم الجرائم المشار إليها في المادة (١) بعد ١٥ يومًا من تاريخ التوقيع على اتفاقية أديس أبابا.

المادة (٤):

تحفظ لجنة وقف إطلاق النار المشتركة بسجل جميع العائدين المدنيين، وهذا السجل سيشكل للتوثيق، على أن تفوض اللجنة هذه السلطة للبعثات الدبلوماسية لجمهورية السودان الديمقراطية فيما يتعلق بالمواطنين من الإقليم الجنوبي الذين يعيشون بالخارج، ولمن تنطبق عليهم مواد هذه الاتفاقية.

المادة (٥):

فيما يتعلق بالعائدين المسلحين، أو الذين ينتمون إلى القوات المقاتلة، تحتفظ اللجنة العسكرية المشتركة بنفس الطريقة كما هو موضح في المادة(٤).

المادة (٦):

فيما عدا الفقرات في المواد (٤) و(٥) المذكورة آنفًا، يتم تشكيل محكمة خاصة بسلطات قضائية لفحص ولاتخاذ قرار في المسائل التي في تقدير السلطات لا ترتقي لشروط العضو الموضح في المادة (١) من الاتفاقية، تتكون من المحكمة الجنائية الخاصة من رئيس يُعيِّنه رئيس الجمهورية، وأربعة أعضاء فقط يُسمِّيهم لجنة وقف إطلاق النار.

المادة (٧):

المسائل المشار إليها في المادة (٦) يتم إدخالها إلى المحكمة الجنائية بطلب من وزير العدل.

المادة (٨):

فقرات العضو المضمنة في هذه الاتفاقية وسلطات المحكمة الجنائية الخاصة، تظل سارية المفعول حتى يقرر الرئيس، وبعد المشاورة مع اللجان المشار إليها في الاتفاقية، أنها أكملت وظائفها.

لجنة العودة الطوعية وإعادة الاستيطان

(١) العودة الطوعية:

المادة (١):

يتم إنشاء لجنة خاصة بالداخل لتقوم بمسئولية إدارية وإجراءات أخرى ضرورية من أجل عودة جميع مواطني الإقليم الجنوبي المقيمين حاليًا في بعض الدول، وخاصة الدول المجاورة، يكون مقر اللجنة ب (جوبا).

المادة (٢):

تتكون اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء: واحد يمثل الحكومة المركزية، وواحد ممثل للإقليم النوبي، وآخر ممثل لمفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين. يمثل الدولة المضيفة أحد الأعضاء، بالإضافة إلى ممثل الحكومة المركزية، والذي سيكون سفير السودان بالنسبة للجان العاملة بالخارج.

المادة (٣):

تقوم سلطات الحدود، بالتعاون مع ممثلي لجنة إعادة التوطين، بالتحكم في العودة على الحدود.

المادة (٤):

ستعمل لجنة العودة مع لجنة الإغاثة وإعادة التوطين، لتأكيد أن عمليات وزمن عودة اللاجئين من عبر الحدود تتم بصورة مرضية.

(٢) إعادة التوطين:

المادة (١):

يتم إنشاء لجنة خاصة للإغاثة وإعادة التوطين، وتكون رئاستها ب (جوبا) وفروعها في كل من محافظات (جوبا) و(ملكا) و(واو). تكون اللجنة وفروعها وأي وحدات تنشئها في محليات أخرى لتسهيل مهامها مسئولةً عن تنسيق وتنفيذ جميع خدمات الإغاثة والخطط المرتبطة بإعادة التوطين والتعمير لجميع العائدين، وهم:

١- العائدون من دول الجوار.

٢- النازحون المقيمون في المراكز الرئيسية بالإقليم الجنوبي والأجزاء الأخرى بالسودان.

٣- النازحون بمن فيهم أفراد (الأنيانيا) المتبقين والمؤيدين في الغابات.

٤- المعوقون واليتامى.

المادة (٢):

بالرغم من أن إعادة التوطين تعتبر إداريًا مسئولية الحكومة الإقليمية، فإن الظروف الحالية بالإقليم الجنوبي تتطلب أن تبذل جهود على مستوى الأمة السودانية والمنظمات الدولية، لتصب المساعدة للأشخاص المتأثرين بالنزاع.

ستقوم لجنة الإغاثة وإعادة التعمير بتنسيق أنشطة ومصادر المنظمات داخل السودان.

المادة (٣):

ستكون الأولية الأولى لإعادة توطين النازحين داخل السودان على النحو التالي:

١- الأشخاص المقيمون حاليًا في المراكز المكتظة بالإقليم الجنوبي، والأشخاص الراغبون في عودة إلى مناطقهم الأصلية.
٢- الأشخاص الراغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية.
٣- المعوقون واليتامى.

المادة (٤):

ستكون الأولية الثانية للعائدين من دول الجوار والدول الأخرى، وفقًا للجنة المتفقة، وهي على النحو التالي:

١- مراكز الاستقبال كافية، ومجهزة بوسائل المأوى، ومواد غذائية، وأدوية علاجية.
٢- التنقل إلى قرى توطين دائمة، أو أماكن الأهل.
٣- مواد ووسائل البناء.

المادة (٥):

تقوم لجنة الإغاثة وإعادة التوطين بالآتي:

١- أن تطلب من المنظمات الدولية والوكالات الطوعية لمواصلة دعمها للطلاب الذين تحت رعايتهم، خاصة الطلاب بالمدارس الثانوية والتعليم العالي، حتى تتم الترتيبات المناسبة لعودتهم.
٢- جمع معلومات كافية للطلاب والأشخاص الذين في حاجة للدعم المالي من حكومة السودان.

المادة (٦):

تعمل لجنة الإغاثة وإعادة التوطين لتعليم جميع العائدين الذين يحضرون المدارس الابتدائية.

هذه الاتفاقية يتم اختتامها هنا في السابع والعشرين من شهر فبراير في سنة اثنان وسبعين وتسعمائة وألف من الميلاد في هذه المدينة، أديس أبابا، إثيوبيا، بين حكومة جمهورية السودان الديمقراطية بجانب، وحركة تحرير جنوب السودان بالجانب الآخر.

سيتم العمل بها في التاريخ والخطة المحددة لإجازتها من قبل رئيس جمهورية السودان الديمقراطية وزعيم حركة تحرير السودان. يتم إجازتها من قبل الزعيمين المذكورين بصفتهما الشخصية، أو عبر ممثليها المفوضين بمدينة أديس أبابا في إثيوبيا في الساعة العشرين ظهرًا، في يوم العشرين من شهر مارس في سنة ١٩٧٢م.

وبشهادتنا أعلاه، نحن الممثلين لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية، والممثلين لحركة تحرير جنوب السودان نضيف توقيعاتنا بحضور ممثل جلالة الإمبراطور الإثيوبي، وممثلي مجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس عموم أفريقيا، ومجلس الكنائس السودانية.

الموقعون:

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية:

١. أبل ألبر كواي- نائب الرئيس ووزير الدولة لشئون الجنوب.
٢. د. منصور خالد- وزير الخارجية.
٣. د. جعفر محمد على بخيت- وزير الحكم المحلي.
٤. اللواء أركان حرب، محمد البشير أحمد- وزير الداخلية.
٥. عبد الرحمن عبد الله- وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري.
٦. العميد أركان حرب مرغني سليمان.
٧. العقيد كمال أبشر.

عن حركة تحرير جنوب السودان:

١. أزبوني ماندي غونزا- رئيس الوفد المفاوض.
٢. د. لورانس ول ول- سكرتير الوفد.
٣. أ. مادينق دي قرانق- الناطق باسم الوفد.
٤. العقيد فردريك بريان ما قوت- الممثل العسكري الخاص.

٥. أوليفر بتالي ألبينو- عضوًا.
٦. أنجلو فوقمرجان- عضوًا.
٧. القس فول فوت- عضوًا.
٨. جوب أدير دي جون- عضوًا.

الشهود:

١. نابليون، كيفلي- ممثل صاحب الجلالة الإمبراطور الإثيوبي.
٢. ليو بالدو جي. هيلوس- ممثل مجلس الكنائس العالمي.
٣. كودو أنده- ممثل مجلس الكنائس العالمي.
٤. بار قيس كور- السكرتير العام لكنائس عموم أفريقيا.
٥. صموئيل أطي بوقو- ممثل مجلس الكنائس السودانية.

تنبيه: أشهد أن التوقيعات أصلية وحقيقة.

بور قس هوس

*** ***

ملحق رقم (٤)

"نص برتوكول مشاكوس (كينيا) حول أزمة جنوب السودان يوليو (٢٠٠٢)"

الديباجة، المبادئ، وعملية الانتقال:

حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان (يُشار إليهما فيما بعد بالطرفين) اجتمعا في ماشاكوس، كينيا، في الفترة؛ من 18 يونيو 2002 وحتى 20 يوليو2002 .

وحيث أن الطرفين يرغبان في تسوية النزاع في السودان بأسلوب عادل ومستدام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وعن طريق وضع إطار للحكم يتم من خلاله اقتسام السلطة والثروة بصورة عادلة، وضمان حقوق الإنسان.

وإذ يدركان أن النزاع في السودان هو أطول نزاع مستمر في أفريقيا، وأنه قد سبب خسائر مريعة في الأرواح ودمر البنى التحتية للبلاد، وأهدر الموارد الاقتصادية، وتسبب في معاناة لم يسبق لها مثيل، ولا سيما فيما يتعلق بشعب جنوب السودان؛ وشعورًا منهما بأوجه الظلم والتباين التاريخية في التنمية بين مختلف المناطق في السودان التي تحتاج إلى الإصلاح؛ وإقرارًا منهما بأن اللحظة الحالية تهيء فرصةً سانحة للتوصل إلى اتفاقية السلام.

شامل لإنهاء الحرب؛ واقتناعًا منهما بأن عملية السلام التي تقوم بها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "إيقاد" والتي أعيدت لها الحيوية تحت رئاسة الرئيس الكيني، صاحب الفخامة دانيالت. راب موي، تتيح السبل لتسوية النزاع والتوصُّل إلى سلام عادل ومستدام.

والتزامًا منهما بتسوية متفاوض عليها، وسلمية، وشاملة للنزاع تقوم على أساس إعلان مبادىء لصالح جميع شعب السودان؛ **عليه يتفق الطرفان الآن بموجب هذا على ما يلي:**

الجزء (أ) : المبادئ المتفق عليها

١- أن وحدة السودان، التي تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطي، والمساءلة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطني السودان، ستظل هي الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار.

٢- شعب جنوب السودان له الحق في رقابة وحكم شئون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة في الحكومة القومية.

٣- شعب جنوب السودان له الحق في تقرير المصير وذلك، ضمن أمور أخرى، عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً.

٤- الدين، والعادات، والتقاليد هي مصدر القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني.

٥- شعب السودان له تراث وطموحات مشتركة، وعلى ذلك يوافق الطرفان على العمل سويًا من أجل:

- إقامة نظام ديمقراطي للحكم يأخذ في الحسبان التنوعَ الثقافي والعرقي والديني والجنس واللغة، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان.
- إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادي والاجتماعي في السودان، ويستبدل الحرب ليس بمجرد السلام، بل أيضًا بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحترم الحقوق الإنسانية والسياسية الأساسية لجميع الشعب السوداني.
- التفاوض حول وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذه لإنهاء المعاناة والاقتتال الذي يعاني منه الشعب السوداني.
- صياغة خطة لعودة اللاجئين، وإعادة التوطين، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء والتنمية لمعالجة احتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب، وتقويم أوجه الخلل التاريخية في التنمية وتخصيص الموارد.

- تخطيط وتنفيذ اتفاقية السلام بغية جعل وحدة السودان خيارًا جذابًا، وبصفة خاصة لشعب جنوب السودان.
- التصدي للتحديات عن طريق إيجاد إطار يمكن من خلاله تحقيق هذه الأهداف المشتركة، والإعراب عنها بأفضل صورة لمصلحة جميع السودانيين.

*** ***

الجزء (ب) : عملية الانتقال

بغية إنهاء النزاع، وضمان مستقبل سلمي ومزدهر لكافة شعب السودان وبغية التعاون في مهمة حكم البلاد، تتفق الأطراف بموجب هذا على تنفيذ اتفاقية السلام طبقًا للتسلسل، والفترات الزمنية والعملية المحددة أدناه:

تكون هناك فترة ما قبل الفترة الانتقالية مدتها ستة (6) أشهر.

١- **وخلال الفترة ما قبل الفترة الانتقالية:**

- يتم إنشاء المؤسسات والآليات المنصوص عليها في اتفاقية السلام.
- إذا لم يوضع ذلك موضع التنفيذ، يكون هناك وقف للأعمال العدوانية مع وجود آليات ملائمة للمراقبة.
- يتم إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام.
- تجري الاستعدادات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار في أسرع وقت ممكن.
- السعي للحصول على مساعدة دولية.
- يوضع إطار دستوري لاتفاقية السلام والمؤسسات المشار إليها في الفقرة (2-١) (أ).

٢- تبدأ الفترة الانتقالية في نهاية فترة ما قبل الفترة الانتقالية، وتمتد إلى ست سنوات.

٣- **خلال الفترة الانتقالية:**

- تعمل المؤسسات والآليات التي أُنشئت خلال الفترة ما قبل الفترة الانتقالية طبقًا للترتيبات والمبادئ المحددة في اتفاقية السلام.
- إذا لم يتم إنجاز ذلك بعد، يتم تنفيذ وقف إطلاق النار الشامل الذي تم التوصل إليه عن طريق التفاوض مع وجود وتشغيل آليات مراقبة دولية.

٤- يتم إنشاء مفوضية مستقلة للتقويم والتقدير خلال الفترة قبل الانتقالية لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام، وإجراء تقويم منتصف الفترة لترتيبات الوحدة التي وضعت وفقًا لاتفاقية السلام.

- **تتشكل مفوضية التقويم والتقدير من تمثيل متساوي لحكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وما لا يزيد عن ممثلين اثنين على التوالي من كل من الفئات التالية:**
  - الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن السودان وهي (جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، وأوغندا).
  - الدول المراقبة وهي)إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية).
  - وأية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان.
- تعمل الأطراف مع المفوضية خلال الفترة الانتقالية بُغية تحسين المؤسسات والتدابير التي أُنشئت بموجب الاتفاقية، ولجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان.

٥- عند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ستة (٦) سنوات، يكون هناك استفتاء لشعب جنوب السودان تحت رقابة دولية، يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لكي: يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت للانفصال.

٦- تمتنع الأطراف عن أي شكل من أشكال إلغاء أو إبطال اتفاقية السلام من جانب واحد.

*** ***

الجزء (ج) : الدين والدولة

إقرارًا بأن السودان بلد متعدد الثقافات، ومتعدد الجنسيات، ومتعدد الأعراق، ومتعدد الديانات، ومتعدد اللغات، وتأكيدًا بأن الديانة لا تستخدم كعامل للفُرقة، **بموجب هذا تتفق الأطراف على ما يلي:**

١- الديانات والعادات والمعتقدات هي مصدر للقوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني.

٢- حرية العقيدة والعبادة والضمير لأتباع جميع الديانات، أو المعتقدات، أو العادات، ولا يتم التمييز ضد أي شخص على هذه الأسس.

٣- الأهلية للمناصب العامة، بما في ذلك رئاسة الجمهورية، والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات، تكون على أساس المواطنة وليس على أساس الدين، أو المعتقدات، أو العادات.

٤- جميع المسائل الشخصية والأسرية بما فيها الزواج، والطلاق، والميراث، والخلافة والانتساب، تحكمها القوانين الشخصية (بما في ذلك الشريعة أو أية قوانين دينية أخرى، أو عادات أو تقاليد) للأفراد المعنيين.

٥- **تتفق الأطراف على احترام الحقوق التالية:**

- العبادة أو التجمع الخاص بديانة أو معتقد، وإقامة وصيانة أماكن لهذه الأغراض.
- إقامة مؤسسات خيرية أو إنسانية ملائمة والحفاظ عليها.
- صنع وحيازة واستخدام الأدوات والمواد اللازمة المرتبطة بالشعائر أو العادات الخاصة بأية ديانة أو معتقد، حسب ما هو ضروري.
- كتابة وإصدار ونشر المطبوعات الخاصة بتلك المجالات.
- تدريس الديانة أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض.
- التماس وتلقي المساهمات المالية الطوعية وغيرها من الهبات من الأفراد والمؤسسات.
- تدريب، وتعيين، وانتخاب، أو تحديد عن طريق التوريث، قادة تستدعيهم متطلبات ومعايير أي من الديانات أو المعتقدات.

- مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالعطلات والمناسبات وفقًا لمبادئ المعتقدات الدينية للشخص.
- إقامة اتصالات مع الأفراد والمجتمعات في المسائل الخاصة بالديانة والمعتقدات على الصعيدين القومي والدولي والحفاظ على ذلك.
- تجنبًا للشك، لا يخضع أي شخص للتمييز من جانب الحكومة القومية، أو الولاية، أو المؤسسات، أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الديانة أو معتقدات أخرى.

٦- المبادئ الواردة في الجزء (٦-١) إلى الجزء (٦-٥)، سوف يعبر عنها في الدستور.

*** ***

الجزء (د) : هياكل الحكم

لإضفاء الفعالية على الاتفاقيات المحددة في الجزء (أ)، وفي إطار سودان موحَّد يعترف بحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، بموجب هذا تتفق الطرفان على أنه فيما يتعلق بتقسيم السلطات والهياكل والمهام لمختلف أجهزة الحكم، **فإن هيكلة الإطار السياسي للحكم في السودان تتم على النحو التالي:**

١- القانون الأعلى:

١) الدستور القومي للسودان هو القانون الأعلى للبلاد، ويجب أن تتوافق جميع القوانين مع الدستور القومي، وينظم هذا الدستور العلاقات ويحدد السلطات والمهام بين مختلف مستويات الحكم علاوة على أنه يحدد ترتيبات اقتسام الثروة بين نفس الجهات. ويضمن الدستور القومي حرية العقيدة. والعبادة والممارسات الدينية على نحو تام لجميع المواطنين السودانيين.

٢) يتم تشكيل مفوضية قومية تمثيلية لمراجعة الدستور خلال الفترة قبل الانتقالية تكون مهمتها الأولى صياغة إطار قانوني ودستوري يحكم الفترة الانتقالية ويتضمن اتفاقية السلام.

٣) يتم إقرار الإطار المشار إليه أعلاه حسبما تتفق عليه الأطراف.

٤) يتم خلال الفترة الانتقالية إجراء عملية مراجعة دستورية شاملة.

٥) لا يُعدَّل الدستور أو يُلغَى إلا عن طريق إجراءات خاصة أو أغلبيات مؤهَّلة بُغية حماية أحكام اتفاقية السلام.

٢- الحكومة القومية:

١) تكون هناك حكومة قومية تمارس المهام وتجيز القوانين، كما يجب أن تمارسها بالضرورة على الصعيد القومي دولة ذات سيادة، وتأخذ الحكومة القومية في الحسبان في جميع قوانينها، التنوع الديني والثقافي للشعب السوداني.

٢) التشريعات التي تُسن على الصعيد القومي، والتي تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان مصدرها الشريعة والتوافق الشعبي.

٣) التشريعات التي تُسن على الصعيد القومي، المطبقة على الولايات الجنوبية أو الإقليم الجنوبي، يكون مصدرها التوافق الشعبي، وقيم وعادات شعب السودان (بما في ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية، احترامًا للتنوع في السودان).

٤) عندما يكون هناك تشريع قومي نافذ المفعول في الوقت الحالي، أو تم سنه ومصدره قانون ديني أو عرفي، فإن أية ولاية أو إقليم لا تمارس أغلبية السكان فيه مثل هذه الديانة أو العادات، **يجوز لهم عندئذ:**

- إصدار تشريع يسمح بأعراف أو ممارسات في ذلك الإقليم، تتماشى مع دياناتهم أو عاداتهم.

أو

- يُحال القانون إلى مجلس الولايات للموافقة عليه بأغلبية الثلثين، أو البدء في تشريع قومي ينص على مثل هذه الأعراف البديلة اللازمة حسبما هو ملائم.

*** ***

الجزء (هـ) : حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان

١- شعب جنوب السودان له حق تقرير المصير وذلك –ضمن أمور أخرى –عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي.

٢- يتم تشكيل مفوَّضية مستقلة للتقدير والتقويم خلال فترة ما قبل المرحلة الانتقالية لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام خلال الفترة الانتقالية. وتُجري هذه المفوضية تقويمًا في منتصف الفترة لترتيبات الوحدة التي وضعت بموجب اتفاقية السلام.

- تشكل مفوضية التقدير والتقويم من تمثيل متساوٍ من حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبما لا يزيد عن ممثلين اثنين (2) ، على التوالي، **من كل من الفئات التالية:**
  - الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشأن السودان: (جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، وأوغندا).
  - الدول المراقبة: (إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية).
  - وأية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان.
- يعمل الطرفان مع المفوضية خلال الفترة الانتقالية بغية تحسين المؤسسات والأنظمة التي أنشئت بموجب الاتفاق لجعل وحدة السودان جاذبة لشعب جنوب السودان.

٣- عند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ست (٦) سنوات، يجري استفتاء لشعب جنوب السودان المراقبة الدولية يتم تنظيمه بصورة مشتركة من جانب حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لكي يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت للانفصال.

٤- يمتنع الطرفان عن أي شكل من أشكال الإلغاء أو الإبطال لاتفاقية السلام من جانب واحد.

ملحق رقم (٥)

"نص اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) ٩ يناير ٢٠٠٥م بين شمال السودان وجنوبه"

<u>فهرس اتفاقية السلام الشامل</u>

*** ***

استهلال

اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان

والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان

حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان المشار إليهما هنا "بالطرفين" اجتمعا في مفاوضات متواصلة في الفترة من مايو ٢٠٠٢ وديسمبر ٢٠٠٤ في كل من كار، مشاكوس، نيروبي، ناكورو، نانيوكي و(نيفاشا) في كينيا برعاية عملية سلام الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد)، وتحت رعاية جمهورية كينيا بخصوص قضايا تتعلق بالنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي.

وإذ يدركان أن النزاع في السودان هو أطول نزاع استمر في أفريقيا، والذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح، وأدى إلى تحطيم البنية الأساسية للبلاد، واستنفد مواردها الاقتصادية، وسبب المعاناة لشعب السودان.

وإذ يأخذان في الاعتبار الحاجة المُلِحَّة لإحلال السلم والأمن لشعب السودان الذي تحمل هذا النزاع لزمن طويل.

وإذ يدركان حقيقة أن السلم والاستقرار والتنمية هي طموحات شعب السودان بأكمله؛ وتنفيذًا لالتزام الطرفين بإيجاد تسوية متفاوض عليها على أساس إقامة نظام حكم ديمقراطي يعترف من ناحية بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير وجعل الوحدة جذابة خلال الفترة الانتقالية، وفي ذات الوقت يقوم على أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد واحترام الحقوق الأساسية وحريات الأفراد والتفاهم المشترك والتسامح والتنوع داخل الحياة في السودان.

يسجلان ويؤكدان مجددًا أنه تنفيذًا لهذا الالتزام توصَّلا إلى اتفاق وافٍ على النصوص التالية:

بروتوكول مشاكوس المؤرخ في 20 يوليو 2002 الوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام الشامل، الاتفاق على الترتيبات الأمنية المؤرخ في 25 سبتمبر 2003 الوارد في الفصل السادس من اتفاقية السلام الشامل، اتفاقية

تقاسم الثروة المؤرخة في 7 يناير 2004 الواردة في الفصل الثالث من اتفاقية السلام الشامل، بروتوكول تقاسم السلطة المؤرخ في 26 مايو2004 ، والوارد في الفصل الثاني من اتفاقية السلام الشامل، بروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق المؤرخ في 26 مايو2004 ، والوارد في الفصل الخامس من اتفاقية السلام الشامل وبروتوكول حسم نزاع منطقة أبيي المؤرخ في 26 مايو 2004 الوارد في الفصل الرابع من اتفاقية السلام الشامل، وأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 1574 بتاريخ 19 نوفمبر 2004قد أخذ علمًا بهذه الاتفاقيات والبروتوكولات آنفة الذكر.

وإقرارًا بأن الطرفين قد توصَّلا إلى اتفاقية بشأن وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية ووسائل التنفيذ خلال الفترة قبل الانتقالية والانتقالية المؤرَّخة في 31 ديسمبر 2004 والواردة في المرفق الأول من اتفاقية السلام الشامل في إطار اتفاقية الترتيبات؛ الأمنية المؤرخة في 25 سبتمبر2003 .

وإدراكًا أيضًا لأنهما توصَّلا إلى اتفاقية بشأن وسائل تنفيذ البروتوكولات والاتفاقيات المؤرخ في 31 ديسمبر 2004 الوارد في المرفق 2 من اتفاقية السلام الشامل؛ وهكذا يقران معًا أن اتفاقية السلام الشامل تقدم، ليس فقط الأمل، ولكن أيضًا نموذجًا يُحتذي به في حل المشكلات والنزاعات الأخرى في الوطن.

ويقران- كذلك- أن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل سوف يقدم نموذجًا للحكم الراشد في السودان، مما يساعد على إقامة أساس راسخ للحفاظ على السلم، وجعل الوحدة أمرًا جذابًا، وعلى ذلك يتعهدان بالتمسك بصورة كاملة بنص وروح اتفاقية السلام الشامل ضمانًا للسلام الدائم والأمن للجميع والعدالة والمساواة في السودان.

يوافق الطرفان، عند توقيع هذا الاتفاقية، على الآتي:

(١) تبدأ الفترة قبل الانتقالية وتكون جميع التبعات والالتزامات المحددة في اتفاقية السلام الشامل ملزمة وفقًا لأحكامه.

(٢) تضم اتفاقية السلام الشامل نصوص البروتوكولات والاتفاقيات التي تم توقيعها، بالفعل، مع هذا الاستهلال، الاتفاق على وقف إطلاق النار الدائم ووسائل تطبيق الترتيبات الأمنية، وملاحقه والذي يمثل المرفق

1، وكذلك اتفاق بشأن وسائل التنفيذ وجداول التنفيذ الشامل وملاحقه، والذي يمثل المرفق 2 .

(٣) النصوص العربية والإنجليزية المتفق عليها لاتفاقية السلام الشامل هي نصوص رسمية ومعتمدة، ومع ذلك فإنه في حالة وجود خلاف فيما يتعلق بمعنى أي فقرة من النص، وفقط إذا كان هناك خلاف في المعنى بين النص العربي والنص الإنجليزي يسود النص الإنجليزي؛ لأن الإنجليزية هي لغة مفاوضات السلام.

(٤) عند استكمال النصين الرسميين المعتمدين باللغة العربية والإنجليزية لاتفاق السلام الشامل تعطي نسخة من النصين الموقعين بالأحرف الأولى لكلا الطرفين، وتُودع نسخ كذلك في الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، أمانة الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية " إيقاد " في جيبوتي، جامعة الدول العربية وجمهورية كينيا.

(٥) جميع الأشخاص الذين يؤدون وظائف حكومية سوف يستمرون في أداء عملهم في نفس المكان الذي يقدمون فيه مثل هذه الخدمات، أو يقومون بمثل هذه الوظائف ما لم، أو عندما، يتم إعادة توزيعهم أو تصدر تعليمات بديلة وفقًا للترتيبات التي وافق عليها الطرفان.

(٦) إقامة فرق مشتركة لمهام ذات أولوية، خاصة الفريق الانتقالي القومي المشترك، مفوضية حدود أبيي، فريق العمل الدستوري وفريق العمل الفني المشترك بشأن" العملة القومية الجديدة" وكما هو مطلوب لتسهيل الاستعدادات من أجل تفعيل الاتفاق حينما يوضع موضع التنفيذ.

(٧) اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الفعَّال لوقف إطلاق النار الدائم.

(٨) اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان توفر الموارد والأموال لإنشاء الهياك والأجهزة والمؤسسات، كما ينص عليها اتفاقية السلام الشامل، خاصة إنشاء حكومة جنوب السودان.

يعرب الطرفان عن امتنانهما للجهود الدؤوبة التي بذلها الوسطاء ودول أعضاء "إيقاد" والمجتمع الدولي في مساعدة شعب السودان على استعادة السلم

والاستقرار وبصفة خاصة الاتحاد الأفريقي، منتدي شركاء الايقاد والأمم المتحدة وحكومات إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لدعمهم مبادرة إيقاد للسلام واهتمامهم المثابر ومحاولاتهم الثابتة في دعم عملية السلام.

ويناشد الطرفان معًا المجتمع الإقليمي والدولي ويدعو المنظمات والدول التي طلب منها أن تشهد على توقيع هذا الاتفاق أن يقدموا دعمهم الثابت والقوي لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، ويناشدونهم كذلك توفير الموارد اللازمة للبرامج العاجلة وأنشطة الانتقال إلى السلام كما جاء في الاتفاق.

يقر الطرفان ضخامة المهام التي تواجه التنفيذ الناجح لاتفاق السلام، وفي توقيعهما أدناه وبحضور الشهود يؤكدون مجددًا التزامهما بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل كاملاً ومعًا.

سعادة الأستاذ / على عثمان محمد طه
النائب الأول لرئيس جمهورية السودان
نيابة عن حكومة جمهورية السودان

دكتور/ جون قرنق دي مبيور
رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان
نيابة عن الحركة الشعبية لتحرير والجيش الشعبي لتحرير السودان

بشهادة

فخامة الرئيس مواي كيباكي
رئيس جمهورية كينيا
نيابة عن اللجنة الفرعية للايقاد بشأن السودان

فخامة الرئيس يوري كاقوتا موسفيني
رئيس جمهورية أوغندا
نيابة عن دول الإيقاد

السيد/ أحمد أبو الغيط
وزير خارجية جمهورية مصر العربية
نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية

السناتور / الفريدو مانتيكا
نائب وزير خارجية إيطاليا
نيابة عن حكومة إيطاليا
السيد / فريد راكي
المبعوث الخاص لمملكة هولندا
نيابة عن مملكة هولندا
الآنسة / هيلدا جونسون
وزيرة التنمية الدولية النرويجية
نيابة عن الحكومة النرويجية
السيد / هيلاري بن
وزير التنمية الدولية البريطاني
نيابة عن المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية
السيد / كولن باول
وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية
نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية
السيد / الفا عمر كوناري
رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
نيابة عن الاتحاد الأفريقي
السيد / شارلس قورينز
وزير التعاون التنموي الهولندي
نيابة عن الاتحاد الأوروبي
السناتور / الفريدو مانتيكا
نائب وزير الخارجية الإيطالي
نيابة عن منتدى شركاء الإيقاد

الآنسة / هيلدا جونسون
وزيرة التنمية الدولية النرويجية
نيابة عن الحكومة النرويجية
السيد / عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية
نيابة عن جامعة الدول العربية
السيد / جان برونك
ممثل الأمين العام للأمم المتحدة
في السودان
نيابة عن الأمم المتحدة

*** ***

ملحق رقم (٦)

"نص اتفاقية الحريات الأربع

بين مصر والسودان عام (٢٠٠٤م)"

تلبيةً ووفاءً لإرادة الشعبين الشقيقين في مصر والسودان، وتطلعاتهما نحو الوحدة والتقدم وصياغة حياة جديدة على أرض وادي النيل.

واستنادًا إلى توجيهات القيادة السياسية العليا في البلدين من خلال لقاء القمة بالقاهرة في ١٨ يناير ٢٠٠٤م بشأن إطلاق الحريات في التنقل والإقامة والعمل والتملك لمواطني البلدين.

وترسيخًا لمفهوم الشراكة التكاملية الاستراتيجية النافذة والمستدامة والتي عبَّرت عنها مقررات اللجنة العليا المشتركة.

فقد تم الاتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السودان على تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق الذي ينص على ما يلي:

(المادة الأولى)

تفسير

لأغراض هذا الاتفاق يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الواردة أمام كل منها:

القطران: يقصد بها جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان.

اللجنة العليا: يقصد بها اللجنة العليا المصرية السودانية المشتركة.

اللجنة الوزارية: يقصد بها اللجنة التحضيرية الوزارية للجنة العليا المصرية السودانية.

المواطن: يقصد به كل شخص طبيعي ينتمي بجنسيته إلى أيٍّ من القطرين.

(المادة الثانية)
حق التنقل والإقامة

تكون إقامة وتنقل ودخول المواطنين وخروجهم من وإلى أي من القطرين بجواز سفر ساري المفعول، أو أي وثيقة أو وثائق أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين في أراضي الدولتين، وعبر المنافذ البرية والبحرية والجوية المعتمدة رسميًا لدى القطرين.

(المادة الثالثة)
حق العمل والتملك

١- يتمتع مواطنو أيٍّ من القطرين لدى الآخر بحق العمل ومزاولة المهن والحرف والأعمال المختلفة، وذلك مع الالتزام بالاتفاقيات الدولية والعربية المُوقَّع عليها من القطرين في هذا الشأن.

٢- يتفق القطران على تمتع مواطنيهما بحق التملك والانتفاع بالأراضي والعقارات والمنقولات والتصرُّف فيها، وإنشاء الشركات والشراكات، كما اتفق القطران على اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لتطبيق ذلك.

(المادة الرابعة)
ضمان الحقوق المكتسبة

لا تتأثر الحقوق المكتسبة لأيٍّ من مواطني القطرين بموجب هذا الاتفاق في حالة إنهائه لأي سبب من الأسباب.

(المادة الخامسة)
آلية التنفيذ

تنشأ لجنة فنية مشتركة من الجهات ذات الاختصاص بالقطرين تجتمع دوريًّا وتتولَّى ما يلي:

١- متابعة تنفيذ الاتفاق، وتذليل العقبات التي تعترضه.

٢- رفع تقارير دورية يتم الاتفاق على وتيرتها بين الطرفين إلى اللجنة الوزارية، والتي ترفعه بدورها إلى اللجنة العليا.

٣- مباشرة أي موضوعات أخرى ذات صلة تكلفها بها اللجنة الوزارية.

(المادة السادسة)
أحكام عامة

مع عدم الإخلال بأحكام هذا الاتفاق، تراعى إجراءات الحماية الصحية والحفاظ على الأمن والنظام العام.

(المادة السابعة)
التعديل والسريان

١- يُعدّل هذا الاتفاق بموجب طلب كتابي من أحد الطرفين وموافقة الطرف الآخر، على أن يدخل حيز النفاذ بموجب البند (٣) من هذه المادة.

٢- يسري هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات، ويجدد تلقائيًا لذات المدة أو لمدد مماثلة ما لم يُخطر أحد الطرفين كتابةً برغبته في إنهائه قبل انتهاء سريانه بثلاثة أشهر.

٣- تسود أحكام هذا الاتفاق على أي نص من النصوص التشريعية السارية في القطرين، والتي تتعارض أحكامُها مع أحكام هذا الاتفاق، ويدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتبارًا من اليوم الثلاثين لتبادل وثائق التصديق.

تم توقيع هذا الاتفاق بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ يوم ١٤ صفر ١٤٢٥هـ، الموافق يوم الأحد ٤ أبريل ٢٠٠٤م من أصلين باللغة العربية لكل منهما ذات الحجية القانونية.

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	**جمهورية السودان**
أحمد ماهر السيد	د. مصطفى عثمان إسماعيل
وزير الخارجية	وزير العلاقات الخارجية

*** ***

ملحق رقم (٧)

"نص اتفاق إنشاء اللجنة العليا المشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية جنوب السودان الموقعة بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٤م"

انطلاقًا من الروابط الوثيقة والتاريخية التي تجمع جمهورية مصر العربية وجمهورية جنوب السودان، المشار إليهما فيما بعدُ ب "الطرفان"، ومن أجل تعزيز علاقاتهما الثنائية بهدف تحقيق مصالح شعبيهما الشقيقين، **قد اتفقا على ما يلي:**

المادة (١)

ينشئ الطرفان لجنةً عليا مشتركة من أجل تعزيز وتطوير وتنسيق مختلف جوانب العلاقات الثنائية بينهما، يرأس اللجنة رئيسُ وزراء جمهورية مصر العربية، ونائبُ رئيس جمهورية جنوب السودان، وتضم في عضويتها الوزراء والمسئولين المعنيين في الطرفين.

المادة (٢)

تعقد اللجنة العليا المشتركة اجتماعاتها بشكل سنوي، وكلما اقتضت الحاجة، تعقد الاجتماعات السنوية العادية للجنة بالتبادل بين الدولتين.

المادة (٣)

ينبثق عن اللجنة العليا المشتركة لجنة وزراية للمتابعة برئاسة وزير التعاون الدولي لجمهورية مصر العربية، ووزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جنوب السودان، تجتمع بشكل دوري.

تضطلع هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة العليا المشتركة، كما يتفق الطرفان على إمكانية إنشاء لجان فرعية قطاعية أخرى لمتابعة مختلف جوانب العلاقات الثنائية.

المادة (٤)

تعقد اجتماعات تحضيرية مشتركة لإعداد جدول أعمال اللجنة العليا المشتركة، وللاتفاق على الترتيبات اللوجيستية ذات الصلة.

المادة (٥)

١- يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ تلقي آخر إخطار من أحد الطرفين للآخر بإتمام الإجراءات اللازمة للتصديق عليه.

٢- يسري الاتفاق لمدة غير محددة، طالما لم يقم أيٌّ من الطرفين بطلب الانسحاب منه.

٣- يتم الإبلاغ عن انسحاب أحد الطرفين من الاتفاق للطرف الآخر قبل تنفيذ الانسحاب بستة أشهر.

٤- لا يؤثر انسحاب أحد الطرفين من الاتفاق على المشروعات التي تم الاتفاق عليها من قبل، والتي بدأ تنفيذها بالفعل.

وقع في وزارة الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جنوب السودان، يوم ١٤ يناير ٢٠١٢م من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، لكل منهما ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير، يعتد بالنص المُحرَّر باللغة الإنجليزية.

عن **حكومة جمهورية مصر العربية**	عن **حكومة جمهورية جنوب السودان**
محمد كامل عمرو	نيال دينق نيال
وزير الخارجية	وزير الخارجية والتعاون الدولي

{}{}{} {}{}{}

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا- المصادر الأولية :

١- **"وقائع مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧م"**، عبد العزيز محمد موسى، **جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٣م.

٢- **قرارات مؤتمر المائدة المستديرة بشأن قضية جنوب السودان ١٩٦٥م**، عبد العزيز محمد موسى، **جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٣م.

٣- **نص اتفاق إنشاء اللجنة العليا المشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية جنوب السودان الموقّعة بتاريخ ١٤يناير ٢٠١٢م**، الجريدة الرسمية المصرية.

٤- **نص اتفاقية (نيفاشا) للسلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه، يناير ٢٠٠٥م**، موسوعة مقاتل من الصحراء.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Sudan/MOL25.DOC_cvt.htm. 27 \ 6 \ 2014 .

٥- **نص اتفاقية الحريات الأربع بين مصر والسودان عام (٢٠٠٤م)**، الجريدة الرسمية المصرية.

٦- **نص برتوكول (مشاكوس) حول أزمة جنوب السودان يوليو (٢٠٠٢م)**، موسوعة مقاتل من الصحراء.

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Sudan/MOL11.DOC_cvt.htm. 27 \ 6 \ 2014.

٧- **نصوص اتفاقية أديس أبابا حول قضية جنوب السودان مارس (١٩٧٢م)**، عبدالعزيز محمد موسى، **جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٣م.

ثانيا- المصادر الثانوية:

أ)- الكتب:

١- أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وآفاق المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١م.

٢- أحمد فؤاد رسلان، الأمن القومي المصري للمجتمع المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م.

٣- أحمد يوسف أحمد، المشكلات المائية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٤- الصادق المهدى، مياه النيل : الوعد والوعيد، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥- إليشع كالي، المياه والسلام: وجهة نظر اسرائيلية، ترجمة: رنده حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١م.

٦- أليو قرنق أليو، النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة مياه النيل، الخرطوم، ٢٠١٠م.

٧- أماني الطويل، العلاقات المصرية - السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح: قراءة وثائقية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أغسطس ٢٠١٢م.

٨- أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرهما على التنمية والديموقراطية، دار الشروق، القاهرة،١٩٩١م.

٩- جهاد عودة، العلاقة الحرجة بين المحلي والعالمي في بيئة الأمن القومي المصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٠- جون قاي ذوت يوه، " جنوب السودان.... آفاق وتحديات "، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٠م.

١١- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر الدولي في منطقة الشرق الأوسط، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٢- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٣- حسن حنفى عمر، حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية على ضوء الانسحاب الإسرائيلي من غزة ومطالب الأقليات في العراق والسودان، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٤- حمدي عبد الرحمن وحسن الحاج على، المشهد السياسي في جنوب السودان ومخاطر النزعات الانفصالية في العالم الإسلامي، سلسلة كتب البيان، ١٢١، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٥- رشدي سعيد، أزمة مياه النيل إلى أين، مركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٦- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، احتمالات الصراع والتسوية، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١م.

١٧- زكى البحيري، مشكلة جنوب السودان بين التراث التاريخي والتطورات السياسية ١٩٥٥-٢٠١١م، القاهرة – الخرطوم، ٢٠١٠م .

١٨- السيد مصطفى أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر"، دار إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٩- صالح زهر الدين، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٦٦م.

٢٠- عامر خليل أحمد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا ... السودان نموذجا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١١

٢١- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٣٢.

٢٢- عبد العزيز محمد موسى، جنوب السودان من المفاوضات إلى الانفصال، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠١٣م.

٢٣- عبد القادر إسماعيل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، النورس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤ .

٢٤- د. محمد ابراهيم منصور(محرر)، المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، ١٩٩٩م.

٢٥- عبد الله عبد المحسن سلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي- التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤م.
٢٦- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.
٢٧- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٩م.
٢٨- عبده مختار موسى، مسألة جنوب السودان ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م.
٢٩- على عباس حبيب، الفيدرالية والانفصالية في أفريقيا: دراسة تحليلية عن اريتريا - جنوب السودان- بيافرا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م.
٣٠- عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦م.
٣١- عمر محمد الطيب، الأمن القومي لوادي النيل وانعكاساته في المجال العسكري، النهار للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م.
٣٢- عودة دياب، الصهيونية العالمية والرد على الفكر الصهيوني المعاصر، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٧٦م.
٣٣- فاضل براك، استراتيجية الأمن القومي: آراء وأفكار، الدار العربية، بغداد ١٩٨٦م.
٣٤- فاطمة عبد العزيز، المياه العربية في نظرية الأمن الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٥م.
٣٥- فرانسيس دنيق، "صراع الرؤى.... نزاع الهويات في السودان"، ترجمة: عوض حسن محمد، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، ٢٠٠١م.

٣٦- لواء أ .ح دكتور محمود محمد محمود خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨م.

٣٧- مجدي حماد، إسرائيل وأفريقيا، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.

٣٨- مجموعة مؤلفين، أمن مصر القومي في مواجهة التحولات الإقليمية الراهنة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٣٩- مجموعة مؤلفين، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو ٢٠١٢م.

٤٠- محجوب محمد الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، ١٩٩٨

٤١- محمد سالمان طايع (محرر)، الأمن المائي المصري الواقع والمستقبل، القاهرة، ٢٠١١.

٤٢- محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه :بيئة حوض النيل، تقديم عبد المنعم المشاط، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٤٣- محمد سالمان طايع، مصر وأزمة مياه النيل : آفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢ .

٤٤- محمد شوقي عبد العال، الدولة الفلسطينية :دراسة سياسية وقانونية في ضوء أحكام القانون الدولي العام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢ .

٤٥- محمد على جادين، " مناقشات حول الديموقراطية والوحدة الوطنية "، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٢م.

٤٦- محمد عمر البشير، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، ترجمة: أسعد حليم الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١م.

٤٧- محمود محمد أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

٤٨- محمود محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨م.
٤٩- محمود وهيب السيد، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٥٠- منصور خالد، جنوب السودان في المخيلة العربية الصورة الزائفة والقمع التاريخي، دار تراث للنشر، لندن، ٢٠٠٠م.
٥١- يوسف الشريف، "السودان وأهل السودان"، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م.

ب)- الرسائل العلمية:

رسائل الماجستير:

١- أحمد فؤاد القاضي، "العلاقة بين الدولة والدين في السودان منذ الاستقلال"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
٢- أحمد فؤاد رسلان، مفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.
٣- أشرف عبد الحميد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.
٤- أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤ .
٥- رغدة محمود أحمد حسنين، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات دراسة حالة : الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.
٦- سامى ذكى يعقوب، البعد المائي في العلاقات المصرية الاثيوبية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠ .

٧- صباح أحمد فرج خليل، **أثر توزيع الموارد الاقتصادية على الاستقلال السياسي في السودان ١٩٨٩-٢٠٠٥**م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

٨- عبد القادر إسماعيل الشربيني، **مشكلة جنوب السودان: دراسة لدور الأحزاب السياسية من ١٩٤٧- ١٩٧٢**م، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م.

٩- على الصاوي، **الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي: مصر من ١٩٧٤-١٩٨١**م، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م.

١٠-قاسم بشير محمد، **أبعاد العملية السياسية لحل مشكلة جنوب السودان في ظل النظم العسكرية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، ٢٠٠٧م.

١١-هالة محمد عصام الدين، **مبادرة حوض النيل ودورها في تفعيل علاقات التعاون البينية لدول الحوض**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

١٢-هبه سمير الحسيني، **القيادة السياسية السودانية ومشكلة جنوب السودان: دراسة لفترة حكم الرئيس البشير ١٩٨٩-٢٠٠٥**م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

١٣-هبه لبيب عبد الرحمن، **التنوع الثقافي وأثره على الخيار السياسي في السودان: دراسة حاله جنوب السودان للفترة من ١٩٨٩-٢٠٠٥**م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

رسائل الدكتوراه:

١- إبراهيم العايش على العايش، **موقف الأمم المتحدة من العلاقة بين مبدأى السلامة الإقليمية للدول وحق تقرير المصير : دراسة قانونية وسياسية لفترة مابعد الحرب الباردة**، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣ .

٢- أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م.
٣- عبد القادر إسماعيل، " جنوب السودان في ظل اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ " رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
٤- على ماهر عبد الحليم، الاستراتيجية المصرية لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية لتنمية العلاقات مع القارة الأفريقية من منظور الأمن القومي المصري، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاستراتيجية القومية، أكاديمية ناصر العليا للعلوم العسكرية، القاهرة، ٢٠٠١م.
٥- محمود محمد أبو العينين، حق تقرير المصير :دراسة مقارنة لقضيتي الصحراء الغربية واريتريا، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،١٩٨٧ .
٦- ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي والأمن العام: بعض الجوانب القانونية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م.

ج- الدوريات:

١- إجلال رأفت، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة "، المستقبل العربي، عدد ١٦٧، أبريل ١٩٩٧م.
٢- اجلال رأفت، عن العلاقات المصرية السودانية، السياسة الدولية، العدد ١٤٠، ابريل ٢٠٠٠.
٣- أسماء الحسيني، العلاقات المصرية – السودانية في عالم متغير، السياسة الدولية، العدد١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩ .
٤- أيمن شبانة، المسارات المتوازية: كيف تدير مصر الأزمة مع سد النهضة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤م.
٥- أيمن شبانة، مواقف الأطراف الإقليمية حال انفصال جنوب السودان، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٥١، يناير ٢٠١١م .

٦- أيمن شبانه، مسارات متباينة : كيف تتعامل مصر مع المتغيرات السياسية في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣ .
٧- أيمن عبد الوهاب، "الأزمة السودانية: المحددات والقيود، السياسة الدولية، عدد ١٣٢، ابريل ١٩٩٨م.
٨- بدر حسن الشافعي، تطبيع العلاقات السودانية الإريترية... لماذا الآن، السياسة الدولية، العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م.
٩- بدر حسن شافعي، دور أوغندا وكينيا في أزمة السودان، السياسة الدولية، العدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣م.
١٠-بدر حسن شافعى، الرؤية الأمريكية لأزمة جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣.
١١-جلال زناتي، أبعاد المشكلة السيناوية .. الجذور والحلول، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٦٠، يوليو ٢٠١٣
١٢- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، آفاق عربية، بغداد، المجلد الثالث، ١٩٨٥م.
١٣-حمدي عبد الرحمن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٥، القاهرة، يناير ١٩٩٩م.
١٤- حمدي عبد الرحمن، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، مجلة البيان، العدد ٢، سبتمبر ٢٠٠٥م.
١٥- خالد حنفي على، السودان وأوغندا.... عوامل التأزم والانفراج، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢م.
١٦- خالد حنفي على، حدود خطرة.... مداخل مصرية للتعامل مع الجوار الليبي، السياسة الدولية، العدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤ .
١٧- زكريا عبد الله، أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي، مجلة شئون عربية، القاهرة، العدد ٨٨، ١٩٩٦م.

١٨- سالي هاني، "اتفاق السلام النهائي في السودان"، آفاق أفريقية، العدد ١٦، القاهرة، ٢٠٠٥م.
١٩- سامي عبد القوي، "نظام أسياس أفورقي وتطور العلاقة مع إسرائيل"، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٨،القاهرة، يونيو ٢٠٠٦م.
٢٠- ضياء الدين القوصي، معادلة مراوغة : دوافع إثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣ .
٢١- طارق أبو سنة، "استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا وإسرائيل"، السياسة الدولية، العدد ٩٦، القاهرة، ١٩٨٩م.
٢٢- عبد الملك عودة، "مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال"، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، القاهرة، يناير ١٩٩٢م.
٢٣- عبد المنعم المشاط، اقتراب متكامل: الأمن القومي المصري عقب ثورة"٣٠ يونيو"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٦، القاهرة، أبريل ٢٠١٤م.
٢٤- عبد الوهاب الافندى، السودان ..... إلى أين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٦٢، يوليو ٢٠٠٧ .
٢٥- على الدين هلال، "الأمن القومي العربي، دراسة فن الأصول"، مجلة شئون عربية، العدد ٣٥، القاهرة، يناير ١٩٨٤م.
٢٦- على الدين هلال، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، ملحق الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ١٩٨٦م.
٢٧- عمر عز الرجال، التكامل السوداني الليبي، السياسة الدولية، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠م.
٢٨- فتحي على حسين، حكومة الإنقاذ الوطني والتطورات الأخيرة في السودان"، السياسة الدولية، العدد ٩٦، القاهرة، أبريل ١٩٨٩م.
٢٩- بهاء حريش، مفاهيم وأبعاد الأمن القومي، دورية مصر والعالم المعاصر، العدد الثالث، القاهرة، يوليو ٢٠١١م.

٣٠- مازن الرمضاني، **الأمن القومي العربي والصراع الدولي**، مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية، العدد ٢، ١٩٨٨م.
٣١- مجدي صبحي، "**مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه**"، السياسة الدولية، العدد ١١٥،القاهرة، ١٩٩٤م.
٣٢- محمد أبو الفضل، **النظام السوداني عنصر للتطور أو للاستقرار**، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، ابريل ١٩٩٧ .
٣٣- محمد سالمان طايع، **العجز القادم..... رؤية تحليليه لمؤشرات الأمن المائي المصري**، مجلة السياسة الدولية، العدد١٩١، القاهرة، يناير ٢٠١٣م.
٣٤- محمد عبد الهادي راضي، **المياه والسلام: مصر، المشكلة: مقترحات الحلول**، مجلة علوم المياه، العدد الثاني، القاهرة، يناير ١٩٨٧م.
٣٥- محمد عبد الرحمن صالح، **أزمة السودان لم تبدأ مع حكومة الإنقاذ**، السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد ١٤١، القاهرة، يوليو ٢٠٠٠م.
٣٦- محمود أبو زيد، **مصر ودول حوض النيل**، الأهرام المسائي، ١٣مارس ٢٠٠٤م.
٣٧- محمود الأشرم، **اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.
٣٨- مدحت أيوب، **التجربة الديموقراطية في السودان ومشكلة الجنوب**، السياسة الدولية، العدد ٨٧، القاهرة، ١٩٨٧م.
٣٩- منصور خالد، **العوامل الخارجية في النزاع السوداني**، السياسة الدولية، العدد ١٤٠، ابريل ٢٠٠٠ .
٤٠- نادية سعد الدين، **التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٩٢، بيروت، ٢٠٠٣م.
٤١- نبيل عبد الفتاح، **إطار مشاكوس: المرجعية والبنية والدوافع**"، السياسة الدولية، عدد ١٥٠، أكتوبر، ٢٠٠٢م.

٤٢- هانئ رسلان، " أزمة السودان: الحولة الثانية من المفاوضات (أبعاد دولية وإقليمية)، السياسة الدولية، عدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣م.
٤٣- هانئ رسلان، الموقف المصري من اتفاق مشاكوس، السياسة الدولية، العدد ١٦٠، ابريل ٢٠٠٥ .
٤٤- هانئ رسلان، " مهمة دانفورث: ما الذي تطرحه واشنطن على الحكومة السودانية "، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٨٨، ٢٠٠٢م.
٤٥- هانئ رسلان، إعلان نيروبي للسلام في السودان... الفرص والمخاطر، السياسة الدولية، العدد ١٥٧،القاهرة، يوليو ٢٠٠٤م.
٤٦- هانئ رسلان، حق تقرير المصير لجنوب السودان.... جدلية المسار والتداعيات، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤م.
٤٧- هانئ رسلان، عملية سلام جنوب السودان : مخاض صعب لتوازنات حرجة، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٤٨، ٢٠٠٥ .
٤٨- هانئ رسلان، عوامل متداخلة : أبعاد تفاقم أزمة المياه في حوض النيل، السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣ .

د)- الندوات والمؤتمرات:

١- " ندوة مستقبل السودان في ضوء التغيرات الأخيرة ديسمبر ٢٠٠٢م، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
٢- تحديات الأمن القومي في التسعينات، المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩١م.
٣-مؤتمر العلاقات المصرية السودانية في ضوء الظروف الراهنة في السودان، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠١٠م.
٤-مؤتمر ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.

٥-ندوة مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة التي نظمتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

٦- ندوة تقرير المصير الحق والواجب، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠١٠م.

٧-ورشة عمل نحو رؤية لاستراتيجية جديدة لمصر تجاه أفريقيا، المجلس المصري للشئون الأفريقية، القاهرة، أبريل ٢٠٠٨م.

هـ- الصحف ومواقع الإنترنت:

١- إسرائيل تعين «عميلاً للموساد» سفيرًا لها في جنوب السودان، المصري اليوم، ١١- ١- ٢٠١٢م.

٢- أسلحة إسرائيلية تصل دولة جنوب السودان عبر يوغندا، صحيفة الانتباهة السودانية، ٥- ١- ٢٠١٢م.

٣- أشرف أبو الهول، أسرار العلاقات الثنائية بين القاهرة وجوبا، جريدة الأهرام المصرية، ١٠ \١١ \ ٢٠١٤م.

٤- جعفر كراره أحمد، إرهاصات التعاون الصيني السوداني في قطاع النفط، موقع سودانايل، ٥ يونيو ٢٠٠٩ .

٥- حكومة الجنوب توجه انتقادات قاسية في واشنطن لحكومة الخرطوم، جريدة الشرق الأوسط، ٨ فبراير ٢٠٠٦ .

٦- حمدي عبد الرحمن، السودان وطريقه الثالث، الجزيرة نت، ٢٠١٠\١٩\٢٩م.

٧- خالد المبارك، السودان وإسرائيل وعلاقة تعتبر من نسيج الحدود الوسط، جريدة الحياة اللندنية، ٧ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٨- إبراهيم نصر الدين، خيار الوحدة في المبادرة المصرية- الليبية، جريدة الأهرام المصرية، ١٩٩٩\١٢\١٣م.

٩- أماني الطويل، العلاقات العربية الأفريقية ملامح المشهد وتحديات التقارب، موقع سودانايل، ٢٠١٢\١٢\١٢م.
١٠- فهمي هويدي، سلفاكير في اسرائيل، جريدة الشروق، القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١١م.
١١ – ميلاد حنا، " الوحدة السودانية الطوعية بالمودة وقبول الآخر"، صحيفة الأهرام، ٢٠٠٢\٨\١٣م.
١٢- هانئ رسلان، زيارة سلفاكير لإسرائيل وقضايا الأمن القومي المصري، جريدة الأهرام، ٣٠ ديسمبر ٢٠١١م.
١٣- هانئ رسلان، العلاقات المصرية السودانية .....الحاجة الى منظور جديد، موقع سودانايل، ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ .

و)- دراسات أبحاث غير منشورة:

١- أحمد جلال الدين عز الدين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الأمن القومي المصري، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ١٩٨٤م.
٢- عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي، ١٩٨٥م.
٣- مصطفى علوي، قضايا الأمن العالمي في قضايا ومشكلات عالمية معاصرة، عمادة الدراسات الجامعية العامة، الجامعة العربية المفتوحة، الكويت، ٢٠٠٥م

المراجع باللغات الأجنبية:

Documents and Essays :

1- Constantine Bartel , **"Egyptand South Sudan Independence " ,** sudan Tribun, 1 August 2009 on the web\ www.sudantribune.com\ Egypt and South Sudan independence.
2- Danel pipes , **south sudan, israel's new ally** , The Washington Times , 2January , 2012.
3- Douglas H. Johnson , **WHY Abyei Matters....The breaking point of Sudan's Comprehensive Peace**

Agreement ? Oxford Journals , African Affaire ,Volume 107,Issue 426,London,2008.

4- Luka A.Paty , **Crude days ahead ? Oil and the resource curse in sudan** , Oxford Journals , African Affaire , Volume 109, Issue 437, London , 2010 .

5- Samuel A.Hillary , "**Speculations On Security in south sudan's post – referendum**" , institute for security Studies , Iss Today , 2009.

6- Sudan: **Defining the North-South Border, (Africa Report , International Crisis Group)** , 2 Sept 2010

7- **Sudan: Regional Perspectives on the prospect of southern Independence**. (Africa Report: 159. International Crisis Group (ICG) , 6May2010.

8- Walis William, **Agreements paves way to end war in sudan** , financial Times , may 2004.

{}{}{} {}{}{}

الفهرس